

مع الطائفة الإثني عشرية (في المصادر)

أ . د . / أحمد بن سعد الغامدي
الأستاذ بالدراسات العليا
قسم العقيدة جامعة أم القرى

حوارات عقلية

مع الطائفة الاثني عشرية

«في المصادر»

أ.د/ أحمد بن سعد حمدان الغامدي

الأستاذ بالدراسات العليا

قسم العقيدة - جامعة أم القرى

ص. ب: (٧٩٩٨)

الرمز البريدي ٢١٩٥٥ مكة المكرمة

تلفاكس: (٠٢/٥٥٤٤٨١١)

Email: ashghamdi@uqu.edu.sa

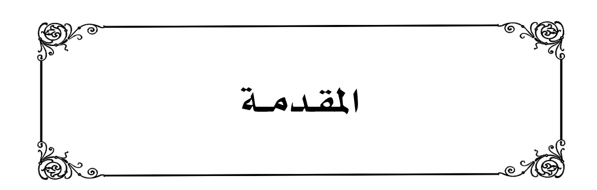


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

علماء الشيعة يقولون:

- قال المحدث الشيعي الغريفي المعاصر: (إن كثيراً من الأحاديث لم تصدر عن الأئمة **وإنما وضعها رجال كذابون ونسبوها إليهم، إما بالدس في كتب أصحابهم أو بغيره وبالطبع لابد، وأن يكونوا قد وضعوا لها أو لأكثرها إسناداً صحاحاً كي تقبل حسبما فرضته عملية الدس والتدليس)** قواعد الحديث (ص: ١٣٥).

- وقال العالم الشيعي الاثنا عشري يوسف البحراني (ت: ١١٨٦هـ) وهو يحذر من نتائج تطبيق منهج النقد على الروايات الشيعية: **(والواجب: إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة أخرى غير هذه الشريعة،** لنقصانها وعدم تمامها، لعدم الدليل على جملة أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئاً من الأمرين، مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر) لؤلؤة البحرين (ص: ٤٧)، وانظر: طرائف المقال (٢/ ٣٩٦).



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فتتشكل الأديان وتتمايز فيما بينها بسبب اختلاف المصادر التي تقوم عليها.

فالأديان السماوية التي أنزلها الله ﷻ على أنبيائه ورسله اختلفت بسبب اختلاف المصادر التي هي الكتب المنزلة.

فاليهودية قامت على كتاب التوراة وشرح النبي موسى عليه السلام لها.

والنصرانية قامت على كتاب الإنجيل والتوراة وشرح النبي عيسى عليه السلام لها.

والإسلام قام على كتاب القرآن و شرح النبي محمد ﷺ لها.

وإن كانت جميع الديانات السماوية السابقة للإسلام قد نسخت ولم تعد مقبولة عند الله ﷻ بعد نزول القرآن الكريم لكن المقصد هنا بيان سبب اختلاف الديانات.

فالسبب إذن في اختلاف هذه الديانات هو اختلاف مصادرها.

فاليهود يعتقدون أن نصوص التوراة وشرح موسى عليه السلام لها مصدران أساسيان لليهودية غير قابلين للخطأ.

والنصارى يعتقدون أن الإنجيل وشرح عيسى عليه السلام مصدران أساسيان للنصرانية غير قابلين للخطأ (ويضيفون إليها التوراة).

والمسلمون يعتقدون أن القرآن وشرح النبي محمد عليه الصلاة والسلام له مصدران أساسيان غير قابلين للخطأ.

هذه المصادر للديانات تسمى: "ديناً"

فنصوصها: "دين" غير قابل للخطأ عند أصحابه.

ثم يأتي اختلاف آخر في كل دين.

فكل دين من هذه الديانات قد حدث داخله اختلاف فتكوَّن داخله مذاهب وذلك بسبب اختلاف علمائه في فهم دلالات تلك المصادر.

فهذا هو اختلاف أرباب الديانات في العالم.

فاختلاف المصادر تكوَّن عنه اختلاف "الديانات"

واختلافهم في فهم المصادر تكوَّن عنه اختلاف "المذاهب" داخل تلك الديانات.

واختلاف الفهم هو اختلاف علماء الدين في دلالات نصوص تلك المصادر هل هي عامة؟ أم خاصة؟ وهل هي ناسخة أم منسوخة؟ وهكذا.

ثم إن كل عالم من هؤلاء العلماء لا يدّعِي أن فهمه هو الفهم المعصوم وأنه هو الصحيح وما عداه باطل.

وإنما يقول: هذا فهمي للنص وقد أكون مخطئاً.

وقد تكوَّن لدى المسلمين بسبب هذا الاختلاف: "مذاهب" وضع لكل منها اسم يميزه عن المذهب الآخر.

فمثلاً المذاهب الأربعة في الفقه هي:

" الحنفية" أتباع الإمام أبي حنيفة.

"المالكية" أتباع الإمام مالك.

"الشافعية" أتباع الإمام الشافعي.

" الحنبلية" أتباع الإمام ابن حنبل.

وكل أتباع مذهب يرجحون مذهبهم على غيره ولا يدَّعون له العصمة بل يقولون مذهبنا صحيح وقد يكون خطئاً ومذهب غيرنا خطأ وقد يكون صحيحاً.

فهذا هو الاختلاف داخل الدين يطلق عليه اختلاف "مذاهب"

أما نصوص المصادر فهي: "دين" لا تقبل الخطأ عند أتباعها.

فمثلاً: نصوص المصدر عند المسلمين (القرآن والسنة) نصوص ليست قابلة للخطأ ويطلق عليها "دين"

فلا يقال مثلاً: "مذهب النبي ﷺ" وإنما يقال: "دين النبي ﷺ" فكلامه دين وهو معصوم من الخطأ فلا يسمى إذن مذهباً.

أما فهم العلماء فلا يسمى: "ديناً" وإنما يسمى: "مذهباً" لأنه قابل للخطأ والصواب.

فما لم يقبل الخطأ يسمى "ديناً" وما يقبل الخطأ يسمى "مذهباً"

هذه القاعدة أظنها من المسلمات ولا تحتاج إلى استدلال ولكنا قدمنا بها لبيان أي النوعين ينطبق على التشيع.

فنقول: تدعي الطائفة الاثنا عشرية أن هناك مصدراً جديداً للإسلام هو مجموعة أشخاص من آل البيت النبوي أطلقوا عليهم اسم "أئمة"

وهؤلاء الأئمة كلامهم: "دين" مثل كلام النبي ﷺ وكلامهم معصوم من الخطأ مثل كلام النبي ﷺ بل يجوز لمن سمع كلام إمام منهم أن ينسبه إلى الله ﷻ لأنه هو سبحانه المصدر لهذا الكلام حسب زعمهم!!

فقد نسبوا إلى أبي عبد الله أنه قال: ما جاء به علي عليه السلام آخذ به وما نهى عنه انتهى عنه، جرى له من الفضل مثل ما جرى لمحمد - ﷺ-، ولمحمد - ﷺ- الفضل على جميع من

خلق الله ﷻ، المتعقب عليه في شيء من أحكامه كالمتعقب على الله وعلى رسوله، والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله»[١].

ونسبوا إلى عمر بن حنظلة أنه قال: «سألت أبا عبد الله عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث ـ إلى أن: (قال ينظران إلى ما كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً.

فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، **والراد علينا الراد على الله وهو على حد الشرك بالله**»[٢].

ولهذا أصبحت أقوال فقهاء الشيعة ـ كذلك ـ معصومة والذي يرد عليهم فهو مشرك كما زعم علماؤهم.

يقول المظفر -وهو أحد شيوخ الشيعة الاثني عشرية المعاصرين-: «عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط، أنه نائب للإمام عليه السلام في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس.

والراد عليه راد على الإمام، والراد على الإمام راد على الله تعالى، وهو على حد الشرك بالله كما جاء في الحديث عن صادق آل البيت - عليهم السلام -، فليس المجتهد الجامع للشرائط مرجعًا في الفتيا فقط، بل له الولاية العامة، فيرجع إليه في الحكم والفصل والقضايا، وذلك من مختصاته لا يجوز لأحد أن يتولاها دونه إلا بإذنه، كما لا تجوز إقامة الحدود والتعزيرات إلا بأمره وحكمه، ويرجع إليه في الأموال التي هي من حقوق الإمام ومختصاته، وهذه المنزلة أو الرئاسة أعطاها الإمام عليه السلام للمجتهد الجامع للشرائط ليكون نائبًا عنه في حال الغيبة ولذلك يسمى (نائب الإمام)»[١].

---

(١) الكافي: (١ / ١٩٦، ١٩٧).

(٢) (الكافي: (١/ ٦٧ -٦٨).

ولا ندري ماهو الموقف إذا اختلف فقهاء الشيعة فمن هو الذي يتبوأ هذا المنصب؟!

فإذا أفتى أحدهم بفتوى وخالفه الآخر فماذا يصنع الشيعي المسكين؟!

فقد اختلفت فتاواهم إلى قرابة ثلاثين قولاً في المسألة الواحدة كما سيأتي بمشيئة الله تعالى بيانه في هذا البحث(٢).

فقد بذلك علماؤهم ومنها قول الفيض الكاشاني صاحب كتاب الوافي أحد الكتب الثمانية المعتمدة عند الشيعة وصاحب تفسير الصافي حيث قال عن اختلاف طائفته: (**تراهم يختلفون في المسألة الواحدة إلى عشرين قولاً أو ثلاثين قولاً أو أزيد، بل لو شئت أقول: لم تبق مسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو في بعض متعلقاتها**)(٣).

فأي هذه الأقوال هي حكم الله؟!

إذن هذا الخلاف الشيعي الاثنا عشري هو اختلاف مصادر غير قابلة للخطأ لا في قول الأئمة الذين زعموا لهم الإمامة ولا في قول أتباعهم.

فهذا إذن: "دين" وليس: "مذهباً".

فيكون الاسم الصحيح: "دين الشيعة الاثني عشرية" وليس: "مذهب الشيعة الاثني عشرية"

وأما تسمية المُحدَثين لدينهم بأنه: "مذهب آل البيت" فإنه من المغالطات.

فنحن نسألهم: أنتم تقولون: مذهب آل البيت؟

فيقولون: نعم.

---

(١) عقائد الإمامية: (ص٥٧.).

(٢) المبحث السابع: تناقض علماء الاثني عشرية.

(٣) مقدمة الوافي (ص: ٩).

فنقول: هل هذا المذهب الذي هو أقوال آل البيت قابل للخطأ والصواب؟!

فإن قالوا: نعم.

فعندئذٍ يكون الاسم صحيحاً ولكنه ينقض المذهب لأنهم يعتقدون أن أئمتهم معصومون وأن كل أقوالهم صواب لا خطأ فيها.

وإن قالوا: لا.

قلنا فكيف إذن تسمونه مذهباً؟!

المذهب بإجماع العلماء قابل للخطأ والصواب وأنتم تزعمون أن مذهب آل البيت غير قابل للخطأ، مثله كمثل ما ينسب إلى النبي ﷺ، فلا يجوز أن نقول: مذهب النبي ﷺ وإنما نقول: دين النبي ﷺ.

فإذا كان آل البيت قولهم كقول النبي ﷺ فكيف تسمونه مذهباً؟!

أليس هذا مغالطة للأمة؟! بل ومغالطة للأتباع؟!

فإن قالوا: أردنا مذهبنا نحن أتباع آل البيت!

قلنا: قولوا: مذهب أتباع آل البيت، فانسبوه إليكم، أما أن تنسبوه إلى آل البيت وأنتم تزعمون عصمتهم فهذا مغالطة !!

لكنهم لن يلتزموا بذلك فينسبونه إلى الأتباع ليبقى الاسم مخادعاً للناس!

ثم لو تجاوزنا هذه القضية ونظرنا إلى هذا المصدر الجديد الذي نسبوا إليه هذا الدين الجديد.

فهل هذه النسبة صحيحة؟؟

أي هل آل البيت هم الذين أسسوا هذا الدين؟

وهل هذه الروايات التي تمتلئ بها كتب الشيعة وتنسب إلى آل البيت نسبتها صحيحة أم أنها لا تصح عنهم؟!

هذا البحث يكشف عن هذه الحقيقة ويبين مدى صحة نسبة هذا المذهب إلى آل البيت ولا نستعجل النتائج فالبحث كفيل ببيان هذه الحقيقة!

وقد اكتفيت بدراسة ست مسائل من المسائل المتعلقة بهذه القضية هي:

١ - أحوال الأشخاص الذين زعمت الشيعة الاثنا عشرية أنهم أصحاب الأئمة ورواة مذهبهم.

٢ - رواة العقائد الشيعية الاثني عشرية الذين رووا عن أولئك الأصحاب.

٣- أحوال الروايات المنسوبة إلى الأئمة المعصومين عند الطائفة.

٤ - أثر اختلاف الروايات المنسوبة إلى أئمة الطائفة على فتاوى علماء الطائفة.

٥ - مكانة علماء الطائفة القدامى عند علمائها المتأخرين.

٦ - أحوال المصادر الشيعية ومدى صلاحيتها لإثبات العقيدة والشريعة.

ومنهج البحث يتلخص فيما يلي:

عرض الأمور السابق ذكرها من خلال **المصادر الشيعية الاثني عشرية نفسها** وتحليلها وبيان النتائج المترتبة عليها بطريقة حوارية.

وقد اشتمل البحث على واحد وعشرين مبحثاً.

وأوردت تحت كل مبحث مطلبين.

المطلب الأول: لعرض قضية من قضايا البحث.

المطلب الثاني: تحليل تلك القضية وبيان النتائج المترتبة على ما ورد فيه بعنوان

(وقفات).

وأعتقد أن كل مبحث من هذه المباحث الواحد والعشرين بمفرده كافٍ في إيقاظ عقلاء المذهب ـ بشرط التأني والتأمل ـ فكيف بها إذا اجتمعت؟!!

والحقيقة عليها نور وتقتحم القلب المحب للحق دون استئذان ثم يأتي الصراع بين الحقيقة والموروث ومن صدق الله ﷻ أنار قلبه.

قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٦٩﴾ [العنكبوت: ٦٩]

كما نطمع أن يوقظ هذا البحث عقول المخلصين من هذه الطائفة للتأمل والمراجعة للوصول إلى الحقيقة وأن لا يكتفوا بالتقليد، خاصة وأن علماء الطائفة يوجبون على كل شيعي البحث وعدم التقليد.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

حرر في: ١/ ٨/ ١٤٢٨هـ

الباحث

تمهيد:

إن الله ﷻ قد خلق هذا الإنسان من طين، ثم شرفه وكرمه بأن نفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وعلمه من العلوم ما ظهر به فضله وشرفه.

ثم أبان ﷻ عن المقصد الذي من أجله خلق هذا الإنسان، فقال سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

وبين سبحانه المراد بتلك الخلافة، فقال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

فهذا الشرف العظيم لهذا الإنسان فضل من الله ومنة.

ثم تعهده على مدار التاريخ البشري ببعثة الرسل وإنزال الكتب لرعايته وهدايته.

وقد أودع الله سبحانه في هذا الإنسان من القدرات والإمكانات ما يمكنه من معرفة الحقيقة وإدراكها من خلال ما جاءت به الرسل إليه.

وتتمثل تلك القدرات والإمكانات في: (العقل)، الذي زُود به كل إنسان قَدِم إلى هذه الحياة.

هذا العقل هو الميزة العظمى لهذا الإنسان على غيره من المخلوقات على ظهر هذه الأرض، وجميع الرسالات جاءت مخاطبة لهذا العقل.

وإذا صح هذا العقل استطاع أن يدرك الحقيقة التي جاءت بها الرسل، وإذا عرض له فساد حرمَه من الاستفادة من بعثة الأنبياء.

والفساد الذي يعرض للعقل يتنوع بتنوع الأسباب:

فمنه ما يكون سبب فساده: التربية.

ومنه ما يكون سبب فساده: مرض يعرض له من كِبْر وعناد وهوى.

ومنه ما يكون سبب فساده: شبهة تعرض له بسبب دلالة فاسدة.

وهكذا.. تتنوع الأسباب والنتيجة واحدة.

فأما فساد التربية: فقد دل عليه حديث النبي ﷺ حيث قال: **(كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصراه، أو يمجسانه، كمثل البهيمة، تنتج البهيمة، هل ترى فيها جدعاء)**[1].

فأخبر ﷺ أن ما يعرض للإنسان من فساد في الاعتقاد أن من أسبابه التربية الأسرية.

فالأبوان اليهوديان أو النصرانيان أو المجوسيان يربيان أبناءهما على عقائدهما.

وأما فساد العقل: بالشبهة التي قد ترد عليه، فمثاله: ما وقع للنصارى في عيسى عليه السلام، فإنه كان يحيي الموتى بإذن الله تعالى، فوقع في نفوسهم أن هذا من خصائص الخالق،فقالوا: إذن عيسى عليه السلام هو الخالق أو ابن الخالق ونحو ذلك**!!**

وأما فساد العقل: بسبب الدلالة الفاسدة التي تصل إلى الإنسان في ثوب الدليل الصحيح وتدل على عقائد فاسدة يُخدع بها العقل مع أن الدليل لا يصح أصلاً.

ومثاله ما وقع فيه كثير من المسلمين، حيث وُضعت أحاديث ودُست في **بطون** الكتب ورُكِّب لها أسانيد صحيحة، فانخدع بها بعض المسلمين وبنوا عليها عقائدهم وعادوا لأجلها ووالوا، وهم يظنون أنهم على حق وهدى،ولم يعلموا أنهم على باطل وضلال.

قال الله تعالى عن ضلال الكفار واستحقاقهم العذاب: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾

(١) رواه البخاري: (ح: ١٣١٩).

ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾ ﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥].

ولهذا فإن الله ﷻ أنزل الكتب وبعث الرسل؛ لتصحح للناس عقولهم، وتقوِّم عقائدهم، فمن تبعهم اهتدى، ومن أعرض عما جاءوا به من الهدى ضل وغوى.

قال تعالى مخاطباً آدم وحواء: ﴿ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

وقال تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾ ﴾ [النساء: ١٦٥].

والحقائق الدينية نوعان:

١- حقائق هي أصول وأركان.

٢- حقائق تفصل هذه الأصول والأركان أو تابعة لها.

فأما الحقائق التي هي أصول و أركان فقد نص القرآن الكريم على فرَضيتها بأدلة قطعية بينة لا خفاء فيها ولا غموض ؛ وذلك لأنها هي الأسس التي يقوم عليها هذا الدين وتميزه عن غيره من الأديان، وتلك الأسس أو الأركان هي ما يلي:

- **أركان علمية عقدية**، وهي ستة: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والقدر.

- **وفيما يلي بعض الأدلة البينة من كتاب الله ﷻ على تلك الأركان:**

قال تعالى: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾ [القمر: ٤٩].

- **أركان عملية،** وهي خمسة: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج بيت الله الحرام.

وهذه أدلتها من كتاب الله ﷻ على النحو الآتي:

الركن الأول: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ:

أ- الشهادة لله ﷻ بالألوهية:

قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٣﴾ [البقرة: ١٦٣].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة ٢٥٥].

ب- الشهادة لنبينا محمد ﷺ بالرسالة:

قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وقال تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥٨﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقال تعالى: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ

عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٢٨﴾ [التوبة: ١٢٨].

الركن الثاني: الصلاة:

وردت نصوص عدة ببيان فرضيتها والأمر بإقامتها وجعلها شرطاً في الإيمان ونحو ذلك:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا ١٠٣﴾ [النساء: ١٠٣].

وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ١١٠﴾ [البقرة: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُۚ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ٧٢﴾ [الأنعام: ٧٢].

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ وَنُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ١١﴾ [التوبة: ١١].

الركن الثالث: الزكاة:

تكاد الزكاة تكون قرينة للصلاة في كل موطن ورد فيه ذكر الصلاة، وأما فرضها فمنه:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠﴾ [التوبة: ٦٠].

وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ٤٣﴾ [البقرة: ٤٣].

وقوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ وَنُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ١١﴾ [التوبة: ١١].

الركن الرابع: الصيام:

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ ﴾ [البقرة ١٨٣].

وقال تعالى: ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ١٨٥ ﴾ [البقرة ١٨٥].

الركن الخامس: الحج:

قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٩٧ ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقال تعالى: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فهذه الأركان جميعها قد ثبتت بأدلة قطعية من القرآن الكريم كما تقدم وأجمعت عليها الأمة، وما عدا هذه الأركان فليست بأصول يوالى عليها ويعادى عليها.

وأما تفصيلات هذه الأركان فقد جاءت بها السنة النبوية، وقد يرد في القرآن **تفصيل لبعض جزئياتها، ولكن** العلماء لم يجعلوها أصولاً وأركاناً للدين، وأما هذه الأركان فقد اتفق عليها جميع علماء الأمة، ومن ادعى أن هناك أصلاً غير هذه الأصول فلا يستطيع الإتيان بدليل صريح بيِّن من القرآن الكريم يدل عليه.

ودلائل القرآن منها ما يدل بنفسه وهذا محكم، وقد جاءت جميع تلك الأركان بأدلة محكمة كما تقدم.

ومنها ما هو متشابه، وهو ما يحتمل أكثر من معنى، ثم يأتي دليل آخر من القرآن أو من السنة يرجح أحد المعنيين.

ولم يأتِ شيء من أصول الدين – أعني: أركانه – بمثل ذلك الدليل، ولم يرد في السنة دليل على جعل شيء من الدين ركناً من أركانه وإنما ورد فيها إيجاب أو تحريم بعض الأفعال، وما أوجبته السنة فهو واجب، من تركه أثم، لكنه لا يخرج من الدين، ما لم ينكر وجوبه مع علمه به، وما نهت عنه فهو حرام، من ارتكبه أثم، لكنه لا يخرج من الدين بارتكابه، ما لم ينكره مع علمه به.

فإذا ادعى شخص أن هذا «ركن» من أركان الدين، فسئل عن الدليل فأورد دليلاً من القرآن غير واضح بنفسه وأراد بيان معناه بالسنة أو بذكر سبب النزول أو نحو ذلك.

فيقال له: إن هذا الدليل لا يدل على الركنية بنفسه، وما لم يدل عليه دليل بيِّن بنفسه من كتاب الله ﷻ فلا يمكن أن يكون ركناً من أركان الدين يترتب عليه كفر وإيمان، والله ﷻ قد جعل القرآن هادياً بنفسه، قال سبحانه: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾ ﴾ [الإسراء: ٩].

والحل لهذه الأمة بجميع طوائفها وفرقها أن تعود إلى كتاب الله ﷻ وتحاكم إليه ما ورثته من روايات، فما وافقه قبلته، وما عارضته ردته.

ثم تأتي إلى السنة فتمحصها وتحاكمها إلى قواعد الرواية، فما صححته تلك القواعد قبلته وما خالفته ردته، وبهذا يمكن أن نصل إلى الحقيقة وتتقارب الآراء وتصحح المفهومات.

فإن الأمة قد ابتليت بمكر أعدائها الذين أرادوا إفساد عقيدتها وتفريق كلمتها ـ بدس الروايات المكذوبة في كتب تلك الطوائف ورواياتها ـ، فوقع ضحية ذلك الدس كثير من الطيبين المحبين للدين عن جهل وغفلة، ويوشك أن يستيقظوا إذا أوقظوا ويفيقوا إذا نبهوا.

وشواهد ذلك كثيرة في كتب الطوائف المخالفة للحق.

ومن أهم هذه الطوائف: **"الطائفة الشيعية الاثنا عشرية"**

وقد استبانت هذه الحقيقة لكثير من أفراد هذه الطائفة وتحدثوا عنها:

فمنهم من صحح عقيدته وأعلن ذلك ـ كما سيأتي نماذج منه بإذن الله ﷻ ـ.

ومنهم من أخفى ذلك وصرح به لمحبيه.

ومنهم من لا زال ينتظر الفرصة المناسبة لإعلانه.

ومنهم من حاول التأويل للحقائق عن عمدٍ أو عن خطأ ولم يجعل هدفه البحث عن الحقيقة وإنما جعل هدفه الرد على كل نقد يوجه إلى الطائفة فحرم رؤية الحقيقة.

ولذلك فإنه لا بد من جمع تلك الشواهد ودراستها لإيقاظ البقية من أفراد تلك الطائفة لعل الله ﷻ يكشف لهم الحقيقة ويعودوا إلى الصراط المستقيم وتجتمع الأمة.

ولما كان جمع كل تلك الشواهد ـ **من كتب الطائفة نفسها** ـ يحتاج إلى جهد كبير إذ لا يحتمله مصنف واحد بل يحتاج إلى مصنفات مما قد يتعذر على جمهور الشيعة الاثني عشرية قراءتها لكبر حجمها فقد اختصرت جملة من تلك الشواهد في هذا البحث لعله يكون كافياً في بيان الحقيقة.

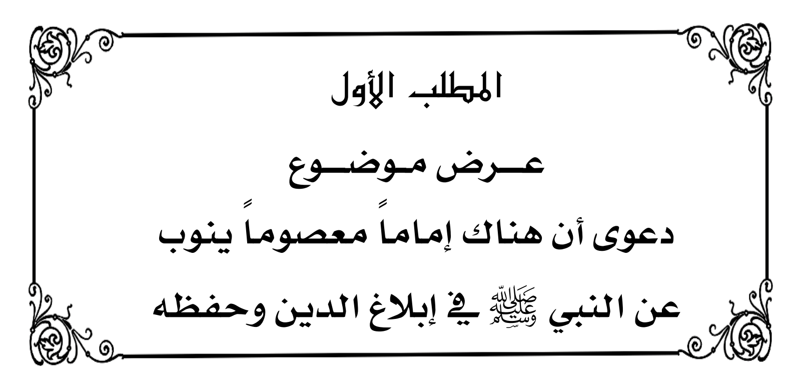


المبحث الأول

دعوى أن هناك إماماً معصوماً ينوب عن النبي ﷺ في إبلاغ الدين وحفظه

المطلب الأول: عرض موضوع: دعوى أن هناك إماماً معصوماً ينوب عن النبي ﷺ في إبلاغ الدين وحفظه.

المطلب الثاني: وقفات مع دعوى الشيعة الاثني عشرية أن هناك إماماً معصوماً ينوب عن النبي ﷺ في إبلاغ الدين وحفظه.



المطلب الأول

عــرض مـوضــوع

دعوى أن هناك إماماً معصوماً ينوب عن النبي ﷺ في إبلاغ الدين وحفظه

هذا المبحث هو بمثابة القاعدة لبقية المباحث الأخرى في هذا الكتاب، لتصور مراد الشيعة الاثني عشرية بالإمامة.

تدعي الشيعة الاثنا عشرية أنه لا بد من وجود:

* إمامٍ معصوم من الذنوب ومن الخطأ والسهو والنسيان.

* ينوب عن النبي ﷺ في إبلاغ الدين وحفظه.

* وأنهم ـ أي الشيعة الاثنا عشرية ـ أخذوا دينهم من أولئك المعصومين.

* وأنه لا بد من وجود ذلك المعصوم في كل عصر.

هذه أربع قضايا تدعيها الشيعة الاثنا عشرية، وسوف نورد القضيتين الأوليين في هذا المبحث،ونفرد لكل قضية من القضيتين الأخريين مبحثاً مستقلاً بمشيئة الله تعالى.

وأما أقوال علماء الطائفة التي تقرر هذه القضايا فمنها ما يلي:

* قال العالم الشيعي المعاصر محمد رضا المظفر: إن الإمامة (كالنبوة لطف من الله تعالى، فلا بد أن يكون في كل عصر إمام هاد يخلف النبي ﷺ في وظائفه من هداية البشر وإرشادهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة في النشأتين... فالإمامة استمرار للنبوة)[1].

---

(١) عقائد الإمامية (ص: ٦٥، ٦٦).

فذكر أربع مهام للنبي ﷺ وهي مهام الإمام:

أولها: تفسير القرآن.

ثانيها: بيان أحكام الحوادث الجديدة.

ثالثها: دفع الشبهات.

رابعها: صيانة الدين من التحريف والدس ومراقبة المسلمين فيما يأخذون من الأصول والفروع.

هذه هي مهام النبي ﷺ ثم هي مهام الإمام الذي يخلفه حسب كلام علماء المذهب الاثني عشري.

وقد أوردت الشيعة شروط الإمام وأهمها العصمة:

* **قال محمد رضا المظفر**: (ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش، ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت، عمداً وسهواً، كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان) [١].

* **وقال المجلسي**: (اعلم أنّ الإماميّة رضي الله عنهم اتّفقوا على عصمة الأئمّة عليهم السلام من الذّنوب -صغيرها وكبيرها- فلا يقع منهم ذنب أصلاً، لا عمدًا ولا نسيانًا، ولا الخطأ في التّأويل ولا للإسهاء من الله سبحانه) [٢].

هذه هي دعاوى الشيعة الاثني عشرية عن الإمامة نقف معها وقفات سريعة.

---

(١) عقائد الإمامية (ص: ٦٧).

(٢) بحار الأنوار (٢٥/ ٢٠٩).

المطلب الثاني
وقفات مع دعوى أن هناك إماماً معصوماً ينوب عن النبي ﷺ في إبلاغ الدين وحفظه

بعد عرض دعوى الشيعة في الإمامة ووجوبها، وأنها نيابة عن النبي ﷺ في مهامه، نقف معها وقفات.

أولاً: دعوى أن الإمامة مثل النبوة! دعوى كبيرة جداً؛ إذ أن النبوة قد ثبتت بأدلة قطعية من كتاب الله ﷻ، وقد أقام الله ﷻ الحجة عليها بإنزال القرآن؛ ليكون دليلاً على صدق نبوة نبينا محمد ﷺ.

وذكر سبحانه نبيه في القرآن الكريم في عشرات الآيات، منها ما ذكره فيها باسمه، ومنها ما ذكره بوصف النبوة والرسالة، فأين اسم الإمام في القرآن الكريم؟! إذ دعوى أن الإمامة مثل النبوة يتطلب أن تكون أدلتها كأدلتها؛ لما يترتب عليها من أحكام في الدنيا والآخرة، فهذه الدعوى لا دليل عليها من كتاب الله ﷻ.

ثانياً: أن الله ﷻ قد تعهد بحفظ النبي ﷺ ليبلغ الرسالة المنوطة به، فبلغها أتم بلاغ، وبينها أتم بيان، وحفظه سبحانه حتى أتم ما أمره به ﷻ.

ونحن نرى أن أئمة الشيعة لم يستطيعوا أن يبلغوا أحكام الدين بدعوى الخوف على أنفسهم - كما سيأتي - ولو كان الإمام كالنبي ﷺ لكان واجباً عليه أن يبلغ ولحفظه الله ﷻ حتى يبلغ.

قال ﷻ: ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ

يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [المائدة: ٦٧].

ثالثاً: أن الله ﷻ قد نصر رسوله وأيده بجنود من البشر والملائكة:

قال تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [التوبة: ٤٠].

وقال تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ لَوۡ أَنفَقۡتَ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مَّآ أَلَّفۡتَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴿٦٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال: ٦٢-٦٤].

يقرر سبحانه أنه نصر نبيه حتى بلَّغ الدين كاملاً وقد شهد له بذلك سبحانه، فقال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣].

والأئمة لم يُنصَروا، لا بجنود من البشر ولا بجنود من الملائكة، فلم يبلغوا الناس الدين، بل أفتوهم بما يخالف الدين -حسب رواياتهم- فكان وجودهم ضرراً على الناس الذين أفتوهم بغير الحق على حسب تلك الروايات. ونحن نبرئهم من ذلك**!!**

رابعاً: أن الله ﷻ قد ختم النبوة وأقام مقامها حفظ كتابه الذي أنزله ليكون خطاباً للبشرية إلى قيام الساعة، ثم حفظ سنته، وهذا هو المقصود من الرسالات، فما الحاجة إلى إمام والمقصود محفوظ والحجة قائمة بها إلى قيام الساعة والناس اليوم **بدون** إمام **وهم** يعبدون الله ﷻ السنة والشيعة. فهل هذا الدين الذي يتعبدون به صحيح أم غير صحيح**؟!**

فإن كان صحيحاً فلا حاجة إلى إمام، وإن كان غير صحيح فإن هذا يعني أن الله ﷻ ترك

البشرية دون إقامة الحجة عليهم، فهم منذ ألف وأربعمائة عام وهم يتعبدون الله ﷻ بالباطل!!

وهذا لا يتفق مع حكمة الله ﷻ في ترك البشرية آلاف السنين ضالين لا يعرفون دينه حفاظاً على حياة شخصٍ من الأشخاص!!

خامساً: دعوى أن مهام الإمام تفسير القرآن الكريم!!

نحن نسأل: مَنْ مِن الأئمة فسر القرآن الكريم؟!

جميع الأئمة لا يكاد يذكر لهم في تفسير آيات القرآن إلا شيء لا يذكر عن بعضهم.

وأكثر من روي عنه تفسير من أئمتهم هو: جعفر الصادق ورغم ذلك فإن ماصح عنه حسب منهج الشيعة لا يتجاوز أحد عشر موضعاً كما ورد ذلك في الرسالة العلمية التي قدمها أحد الطلاب الشيعة العراقيين من الناصرية إلى كلية العلوم الإسلامية بالعراق عام: (٢٠٠٢م) بعنوان: (الإمام جعفر الصادق وجهوده في التفسير)، حيث أورد الطالب في رسالته: (٣٦٠) رواية من خلال كتب الشيعة الاثني عشرية فقط ولم يصح منها حسب مناهجهم في التصحيح والتضعيف - إلا أحد عشر موضعاً [١].

فإذا كان هذا عن جعفر الذي نسب إليه أكثر الدين الشيعي فما بالك بغيره؟ وهذا الشاهد يرد دعوى أن الأئمة فسروا كتاب الله ﷻ.

سادساً: دعوى أن مهام الإمام بيان أحكام الحوادث التي نزلت!!

نقول: أين الأحكام العظيمة التي بينها الأئمة في الحوادث النازلة بحيث تتناسب مع تنصيبهم أئمة؟!

إن منصب الإمامة الذي رفعتموه إلى مقام النبوة وزعمتم أن الأمة لا تستغني عنه لبيان الدين منصب عظيم.

---

(١) أورد ذلك الدكتور: طه الدليمي في كتابه: أسطورة المذهب الجعفري: (ص: ٥٠) وذكر أنه كان حاضراً عند مناقشة تلك الرسالة.

فما هي الأحكام التي بلغها الأئمة والتي لو لم يبلغوها لضلت الأمة؟!

ثم ما هي الروايات التي بلغوها ولو لم يبلغوها فإنها تبطل عقيدة الأمة؟!

سابعاً: دعوى أن من مهام الإمام دفع الشبهات!!

هل يمكن أن تذكروا لنا مواقف لأئمتكم دفعوا فيها شبهات أو أجابوا فيها عن تساؤلات عويصة لولاها لانكسر الإسلام؟!!

هناك عدة روايات عن جعفر الصادق ﷺ في حوار غير المسلمين لا يصح منها شيء أصلاً، وأما غيره فلا يكاد يوجد لهم شيء من تلك المواقف؟!

ثم هب أنه كان لهم موقف واحد أو موقفان فهل هذا يكافئ تنصيبه إماماً؟!

ثامناً: دعوى أن من مهام الإمام صيانة الدين من التحريف والدس!!

نقول: إن الأئمة قد اعترفوا أن بعض أصحابهم قد كَذب عليهم ودس الروايات الكاذبة في أحاديثهم وفي كتب أصحابهم -كما سيأتي بيانه بمشيئة الله تعالى- ثم لم يبين الأئمة الذين نبهوا إلى وجود كذب ودس من أتباعهم ذلك الكذب والدس الذي نبهوا عليه. لا هم ولا الأئمة الذين جاءوا بعدهم؟! فأين صيانة الدين إذن؟!

فهذا العالم الشيعي آية الله محمد آصف محسني يتساءل عن السبب في عدم قيام المهدي بالتصحيح للمذهب بل ولا الأئمة الثلاثة قبله الذين ورثوا الدين المحرف الذي وصل إليهم عمن سبقهم من المعصومين والذين لم يقوموا هم بالتصحيح أصلاً.

فيقول: (هناك سؤال يطرح نفسه، وهو:

لِمَ لَمْ يأذن الله لبعض خواصه في لقاء الإمام المهدي للانتفاع منه في تكميل الفقه المشحون

بالاستنباطات الخاطئة)؟![1]

فأجاب آصف عن هذا السؤال قائلاً:

هذا الإيراد لا يخص الإمام الغائب بل الأئمة الثلاثة من قبله (الجواد، والهادي، والعسكري) أيضاً لم يقوموا بإكمال الفقه مع كونهم بين الناس.

بل السؤال يتجه إلى الله بأنه كما أنزل القرآن لِمَ لَمْ ينزل كتاباً جامعاً لجميع الأصول والمعارف الإسلامية والأحكام الفرعية وقواعدها؟

أو لِمَ لَمْ يأمر نبيه بتدوين ذلك أو أوصياءه؟!

وأما الجامعة فهي:

أولاً: غير حاوية لجميع الأحكام جزماً وإن كان فيها أرش الخدش.

وثانياً: أنه بقي عندهم ولم يؤدوها حتى في سنة (٢٦٠هـ) قبل موت العسكري بأشهر إلى الشيعة، فمن كل ذلك يعلم أن مشيئة الله تعالى جارية على الوضع الموجود ولسنا شركاء له تعالى في الربوبية وأمر التكوين والتشريع بل عباد مقهورون مطيعون وما أوتينا من العلم إلا قليلا)[2].

تضمن كلام آصف هنا خمسة أسئلة، هي:

١ -لماذا لم يقابل المهدي أحداً من أتباعه ليصحح الأخطاء المتوارثة في المذهب؟!!

٢ -ولماذا لم يقم الأئمة الثلاثة الذين سبقوه وهم: (الجواد، والهادي، والعسكري) بهذه المهمة؟!

---

(١) الجواب يا شيخ آصف أنه ليس هناك مهدي وإلا لظهر وانتفع الناس به وخَلْقُ إنسان قد أُنيط بـه هداية الناس ثم إخفاؤه هذه المدة الطويلة مع حاجة الناس إليه لا تتفق مع حكمة الله الحكيم الخبير.
ولهذا فالسؤال صحيح لإبطال هذا المعتقد لا لتبريره.

(٢) مشرعة بحار الأنوار / محمد آصف محسني: (٢/ ٢٢٤).

٣ -أو لماذا لم ينزل الله ﷻ كتاباً يشتمل على كل الدين أصولاً وفرعاً؟!!

٤ -أو لم لَمْ يأمر النبي ﷺ بتدوين كل ذلك وإعطائه للناس؟!!

٥ -أو لم لَمْ يأمر نبيه ليأمر الأوصياء بتدوين ذلك؟!!

هذه التساؤلات تؤكد قناعة آصف بأن الأئمة لم يقوموا بدور الحفظ لهذا الدين.

والحقيقة أن الأمر هو أعظم من قضية عدم حفظ الأئمة للدين، إذ ستأتي أدلة تبين أن الروايات المنسوبة إلى الأئمة كانت سبباً في ضياع الدين وحيرة العلماء في معرفة أحكام الدين بسبب الأئمة أنفسهم، فكان وجودهم هو السبب في ضياع الدين حسب تلك الروايات التي ندين الله ﷻ أنها لا تصح عنهم!!

تاسعاً: دعوى أن مهام الإمام مراجعة ما يأخذه المسلمون من أصول الدين وفروعه.

هذه الدعوى تؤكد أن الإمام سيكون مشرفاً على الأمور الدينية التي يتعبد بها الشيعة، ولذلك فهم لا يحتاجون إلى منهج نقدي يحفظ للشيعة دينهم؛ لأن الإمام هو المرجع في هذه الأمور، فإذا اختلفوا في شيء رجعوا إليه، ولهذا فكل ما هو موجود في عصر الإمام من الأمور الدينية فهو معروض على الإمام وبالتالي فقد أخذ صفة الصحة.

وهذا ما تقرره طائفة الإخباريين وهو يتفق مع طبيعة المذهب الشيعي الذي يعتقد استمرارية الإمامة، كما في نص العالم الشيعي محمد رضا المظفر السابق، حيث يقول: (فلا بد أن يكون في كل عصر إمام هادٍ يخلف النبي في وظائفه).

وهذا المفهوم هو معتقد الشيعة في عصور الأئمة في القرون الثلاثة حتى حدث انقطاع سلسلة الإمامة، والذي أحدث اضطراباً شديداً للشيعة على إثره انقسم الشيعة إلى قرابة خمس عشرة فرقة.

وهذا ما يؤكده جماعة من علماء الطائفة ــ كما سيأتي ذكر أقوالهم في مبحث مستقل بمشيئة الله تعالى ــ ومنهم العالم الشيعي حسين المدرسي حيث يقول: (**وبسبب اعتقادهم**

باستمرار سلسلة الإمامة حتى نهاية العالم كانوا يتوقعون أن يكون عدد الأئمة أكثر من ذلك بكثير).

وستأتي بقية الأقوال في مبحث مستقل بمشيئة الله تعالى.

عاشراً: دعوى العصمة عن الذنوب والخطأ لا سهواً ولا عمداً!!

إن دعوى العصمة لا تقل عن دعوى الإمامة، ومع ذلك فقد ورد من الأقوال والأعمال المنسوبة إلى الأئمة ومن أقوال علماء الطائفة ما يكذب هذه الدعوى، ومنها أن علياً رضي الله عنه قد عمل أعمالاً تبطل الإمامة والعصمة على مذهبهم، ومن ذلك:

١- بايع أبا بكر ولو كانت الإمامة له نصاً من الله عز وجل لما جاز له أن يبايع غيره بها وهو صاحبها.

٢- صلى خلف أبي بكر ولو كانت بيعة أبي بكر غير صحيحة لما جاز له أن يصلي خلفه وهو مغتصب للإمامة ـ حسب زعم الروايات الشيعية ـ.

٣- تزوج من سبي أبي بكر، وعندهم أن كل عمل يعمله أبو بكر فهو باطل، وبالتالي فحربه للمرتدين باطل، والسبي الذي نتج عن هذه الحرب غير شرعي، فالأخذ منه لا يجوز، ومع ذلك أخذ علي امرأة من سبي بني حنيفة وولدت له ولداً هو: «محمد ابن الحنفية».

٤- اعترف عليٌّ بصحة بيعة الخلفاء الثلاثة -كما في نهج البلاغة-.

٥- بايع عمر وصلى خلفه وحاله كحال أبي بكر عند الطائفة الشيعية.

٦- أشار على عمر بعدم الذهاب مع الجيش المتجه إلى فارس - كما في نهج البلاغة - خشية عليه.

٧- سمى أولاده الثلاثة بأسماء الخلفاء الثلاثة: أبي بكر وعمر وعثمان - كما في كتب السنة والشيعة -.

٨- زوج ابنته أم كلثوم من عمر -كما في كتب السنة والشيعة-.

٩- قَبِل الدخول في أصحاب الشورى الذين أوكل إليهم عمر أمر الخلافة ليُختار الخليفة من بينهم.

١٠- بايع عثمان بن عفان وصلى خلفه.

هذه عشرة أعمال عملها علي ﷺ، فإن كان معصوماً فهذه كلها **صواب**، وإذا كانت صواباً فإنها تنقض دعوى الإمامة؛ لأن المعصوم لا يعمل **الخطأ** ولا يقول **الخطأ** ولا يقر الكفر ولا يعمله.

وإن كانت **خطأً** فعلي ﷺ ليس إماماً؛ لأن الإمام -حسب زعمكم- **معصوم من الخطأ**، فإن إنكار الإمامة أو الإقرار بها لغير أهلها عند جمهوركم كفر، وعليٌّ بهذه الأعمال يقر الكفر- وحاشاه من ذلك -.

ثم هذا (**الحسن بن علي بن أبي طالب**) وهو الإمام الثاني عندكم يتخلى عن الإمامة ويسلمها لمعاوية رغم أنه كان يقود عشرات الآلاف من الموالين له.

وهذا الإمام الثامن عندكم (**علي بن موسى الرضا**) يرضى بأن يكون ولي عهد المأمون -والمأمون مغتصب الإمامة عندكم-، والقبول بالنيابة لرجل مغتصب للإمامة اعتراف بشرعية خلافته، والاعتراف بشرعية خلافة المغتصب للإمامة كفر عند جمهوركم.

ثم إن دعوى العصمة قد ورد روايات وأقوال في مصادر الشيعة تنقضها منها:

عن الرضا ﷺ، فإنه لما قيل له: «إنّ في الكوفة قومًا يزعمون أنّ النّبيّ ﷺ لم يقع عليه السّهو في صلاته، فقال: كذبوا -لعنهم الله- إنّ الذي لا يسهو هو الله الذي لا إله إلا هو»[١].

---

(١) بحار الأنوار (٢٥/ ٣٥٠)، وانظر: عيون أخبار الرّضا (ص: ٣٢٦)، جامع المدارك (٣/ ٤٨٧)، العوالم (ص: ٥١٧)، درر الأخبار (ص: ٣١٢)، مسند الإمام الرضا (٢/ ٥٠٣)، التفسير الصافي (١/ ٥١٣).

وأما أقوال علماء الطائفة فمن ذلك ما ورد عن ابن بابويه القمي المعروف عند الاثني عشرية بالصدوق وصاحب أحد كتبهم الأربعة التي يقوم المذهب الشيعي عليها وهو كتاب: «من لا يحضره الفقيه» يقول فيه: (إن الغلاة والمفوضة -لعنهم الله- ينكرون سهو النبي ﷺ، ويقولون: لو جاز أن يسهو عليه السلام في الصّلاة لجاز أن يسهو في التّبليغ؛ لأن الصلاة فريضة كما أن التبليغ فريضة.. وليس سهو النبي ﷺ كسهونا؛ لأن سهوه من الله عز وجل وإنّما أسهاه ليعلم أنّه بشر مخلوق فلا يتّخذ ربًا معبودًا دونه، وليعلم النّاس بسهوه حكم السّهو... وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يقول: أوّل درجة في الغلو نفي السّهو عن النّبي ﷺ... وأنا أحتسب الأجر في تصنيف كتاب منفرد في إثبات سهو النّبي ﷺ والرّد على مُنكريه)(١).

ولهذا فقد اعترف المجلسي بالتناقض بين الروايات وفتاوى علماء الطائفة – وهو يرى النصوص التي تقرر وقوع السهو ـ وهو قرين الخطأ المنفي ـ من الأئمة ومخالفة المتأخرين لها بدعوى العصمة من السهووالخطأ – فقال: (المسألة في غاية الإشكال؛ لدلالة كثير من الآيات والأخبار على صدور السّهو عنهم عليهم السلام... وإطباق الأصحاب إلا ما شذ منهم على عدم جواز السهو عليهم)(٢).

فالمجلسي يقرر أن آيات كثيرة وأخباراً عدة تدل على سهو الأئمة، ثم يؤكد أن علماء الشيعة يردون تلك الآيات والأخبار دون مبرر، ثم يزعم أن المسألة في غاية الإشكال!!

والمسألة ليست في غاية الإشكال يا مجلسي، **وإنما الإشكال في الذين يردون الأدلة التي وردت عن الأئمة للمحافظة على تلك العقائد المحدثة التي فرقت الأمة.**

وما أحوجنا إلى المراجعة **الصادقة والنية المخلصة** للوصول إلى الحقيقة، والله المستعان.

---

(١) من لا يحضره الفقيه (١/ ٣٥٩-٣٦٠).

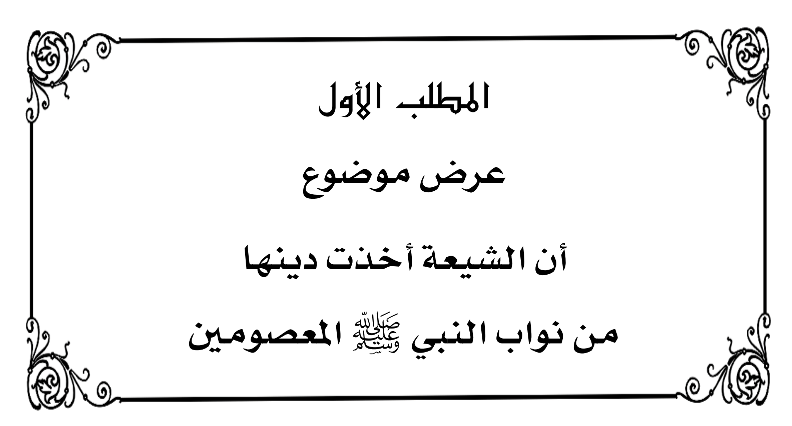
(٢) بحار الأنوار (١٧/ ١١٨، ١١٩).



المبحث الثاني
دعوى أن الشيعة أخذت دينها من نواب النبي ﷺ المعصومين

المطلب الأول: عرض موضوع دعوى أن الشيعة أخذت دينها من نواب النبي ﷺ المعصومين.

المطلب الثاني: وقفات مع دعوى أن الشيعة أخذت دينها من نواب النبي ﷺ المعصومين.



المطلب الأول
عرض موضوع
أن الشيعة أخذت دينها
من نواب النبي ﷺ المعصومين

بعد أن أسست الشيعة الاثنا عشرية دعوى ضرورة وجود أئمة معصومين يخلفون النبي ﷺ في إبلاغ الدين وحراسته- ادعوا أن ذلك تحقق على أيدي مجموعة من آل البيت وأن الشيعة قد أخذوا دينهم منهم مباشرة، ولهذا فإنهم لايعتبرون إلا ما أخذ عنهم مباشرة.

وهذه الدعوى تضمنت أمرين:

الأمر الأول: أن الشيعة أخذوا دينهم من المعصومين.

الأمر الثاني: أنهم لا يعتبرون من الأحاديث إلا ما صح من طريقهم.

و الأشخاص الذين تدعي الشيعة لهم الإمامة هم:

١- أبو الحسن علي بن أبي طالب: (١٠ق البعثة - ٤٠ هـ).

٢- أبو محمد الحسن بن علي (٣-٥٠هـ).

٣- أبو عبد الله الحسين بن علي (٤-٦١هـ).

٤- أبو محمد علي بن الحسين (٣٨-٩٥هـ).

٥-أبو جعفر محمد بن علي (٥٧-١١٤هـ).

٦- أبو عبد الله جعفر بن محمد (٨٣-١٤٨هـ).

٧- أبو إبراهيم موسى بن جعفر (١٢٨-١٨٣هـ).

٨- أبو الحسن علي بن موسى (١٤٨-٢٠٢ أو ٢٠٣هـ).

٩- أبو جعفر محمد بن علي (١٩٥-٢٢٠هـ).

١٠-أبو الحسن علي بن محمد (٢١٢ أو ٢١٤-٢٥٠هـ).

١١- الحسن بن علي «العسكري» (٢٣٢-٢٦٠هـ).

زعموا أن هذه المهام قد تحققت على أيدي هؤلاء الأئمة المعصومين عندهم.

قال ابن المطهر الحلي: (و[لأن الشيعة] أخذوا أحكامهم الفروعية عن الأئمة المعصومين، الناقلين عن جدهم رسول الله ﷺ، الآخذ ذلك من الله تعالى بوحي جبرئيل عليه السلام إليه، يتناقلون ذلك عن الثقات خلفاً عن سلف، إلى أن تتصل الرواية بأحد المعصومين، ولم يلتفتوا إلى القول بالرأي والاجتهاد، وحرموا الأخذ بالقياس والاستحسان)[1].

وقال كاشف الغطاء أحد علماء الشيعة المعاصرين: (إنهم لا يعتبرون من السنة -أعني: الأحاديث النبوية- إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عليهم السلام عن جدهم ﷺ، يعني: ما رواه الصادق، عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسين السبط، عن أبيه أمير المؤمنين، عن رسول الله سلام الله عليهم جميعاً)[2].

هذه دعوى الشيعة الاثني عشرية التي تزعم فيها أنها أخذت دينها عن الأئمة المعصومين.

فما مدى صدق هذه الدعوى وما هو أثر هذا الاعتقاد على مذهب الشيعة الاثني عشرية؟

هذا ما سنعرضه في المطلب الآتي بإذن الله عز وجل.

---

(١) منهاج الكرامة: (٣٧).

(٢) أصل الشيعة وأصولها: (٧٩).

المطلب الثاني
وقفات مع دعوى أن الشيعة أخذت دينها من نواب النبي ﷺ المعصومين

للوقوف على صحة هذه الدعوى من عدمها لابد من الوقوف على كتب الطائفة التي اشتملت على الروايات المنسوبة إلى الأئمة لنرى هل يوجد فيها مصداق هذه الدعوى؟!

أي: هل تلك الروايات نقلت إلى كل جيل بواسطة الأئمة أنفسهم أم أن هناك روايات وردت إليهم من غير طريق الأئمة في عصر الأئمة أنفسهم؟

ولنبدأ بآخر الأئمة الظاهرين عندهم وهو: (الحسن العسكري).

فهل ورد عنه أي حديث يرويه عن أبيه عن جده إلى النبي ﷺ، وهل توجد هذه السلسلة الأحد عشر من الأئمة -من الحسن العسكري إلى علي بن أبي طالب- في سند واحد في أي كتاب من كتب الشيعة، فيقال مثلاً:

حدثنا الإمام الـ: ١١ - أبو محمد الحسن بن علي «العسكري»

عن الإمام الـ: ١٠ - أبي الحسن علي بن محمد «الهادي»

عن الإمام الـ: ٩- أبي جعفر محمد بن علي «الجواد»

عن الإمام الـ: ٨- أبي الحسن علي بن موسى «الرضا»

عن الإمام الـ: ٧- أبي إبراهيم موسى بن جعفر «الكاظم»

عن الإمام الـ: ٦- أبي عبد الله جعفر بن محمد «الصادق»

عن الإمام الـ: ٥-أبي جعفر محمد بن علي «الباقر»

عن الإمام الـ: ٤- أبي محمد علي بن الحسين «زين العابدين»

عن الإمام الـ: ٣- أبي عبد الله الحسين بن علي «سيد الشهداء»

عن الإمام الـ: ٢- أبي محمد الحسن بن علي «الزكي»

عن الإمام الـ: ١- أبي الحسن علي بن أبي طالب

عن النبي ﷺ.

بل هل تجد عشرة أو تسعة أو ثمانية أو سبعة أو ستة أو خمسة أو أربعة أو...إلخ؟!

نعم! قد تجد ستة أو خمسة في أحاديث لا تتعدى أصابع اليد فقط!

ولكنك لن تجد حديثاً واحداً نقل بواسطة هذه السلسلة في أي كتاب من كتب الشيعة!!

فأين دعوى الشيعة أنهم (**أخذوا أحكام دينهم من الأئمة**)؟!!

إن هذه دعوى لا يصدقها الواقع!!

ولهذا فإن زعم الشيعة: (أنهم لا يعتبرون من السنة -أعني: الأحاديث النبوية- إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عليهم السلام عن جدهم ﷺ، **يعني: ما رواه الصادق، عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسين السبط، عن أبيه أمير المؤمنين، عن رسول الله سلام الله عليهم جميعاً**). كما زعم كاشف الغطاء وغيره إنما هي دعوى لا رصيد لها من الواقع.

وإلا فهل يستطيع كاشف الغطاء أن يدلنا على الكتب التي تضمنت هذه السلسلة؟!

فهذا أعظم كتاب عند الشيعة: (الكافي) أمامنا لا نرى فيه مصداق تلك الدعوى إلا في عدد يسير لا يكاد يبلغ عدد أصابع اليد، فأين هذه الروايات التي بلغها جعفر الصادق عن أبيه إلى النبي عليه الصلاة والسلام؟!

فها نحن أمام أول ثلاثة أحاديث من كتاب الكافي ولم ترد بهذه السلسلة التي زعم كاشف الغطاء!!

ولا تختلف بقية مصادرهم عن ذلك:

قال أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني:

* أخبرنا أبو جعفر محمد بن يعقوب[1]، قال: حدثني عدة من أصحابنا منهم محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن **أبي جعفر** عليه السلام، قال: «لما خلق الله العقل استنطقه.... إلخ».

* علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن عمرو بن عثمان، عن مفضل بن صالح، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، **عن علي** عليه السلام قال: «هبط جبرئيل على آدم عليه السلام......إلخ».

* أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن بعض أصحابنا رفعه إلى **أبي عبد الله** عليه السلام قال: قلت له: «ما العقل؟.....إلخ».

فهذه ثلاث روايات عن ثلاثة من أئمتهم:

فالرواية الأولى: رواها خمسة أشخاص ما بين الكليني إلى أبي جعفر الباقر الإمام الخامس عند الشيعة.

أي: أن هذه الرواية رويت في عصر كل إمام عن شخص غير الإمام يرويها عن غير الإمام.

فقد جاء بعد الباقر سبعة أئمة والناس يتناقلون رواية الباقر في عصرهم ولم يعرفها أحد من الأئمة!!

والرواية الثانية: رواها ستة أشخاص ما بين علي رضي الله عنه والكليني ولم تمر على أحد من

(١) هكذا في الكتاب، فهذا هو الكليني نفسه فكأن الذي روى الكتاب عن الكليني شخص آخر لم يعرف!

الأئمة الأحد عشر، وهي تروى في عصر كل واحد منهم.

والرواية الثالثة: عن: «جعفر الصادق» تخطت خمسة أئمة لتصل مباشرة إلى الكليني.

فهذه نماذج من روايات غير المعصوم في عصر المعصوم **رويت بسلسلة غير المعصومين مع وجود المعصومين** تؤكد أن الشيعة أخذوا دينهم عن غير المعصوم -عندهم- مع وجود المعصوم.

ولهذا فإن دعوى أن الدين لا يؤخذ إلا عن معصوم قد انتقضت بمثل هذه الروايات المعتمدة عند الطائفة، ومنها:

أولاً: أن الروايات الموجودة في مصادر الشيعة والتي تعد بالآلاف كلها وردت عن غير المعصومين - إلا النزر اليسير - مع وجود المعصومين الذين يزعم الشيعة أنهم لا يأخذون دينهم إلا منهم.

فإن الواجب عليهم أنهم هم الذين يبلغونها للناس في كل عصر إلى آخر إمام حتى يكون الدين محفوظاً برواية المعصومين على حسب زعم الشيعة.

وبهذا يتبين بطلان قول ابن المطهر أن الشيعة: (أخذوا أحكامهم الفروعية عن الأئمة المعصومين، الناقلين عن جدهم رسول الله ﷺ، الآخذ ذلك من الله تعالى بوحي جبرئيل عليه السلام إليه).

ويتبين كذلك بطلان **قول كاشف الغطاء**: (إنهم لا يعتبرون من السنة -أعني: الأحاديث النبوية- إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عليهم السلام عن جدهم ﷺ، **يعني: ما رواه الصادق، عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسين السبط، عن أبيه أمير المؤمنين، عن رسول الله سلام الله عليهم جميعاً**).

لأنه لا توجد هذه السلسلة في مصادرهم إلا في أحاديث لا تتجاوز عدد أصابع اليد!

ثانياً: أن هذه الثغرة الناقصة للمذهب احتار الشيعة في سدها فافترقوا إلى طائفتين:

الطائفة الأولى: طائفة الإخباريين حيث تزعم أن كل الروايات التي رويت عن الأئمة صحيحة حتى لو رواها أشخاص غير معصومين؛ لأنها رويت في زمن المعصومين.

ولا يمكن أن تروى ويقبلها الشيعة وهي عن غير المعصوم إلا إذا كان المعصوم قد علمها وأقرها.

ولهذا فإن هذه الطائفة تقرر أن الروايات التي رويت عن الأئمة كلها صحيحة خاصة التي وردت في الكتب الأربعة التي يعتمد عليها الشيعة - الكافي وتهذيب الأحكام والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه - وأن جميع ما فيها صحيح؛ لأنها دونت إما في عصر المعصوم وإما أخذت من كتب ودونت في عصره وعرضت عليه، ولهذا يستحيل أن تكون غير صحيحة؛ لأن ذلك ينقض المذهب، وهذا هو مذهب طائفة: «الإخباريين».

هذه النظرة من فرقة الإخباريين هي النظرة المتفقة مع طبيعة المذهب الذي يَعتقد أن الإمام وجد لإبلاغ الدين، وأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء؛ إذ كيف تكون مهمته إبلاغ الدين وحمايته وهو يعلم كل شيء ثم يعلم أن هناك أحاديث مكذوبة ولا ينبه عليها ولا يصححها؟!

فالمكانة التي زعمتها الشيعة الاثنا عشرية للإمام تقتضي هذه العقيدة التي عبرعنها الإخباريون.

فهذه هي مهمة الإمام التي جُعل من أجلها إماماً ثم هو لا يخفى عليه شيء حسب رواياتهم، فعدم خفاء الروايات الكاذبة عنه من باب أولى.

قال الكليني: (باب: أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم).

* وروى عن سيف التمار أنه قال: «كنا مع أبي عبد الله عليه السلام جماعة من الشيعة في

الحِجْر، فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحداً، فقلنا: ليس علينا عين! فقال: ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات - لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أُعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة وقد ورثناه من رسول الله ﷺ وراثة».

* وروى عن أبي عبد الله **كذلك** أنه قال: «إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون، قال: ثم مكث هنيهة فرأى أن ذلك كبر على من سمعه منه، فقال: علمت ذلك من كتاب الله عز وجل!! إن الله عز وجل يقول: فيه تبيان كل شيء».

* وروى الكليني كذلك عن المفضل أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام: «جعلت فداك! يفرض الله طاعة عبد على العباد ويحجب عنه خبر السماء؟ قال: لا. الله أكرم وأرحم وأرأف بعباده من أن يفرض طاعة عبد على العباد ثم يحجب عنه خبر السماء صباحاً ومساءً»[1].

قلت: فلماذا إذن حجب عن موسى عليه السلام علم غيب ما يكون كما ورد في قول الإمام السابق وقد فرض الله عز وجل طاعته على قومه وأعلمه للإمام أبي عبد الله؟!!

ثم لماذا يسأل الإمام الجالسين معه: (هل علينا رقيب؟!!) وهو يعلم ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة ثم هو يحتاج إلى من حوله ليعلمه: (هل عليه رقيب أم لا)؟!!

وأيضاً: هو يدعي أنه ورثه من رسول الله وآله وراثة، ورسول الله ﷺ أتى بعد موسى والخضر بقرون فكيف يخبر موسى والخضر عليهما السلام وهو إنما ورث علم الغيب من الرسول ثم من الأئمة من بعده حسب روايات الشيعة.

أي لم يكن الإمام الأول يعلم شيئاً حتى يسلم الإمام الأول إليه الكنزالذي زعموا أنه تنقل إليهم من النبي ﷺ.

(١) الكافي (١/ ٢٦١).

فهو إنما جاءه من النبيﷺ أي لم يكن قبل ذلك لديه علم عن الغيب.

فهذا تناقض واضح وبين.

إننا نبرئ آل البيت من هذه الدعاوى ولكننا هنا نعرض ما في مصادر الشيعة.

ونعود إلى موضوعنا فنقول: إن الإخباريين يؤكدون أنه إن لم تكن الروايات محفوظة من الأئمة، فإن الدين الذي يتعبد به الشيعة باطل، وهذا هو المنطق الذي يتفق مع العقيدة الشيعية التي تؤكد: أن الإمام لا يخفى عليه شيء، ولذلك فإنهم قرروا: إما صحة الروايات، وإما بطلان الدين الشيعي.

قال العاملي -وهو يؤكد علم الأئمة بالروايات المنسوبة إليهم ويرد على الأصوليين الذين يريدون استخدام منهج أهل السنة لتصحيح الروايات، فقال بعد دعوى عرض الروايات على الأئمة-: (...إنه قد كان دأب قدمائنا وأئمتنا عليهم السلام في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة ضبط الأحاديث وتدوينها في مجالس الأئمة وغيرها.

الخامس: الأحاديث الكثيرة الدالة على صحة تلك الكتب، والأمر بالعمل بها، وما تضمن من أنها عرضت على الأئمة عليهم السلام وسألوا عن حالها عموماً وخصوصاً...

الحادي عشر: أن طريقة القدماء موجبة للعلم، مأخوذة عن أهل العصمة؛ لأنهم قد أمروا باتباعها وقرروا العمل بها، فلم ينكروه، وعمل بها الإمامية في مدة تقارب سبعمائة سنة)[1].

ويأتي مزيد بيان لهذه المسألة بمشيئة الله تعالى في مباحث قادمة.

هذه دعوى الإخباريين وهم لا يستطيعون إثباتها؛ بل جميع القرائن تدل على أن الأئمة قد أحاط بهم أصحاب كذابون ولم ترد أية رواية **من أولئك الأئمة** تُكَذِّب أي خبر من أخبار

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٨).

الكذابين الذين كذبهم الأئمة واتهموهم إلا حالات لا تتجاوز عدد أصابع اليد.

نعم! ما ادعوه هو مقتضى المذهب ولكن لا أثر له على أرض الواقع، مما يدل على أن هذه الروايات المروية ليست مقبولة، وأن الأئمة لا يعلمون عنها شيئاً ولم تدون في مجالس الأئمة، والروايات كما سيأتي متناقضة متضاربة فلا يدرى أيها عرض على الأئمة؟! وأيها صححوه؟! وأيها ردوه؟!

إنها دعوى لا يصدقها الواقع مما يجعل جميع الروايات في دائرة الشك بل الرفض؛ لأنه لم تتحقق فيها الشروط التي زعموها، فعدمت الفائدة التي ادُعيت للإمام وهي إبلاغ الدين وحمايته.

هذه دعاوى طائفة الإخبارية.

الطائفة الثانية: الطائفة الأصولية وهي تعارض هذه الدعوى الإخبارية، وتريد أن تستخدم منهج أهل السنة في قبول الروايات التي أوردوها ولكن بصورة انتقائية، أي: يطبقون **المنهج** على ما يريدون رده فقط.

قال الخوئي الأصولي وهو يَرُدُّ على الإخباريين تلك الدعوى السابقة:

(ذهب جماعة من المحدثين إلى أن روايات الكتب الأربعة قطعية الصدور، وهذا القول باطل من أصله، إذ كيف يمكن دعوى القطع بصدور رواية رواها واحد عن واحد، ولا سيما أن في رواة الكتب الأربعة من هو معروف بالكذب والوضع، على ما ستقف عليه قريباً وفي موارده إن شاء الله تعالى، ودعوى القطع بصدقهم في خصوص روايات الكتب الأربعة – لقرائن دلت على ذلك– لا أساس لها، فإنها بلا بينة وبرهان، فإن ما ذكروه في المقام – وادعوا أنها قرائن تدلنا على صدور هذه الروايات من المعصوم عليه السلام لا يرجع شيء منها إلى محصل.

وأحسن ما قيل في ذلك هو: أن اهتمام أصحاب الأئمة عليهم السلام وأرباب الأصول والكتب بأمر الحديث إلى زمان المحمدين الثلاثة – قدس الله أسرارهم – يدلنا على أن الروايات التي

أثبتوها في كتبهم قد صدرت عن المعصومين عليهم السلام، فإن الاهتمام المزبور يوجب - في العادة - العلم بصحة ما أودعوه في كتبهم، وصدوره من المعصومين عليهم السلام).

ثم يواصل رده فيقول: (ولكن هذه الدعوى فارغة من وجوه:

أولاً: إن أصحاب الأئمة عليهم السلام وإن بذلوا غاية جهدهم واهتمامهم في أمر الحديث وحفظه من الضياع والاندراس حسبما أمرهم به الأئمة عليهم السلام، إلا أنهم عاشوا في دور التقية، ولم يتمكنوا من نشر الأحاديث علناً، فكيف بلغت هذه الأحاديث حد التواتر أو قريباً منه! وهذا ابن أبي عمير حبس أيام الرشيد، وطلب منه أن يدل على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر عليه السلام، وأن أخته دفنت كتبه عندما كان في الحبس فهلكت، أو تركها في غرفته، فسال عليها المطر فهلكت، وهكذا حال سائر أصحاب الأئمة عليهم السلام، فإن شدتهم في ما كانوا عليه، وعدم تمكنهم من نشر الأحاديث علناً مما لا يشك فيه ذو مسكة، ومع ذلك كيف يمكن دعوى: أنها قطعية الصدور؟).

إلى أن قال: (وعلى الجملة: إن دعوى القطع بصدور جميع روايات الكتب الأربعة من المعصومين عليهم السلام واضحة البطلان، ويؤكد ذلك أن أرباب هذه الكتب بأنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك)[1].

ومع هذا الرد الشديد على الإخباريين الذي **يظن معه أنه سيحقق في الروايات** إلا أن الخوئي يقرر أنه **إذا استخدم مصطلح الحديث الضعيف أو الصحيح** فإنه لا يريد به حقيقة المصطلح، فقد قال في مقدمة كتابه: (في هذا الكتاب خصائص ومزايا أساسية دعت الضرورة إلى أخذها في صلب الكتاب، وإلى الباحث البصير تفصيل ذلك) ثم ذكر مجموعة من الميزات، ثم قال في الميزة التاسعة بعد كلام سبق: (**ثم إن الصحة والضعف -متى أطلقا في هذا الكتاب- فليس المراد بها الصحة والضعف باصطلاح المتأخرين، بل المراد بها الاعتبار**

(١) معجم رجال الحديث للخوئي (١/ ٢٢، ٢٣، ٢٥).

وعدمه، فإذا قلنا: إن الحديث أو الطريق صحيح، فمعناه أنه معتبر وحجة، وإن كان بعض رواته حسناً أو موثقاً، وإن قلنا: إنه ضعيف فمعناه أنه ليس بحجة، ولو[١] لأجل أن بعض رواته مهمل أو مجهول)[٢].

هذه هي طريقة الأصوليين التي أرادوا بها علاج الخلل في روايات الشيعة وخالفوا لأجلها فرقة الإخباريين، لم تلتزم بمنهج النقد وقواعده ومصطلحاته وإنما استحدثت له تفسيراً لا يغير من الحقيقة شيئاً ولا تكاد تختلف عن الإخباريين إلا بالصورة لا بالحقيقة.

ثم نعود إلى ما بدأنا به المبحث من أن الشيعة زعموا أن رواياتهم رويت عن المعصومين والتي تبين لنا من خلال العرض السابق أنه لا وجود لذلك في الواقع، مما يجعل تلك الروايات في دائرة الشك.

نعم! لو كانوا أئمة معصومين وينوبون عن النبي ﷺ. لما قُبل شيء من الدين إلا عنهم ولما قُبلت أي رواية عن الإمام السابق إلا عن طريق الإمام القائم.

وأما وكتب الرواية عند الشيعة مملوءة بروايات رويت في عهد كل إمام عن إمام قبله ولم يعلم هو عنها شيئاً أصلاً ولم تعرض عليه، فإن ذلك ينقض الدعوى ويؤكد أنهم ليسوا بأئمة منصوبين من الله ﷻ ينوبون عن النبي ﷺ في حفظ الدين وإبلاغه.

ثم ما الحاجة إلى الرواية عن الإمام الذي سبقه والإمام يعلم كل الدين إما بإلهام أو من كتاب أو بنقر في الأسماع أو نحو ذلك مما زعمته الروايات؟! إن الإمام يمكنه أن يبلغ الدين بنفسه ولا يحتاج إلى رواية.

ثم ما الفرق بينهم وبين أهل السنة، وأهل السنة يروون أحاديثهم عن النبي ﷺ في كل عصر من عصور الأئمة، والشيعة كذلك يروون أحاديثهم عن كل إمام سبق في عصر الإمام

---

(١) لعله (وليس).

(٢) معجم رجال الحديث للخوئي (١/ ١٢، ١٤).

اللاحق ولم يطلع هو على تلك الأحاديث، وتعبد الناس بها في عصره دون علمه ولا إذنه وهم يزعمون أنهم إنما انفردوا عن أ هل السنة بأن لهم إماماً معصوماً في كل عصر يبلغهم الدين ثم نراهم يأخذون عن رواة غيرمعصومين في زمن المعصوم مثلهم كمثل أهل السنة؟!

والمطلع على كتب الروايات الشيعية يجدها مملوءة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة حتى كتاب الكافي الذي تجاوزت أحاديثه ستة عشر ألف حديث لم يصحح منه العلماء إلا قرابة خمسة آلاف حديث على حسب قواعدهم الضعيفة عندنا -كما سيأتي بمشيئة الله تعالى -وإلا لو طبقت قواعد الرواية عند أهل السنة على روايات هذا الكتاب ربما لاختفى هذا الكتاب من الوجود!

وأخيراً: فهذه هي دعوى الشيعة أن الدين لا يؤخذ إلا من إمام معصوم وأنها أخذت دينها عن الأئمة المعصومين، وقد تبين لنا عدم صحتها وأن الواقع يردها.

فالروايات نقلت عن غير المعصومين مع وجود المعصومين ولم يعلم عنها المعصومون شيئاً وقد تعبد بها الشيعة وهم لايعلمون صحتها من ضعفها مع وجود المعصومين، فما الفائدة من وجود المعصومين!



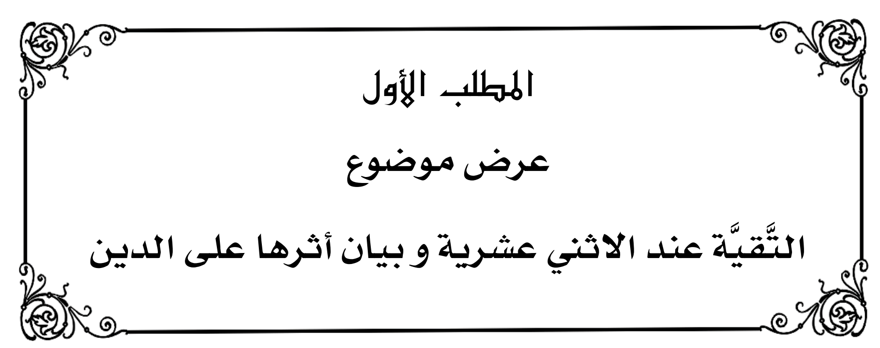
المبحث الثالث

التقـية عند الاثنـي عشرية

وأثرها على الدين

المطلب الأول: عـرض موضـوع التقيـة عنـد الاثنـي عشرـية وأثرها على الدين.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع التقية عند الاثني عشرية وأثرها على الدين.



المطلب الأول
عرض موضوع
التَّقيَّة عند الاثني عشرية و بيان أثرها على الدين

احتلت التَّقيَّة في المذهب الشيعي الاثني عشري مكاناً كبيراً رواية وتنظيراً، وليس القصد هنا الإحاطة بهذه: «العقيدة» الاثني عشرية، وإنما الهدف هو بيان أثرها على المذهب الشيعي بل على الدين كله لو صحت نسبتها إلى الدين بالمفهوم الشيعي من خلال كتب الروايات الشيعية الاثني عشرية.

وفيما يلي عرض موجز لهذه القضية من خلال مصادرهم ثم التعقيب عليها بمشيئة الله تعالى بعد ذلك:

أولاً: تعريف التقيّة:

أ) المعنى اللغوي:

يحسن هنا تقديم معنى: «التقيّة» اللغوي وذلك من كتب اللغة وهي كتب سنية إذ الشيعة ليس لديها كتب لغوية أساساً وإنما دونت اللغة بجهود أهل السنة ثم نذكر تعريف التقية عند الشيعة.

قال ابن منظور في لسان العرب مادة: (وقى): (اتقيت الشيء وتقيته أَتَّقيه وأَتْقِيه تُقىً وتقِيّة وتُقَاء: حذرته)[1].

وقال الراغب الأصفهاني: (الوقاية: حفظ الشيء مما يؤذيه ويضره، يقال: وقيت الشيء،

---

(١) انظر: اللسان (١٥/ ٤٠١)، القاموس (١/ ١٧٣).

أقِيه وقاية ووَقَاء)[١].

فمادة التقية مأخوذة من الحذر وحفظ الشيء مما يؤذيه.

ب) تعريف التقيَّة عند الاثني عشرية:

* قال العالم الشيعي المعاصر كاشف الغطاء: (وقد **أجازت** شريعة الإسلام المقدسة للمسلم في مواطن الخوف على نفسه أو عرضه إخفاء الحق والعمل به سراً ريثما تنتصر دولة الحق وتغلب على الباطل)!![٢].

ج) المقصود من التقية عند الشيعة:

* قال العالم الشيعي المعاصر محمد رضا المظفر: (روي عن صادق آل البيت عليه السلام في الأثر الصحيح: «التقية ديني ودين آبائي» و«من لا تقية له لا دين له». وكذلك هي، لقد كانت شعاراً لآل البيت عليهم السلام، دفعاً للضرر عنهم وعن أتباعهم وحقناً لدمائهم، واستصلاحاً لحال المسلمين وجمعاً لكلمتهم، ولماً لشعثهم)[٣].

د) أحكام التقية عند الشيعة:

* قال محمد رضا المظفر: (وللتقية أحكام من حيث وجوبها وعدم وجوبها بحسب اختلاف مواقع خوف الضرر مذكورة في أبوابها في كتب العلماء الفقهية، وليست هي بواجبة على كل حال، بل قد يجوز أو يجب خلافها في بعض الأحوال، كما إذا كان في إظهار الحق والتظاهر به نصرة للدين وخدمة للإسلام، وجهاد في سبيله، فإنه عند ذلك يستهان بالأموال ولا تعز النفوس)[٤].

---

(١) انظر: غريب القرآن (١/ ٥٣٠).
(٢) أصل الشيعة وأصولها (ص: ٣١٥).
(٣) عقائد الإمامية (ص: ٨٤).
(٤) المصدر السابق (٨٥).

ثانياً: أدلة التقية عند الشيعة الاثني عشرية:

يستدل الشيعة الاثنا عشرية على التقية بالقرآن والسنة وأقوال أئمتهم، وفيما يلي عرض موجز لتلك الأدلة.

أ) من القرآن الكريم:

هناك آيتان مشهورتان يستدل بهما الشيعة على عقيدة التقية، هما:

الأولى: قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عمران: ٢٨].

الثانية: قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل: ١٠٦].

ب) من الروايات المنسوبة إلى أئمتهم:

أورد الشيعة الاثنا عشرية نصوصاً منسوبة إلى أئمتهم يشرعون فيها التقية لأتباعهم ويوجبونها عليهم ويكفرون من تركها، بل ويستعملونها هم مع أتباعهم ومع غيرهم، وسنكتفي بإيراد بعض تلك الروايات.

١) رووا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «التقية ديني ودين أهل بيتي»[(١)].

٢) وعن الباقر أنه قال: «التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان -وفي لفظ: ولا دين- لمن لا تقية له»[(٢)].

---

(١) مستدرك الوسائل (١٢/ ٢٥٢)، البحار (٦٣/ ٤٩٥)، جامع أحاديث الشيعة (١٤/ ٥٠٤).

(٢) الكافي (٢/ ٢١٩)، من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٢٨)، البحار (١٣/ ١٥٨)، الوسائل (١٦/ ٢٠٤)، المستدرك (١٢/ ٢٥٥)، جامع الأخبار (٩٥).

٣) وعن الصادق أنه قال: «لو قلت: إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقاً»[١].

٤) وعن الصادق أنه قال: «إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له»[٢].

٥) وعنه أيضاً أنه قال: «إن التقية ترس المؤمن، والتقية حرز المؤمن، ولا إيمان لمن لا تقية له»[٣].

٦) وعنه كذلك أنه قال: «لا خير فيمن لا تقية له، ولا إيمان لمن لا تقية له»[٤].

هذه جملة من الروايات عن الأئمة.

ج) ما ورد عن علمائهم في التقية:

١) **قال محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي** المعروف عندهم بالصدوق مؤلف أحد مصادرهم الأربعة: (اعتقادنا في التقية أنها واجبة، من تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة)[٥].

٢) **وقال:** (التقية واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم عليه السلام، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى ودين الإمامية، وخالف الله ورسوله والأئمة، وسئل الصادق عن قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] قال: أعملكم بالتقية)[٦].

٣) **وعن جعفر الصادق أنه قال:** (والتقية واجبة لا يجوز تركها إلى أن يخرج القائم عليه السلام، فمن تركها فقد دخل في نهي الله ونهي رسوله والأئمة صلوات الله عليهم)[٧].

---

(١) البحار (٧٢/ ٤١٤)، من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٢٧)، الوسائل (١٠/ ١٣١)، المستدرك (٢/ ٢٥٤).

(٢) الكافي (٢/ ٢١٧)، البحار (٦٣/ ٤٨٦، ٧٥)، الخصال (ص: ٢٢)، الوسائل (١٦/ ٢١٥).

(٣) الكافي (٢/ ٢٢١)، البحار (٧٢/ ٣٩٤، ٤٣٧)، الوسائل (١٦/ ٢٠٥).

(٤) البحار (٧٢/ ٣٩٧)، المحاسن (١/ ٢٥٧)، العلل (١/ ٥١)، المستدرك (١٢/ ٢٥٤).

(٥) الاعتقادات في دين الإمامية (ص: ١٠٧).

(٦) الاعتقادات (ص: ١٠٨).

(٧) انظر: البحار (٧٢/ ٤٢١)، مستدرك الوسائل (١٢/ ٢٥٤)، جامع أحاديث الشيعة (١٤/ ٥١٤).

٤) **ويقول الحر العاملي**: (الأخبار متواترة صريحة في أن التقية باقية إلى أن يقوم القائم)[١].

٥) **ويقول الخميني**: (وترك التقية من الموبقات التي تلقي صاحبها قعر جهنم وهي توازي جحد النبوة والكفر بالله العظيم)!![٢].

ثالثاً: تأكيد علماء الشيعة أن الأئمة عاشوا زمن التقية:

يؤكد علماء الشيعة الاثني عشرية أن الأئمة قد عاشوا في زمن التقية.

* يقول المازندراني في شرحه للرواية المنسوبة إلى جعفر والتي تنهى عن إذاعة سرهم وهي: «المذيع حديثنا كالجاحد له»[٣]: (واعلم أنه عليه السلام كان خائفًا من أعداء الدين على **نفسه المقدّسة** وعلى شيعته، وكان في تقية شديدة منهم، فلذلك نهى عن إذاعة خبر دال على إمامته وإمامة آبائه)[٤].

* ويعلل المازندراني عند شرحه لحديث نسب إلى جعفر يحذر فيه من إذاعة أسرارهم، فيقول: (ولما كانت التقية شديدة في عصرهم عليهم السلام أمروا شيعتهم بكتمان أسرارهم وإمامتهم وأحاديثهم وأحكامهم المختصة بمذهبهم..)[٥].

* وقال الخوئي: (إنّ أصحاب الأئمة عليهم السلام وإن بذلوا غاية جهدهم واهتمامهم في أمر الحديث وحفظه عن الضياع والاندراس حسب ما أمرهم به الأئمة عليهم السلام إلاّ أنهم عاشوا في دَور التقية ولم يتمكنوا من نشر الأحاديث علناً فكيف بلغت هذه الأحاديث حد التواتر أو

---

(١) مرآة الأنوار (ص: ٣٣٧).

(٢) المكاسب المحرمة (٢/ ١٦٢).

(٣) الكافي (٢/ ٣٧٠).

(٤) شرح أصول الكافي (١٠/ ٣٣).

(٥) شرح أصول الكافي (٩/ ١٢٧)، وهذا لا يتفق مع دعوى أنه كان لجعفر الصادق أربعة آلاف راوٍ! فلو كان ذلك صحيحاً لكان ظاهراً لا يحتاج إلى التقية فكيف يكون له أربعة آلاف طالب والمازندراني يقول: (وكان في تقية شديدة)؟!

قريباً منه؟!)[١].

رابعاً: نماذج من التقية العملية في روايات الشيعة:

لم تكتف روايات الشيعة بالتنظير للتقية بل أوردت مواقف عملية نسبتها إلى النبي ﷺ وإلى أئمتهم، نورد نماذج منها:

أ) ما نسب إلى النبي ﷺ:

* رووا عن أبي عبد الله جعفر الصادق أنه قال: «لما مات عبد الله بن أبي بن سلول حضر النبي ﷺ جنازته، فقال عمر لرسول الله ﷺ: يا رسول الله! ألم ينهك الله أن تقوم على قبره؟ فسكت، فقال: يا رسول الله! ألم ينهك الله أن تقوم على قبره؟ فقال له: ويلك ما يدريك ما قلت؟ **إني قلت: اللهم احش جوفه ناراً واملأ قبره ناراً وأصله ناراً، قال أبو عبد الله عليه السلام: فأبدا من رسول الله ما كان يكره**»[٢].

* وقال محمد جميل حمود من علماء الشيعة المعاصرين وهو يرد على إشكال يَرِد على الشيعة من قِبَل المخالفين، وهو: كيف تقولون بكفر المخالف مع أن النبي ﷺ لا يجتنب آسار المخالفين وكان يشرب من المواضع التي تشرب منها عائشة المعروفة بعدائها لأمير المؤمنين؟!

فأجاب: (إن مساورة النبي لعائشة وأمثالها كانت تقية ومصلحة)[٣].

ب) استعمال التقية من أئمة الشيعة:

* رووا عن أبي عبد الله أنه ذكر: «أن رجلاً من المنافقين مات، فخرج الحسين بن علي صلوات الله عليهما يمشي معه، فلقيه عليه السلام مولى له، فقال له الحسين عليه السلام: أين تذهب يا فلان، قال: فقال له مولاه: أفر من جنازة هذا المنافق أن أصلي عليها، فقال له

---

(١) معجم رجال الحديث (١/ ٢٢).

(٢) الكافي (٣/ ١٨٨).

(٣) الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية (٢/ ٣٥).

الحسين عليه السلام: انظر أن تقوم على يميني فما تسمعني أقول فقل مثله، فلما أن كبر عليه وليه قال الحسين عليه السلام: الله أكبر، اللهم العن فلاناً عبدك ألف لعنة مؤتلفة غير مختلفة، اللهم اجز عبدك في عبادك وبلادك، وأصله حر نارك، وأذقه أشد عذابك، فإنه كان يتولى أعداءك، ويعادي أولياءك، ويبغض أهل بيت نبيك»[(١)].

* وفي قصة رؤيا فسر فيها أبو حنيفة في مجلس جعفر الصادق - وستأتي بكاملها في مبحث تناقض الفتاوى بإذن الله ﷻ- فقال جعفر بعد أن فسرها أبو حنيفة: **أصبت والله يا أبا حنيفة!!**

وبعد خروج أبي حنيفة قال جعفر: **وليس التعبير كما عبره!** فعجب أحد الجالسين من قوله مع يمينه، فقال له: فقولك: أصبت وتحلف عليه وهو مخطئ؟ قال: نعم، **حلفت عليه أنه أصاب الخطأ!!**»[(٢)].

* وعن سعيد الأعرج، قال: «كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فاستأذن عليه رجلان، فأذن لهما، فقال أحدهما: أفيكم إمام مفترض الطاعة؟ قال: ما أعرف ذلك فينا، قال: بالكوفة قوم يزعمون أن فيكم إمامًا مفترض الطاعة، وهم لا يكذبون، أصحاب ورع واجتهاد وتمييز، منهم: عبد الله بن يعفور وفلان وفلان، فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما أمرتهم بذلك، ولا قلت لهم أن يقولوه، قال: فما ذنبي؟! واحمر وجهه وغضب غضبًا شديدًا، قال: فلما رأيا الغضب في وجهه قاما فخرجا، قال: أتعرفون الرجلين؟ قلنا: نعم، هما رجلان من الزيدية»[(٣)].

* رووا عن خلاد بن عمارة عن الإمام **جعفر** الصادق عليه السلام أنه قال: «دخلت على أبي العباس في يوم شك وأنا أعلم أنه من شهر رمضان وهو يتغدى، فقال: يا أبا عبد الله! ليس

(١) الكافي (٣/ ١٨٩)، منتهى المطلب (١/ ٤٥٤)، جواهر الكلام (١٢/ ٤٨-٤٩)، الوسائل (٣/ ٧١-٧٢)، البحار (٤٤/ ٢٠٢-٢٠٣)، العوالم (ص: ٧١)، جامع أحاديث الشيعة (٣/ ٣٢٦)، مصباح الفقيه (٢/ ٥٠٢).

(٢) الكافي (٨/ ٢٩٢).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٧٢٧)، معجم رجال الحديث (٩/ ١١٠-١١١).

هذا من أيامك! قلت: لم يا أمير المؤمنين! ما صومي إلا بصومك ولا إفطاري إلا بإفطارك، قال: فقال: ادن. قال: فدنوت **فأكلت وأنا والله أعلم أنه من شهر رمضان**»[١].

* وذكر الحسن بن موسى النوبختي أن الإمام أبا الحسن الرضا كان يقول: «لو علمت ما يريد القوم مني لأهلكت نفسى عندى بها لايوثِّقُ دينى: بلعب الحمام والديكة وأشباه ذلك»!!!

قال النوبختي بعد إيراده للرواية: (**هذا كله لشدة التستر من الأعداء ولوجوب فرض استعمال التقية**)[٢].

هذه نماذج من التقية المنسوبة إلى أئمة الشيعة في كتب الشيعة وليس مقصدنا هنا حصر كل ما ورد عنهم في ذلك.

ج - استعمال التقية من علمائهم:

قد نُقلت التقية عن بعض علمائهم ونذكر هنا أنموذجين منها؛ **إذ لا نحتاج إلى كثرة نماذج لتقية علماء الطائفة لأنهم يتبعون في ذلك الروايات المنسوبة إلى أئمتهم** وهذا هو الأصل:

* **روى الطوسي في كتاب الغيبة**: (.. حدثني أبو عبد الله بن غالب حمو أبي الحسن ابن أبي الطيب قال: ما رأيت من هو أعقل من الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح، ولعهدي به يومًا في دار ابن يسار، وكان له محل عند السيد والمقتدِر عظيم، وكانت العامة -أيضًا- تعظمه[٣] وكان أبو القاسم يحضر تقية وخوفاً، وعهدي به وقد تناظر اثنان، فزعم واحد أن أبا بكر أفضل الناس بعد رسول الله، ثم عمر، ثم علي، وقال الآخر: بل علي أفضل من عمر، فزاد الكلام بينهما، فقال أبو القاسم ﷺ: **الذي اجتمعت الصحابة عليه هو تقديم الصديق**

---

(١) الوسائل (١٠/ ١٣٢-١٣٣)، تهذيب الأحكام (٤/ ٣١٧)، جامع أحاديث الشيعة (٩/ ١٥٤).

(٢) فرق الشيعة: (ص: ١٠٨).

(٣) أراد بـ: «العامة» أهل السنة، قلت: أصحاب قلوب طيبة ينخدعون بالظاهر.

ثم بعده الفاروق، ثم بعده عثمان ذو النورين، ثم علي الوصي[١]!! وأصحاب الحديث على ذلك، وهو الصحيح عندنا.

فبقي من حضر المجلس متعجبًا من هذا القول، وكاد العامة الحضور يرفعونه على رءوسهم، وكثر الدعاء له، والطعن على من يرميه بالرفض!! فوقع عليّ الضحك، فلم أزل أتصبر وأمنع نفسي، وأدس كمي في فمي، فخشيت أن أفتضح، فوثبت عن المجلس ونظر إليّ ففطن بي، فلما حصلت في منزلي فإذا بالباب يطرق، فخرجت مبادرًا فإذا بأبي القاسم الحسين بن روح ﷺ راكبًا بغلته قد وافاني من المجلس قبل مضيه إلى داره، فقال لي: يا أبا عبد الله - أيدك الله - لم ضحكت؟ فأردت أن تهتف بي كأن الذي قلته عندك ليس بحق؟ فقلت: كذلك هو عندي، فقال لي: اتق الله أيها الشيخ فإني لا أجعلك في حل تستعظم هذا القول مني؟ فقلت: يا سيدي، رجل يرى بأنه صاحب الإمام ووكيله يقول ذلك القول لا يتعجب منه ويضحك من قوله هذا، فقال لي: وحياتك!! لئن عدت لأهجرنك وودعني وانصرف)[٢].

* الطوسي نفسه استعمل التقية، فقد أثنى محقق كتاب الفهرست في مقدمته على

---

(١) وصفه لعلي ﷺ بأنه: «الوصي» وصف ينقض ما ذكره من الترتيب في الخلافة. فإما أن يكون هذا الوصف عند أهل السنة: «العامة» معروفاً لعلي عندهم أو غير معروف.

فإن كان معروفاً فكيف قبلوا هذا الوصف ووافقوا على تأخيره عن الثلاثة؟!

وإن لم يكن معروفاً فهذا دليل على بطلان الوصية؛ إذ عدم معرفتهم للمعنى دليل على أنه لم يصل إليهم هذا المصطلح قبل ذلك.

ولعل الذي وضع هذه التمثيلية أراد أن يشير إلى سذاجة أهل السنة وقدرة الاثني عشرية على خديعتهم لأنهم أناس طيبون لا يتصورون حصول هذا التصرف من عالم، وكأنهم لا يعلمون أن التقية عقيدة للشيعة الاثني عشرية!!

(٢) الغيبة للطوسي (ص: ٣٨٤-٣٨٦)، وتاريخ الغيبة الصغرى/ تحقيق السيد محمد الصدر (ص: ٣٨٥)، فقد نقل هذه الحادثة عن ابن روح مؤيدًا لمنهجه، مثنيًا على مسلكه، وانظر: البحار (٥١/ ٣٥٦-٣٥٧).

الطوسي بسبب قدرته على التقية، فقال: «ومن قوة عارضته وتقدم حجته ما أثبته القاضي نور الله في مجالس المؤمنين والسيد الطباطبائي في فوائده الرجالية: أنه وُشي بالشيخ إلى خليفة الوقت العباسي أحمد، أنه هو وأصحابه يسبون الصحابة وكتابه المصباح يشهد بذلك، فقد ذكر أن من دعاء يوم عاشوراء: (اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولاً ثم الثاني والثالث والرابع، اللهم اللعن يزيد خامساً)، فدعا الخليفة بالشيخ والكتاب، فلما أحضر الشيخ ووقف على القصة ألهمه الله أن قال: ليس المراد من هذه الفقرات ما ظنه السعاة، بل المراد بالأول قابيل قاتل هابيل، وهو أول من سن الظلم والقتل، وبالثاني قيدار عاقر ناقة صالح، وبالثالث قاتل يحيى بن زكريا، من أجل بغي من بغايا بني إسرائيل، وبالرابع عبدالرحمن بن ملجم قاتل علي بن أبي طالب عليه السلام، فلما سمع الخليفة من الشيخ تأويله وبيانه قبل منه ورفع منزلته وانتقم من السعاة»[1].

خامساً: سبب تشريع التقية عند الشيعة الاثني عشرية:

هناك عدة أسباب للقول بالتقية عند الشيعة، منها ما يلي:

١) أن مذهبهم سر:

* فقد رووا عن جعفر الصادق أنه قال: «إن أمرنا سرٌ في سر، وسرٌ مستسر، وسرٌ لا يفيد إلا سر، وسرٌ على سر، وسرٌ مقنع بسر»[2].

* وعن الباقر أنه قال: «لا تبثُوا سرنا ولا تذيعوا أمرنا...!»[3].

٢) أن مذهبهم لا يطيقه البشر:

---

(١) مقدمة محقق الفهرست له (ص: ٨).

(٢) بصائر الدرجات (ص: ٤٩)، مختصر بصائر الدرجات (ص: ١٢٦)، البحار (٢/ ٧١)، مكيال المكارم (٢/ ٢٩٥)، الأسرار الفاطمية (ص: ٥١).

(٣) الكافي (٢/ ٢٢٢)، الوسائل (١٦/ ٢٣٦)، البحار (٧٢/ ٧٣)، جامع أحاديث الشيعة (١/ ٢٥٨).

* رووا عن محمد بن عبد الخالق وأبي بصير قالا: قال أبو عبد الله عليه السلام: «يا أبا محمد! إن عندنا والله سراً من سر الله، وعلماً من علم الله، والله ما يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان، والله ما كلف الله ذلك أحداً غيرنا، ولا استعبد بذلك أحداً غيرنا، وإن عندنا سراً من سر الله، وعلماً من علم الله، أمرنا الله بتبليغه، فبلغنا عن الله عز وجل ما أمرنا بتبليغه، فلم نجد له موضعاً ولا أهلاً ولا حمالة يحتملونه حتى خلق الله لذلك أقواماً...!»(١).

* وعن محمد بن علي الباقر قال: قال رسول الله: «إن حديث آل محمد صعب مستصعب ثقيل مقنع أجرد ذكوان لا يحتمله إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان»(٢).

٣) أن مذهبهم تشمئز منه النفوس:

رووا عن علي رضي الله عنه أنه قال: «إن حديثنا تشمئز منه القلوب، فمن عرف فزيدوهم، ومن أنكر فذروهم»(٣).

٤) خوف الإمام على نفسه المقدسة:

قال المازندراني شارح الكافي عند حديث يسندونه لجعفر يقول فيه: «المذيع حديثنا كالجاحد له»(٤).

قال: «واعلم أنّه عليه السلام كان خائفًا من أعداء الدّين **على نفسه المقدّسة** وعلى شيعته، وكان في تقيّة شديدة منهم، فلذلك نهى عن إذاعة خبر دالّ على إمامته أو إمامة آبائه وأولاده

---

(١) الكافي (١/ ٤٠٢)، المختصر (ص: ٢٧٠)، البحار (٢٥/ ٣٨٦)، مستدرك سفينة البحار (ص: ١٣).
(٢) بصائر الدرجات للصفار (ص: ٤١)، الكافي (١/ ٤٠١)، البحار (٢/ ١٨٩)، الانتصار (٩/ ١٦٣).
(٣) بحار الأنوار (٢/ ١٩٣)، بصائر الدرجات (ص: ٤٣).
(٤) الكافي (٢/ ٣٧٠)، البحار (٧٢/ ٨٥)، جامع أحاديث الشيعة (١٤/ ٥٤٦).

الطاهرين»[١].

سادساً: نتائج التقية كما يقررها علماء الشيعة:

يشكو علماء الشيعة الاثني عشرية من النتائج الخطيرة للتقية على الدين، حتى إنهم يقررون أنهم لا يستطيعون التمييز بين الروايات الواردة عن الأئمة أيها أفتى به الأئمة على سبيل التقية وأيها أفتوا به على الحقيقة، مما نتج عنه الجهل بحقيقة الدين؟!

* فها هو العالم الشيعي يوسف البحراني يعترف بأنه لم يُعلم من أحكام دينهم إلا القليل بسبب التقية، **حيث قال**: (**فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل؛ لامتزاج أخباره بأخبار التقية،** كما قد اعترف بذلك ثقة الإسلام وعلم الأعلام (محمد بن يعقوب الكليني نور الله تعالى مرقده) في جامعه الكافي، حتى أنه (قدس سره) تخطأ العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار)[٢].

* وعلل العالم الشيعي المعاصر عبد الحليم الغزي عدم نقل الشهادة الثالثة في الأذان بسبب التقية، فقال:

(إن عدداً من علماء الشيعة من استقرب (لعله: استغرب) كون الشهادة الثالثة جزءاً واقعياً من أجزاء الأذان والإقامة **ولكن التقية، والظروف المختلفة، والملابسات المحيطة بالمعصومين، هي التي حالت دون تبليغها، وإظهار تشريعها،** وبيان جزئيتها، في جملة الأجزاء الواقعية والفصول الأصلية للأذان والإقامة).

* **وقال أيضاً**: (إن السيد إبراهيم الأصطهباتي النجفي نقل عنه السيد المقرم في رسالته أنه يعتقد الجزئية واقعاً **ولكن الظروف لم تساعد النبي ﷺ على إعلام الأمة بها)!!**[٣].

---

(١) شرح أصول الكافي (١٠/ ٣٣).

(٢) الحدائق الناضرة (١/ ٥).

(٣) الشهادة الثالثة المقدسة/ الشيخ عبد الحليم الغزي (ص١٣٦ - ١٣٧).

* **قال السيد محمد الصدر عن جملة (أشهد أن علياً ولي الله):**

(كل ما في الأمر أنها تالفة خلال ما تلف من الكتب، وربما كانت مخالفة للتقية، ومحرجة بالنسبة إلى علمائنا السابقين (قدس سرهم) كالشيخ الصدوق، والطوسي، والمفيد، **وحذفوها** من كتب الحديث وطعنوا في صحتها)**!!**

* **وقال:** (كان الأئمة أيضاً في تقية مكثفة هم وأصحابهم ولم يكن في مصلحة التشيع في ذلك الحين إعلان أمثال هذه الأمور)[(١)].

* **وقال الشيخ جعفر الشاخوري في كتابه حركية العقل الاجتهادي:**

(إننا نجد أن كبار علماء الشيعة يختلفون في تحديد الروايات الصادرة تقية والروايات الصادرة لبيان الحكم الواقعي).

* **ثم قال:** (وخذ مثالاً على ذلك: مسألة نجاسة الخمر، فيما يفتي الكثيرون بالنجاسة ومنهم الشيخ الطوسي، لأنهم حملوا روايات الطهارة على التقية، نجد أن هناك من الفقهاء من يفتي بالطهارة كالمقدس الأردبيلي وغيره؛ لأنهم حملوا روايات النجاسة على التقية، **وهذا يكشف عن التخبط في استخدام التقية لدى القدماء**).

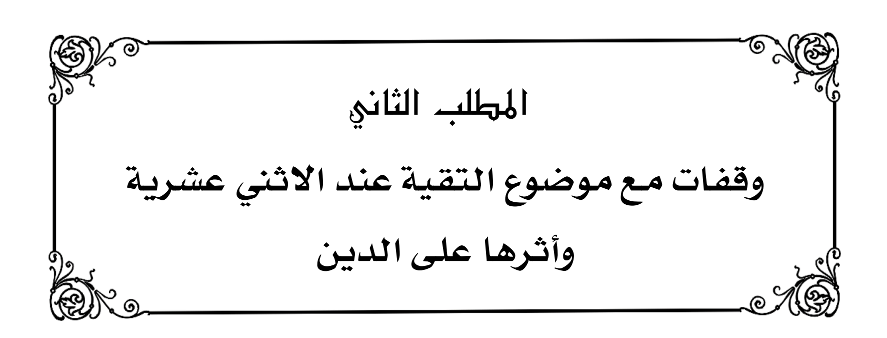
* **وقال أيضاً:** (لو أردنا استعراض غيره من عشرات الأمثلة **لألفنا كتاباً خاصاً يؤكد فوضى تحديد موارد التقية، التي تشبه فوضى ادعاءات الإجماع في مسائل الفقه، مما أدى إلى اختلاف كثير من فتاوى العلماء تبعاً لتحديد ما هي الروايات الصادرة عن التقية وغيرها)**[(٢)].

هذه نبذة يسيرة اعترف فيها علماء الشيعة بضياع الدين وخفاء الحق بسبب التقية، وفيما يلي بمشيئة الله تعالى نقف مع هذه الروايات والأقوال في التقية لنرى ما هي النتائج الخطيرة لهذه العقيدة.

---

(١) السفير الخامس/ عباس الزيدي (ص: ٢٨٧ - ٢٩٠).

(٢) حركية العقل الاجتهادي لدى فقهاء الشيعة الإمامية (ص: ٧٢ - ٧٥).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع التقية عند الاثني عشرية وأثرها على الدين

بعد أن عرضنا: «التقية» بمصطلحاتها وأدلتها ونماذج منها نقف معها عدة وقفات:

أولاً: تعريف التقية:

أ- المعنى اللغوي لا خلاف فيه.

ب- المعنى الاصطلاحي عند الشيعة:

* يعرف كاشف الغطاء التقية بأنها: (إخفاء الحق والعمل به سراً ريثما تنتصر دولة الحق وتغلب على الباطل).

وهنا وقفات مع هذا التعريف:

١- يزعم كاشف الغطاء أن: «التقية» هي: «إخفاء الحق» والعمل به سراً.

قلت: إذا أخفى الإمامُ الحقَ فمن الذي يعرِّفه للناس غيره؟!

ثم إذا أخفى الإمام الحق ثم مات وجاء من بعده إمام آخر وأخفاه كذلك ثم مات الثاني وجاء الثالث... وهكذا ولم يعلنه أحد منهم وبقي الناس يتعبدون الله بدون علم فما هي الفائدة إذن في إمام لايعلم الناس الحق؟!!

ثم هذا التفسير الذي ذكره كاشف الغطاء يتناقض مع الأقوال والأعمال المنسوبة إلى

أئمتهم، فإن الروايات تقرر أن أئمتهم لم يخفوا الحق فقط بل (**قالوا الباطل وعملوا به**) فأفتوا بغير الصواب، وحلفوا على الكذب، وانتهكوا حرمة الصيام إرضاءً للبشر، فمن أين إذن عَرَّفت التقية بأنها: «**إخفاء الحق**» مع هذه الروايات التي ترد تعريفك؟!

إذ لم يقف الأمر في الروايات المنسوبة إلى الأئمة على ستر الحق وإنما تعداه إلى قول الباطل. وهذا ينقض تعريفك للتقية بأنها: «إخفاء الحق» فكان ينبغي أن تلحق به عبارة: «وإظهار الباطل» فيكون التعريف هكذا: (إخفاء الحق والعمل به سراً وإظهار الباطل) حتى يكون التعريف مطابقاً للواقع المنسوب إليهم وهم والله منه برآء.

٢- لم يكشف لنا كاشف الغطاء من هو الذي يجوز له: «إخفاء الحق» هل هو: «الإمام» أو: «الأتباع» أو كلاهما؟!

فإن كان: «الإمام» فهذه طامة كبرى، فإن الإمام عندهم ينوب عن النبي ﷺ في إبلاغ الدين، فإذا أخفى الحق فكيف يعرف الناس الحق؟!

فإنه على زعمكم قد أخفى كل إمام من أئمتكم الحق في عصره بل قال خلافه ثم أتى بعده أئمة آخرون ولم يبينوا ما أخفاه السابقون!!

فمن أين يُعرف الحق إذن؟!

٣- إن هذا اعتراف صريح من هذا العالم الشيعي أن التقية هي «**إخفاء الحق ريثما تنتصر دولة الحق» فالحق إذن الذي جاء به أئمتهم «مخفي» وما بأيدي الناس اليوم ليس هو الحق؛ لأن الحق قد أخفاه الأئمة ريثما تقوم دولة الحق على يدي المهدي المنتظر؛ لأن كل راية تظهر قبله فهي طاغوت عندهم فمن أين جاءت هذه الروايات في كتبهم وأئمتهم قد أخفوا الحق؟!**

٤- قوله: «**ريثما تنتصر دولة الحق وتغلب على دولة الباطل**» كيف تنتصر دولة الحق والأئمة يخفون الحق؟! إن الحق لا ينتصر بإخفائه وإنما ينتصر بإظهاره، ولو أن الأنبياء أخفوا الحق لما انتصرت الأديان.

٥- إذا كان الأئمة قد أخفوا الحق -كما زعمتم -واحداً بعد الآخر وأظهروا الباطل فالحق لم يظهر إلى الآن، وإذا كانوا قد أظهروا حقاً وباطلاً فقد اختلط الحق بالباطل، ويتعذر اليوم عندكم معرفة الحق من الباطل؛ لأن الأئمة قد قالوا الأقوال المتعارضة وعملوا الأعمال المتناقضة مما تسبب في اختلاط الحق بالباطل، وتمييز الحق من الباطل لا بد فيه من إمام معصوم جديد، وهذا لا يوجد عندكم اليوم وسيخرج في آخر الزمان، فلا يجوز لكم اليوم أن تعملوا بما ورد عن الأئمة أو تدعوا إليه؛ لأنه ربما يكون هو الباطل فيجب عليكم الانتظار والتوقف عن العمل حتى يخرج المعصوم المختفي ليظهر الحق المخفي!!

ج - المقصد من التقية:

١- افتتح العالم الاثنا عشري محمد رضا المظفر تعريفه للتقية بالروايات المنسوبة إلى جعفر الصادق، وهي: «التقية ديني ودين آبائي» و: «من لا تقية له لا دين له».

وهذان النصان دليلان قاطعان على أن: «التقية» دين، والدين لا يجوز للإنسان أن ينفك عنه بأي حال من الأحوال، فكيف زعم المظفر بعد ذلك أنها: «ليست هي بواجبة على كل حال»؟ من أي لفظٍ فهم هذا المعنى من الرواية؟!

إن لفظ الرواية ليس فيه هذا المعنى، وإذا كان المظفر يعتقد بصحة الرواية ويحترم دلالتها فعليه أن يقف مع دلالتها، وكل من قرأ هذه الرواية فإنه لا يوافق المظفر في **تعريفه**.

نعم**!** المظفر يتحدث عن التقية الشرعية التي ثبتت في القرآن الكريم، والتي هي رخصة وليست ديناً، لكن هذا الأثر المنسوب إلى جعفر الصادق له معنى آخر غير معنى الآية حيث جعل: **"التقية ديناً"** بينما الآية ليس فيها إلا أن: **"التقية رخصة"** وشتان بين الأمرين**!**

٢- تؤكد الرواية الثانية أنه: «**من لا تقية له لا دين له**» وهذا إيجاب للتقية وتحذير من تركها في كل الظروف، ووصف تركها بترك الدين، فأين في هذه الرواية أن التقية يجوز تركها؟!

إن دعوى أن التقية: «**لا تجب في كل حال**» دعوى خارجة عن دلالة الأثرين اللذين نسبهما المظفر إلى إمامه جعفر، وكان يجب أن يلتزم بدلالتهما أو يردهما ويستدل بالآية إذا لم يقتنع بهما.

٣- ثم قال: «**بل قد يجوز خلافها.. فعند ذلك يستهان بالأموال ولا تعز النفوس**».

جميل هذا الكلام يا شيخ مظفر، إن نصرة الدين تهون لأجلها الأموال والنفوس، ولكن أموال من؟! ونفوس من يا شيخ مظفر؟!

هل يمكن أن تذكر لنا موقفاً واحداً من مواقف الأئمة بعد الحسين ﵁ استهان فيه الإمام بالمال والنفس لينصر الدين؟!

إنك لا تستطيع؛ لأن هؤلاء الذين زعمتم لهم الإمامة ليسوا أئمة منصوبين من الله ﷻ ولم يدعوا ذلك لأنفسهم، ولكنه نسب إليهم ما لم يقولوه، وصُدِّر إليكم وانخدعتم بذلك الذي شوَّه صورة هؤلاء الأخيار بأنهم قد جَبُنوا عن حمل المسئولية ولم ينصروا الدين الذي هم أوصياؤه حسب زعم الروايات ولم تهن في سبيله الأنفس والأموال!!

ونحن نعتقد أنهم لو كانوا كما نسب إليهم لكانوا أول من يضحي بأنفسهم وأموالهم في سبيل نصرة الدين الذي هم مبلغوه وحافظوه ـ حسب زعمكم ـ، فهل يمكن أن تستمر حياة جميع الأئمة بعد الحسين ﵁ ولا يوجد موقف واحد يحتاج إلى نصرة الدين فيه؟!

إذاً: ذلك اعتراف ضمني أن الأحوال في عصورهم مستقيمة فلا تحتاج أن تهون فيها الأنفس والأموال!!

٤- **قول الشيخ المظفر**: إن المقصد من التقية: «**دفع الضرر عنهم وعن أتباعهم واستصلاحاً لحال المسلمين وجمعاً لكلمتهم ولماً لشعثهم**».

يعني: أن الشيعة استعملوا التقية مع أهل السنة الذين هم الكثرة الكاثرة لئلا يُظهروا خلافهم فتتفرق الأمة.

وهذا كلام عجيب من المظفر؟!

فهل يعتقد الشيعة الاثنا عشرية أن أهل السنة على الإسلام أصلاً حتى يحرصوا على جمع كلمتهم؟!

فالروايات تكفر من لم يؤمن بالأئمة وكثير من علماء الطائفة يؤكدون ذلك:

فمن الروايات ما رواه الكليني **عن الإمام الرضا** أنه قال: (وإن شيعتنا لمكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم، أخذ الله علينا وعليهم الميثاق، يردون موردنا، ويدخلون مدخلنا، **ليس على ملة الإسلام غيرنا وغيرهم**)[1].

فهل هذا الكلام المنسوب إلى أحد أئمتكم منسوخ أم لا يصح؟!

ثم إن أهل السنة لا يؤمنون بالإمامة، والإمامة عندكم ركن من أركان الدين من لم يؤمن بها فهو كافر أو فاسق على أقل تقدير ولكنه يعامل معاملة المنافق!! فكيف يستصلحون من يعتقدون كفره أو يعاملونه معاملة الكافر: (الذي هو المنافق) على أسوء الأحوال؟!!

ونذكر طرفاً من أقوال علماء الاثني عشرية -القدماء والمحدثين -الذين يؤكدون هذا المعنى فيما يلي:

* فهذا الطوسي يقول: (**ودفع الإمامة وجحدها كدفع النبوة وجحدها سواء**)[2].

* وهذا ابن بابويه القمي يقول: «**واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمّة من بعده أنّه بمنزلة من جحد نبوة الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة محمد**»[3].

---

(١) الكافي (١/ ٢٢٤).

(٢) الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد (ص: ٣٥٨).

(٣) الاعتقادات: (ص: ١٠٥)، وانظر: بحار الأنوار: (٢٩/ ٣١).

وهذان صاحبا أهم كتب أصول الشيعة القديمة.

* ومن المتأخرين محمد جواد العاملي، حيث يقول: «**الإيمان عندنا إنما يتحقق بالاعتراف بإمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام**، إلا من مات في عهد أحدهم فلا يشترط في إيمانه إلا معرفة إمام زمانه ومن قبله»[١].

* وأمير محمد القزويني، الذي يقول: «**إن من يكفر بولاية علي وإمامته عليه السلام فقد أسقط الإيمان من حسابه وأحبط بذلك عمله**»[٢].

ثم إن من يقول من الشيعة المعاصرين بأن أهل السنة مسلمون إنما أرادوا به أنهم يعاملون معاملة المسلمين في الدنيا كما يعامل المنافق الذي أظهر الإسلام وأخفى الكفر، وأما في الآخرة فإنهم من أصحاب النار.

فقد ذكر المفيد اتفاقهم على هذا المذهب في تكفير أمة الإسلام، فيقول: «**اتّفقت الإماميّة على أنّ من أنكر إمامة أحد من الأئمّة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطّاعة فهو كافر ضالّ مُستحقّ للخلود في النّار**»[٣].

فهم إذن يعاملون أهل السنة على أنهم مسلمون نظرياً، أي: منافقون لهم ما للمنافق من عصمة الدم -نظرياً طبعاً- في الدنيا وليس لهم في الآخرة إلا النار**!!**

وإذا كان الأئمة قالوا بالتقية استصلاحاً لحال المسلمين فلماذا لا تعملون بها أنتم اليوم كذلك أسوة بأئمتكم واستصلاحاً للأمة وجمعاً لكلمتها إن كنتم صادقين في زعمكم؟؟!!

٥- قوله عن التقية: «**لقد كانت شعاراً لآل البيت..**» هذا كلام غير صحيح، فإن من آل البيت من حمل السلاح وجاهد ومات شهيداً، منهم الحسين رضي الله عنه، ومنهم

(١) مفتاح الكرامة: (٢/ ٨٠).
(٢) الشيعة في عقائدهم وأحكامهم: (ص: ٢٥).
(٣) المسائل للمفيد، وقد نقل ذلك عنه المجلسي في البحار: (٨/ ٣٦٦).

زيد بن علي ﷺ وغيرهم من غير أئمة الاثني عشرية وهم من آل البيت، فدعوى أن التقية شعار لآل البيت اتهام مردود.

بل نحن نعتقد أن جميع آل البيت بريئون من وصمة التقية، وأنهم عاشوا معلنين ما يعتقدون وما نسب إليهم من عقائد وأحكام تخالف ظاهرهم لا يصح عنهم.

د- الروايات المنسوبة إلى الأئمة تنص على أن التقية دين وأما التقية الشرعية فهي رخصة ويتضح ذلك بالمقارنة الآتية:

١ -أن التقية في الشرع هي حالة: «**استثنائية**» في حياة الإنسان تجوز له عند الخوف على النفس ولا تجب عليه.

وأما التقية الشيعية فإنها حالة: «**واجبة**» يأثم بتركها -كما جاء في الروايات- ولا ينقطع وجوبها إلى الموت أو ظهور المهدي الشيعي، وشتان بين الأمرين.

٢ -أن التقية في الشرع «**رخصة ورحمة**» من الله ﷻ بعباده، مع أن في ذلك تفريطاً في حقه سبحانه ولكنه رخص في ذلك التفريط لدفع الأذى عنه لايؤجر عليها كغيرها من الرخص ولو لم يعمل بها الشخص وتحمل الأذى لكان عند الله ﷻ مأجوراً.

أما الرخصة الشيعية فإنها: «**دين يتقرب بها الشخص إلى الله سبحانه**» وشتان بين الأمرين.

٣ -أن التقية في الشرع إنما هي **للمستضعفين** وليست للنبي ﷺ.

وأما التقية الشيعية فهي **للأئمة أنفسهم** الذين زعموا أنهم ينوبون عن النبي ﷺ في إبلاغ الدين وحراسته فشتان بين الأمرين.

ولكن الروايات الشيعية وكذلك بعض علمائهم قد نسب التقية إلى النبي ﷺ فلا غرابة إذن أن تنسب إلى الأئمة!!

ثانياً: أدلة التقية عند الاثني عشرية:

أ - أما الاستدلال بالقرآن الكريم، فإن الآيات القرآنية إنما ترخص في التقية ولا توجبها، ففي كلا الآيتين السابقتين دلالة على أنه يباح للمسلم إذا تعرض لأذى لا يحتمله أن يوافق في الظاهر دون الباطن.

فهي حالة: «استثنائية» أي: رخصة كما ذكر المفسر السني المعاصر محمد رشيد رضا بعد تلخيص كلام المفسرين للآية، قال: (وكل ذلك من باب الرخص لأجل الضرورات العارضة لا من أصول الدين المتبعة دائماً) [(١)].

أما عقيدة التقية عند الشيعة فهي: «**عقيدة أساسية**» في المذهب لا يجوز تركها أو التخلي عنها، ومن تركها أو تخلى عنها قبل خروج المهدي فقد خرج من الدين كما تقدم بيانه.

ب - الأدلة المنسوبة إلى أئمتهم تفرض التقية وتجعلها ديناً وتتوعد من يخالفها، وهذا من أعجب التشريع؛ إذ كيف يرخص سبحانه للمسلم في المعصية عند الإضطرار ثم يجعلها الأئمة ديناً؟!!

جـ- الأقوال التي أوردناها عن خمسة من علمائهم تؤكد ما دلت عليه الروايات وهي أن: «التقية» واجبة ولا يجوز تركها، ومن تركها خرج من الدين، وحكم الخميني بأن: «**تركها من الموبقات**» فكيف يزعم إذن المظفر أن «التقية» ليست حالة دائمة وأنها قد تترك بل قد يجب تركها؟!

ثالثاً: يؤكد علماء الاثني عشرية بأن أئمتهم قد عاشوا زمن التقية، وأنها كانت شديدة عليهم حتى إنهم حذروا من إعلان أسرارهم ولم يتمكنوا من نشر أحاديثهم علناً.

إذاً: من أين جاءت هذه الروايات المنسوبة إليهم التي تعد بعشرات الآلاف وهم كانوا خائفين لا يستطيعون أن يتحدثوا علانية، بل كانوا حين يحدثون يظهرون خلاف الحق خوفاً

---

(١) تفسير المنار (٣/ ٢٨١).

من عيون الحكام كما تزعم الروايات؟!!

بل حتى داخل بيوتهم كانوا يظهرون - حسب الروايات - خلاف الحق والصواب لشدة الخوف والعمل بالتقية!!.

فقد أورد الطوسي خبرين في التثويب – أي: قول الصلاة خير من النوم في صلاة الصبح – الثاني منهما:

عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**كان أبي ينادي في بيته بالصلاة خير من النوم** ولو رددت ذلك لم يكن به بأس».

ثم قال الطوسي بعد ذكره لهذا الخبر والخبر الآخر ليبطل دلالة الخبر على سنية أبي جعفر: (وما أشبه هذين الخبرين مما يتضمن ذكر هذه الألفاظ فإنها محمولة على التقية لإجماع الطائفة على ترك العمل بها)[1].

فأي تقية والإمام ينادي بها في بيته وليس عنده أحد؟!

فإن الأئمة بين أمرين:

إما أنهم لم يكونوا يعتقدون ما نسب إليهم من الإمامة فيكون ظاهرهم الذي أعلنوه هو ما يدينون الله عز وجل به وهو عقيدة أهل السنة والجماعة وهذا هو الحق الذي ندين الله بأنهم كانوا عليه.

وإما أنهم كانوا أئمة وكانوا يعملون بالتقية؛ لأنهم عاشوا في تقية شديدة وخوف عظيم يحذرون من كل شخص حتى داخل بيوتهم -وهذا مانرده – لكنه هو الذي تعتقده الشيعة الاثناعشرية في أئمتها.

فمتى حدثوا الناس إذن بهذه الروايات التي تملأ عشرات المجلدات وأين كان ذلك

(١) تهذيب الأحكام (٢/ ٦٣)، الاستبصار: (١/ ٣٠٨).

وهم حتى داخل بيوتهم خائفون؟!

وهذا ما يحتاج إلى تأمل ومراجعة من عقلاء الطائفة.

رابعاً: وقفات مع النماذج التي أوردها الشيعة في التقية:

أ - ما نسب إلى النبي ﷺ من أقوال تشرع التقية فهو كذب صريح والله حسيب من وضعه عليه.

رسول الله ﷺ الذي عاش في مكة طوال حياته يتعرض للأذى وهو يصدع بالحق ويعلن بطلان الشرك ويسفه أحلام المشركين ولم يُخفِ شيئاً عنهم ولم يُنقل أنه هادنهم أو جاملهم أو داهنهم وتشهد بذلك سيرته العطرة ثم ينسب إليه التقية في المدينة بعد أن أعزه الله ﷻ بالمؤمنين حتى نافقه عظماء أهل المدينة من الأوس والخزرج خوفاً منه ومن أصحابه؟! فهل يصدق عاقل هذه الأقوال الكاذبة عليه وينسب إليه أنه اتَّقى عائشة رضي الله عنها، لماذا يتقي عائشة؟ ما الذي يجبره على بقائها معه أصلاً لو لم يكن يريدها؟!

عجباً! لهذه الدعوى الكاذبة التي لم يتق الله ﷻ من وضعها ولا من أفتى بها؟

إن مقام النبوة أعظم من أن يهبط إلى درجة التقية التي لا يستخدمها إلا الضعفاء العاجزون عن الصدع بالحق، أما نبينا صلوات الله وسلامه عليه فقد كان في قمة الشجاعة والتوكل على الله ﷻ كما هو حال جميع الأنبياء، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٣٩﴾﴾ [الأحزاب: ٣٩].

وهكذا كان الأنبياء جميعاً يصدعون بالحق ولا يخشون أحداً إلا الله ﷻ:

قال تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾﴾ [يونس: ٧١].

وهذا شعيب عليه السلام يهدده قومه ويعلن أنه لن يعود إلى دينهم ولم يستعمل التقية:

قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [الأعراف: ٨٨-٨٩].

إن الله عز وجل قد حرم كتمان الحق وإخفاءه بعد علمه وتوعد عليه بالطرد من رحمته فكيف بمن لا يكتفي بكتمان الحق بل يقول الباطل؟!!

قال تعالى عن جزاء كتمان الحق: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة: ١٥٩].

وقال تعالى عن الذين يقولون الباطل فيحللون ماحرم الله ويحرمون ما حلل الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾ [النحل: ١١٦-١١٧].

ثم إنه سبحانه أمر نبيه بأن يصدع بالحق ويبلغ ما أمره به ربه، ووعد بحفظه وسلامته من كيدهم ومكرهم.

فقال تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٩٤﴾ إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [الحجر: ٩٤-٩٥].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [المائدة: ٦٧].

فكيف بعد هذا يقال: إن نبينا اتّقى أحداً أو كتم شيئاً من دين الله عز وجل تقية؟!!

ب) أما ما نسب إلى الأئمة من التقية فإننا نعتقد أنه لا يصح عنهم، وذلك للأسباب الآتية:

١ - أن الأشخاص الذين نسب إليهم هذا المعتقد ـ الذي هو غطاء لدعوى الإمامة ـ قد عاشوا في المجتمع المسلم كغيرهم من الصالحين لم يظهر عليهم أن ادعوا الإمامة ولم ينقل أهل السنة عنهم شيئاً مما نسبه إليهم أهل التشيع، مع أنهم ترجموا لهم وذكروا سيرهم، بل كانوا هم رضي الله عنهم يظهرون ما عليه أهل السنة كما مر معنا أنهم يثوِّبون في الأذان مثل أهل السنة داخل بيوتهم حيث لا يحضرهم أحد، ولما كثر عليهم الكذب المخالف لما هم عليه وأنكروه وحذروا منه اختُرِعت عليهم هذه العقيدة لإيهام المغفلين أنهم غير صادقين فيما يظهرونه، وهم إنما فعلوا ذلك تقية لهؤلاء، مما جعل الأئمة يشتكون من المحيطين بهم ويلعنون بعضهم ويكذبونهم - كما سيأتي طرف منه بإذن الله ﷻ - ثم لم يتوقف هؤلاء عن الكذب فزعموا أنهم إنما كذبوهم ولعنوهم تقية، وبهذه التقية يستطيعون إقناع الناس بأن ظاهر الأئمة المعلن ليس هو الحقيقة، فمتى يظهر الحق مع هذا التعتيم!!

٢- أن هؤلاء لو كانوا أئمة ينوبون عن النبي ﷺ لساروا بسيرته وكانوا في درجة شجاعته؛ إذ لا يليق بمقامهم غير ذلك، والتقية لا يستعملها إلا الضعفاء وحاشاهم عن ذلك.

٣- أن آل البيت قد اشتكوا من المحيطين بهم وكذبوهم وتبرءوا مما نسبوه إليهم كما سيأتي بعضه بمشيئة الله تعالى.

<u>خامساً</u>: سبب تشريع التقية:

إن الأسباب التي بررت تشريع التقية غير مقبولة شرعاً ولا عقلاً، وفيما يلي بيان ذلك.

١ دعوى أن المذهب سر:

هذه الدعوى غير مقبولة شرعاً؛ إذ لم ينزل الله ﷻ ديناً ليبقى سراً، وإنما أنزل الأديان لتعلَّم وتبلَّغ للناس.

وأما عقلاً فلا ندري ما هو الشيء الذي هو سر: هل هو الدين بكامله؟! أم الإمامة فقط؟!

فإن أرادوا الدين بكامله فالدين قد عرف وانكشف وبُلِّغ للبشرية وأسلم عليه الناس شرقاً وغرباً؟!

وإن أرادوا الإمامة فقد زعموا أن القرآن الكريم قد ذكرها في عشرات الآيات وأعلنها النبي ﷺ في عشرات الأحاديث!!!

وها هم الشيعة يوردون الأدلة من القرآن والسنة وكلاهما كانا موجودين في جميع العصور!! فهي ليست خافية، إذن فأي شيء هو: «سر»؟!

٢- دعوى أن مذهبهم تشمئز منه النفوس هو من أعجب الدعاوى!! إذ كيف تشمئز النفوس من الحق، فإن النفوس تأنس بكل خير وفضيلة والدين هو المؤسس لها!

أين الشبيه في دين الله ﷻ لهذه الأمور التي عند الشيعة تشمئز منه النفوس؟!

إن هذا تمهيد لقبول كل رواية من الروايات الموضوعة التي لا تليق بالدين وتشمئز منها النفوس بحجة أن هذا مما لا يجوز رده لترويض الناس على قبول الكذب!!

٣- دعوى أن حديث الأئمة لا يطيقها ملك مقرب ولا نبي مرسل دعوى عجيبة!! إذ كيف يكلف الله ﷻ البشر بما يعجز عنه ملائكته ورسله؟!

أليس هذا من أوضح الدلائل أن هناك أيادٍ خفية تريد أن تقنع الناس بقبول الكلام المخالف للقرآن والسنة بحجة أن هذا مما تميز به الأئمة؟!

٤- هل شرعت التقية للمحافظة على الدين أم على حياة الأئمة الذين كلفوا بقيادة البشرية والمحافظة على الدين وإبلاغه للناس -كما تزعم الشيعة- فلا يملكون الشجاعة لتحمل المسئولية فيلجأون إلى التقية لحماية أنفسهم: «**المقدسة**» ولو ضاع الدين: «**المقدس**».

ثم لماذا أنفسهم مقدسة؟! لماذا يُقدس الشخص؟! هل بينه وبين الله ﷻ علاقة غير

علاقة العبودية؟! أليس الشخص إنما ينال المكانة عند الله ﷻ بحسب ما يقدمه من خدمة لدين الله ﷻ؟! أم أن هناك علاقة بين الأئمة ورب العالمين غير علاقة العبودية يستحقون به التقديس ولو أضاعوا الدين؟!

نعم الشيعة تقرر أن هناك علاقة بين رب العالمين وأئمة الشيعة وصفوها بـ: **"الصداقة مع الله"!!**

استمع إلى مالم تسمعه أذناك في دين ﷻ:

يقول آية الله العظمى محمد الصدر: (وقع الكثير من هذا الكلام بين المؤمنين الـواعين أن الكعبة أفضل أم حرم أمير المؤمنين؟

أنا أقول: حرم أمير المؤمنين، بـماذا تريـد أن تجيـب فأجـب وكـذلك المصـلى مصـلى أمـير المؤمنين، وكذلك مسكن أمير المؤمنين، الله ما هي صداقته مع الكعبة؟

ولكن له صداقة مع أمير المؤمنين، ولي الله حقاً، فقط هذه؟ لا... أكثر)[١].

ستكتب شهادتهم ويسألون.

إن الناس عباد الله ﷻ دون استثناء، وإنما ينالون الرفعة عند الله ﷻ بحسب جهادهم في سبيله وتحملهم الأذى من أجله! وليس بين الله ﷻ وخلقه نسب وإنما القرب بحسب العمل، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾ [الحجرات: ١٣].

ولم ينل نبينا محمد ﷺ مكانته عند ربه ﷻ إلا بكمال عبوديته وتحمله الأذى في سبيل ربه سبحانه، ولو لم يفعل لما بلَغ تلك المرتبة، ولو قصر في عبوديته لعاقبه الله سبحانه، قال تعالى: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ٤٤ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ٤٥ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ ٤٦ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ

(١) منبر الصدر (ص: ١٤).

حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِنَّهُۥ لَتَذۡكِرَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٨].

وقال سبحانه: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيۡنَا نَصِيرٗا ﴿٧٥﴾﴾ [الإسراء: ٤٤-٧٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦].

سادساً: لم يستطع علماء الشيعة الاثنا عشرية إخفاء التناقض في الروايات الواردة عن أئمتهم، وقد كان المتوقع أن يوقظ هذا التناقض عقول العلماء ليبحثوا عن السبب الذي نتج عنه هذا التناقض؛ إذ الحق لا يتناقض والدين لا يتعارض وحملة الشرع من الأنبياء ونوابهم - إن كان لهم نواب كما زعمت الشيعة- لا يمكن أن يتناقضوا، والتناقض دليل فساد المصدركما ذكر ربنا ﷻ.

قال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

وهذا التناقض يحول بين الشيعة وبين معرفة الحق اليوم وقبل اليوم كما تقدم وسيأتي بيانه بمشيئة الله تعالى.

سابعاً: اعتراف علماء الشيعة بأنهم عاجزون عن معرفة أي القولين من أقوال الأئمة هو الحق؟ وأي الفتاوى من فتاواهم هي الصواب؟ مما ترتب عليه اختلاف فتاوى العلماء وتناقضها، حتى إن العالم الواحد ليفتي بأكثر من فتوى كما سيأتي بمشيئة الله تعالى.

هذا وهم يزعمون أن القصد من الإمامة هو: «**رفع الخلاف عن الأمة الذي يسببه عدم العصمة**».

وها هي الشيعة التي تزعم ذلك قد اختلفت أقوالها وتناقضت فتاواها حتى زادت على اختلاف أهل السنة الذين لم يدعوا أن أئمتهم معصومون، ولكنهم يؤكدون أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، فإذا خفي الحق على طائفة من أهل السنة ظهر لطائفة أخرى منها.

ثم إن المسائل الاجتهادية لا إثم على المخطئ فيها، بل المجتهد المخطئ مأجور عند الله ﷻ.

فما هو الشيء الذي تميزت به الشيعة عن أهل السنة رغم ادعائهم أنهم يتبعون المعصومين، وأنهم ركبوا سفينة آل البيت، فأين سفينة آل البيت؟!

والمطلع على تاريخ الشيعة يرى أنها تفترق بعد كل موت إمام إلى عدة فرق لكل منها سفينة تزعم أنها سفينة آل البيت!!

وها هي اليوم عشرات السفن لكل عالم سفينة، بل قد يكون لكل عالم سفينتان أو أكثر فأين السفينة يا أصحاب السفينة؟!!

وأخيراً: فقد رأينا نماذج يسيرة من التقية تزعم أن الأئمة استخدموها؛ لأنهم عاشوا خائفين مرعوبين حتى إن أحدهم يتلفت يمنةً ويسرةً قبل أن يتكلم، بل إنه يؤذن داخل بيته بأذان أهل السنة خوفاً وليس عنده غير أهله، بل إن أحدهم يكاد يدعي الجنون لشدة خوفه وهلعه، وذلك يعني أنهم لا يستطيعون الحديث مع الناس ولا تعليمهم الدين وذلك كله **حسب دعوى الروايات الشيعية**.

وبهذا يظهر أن هذه الروايات المنسوبة إلى آل البيت والتي تمتلئ بها مصادر الشيعة حتى يكاد بعضها يكون حمل بعير أنها مشكوك في صدورها عنهم، وهم قد عاشوا في زمن التقية الشديدة التي تمنعهم من تحديث الناس بما يريدون حسب تلك الروايات كذلك.

فهل آن الأوان لعقلاء الشيعة أن يراجعوا هذا البناء العقدي الذي قام على هذه الروايات المشبوهة، وأن يمحصوا هذه الروايات التي فرقت الأمة وقسمتهم إلى طائفتين متناحرتين.



المبحث الرابع

تناقض فتاوى الأئمة

المطلب الأول: عرض موضوع تناقض فتاوى الأئمة.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع تناقض فتاوى الأئمة.

المطلب الأول
عرض موضوع
تناقض فتاوى الأئمة

المتتبع لروايات الشيعة الاثني عشرية يرى أن التناقض سمة بارزة في المذهب.. تناقض الفتاوى، وتناقض الروايات، وتناقض الجرح والتعديل، وتناقض المدح والذم... وهكذا لا تكاد تجد جانباً من جوانب الدين ليس فيه تناقض.

وهذا يوجب على العاقل أن يقف عند هذه الظاهرة الخطيرة ليعرف أسباب هذا التناقض، وفيما يلي نماذج من هذا التناقض:

❋ التناقض في الرواية الواحدة:

وردت روايات تذكر أن الإمام يقول القولين المتناقضين في المجلس الواحد أو في المسألة الواحدة أو مع الشخص الواحد.

فمن ذلك ما يلي:

❋ الاعتذار عن معرفة حكم مسألة ثم الإفتاء فيها:

عن بشر بن إبراهيم أنه قال: «كنت جالساً عند أبي عبد الله عليه السلام إذ جاءه رجل فسأله عن مسألة؟ فقال: ما عندي فيها شيء، فقال الرجل: إنا لله وإنا إليه راجعون، هذا الإمام المفترض الطاعة سألته عن مسألة فزعم أنه ليس عنده فيها شيء، فأصغى أبو عبد الله عليه السلام أذنه إلى الحائط كأن إنساناً يكلمه!! فقال: أين السائل عن مسألة كذا وكذا؟ وكان الرجل قد جاوز اسكفة (عتبة) الباب. قال: هأنذا! فقال: القول فيها هكذا. ثم التفت إلي فقال: لولا

نزاد لنفد ما عندنا!!![١].

*** فتوى ونقيضها في المجلس الواحد:**

عن زرارة بن أعين قال: «سألته –أي: أبا جعفر –عن مسألة فأجابني.

ثم جاءه رجل فسأله عنها، فأجابه بخلاف ما أجابني.

ثم جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي.

فلما خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله، رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه؟ فقال: يا زرارة، إن هذا خير لنا وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا، ولكان أقلّ لبقائنا وبقائكم»[٢].

*** فتوى أخرى يأتي نقيضها بعد زمن:**

ذهب رجل من الشيعة يُدعى عمر بن رياح ليسأل إمامه، فلما أفتاه عاد إليه من قابل فسأله عن نفس المسألة فأفتاه بخلاف الجواب الأول، فاستنكر ذلك، وقال: هذا خلاف ما أجبتني في هذه المسألة العام الماضي، فقال له (أي: الإمام): إن جوابنا خرج على التقية، فتشكك في أمره وإمامته.

ثم خرج من عنده ولقي أحد الشيعة (ويدعى: محمد بن قيس) وقص عليه ما حدث، وقال له: وقد علم الله أني ما سألته عنها إلا وأنا صحيح العزم على التدين بما يفتيني به وقبوله والعمل به، فلا وجه لاتقائه إياي وهذه حالي، فقال له محمد بن قيس: فلعله حضرك من

---

(١) بصائر الدرجات: (ص: ٤١٦)، مدينة المعاجز: (٥/ ٤١٩)، البحار: (٢٦/ ٩١)، درر الأخبار: (ص: ٢١٦)، ينابيع المعاجز: (ص: ٦٨).

(٢) الكافي (١/ ٦٥)، علل الشرائع (٢/ ٣٩٥)، مستدرك سفينة البحار (ص: ١٥٧)، درر الأخبار (ص: ٤٨).

اتقاه؟ فقال: ما حضر مجلسه في واحدة من المسألتين غيري، ولكن جوابيه جميعًا خرجا على وجه التبخيت - أي: على الحظ - ولم يحفظ ما أجاب به في العام الماضي فيجيب بمثله، فرجع عن إمامته، وقال: لا يكون إمامًا من يفتي بالباطل[(١)].

*** تصديق تأويل رؤيا وتكذيبها في مجلس واحد:**

* روى الكليني عن محمد بن مسلم قال: دخلت على أبي عبد الله - عليه السلام - وعنده أبو حنيفة، فقلت له: جعلت فداك! رأيت رؤياً عجيبة!

فقال لي: يا ابن مسلم! هاتها إن العالم بها جالس، وأومأ بيده إلى أبي حنيفة (فعرض الراوي الرؤيا على أبي حنيفة فأجابه أبو حنيفة عليها -كما يزعمون-).

فقال أبو عبد الله عليه السلام: أصبت والله يا أبا حنيفة!!

قال (الراوي): ثم خرج أبو حنيفة من عنده، فقلت: جعلت فداك! إني كرهت تعبير هذا الناصب.

فقال: يا ابن مسلم! لا يسؤك الله؛ فما يواطئ تعبيرهم تعبيرنا، ولا تعبيرنا تعبيرهم، وليس التعبير كما عبره.

قال: فقلت له: جعلت فداك، فقولك: أصبت وتحلف عليه وهو مخطئ؟!

قال: نعم حلفت عليه أنه أصاب الخطأ!![(٢)].

هذه نماذج من تناقض الروايات المنسوبة إلى أئمة الشيعة.

وفيما يلي وقفات مع مبحث تناقض فتاوى الأئمة.

---

(١) فرق الشيعة (ص: ٥٩-٦١)، البحار (٣٧/ ٣٣) (٦٩/ ١٧١)، اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٠٦)، جامع الرواة (٢/ ٢٢٥)، معجم رجال الحديث (١٤/ ٤٠).
(٢) الكافي (٨/ ٢٩٢).

المطلب الثاني
وقفات مع موضوع تناقض فتاوى الأئمة

أولاً: اعتذار الإمام عن الفتوى ثم يعود فيفتي:

يأتي أحد أتباع الإمام يسأله عن دينه والإمام في اعتقادهم ينوب عن النبي ﷺ ويعلم ما يعلم النبي ﷺ وقد ورث هذا الإمام علم الدين بكامله إما مكتوباً أو إلهاماً، ثم عندما يُسأل يعتذر فيحزن السائل ويَعجبُ من إمام مفترض الطاعة لا يعلم الجواب؟! فيدبر الرجل كئيباً حزيناً ولكن المشهد لم ينته بعد، فما هو إلا أن ولى الرجل وإذا بالإمام جعفر بن محمد الصادق يسمع هاتفاً ملائكياً - أي: وحي من الله ﷻ - يلقنه الجواب، فيُصغي بإذنه إليه وإصغاء الأذن دليل أن هناك صوتاً يخاطبه ثم يعود الإمام فيستدعي السائل فيخبره بالجواب!!

هذه تمثيلية أراد منها واضعها على الإمام أن يؤكد أن الأئمة يتلقون علمهم وحياً من الله ﷻ، ونسي أن هناك دعوى أخرى تزعم أنهم ورثوا العلم مكتوباً.

أما روايتنا هذه فقد زعمت أنه ليس عند الإمام علم فيما سئل عنه، ثم لما قرر أن يجيب فلا بد من تبرير الاعتذار الأول بأنه قد وصله الجواب سريعاً بواسطة ملك خاطبه فأصغى له أذنه فجاءه الجواب!!

ما باله لم يَعُد للكتاب هنا وقد زعموا أن لديه كتاباً موروثاً يشتمل على كل مسائل الدين حتى أرش الجنايات؟!

فقد روى الكليني عن أبي بصير قال: (دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فقلت له: جعلت

فداك! إني أسألك عن مسألة، هاهنا أحد يسمع كلامي؟

قال: فرفع أبو عبد الله عليه السلام ستراً بينه وبين آخر فاطلع فيه!! ثم قال: يا أبا محمد! سل عما بدا لك.

قال: قلت: جعلت فداك! إن شيعتك يتحدثون أن رسول الله ﷺ علّم علياً عليه السلام باباً يفتح له منه ألف باب؟

قال: فقال: يا أبا محمد! علَّم رسول الله ﷺ علياً عليه السلام ألف باب يفتح من كل باب ألف باب.

قال: قلت: هذا والله العلم.

قال: فنكت ساعة في الأرض ثم قال: إنه لعلم وما هو بذاك، قال: ثم قال: يا أبا محمد! وإن عندنا الجامعة وما يدريهم ما الجامعة؟

قال: قلت: جعلت فداك، وما الجامعة؟

قال: صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله ﷺ وإملائه من فلق فيه وخط علي بيمينه، فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش...)[(١)].

يعني: ١٠٠٠ **باب** × ١٠٠٠ **باب**= ١٠٠٠,٠٠٠ (أي: **مليون باب!!**)

فكم تحت كل باب من مسائل العلم؟!

ولم يكتف بمليون باب حتى زعم أن عنده الجامعة مكتوب فيها كل ما يحتاج إليه!!

فهل هذه المسألة ليست تحت المليون باب المذكورة ولا في الجامعة؟!

---

(١) الكافي: (١/ ٢٣٩)، وانظر: بصائر الدرجات: (ص: ١٧٢)، مستدرك الوسائل: (١٨/ ٣٨٨)، ينابيع المعاجز: (ص: ١٢٩)، البحار: (٢٦/ ٣٩)، بيت الأحزان للقمي: (ص: ٣٢)، كشف الحقائق (ص: ١٠١).

عجباً لهذه الدعاوى الغريبة التي نسبت إلى الأئمة وهم منها برآء ثم عجباً آخر أن تجد لها من يصدقها من أتباع المذهب؟!

ثانياً: في الرواية الثانية يأتيه ثلاثة أشخاص كلهم يسأل عن مسألة واحدة!! فهل تآمروا عليها إذ كلهم جاءوا دون أن يعلم كل منهم عن الآخر فيسأل نفس السؤال؟! ثم يكون الجواب في المجلس الواحد وعن مسألة واحدة ثلاثة أجوبة مختلفة!! ولا شك أنها إما أن تكون هذه الأجوبة كلها صحيحة. وهذا مستحيل!

وإما أن تكون كلها غير صحيحة.

وإما أن يكون بعضها صحيحاً وبعضها غير صحيح، إذ لكل سؤال جواب واحد، فما بال الإمام يجيب بأجوبة متناقضة؟!

إن علماء الشيعة -كما تقدم- يزعمون أن التقية: «**إخفاء الحق**» أما هنا فهي: "**قول الباطل**"!!

فإذا كان السائل المسكين جاء يسأل عن دينه ثم أجاب الإمام بجواب غير صحيح وذهب هذا السائل يتعبد الله ﷻ بالباطل وينقل للناس هذه الفتوى الباطلة وجميعهم يتعبدون بها فما ذنبهم وإمامهم أفتاهم بالباطل؟! أليس الواجب على الإمام أن يسكت إذا لم يستطع أن يقول الحق فيكتفي بإخفاء الحق؟!

قال الشيعي آية الله العظمى البرقعي – وهو يعقب على مثل هذا الحديث في الكافي -: (وفي الحديث الثاني: يقول ابن أشيم: إن الإمام أجاب عن سؤال واحد بثلاثة أجوبة مختلفة يقول: إني فهمت أن الإمام عمل بالتقية، نحن نقول: إن أحداً سواءً كان إماماً أو مأموماً لا يجوز له أن يتكلم خلافاً للواقع وبخلاف حكم الله، وإذا كان يريد أن يعمل بالتقية عليه أن يسكت أو يقول: لا أدري لا أن يحكم بثلاثة أحكام يختلف كل منها عن الآخر ليقول مريدوه: إنه عمل بالتقية، وإذا عمل بالتقية فلا بد أن يسكت، والتقية دائماً لحفظ الدين وليس

الدين لحفظ التقية، **وعلى المرء أن يفدي دينه بنفسه لا أن يفدي نفسه بدينه، ثم لا يمكن تغيير أحكام الله باسم التقية)**(١).

فهو يقرر هنا أن الشخص الخائف إذا كان عاجزاً عن بيان الحق فعليه أن يسكت أو يقول: الله أعلم، أما أن يفتي بالباطل وهو ليس مكرهاً فهذا ما لا يقبله عقل ولا يليق من عامة الناس فكيف بمن يزعم أنه إمام!!

بل الروايات عن الأئمة أنفسهم تحرم القول بغير علم، فقد روى الكليني عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله أنه قال: «للعالم إذا سئل عن شيء وهو لا يعلمه أن يقول: الله أعلم، وليس لغير العالم أن يقول ذلك!.

وعن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله أنه قال: «إذا سئل الرجل منكم عما لا يعلم فليقل: لا أدري، ولا يقل: الله أعلم، فيوقع في قلب صاحبه شكاً، وإذا قال المسئول: لا أدري فلا يتهمه السائل!

وعن زرارة بن أعين قال: سألت أبا جعفر عليه السلام! ما حق الله على العباد؟ قال: «أن يقولوا ما يعلمون ويقفوا عندما لا يعلمون»(٢).

فهذا أمر الإمام لمن لا يعلم أن يقول: الله أعلم، فكيف يخالف هو هذا الأمر ويتعمد القول المخالف للحق وكان بإمكانه أن يقول: (الله أعلم).

فلا العالم يجوز له أن يفتي بغير الحق، ولا الجاهل يجوز له ذلك، فإن عَلم الحق وإلا وجب عليه السكوت؛ فما بال الإمام إذن يفتي بغير الحق؟!!

والعجب! أنهم رووا عن الأئمة أنهم يطالبون الناس بأن يصدقوا القولين المتناقضين، بل أدهى من ذلك أن ينسب كلا القولين المتناقضين إلى الله عز وجل.

---

(١) كسر الصنم (ص: ٢٠٤- ٢٠٥).

(٢) الكافي (١/ ٤٢).

فقد روى الكليني عن أبي جعفر أنه قال: «فإذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم به، فقولوا: صدق الله، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به، فقولوا: صدق الله تؤجروا مرتين»[1].

وعلق صاحب الحاشية بقوله: «مرة للتصديق، وأخرى للقول بالبداء، والقول بالبداء هو اعتقاد أن الخُلْفَ في تحقق الخبر ليس من الإمام وإنما هو من الله ﷻ »**!!**

أي: إن خرجتْ إليكم الرواية من الإمام وفيها أن الأبيض أسود، فقولوا: صدق الله، وإن تراجع وقال لنفس الشخص أو لغيره: هذا الأسود أبيض، فقولوا: صدق الله**؟!**

فالتناقض ليس من الإمام وإنما هو من الله ﷻ، فإذا سمعتم كلاماً متناقضاً فقولوا: صدق الله!!

أي عقل يقبل هذا الكلام**؟!!** أستغفر الله ﷻ، وتعالى الله عما يقول الجاهلون علواً كبيراً.

إنه ليس العجب ممن وضع الرواية، فالذي وضعها يعلم أنه كاذب، ولكن العجب من العلماء الذين يبررون هذا الكذب كما مر من كلام صاحب الحاشية على الكافي**!!!**

ثالثاً: فتوى الشخص ونقيضها:

يأتي رجل يسأل عن مسألة ثم بعد عام يعود فيسأل عن نفس المسألة**!!**

ونحن لا ندري لماذا سأل عنها مرة أخرى: هل لأنه لم يثق في الجواب الأول أم أراد أن يختبر إمامه لأنه لم يثق به**؟!** فكان الجواب متناقضاً.

وهذا لا شك أنه يهز الثقة في نفس الشخص؛ إذ كيف أن إماماً يتناقض في الفتوى وهو يزعم أن علمه لدني من الله ﷻ**؟!**

فحزن السائل وتضجر وشكى إلى بعض أصدقائه فطمأنه صديقه أنه لعله خاف ممن

---

(١) الكافي (١/ ٣٦٩).

معك في المجلس فأفتى تقية!!

فقال: لا يوجد أحد معي في المجلس، ثم يصرح السائل أن إمامه جاهل يفتي بالتخمين -أي: لا يفتي بالعلم- واتهمه بأنه أفتى بالباطل فترك اعتقاد إمامته!!

فإذاً: أصحاب الإمام الحاضرون في عصر الإمام لم يستطيعوا معرفة الحق في الفتاوى الصادرة من الإمام، فالغائبون الذين سيأتون بعدهم من باب أولى، وهذا ما صرح به علماء الشيعة كما تقدم وكما سيأتي بمشيئة الله تعالى.

رابعاً: تأويل الرؤيا:

يدخل أبو حنيفة بيت جعفر الإمام المنصوب من الله ﷿ النائب عن النبي ﷺ لبيان الدين وحفظه - حسب زعمكم-، فيأتي سائل يسأل عن تأويل رؤيا، فيوجهه إلى أبي حنيفة، قائلاً: (هاتها إن العالم بها جالس، وأومأ بيده إلى أبي حنيفة).

شهادة جعفر أن أبا حنيفة عالم بها تحتمل أحد أمرين: إما أن تكون صادقة، وإما أن تكون كاذبة:

فإن كانت صادقة فما باله يُكذِّبُ أبا حنيفة في تأويله لها بعد خروجه؟!

وإن كانت كاذبة فما الذي أجبر جعفراً على الكذب مع أن أباحنيفة ليس سلطاناً ولا عيناً.

ثم هبه سلطاناً أو عيناً كان بإمكان جعفر أن يعتذر عن تأويلها، أو يقول: اعرضها ثم يسأل أبا حنيفة هل عنده علم بها ونحو ذلك.

أما أن يشهد أن أبا حنيفة عالم بها ثم يقره على تأويله حالفاً بالله العظيم على صحة تأويله ثم يكذِّبه بعد خروجه!! فهذا تناقض لا يليق بفساق المسلمين، فكيف بإمام منصوب من رب العالمين ﷿ حسب عقيدة الشيعة؟!

ثم ما الذي أجبره أن يقسم فيقول: (**أصبت والله يا أبا حنيفة**) وهذه يمين عظيمة لم يكرهه أحد عليها، حتى لو أكره فإنه لا يليق بمقامه وهو إمام منصوب من الله ﷻ حسب معتقد الشيعة أن يحلف كاذباً.

فهل بعد هذا نثق في أي فتوى تنسب إليه؟!

فإذا كذب أولاً وحلف على الكذب ثانياً بدعوى التقية من غير أن يكرهه على ذلك أحد فما يؤمننا أن تكون جميع الأقوال المنسوبة إليه كلها قالها تقية؟!

ثم انظر إلى تبرير اليمين الكاذبة، حيث قال: (**حلفت أنه أصاب الخطأ**) تبرير يضحك منه الصبيان!!

شهد أولاً أن العالم بها جالس، ثم أقسم أمام الجالسين أنه أصاب، ثم زعم أنه أصاب الخطأ!!

أرأيت هذا المنهج لو استخدمه أتباعه فأصبحوا يقسمون على صحة كلام الناس أو دعواهم ثم يزعمون أنهم أرادوا خلاف ما قالوا؟! كيف تستقيم الحياة وكيف يظهر الحق؟!

هذه نماذج من الفتاوى المتناقضة والأيمان الكاذبة، فكيف يمكن أن يعرف الحق من بين آلاف الأقوال والأعمال التي نسبت إلى الأئمة؟!

إن هذا الأنموذج يرفع الثقة بكل ما نسب إلى الأئمة، ويوجب التوقف عن قبوله حتى يظهر المهدي المعصوم عندهم فيميز الصحيح من الخطأ والصدق من الكذب.

إن هذا التناقض في الحكم الواحد أو في المجلس الواحد أو مع الشخص الواحد أو في تفسير الآية الواحدة لا يمثل دين الله ﷻ، وعلى العقلاء مراجعة هذه العقيدة والتضرع إليه سبحانه ليكشف لهم الحقيقة.

إنه لا يمكن أن نتعبد الله ﷻ بالقولين المتناقضين؟! وهل يمكن أن يكون الشيء الواحد

حلالاً وحراماً في وقت واحد؟! يُفتَى شخص في أمر بأنه حلال ثم يُفتَى شخص آخر أنه حرام في المجلس الواحد أو في مجالس متفرقة؟!!

وإذا كان ذلك ممكناً فأي فائدة في إنزال الدين؟!

فإن هذا يعتقد أن هذا حلال لأنه أفتى به الإمام والآخر يعتقد أنه حرام لأنه أفتى به الإمام، إذن كلاهما دين!!

إذن ما الحاجة إلى الإمام؟! فإن الأشياء لا تخرج عن هذين الأمرين، بل ما الحاجة إلى الرسل والكتب إذا كان يجوز كلا الأمرين؟!

وهكذا ضاعت الحقيقة في خضم هذه الروايات المتناقضة وهذا يجعل الوصول إلى الحقيقة متعذراً.

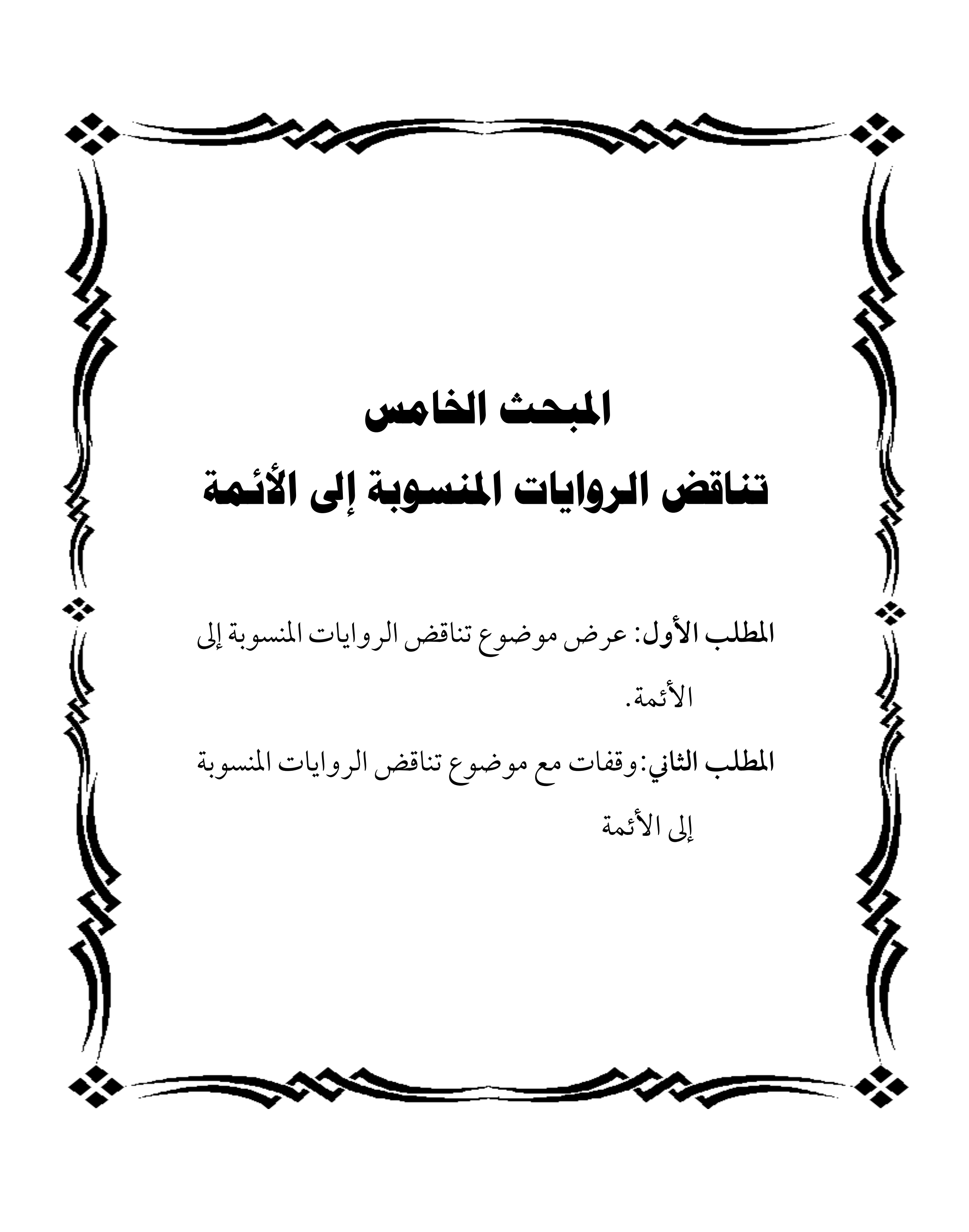
أما نحن فإننا ندين الله ﷻ أن هؤلاء الأبرار من آل البيت قد ابتلوا بمن كذب عليهم ونسب إليهم ما لم يقولوه لإفساد الدين وتفريق المسلمين.

فكم أوذي آل البيت واتُّهموا بالجبن والخوف والإفتاء بالباطل والحلف الكاذب والإفطار في رمضان والتظاهر بالجنون... وهكذا سلسلة من الإهانات!!

ثم يتقبل العقل الشيعي هذه الاتهامات ويغلفها بـ: «التقية».

هذه الأوضاع للإمام تفقد الثقة في كل ما يصدر عنه، فإن الشخص الذي لا يستطيع أن يقول الحقيقة لا يصلح لمنصب الإفتاء فكيف إذا كان لا يكتفي بإخفاء الحقيقة بل يقول الباطل؟!!

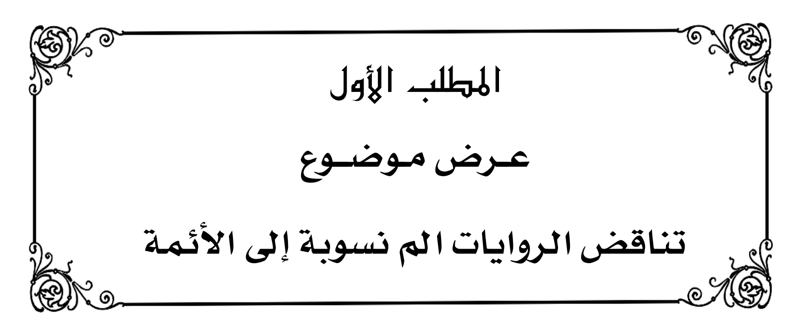
ونحن واثقون أن علماء الشيعة لو درسوا هذه الروايات وأمثالها على ضوء مصطلح الحديث عند أهل السنة والذي اقتبسه الحلي منهم لظهر لهم أنها مكذوبة على آل البيت.



المبحث الخامس
تناقض الروايات المنسوبة إلى الأئمة

المطلب الأول: عرض موضوع تناقض الروايات المنسوبة إلى الأئمة.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع تناقض الروايات المنسوبة إلى الأئمة



المطلب الأول
عرض موضوع
تناقض الروايات المنسوبة إلى الأئمة

في المسألة السابقة أوردنا التناقض في الرواية الواحدة أو المجلس الواحد أو مع الشخص الواحد.

وأما هنا فهو نوع آخر من التناقض، وهو: ورود رواية تقرر شيئاً، وورود أخرى تنقضها، وورود ثالثة تحل، ورابعة تحرم وهكذا، أي: أن هناك روايتين في كل مسألة أو حكمين في كل قضية كلٌ منهما ينقض الآخر.

هذا النوع من الروايات هو الغالب على روايات الشيعة الاثني عشرية، بل لا تجد مسألة من مسائل الدين عند الشيعة الاثني عشرية ليس فيها روايتان متناقضتان كما يقرره علماء الشيعة أنفسهم.

فهذا شيخ الطائفة كما يسميه الشيعة: «**الطوسي**» يفتتح أحد كتبه الذي يعتبر عند الشيعة أصلاً من أصولهم الأربعة، وهو كتاب: (**تهذيب الأحكام**)، والذي ألفه ليدفع التعارض عن تلك الروايات المتناقضة وأردفه بكتابه: (الاستبصار) والذي هو الكتاب الثاني من كتب الشيعة الاثني عشرية الأربعة لنفس الغرض.

قال في مقدمة كتابه «تهذيب الأحكام»: (ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله ممن أوجب حقه (علينا) بأحاديث أصحابنا أيدهم الله ورحم السلف منهم، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، **حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا**

وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون الله تعالى به، ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع[(١)]، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشد اختلافاً من مخالفيكم وأكثر تبايناً من مباينيكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الأصل حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حل الشبهة فيه. سمعت شيخنا أبا عبد الله أيده الله يذكر أن أبا الحسين الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث ودان بغيره)[(٢)].

ويقرر أحد علمائهم الهنود نفس الحقيقة وهو (دلدار اللكهنوي) حيث يقول ما نصه: «إن الأحاديث المأثورة عن الأئمة مختلفة جداً لا يكاد يوجد حديث إلا وفي مقابله ما ينافيه، ولا يتفق خبر إلا بإزائه ما يضاده، حتى صار ذلك سبباً لرجوع بعض (الناقصين) (!) عن اعتقاد الحق (!!)...»[(٣)].

عجباً! من استيقظ عقله واهتدى قلبه إلى أن الحق لا يتناقض والتناقض دليل البطلان فهو ناقص!!

قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

(١) بل الخلاف حتى في الأصول.
(٢) تهذيب الأحكام (١/ ٣).
(٣) أساس الأصول: (ص: ٥١).

ونعود إلى قضية اختلاف روايات الشيعة، فأقول: هذه الحقيقة لا تحتاج إلى اعتراف من أتباع المذهب، فنظرة واحدة في أي مصدر من مصادر الشيعة الأربعة أو غيرها من مصادرهم يرى الإنسان هذه الحقيقة واضحة جلية للعيان، وفيما يلي نماذج من المسائل التي تناقضت فيها الروايات وإلا فإنها أكثر من أن تحصر.

*** تسمية المهدي:**

* عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «صاحب هذا الأمر لا يسميه باسمه إلا كافر»[(١)].

* ورووا عن أبي محمد الحسن العسكري أنه قال لأم المهدي: «ستحملين ذكراً واسمه محمد، وهو القائم من بعدي»[(٢)].

أليس هذا من التناقض؟!

مرة يقولون: من ناداه باسمه فهو كافر، ومرة يقولون بأن الحسن العسكري سماه محمدًا!

*** زيارة قبر الحسين:**

* **رواية تثبت فضلها:** «من زار قبر الحسين (ع) كتب له سبعين حجة من حجج رسول الله صلى الله عليه وسلم بأعمارها»[(٣)].

وفي رواية: «من زار قبر الحسين عليه السلام يوم عرفة كتب الله له ألف ألف حَجة مع القائم،

---

(١) الكافي: (١/ ٣٣٣)، الإمامة والتبصرة: (ص: ١١٧)، البحار: (٥١/ ٣٤)، الوسائل: (١٦/ ٢٣٨).
(٢) إثبات الهداة: (٣/ ٤٨١)، وسائل الشيعة: (١١/ ٤٩٠)، البحار: (٥١/ ٢)، كمال الدين: (ص: ٤٠٨).

(٣) وسائل الشيعة: (١٠/ ٣٥٢).

وألف ألف عمرة مع رسول الله»[(١)].

*** رواية تنقضها:**

* عن حنَّان بن سدير: قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام: «ما تقول في زيارة قبر الحسين عليه السلام، فإنه بلغنا عن بعضكم أنه قال: تعدل حجة وعمرة؟ قال: فقال: ما أضعف هذا الحديث، ما تعدل هذا كله، ولكن زوروه ولا تجفوه، فإنه سَيدُ شباب الشهداء وسيد شباب أهل الجنة»[(٢)].

*** غسل الرجلين في الوضوء:**

هناك روايات تقرر مسح الرجلين في الوضوء كما هو مذهب الشيعة، ووردت روايات أخرى تنقضها، منها:

* عن أيوب بن نوح قال: «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن المسح على القدمين، فقال: الوضوء بالمسح ولا يجب فيه إلا ذاك ومن غسل فلا بأس»[(٣)].

* عن علي رضي الله عنه قال: «جلست أتوضأ فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ابتدأت في الوضوء، فقال لي: تمضمض واستنشق واستن، ثم غسلت ثلاثاً، فقال: قد يجزيك من ذلك المرتان، فغسلت ذراعي ومسحت برأسي مرتين، فقال: قد يجزيك من ذلك المرة، وغسلت قدمي،

---

(١) تهذيب الأحكام للطوسي (٦/ ٤٩)، وسائل الشيعة للعاملي (١٤/ ٤٦٠)، كامل الزيارات (ص: ٣٢٢)، روضة الواعظين (ص: ١٩٥)، المزار للمفيد (ص: ٤٦)، البحار (١٨/ ٨٨)، جامع أحاديث الشيعة (١٢/ ٤٠٤)، موسوعة أحاديث أهل البيت (٤/ ٤١٥)، المزار للمشهدي (ص: ٣٤٨).

(٢) قرب الإسناد (ص: ٩٩) لعبد الله بن جعفر الحميري من علمائهم في القرن الثالث وانظر: البحار (١٤/ ١٦٨)، العوالم (ص: ٤٦٠)، درر الأخبار (ص: ٣١٦).

(٣) الاستبصار (١/ ٦٥)، منتهى الطلب للحلي (١/ ٦٣)، (٢/ ٦٧)، ذكر الشيعة في أحكام الشريعة (٢/ ١٤٠) الحدائق الناضرة (٢/ ٢٩٠)، تهذيب الأحكام (١/ ٦٤)، جامع أحاديث الشيعة (٢/ ٣١٢).

فقال لي: يا علي! خلل بين الأصابع لا تخلل بالنار»[١].

* **قال الطوسي**: (فهذا خبر موافق للعامة، وقد ورد مورد التقية؛ لأن المعلوم الذي لا يتخالج فيه الشك من مذاهب أئمتنا عليهم السلام القول بالمسح على الرجلين، وذلك أشهر من أن يدخل فيه شك أو ارتياب، بين ذلك أن رواة هذا الخبر كلهم عامة ورجال الزيدية وما يختصون بروايته لا يعمل به على ما بين في غير موضع)[٢].

* عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال: «إن نسيت فغسلت ذراعيك قبل وجهك، فأعد غسل وجهك، ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه، فإذا بدأت بذراعك الأيسر فأعد على الأيمن ثم اغسل اليسار، وإن نسيت مسح رأسك حتى تغسل رجليك فامسح رأسك ثم اغسل رجليك»[٣].

* عن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يتوضأ الوضوء كله إلا رجليه ثم يخوض الماء بهما خوضاً؟ قال: أجزأه ذلك»[٤].

قال الطوسي: (فهذا الخبر محمول على حال التقية، فأما مع الاختيار فلا يجوز إلا المسح عليهما)[٥].

*** وقت صلاة المغرب والإفطار:**

---

(١) الاستبصار (١/ ٦٥-٦٦)، الوسائل (١/ ٤٢٢)، جامع أحاديث الشيعة (٢/ ٢٩٤) تهذيب الأحكام (١/ ٩٣).

(٢) الاستبصار (١/ ٦٦).

(٣) الاستبصار (١/ ٧٤)، مستند الشيعة (٢/ ١٥٠)، جواهر الكلام (١/ ٢٤٩)، الكافي (٣/ ٣٥)، تهذيب الأحكام (١/ ٩٩)، الوسائل (١/ ٤٥٢)، جامع أحاديث الشيعة (١/ ٣٢٩).

(٤) الاستبصار (١/ ٦٥)، منتهى المطلب (٢/ ٧٧)، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة للشهيد الأول (٢/ ١٤٠)، تهذيب الأحكام (١/ ٦٦)، جامع أحاديث الشيعة (٢/ ٣١٣).

(٥) الاستبصار (١/ ٦٥).

المعروف في مذهب الشيعة تأخير الإفطار حتى تظهر النجوم، ووردت روايات على خلاف ذلك، منها:

* عن أبي أسامة الشحام، قال: قال رجل لأبي عبد الله: «أؤخر المغرب حتى تستبين النجوم؟ قال: فقال: خطابية! إن جبرئيل عليه السلام نزل بها على محمد ﷺ حين سقط القرص»[١].

* عن عمرو بن أبي نصر قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في المغرب: «إذا توارى القرص كان وقت الصلاة والإفطار»[٢].

* عن عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها»[٣].

*** قراءة آيات متفرقة في الصلاة:**

* عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن السورة يصلي الرجل بها في الركعتين من الفريضة، قال: نعم، إذا كانت ست آيات قرأ بالنصف منها في الركعة الأولى، والنصف

(١) الاستبصار (١/ ٢٦٢)، علل الشرائع (٢/ ٣٥٠)، تهذيب الأحكام (٢/ ٢٨)، الوسائل (٤/ ١٩١)، البحار (٨٠/ ٦٥)، جامع أحاديث الشيعة (٤/ ١٧٧)، الحدائق الناضرة (٦/ ١٦٧)، جواهر الكلام (٧/ ١١٦)، اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٧٦)، معجم رجال الحديث (١٥/ ٢٥٧)، قاموس الرجال (٩/ ٥٩٥)، منتقى الجمان (١/ ٤١٨)، ذكرى الشيعة (٢/ ٣٤٢، ٣٤٣).

(٢) الاستبصار (١/ ٢٦٢)، المعتبر للحلي (٢/ ٥١)، مختلف الشيعة (٢/ ٤٠)، منتهى المطلب (٤/ ٦٤)، تهذيب الأحكام (٢/ ٢٧)، وسائل الشيعة (٤/ ١٨٣)، جامع أحاديث الشيعة (٤/ ١٧١)، مجمع البحرين (٤/ ٤٩٣).

(٣) الاستبصار (١/ ٢٦٢) مختلف الشيعة (٢/ ٤١)، منتهى المطلب (٤/ ٦٤)، الكافي (٣/ ٢٨٠)، تهذيب الأحكام (٢/ ٢٨)، الوسائل (٤/ ١٧٨)، مستدرك الوسائل (٣/ ١٣٠)، البحار (٨٠/ ٥٠)، جامع أحاديث الشيعة (٤/ ١٧١)، جامع المدارك (١/ ٢٤٩)، الحبل المتين (ص: ١٤١)، مشارق الشموس (٢/ ٣٤٧)، ذخيرة المعاد (١/ ١٩١).

الآخر في الركعة الثانية»[1].

قال الطوسي: (فهذا الخبر محمول على حال التقية دون حال الاختيار)[2].

*** قول آمين بعد قراءة سورة الفاتحة:**

* عن جميل قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الناس في الصلاة جماعة حين يقرأ فاتحة الكتاب آمين، قال: ما أحسنها وأخفض بها الصوت»[3].

قال الطوسي: (نحمله على ضرب من التقية؛ لإجماع الطائفة المحقة على ترك العمل بها)[4].

وهذه الرواية تعتبر صحيحة حسب قول محمد هادي معرفة في كتابه التفسير الأثري الجامع، حيث قال: (وردت الرخصة فيها -أي: قول آمين- في صحيحة جميل)[5].

*** السجود على ما يلبس:**

* عن ياسر الخادم قال: مر بي أبو الحسن وأنا أصلي على الطبري[6] وقد ألقيت عليه

---

(١) المعتبر (٢/ ١٧٣)، منتهى المطلب (١/ ٢٧٢)، الاستبصار (١/ ٣١٦)، تهذيب الأحكام (٢/ ٢٩٤)، جامع أحاديث الشيعة (٥/ ١٣٧)، تذكرة الفقهاء (١/ ١١٤).

(٢) الاستبصار (١/ ٣١٦).

(٣) الاستبصار (١/ ٣١٨)، منتهى المطلب (١/ ٢٨١)، ذكرى الشيعة (٣/ ٣٤٧)، الحدائق الناضرة (٨/ ١٩٧)، مستند الشيعة (٥/ ١٩٠)، جواهر الكلام (١٠/ ٨)، تهذيب الأحكام (٢/ ٧٥)، وسائل الشيعة (٦/ ٦٨)، جامع أحاديث الشيعة (٥/ ١١٣).

(٤) الاستبصار (١/ ٣١٨).

(٥) التفسير الأثري الجامع (١/ ٤٠٠).

(٦) كتان منسوب إلى طبرستان.

شيئاً أسجد عليه، فقال لي: «مالك لا تسجد عليه، أليس هو من نبات الأرض»[١].

قال الطوسي: (فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على حال التقية).

*** القنوت في الصلاة:**

* عن عبد الملك بن عمرو، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت: «قبل الركوع أو بعده؟ فقال: لا قبله ولا بعده»[٢].

* عن يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت: في أي الصلوات أقنت؟ فقال: لا تقنت إلا في الفجر!

* عن أبي جعفر عليه السلام قال: «القنوت قبل الركوع وإن شئت فبعده»[٣].

قال الطوسي: (فالوجه في قوله (ع): وإن شئت فبعده! أن نحمله على حال القضاء لمن فاته في موضعه أو حال التقية؛ لأنه مذهب بعض العامة)[٤].

(١) المعتبر (٢/ ١١٩)، تذكرة الفقهاء (٢/ ٤٣٦)، مختلف الشيعة (٢/ ١١٧)، منتهى المطلب (٤/ ٣٥٦)، الحبل المتين (ص: ١٦٩)، الحدائق الناضرة (٧/ ٢٥٠)، مستند الشيعة (٥/ ٢٥١)، جواهر الكلام (٨/ ٤٢٤)، علل الشرائع (٢/ ٣٤٢)، من لا يحضره الفقيه (١/ ٢٦٨-٢٦٩)، الاستبصار (١/ ٣٣١)، تهذيب الأحكام (٢/ ٢٣٥)، وسائل الشيعة (٥/ ٣٤٨)، البحار (٨٢/ ١٤٨)، جامع أحاديث الشيعة (٥/ ٢٦١).

(٢) المعتبر (٢/ ٢٣٩)، مختلف الشيعة (٢/ ١٧٣)، منتهى المطلب (١/ ٢٩٨)، الحبل المتين (ص: ٢٣٦)، الحدائق الناضرة (٨/ ٣٥٥)، مستند الشيعة (٥/ ٣٧٧)، الاستبصار (١/ ٣٣٩)، تهذيب الأحكام (٢/ ٩١)، الوسائل (٦/ ٢٦٩)، جامع أحاديث الشيعة (٥/ ٣٠٦).

(٣) المعتبر (٢/ ٢٤٥)، منتهى المطلب (١/ ٣٠٠)، روض الجنان (ص: ٢٨٣)، الحبل المتين (ص: ٢٣٥)، ذخيرة المعاد (١/ ٢٩٣)، الحدائق الناضرة (٨/ ٣٦٣)، الاستبصار (١/ ٢٤١)، تهذيب الأحكام (٢/ ٩٢)، الوسائل (٦/ ٢٦٧)، البحار (٨٢/ ١٩٧)، جامع أحاديث الشيعة (٥/ ٣٠٦).

(٤) الاستبصار (١/ ٢٤١).

*** النهي عن الصلاة في المقابر:**

لقد عظمت الشيعة القبور وبنوا عليها القباب ولا يترددون عن الصلاة فيها، ولهم في جواز ذلك روايات، ولكن ورد ما ينقض تلك الروايات، ومن ذلك:

* عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «عشرة مواضع لا يصلى فيها: الطين، والماء، والحمام، والقبور، ومسان الطريق، وقرى النمل، ومعاطن الإبل، ومجرى الماء، والسبخ، والثلج»[١].

* عن عبيد بن زرارة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الأرض كلها مسجد إلا بئر غائط أو مقبرة أو حمام»[٢].

* عن أبي عبد الله عن أبيه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يصلى على قبر، أو يقعد عليه، أو يتكئ عليه، أو يبنى عليه»[٣].

*** النهي عن البناء على القبر وتجصيصه وتطيينه:**

للشيعة عناية زائدة بالقبور حتى بنوا عليها القباب ولهم في ذلك روايات، ولكنه قد ورد

---

(١) الاستبصار (١/ ٣٩٤)، تذكرة الفقهاء (٢/ ٤٠٦)، مختلف الشيعة (٢/ ١٠٤)، منتهى المطلب (٤/ ٣١١)، نهاية الإحكام (١/ ٣٤٤)، ذكرى الشيعة (٣/ ٩١)، الحبل المتين (ص: ١٦٢)، ذخيرة المعاد (١/ ٢٤٤)، الحدائق الناضرة (٧/ ١٩٨)، غنائم الأيام (٢/ ٢٢٦)، مستند الشيعة (٤/ ٤٢٧)، مصباح الفقيه (٢/ ١٨٥)، المحاسن (١/ ١٣)، (٢/ ٣٦٦)، الكافي (٣/ ٣٩٠)، الخصال (ص: ٤٣٣، ٤٣٤)، من لا يحضره الفقيه (١/ ٢٤١-٢٤٢)، تهذيب الأحكام (٢/ ٢١٩)، الوسائل (٥/ ١٤٢)، البحار (٨٠/ ٣٠٥)، مستدرك سفينة البحار (ص: ٢٣٣)، موسوعة أحاديث أهل البيت (٣/ ٢١٦).

(٢) منتهى المطلب (١/ ٣٨٩)، ذكرى الشيعة (٣/ ١١٦)، الحدائق الناضرة (٧/ ٢٠١)، غنائم الأيام (٢/ ٢٠٤)، جواهر الكلام (٨/ ٣٤٠)، مصباح الفقيه (٢/ ١٦٩)، الاستبصار (١/ ٤٤١)، تهذيب الأحكام (٣/ ٢٦٠)، الوسائل (٥/ ١١٨)، الفصول المهمة (٢/ ٧٩)، البحار (٨٠/ ٢٩٢)، جامع أحاديث الشيعة (٤/ ٣٧٢).

(٣) الاستبصار (١/ ٤٨٢)، ذكرى الشيعة (١/ ٤٠٧) (٢/ ٣٦)، الحدائق الناضرة (٤/ ١٣٠) (٧/ ٢١٧)، غنائم الأيام (٣/ ٥٥٣)، مستند الشيعة (٣/ ٢٨٠)، تهذيب الأحكام (٣/ ٢٠١)، الوسائل (٣/ ١٠٦)، البحار (٧٨/ ٣٨٢) (٧٩/ ١٩)، جامع أحاديث الشيعة (٤/ ٣٨١).

عن أئمتهم روايات تنهى عن ذلك، ومنها:

* الحديث المتقدم آنفاً وفيه: (.... أو يبنى عليه).

* عن علي بن أسباط عن علي بن جعفر قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن البناء على القبر والجلوس عليه هل يصلح؟ قال: «لا يصلح البناء عليه ولا الجلوس ولا تجصيصه ولا تطيينه»[١].

<u>* لا خمس على الشيعة:</u>

* هناك روايات توجب على الشيعة الخمس في مكاسبهم، وهناك روايات تنقضها، منها:

عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة! »[٢].

أي: في الأموال التي يُستولى عليها من أموال الكفار في الحروب.

<u>* تحريم نكاح المتعة:</u>

هناك روايات تبيح المتعة، وهناك روايات تحرمها، ومنها:

---

(١) الاستبصار (١/ ٢١٧)، تذكرة الفقهاء (١/ ٥٦) (٢/ ١٠٥)، مختلف الشيعة (٢/ ٣١٦)، منتهى المطلب (١/ ٤٦٣)، نهاية الإحكام (٢/ ٢٨٤)، روض الجنان (ص: ٣١٩)، ذخيرة المعاد (١/ ٣٤٣)، الحدائق الناضرة (٤/ ١٣٠)، رياض المسائل (٢/ ٢٣٧)، غنائم الأيام (٣/ ٥٤١)، مصباح الفقيه (١/ ٤٢٦)، جامع المدارك (١/ ١٥٥)، تهذيب الأحكام (١/ ٤٦١)، وسائل الشيعة (٣/ ٢١٠)، البحار (٧٩/ ٣٨)، جامع أحاديث الشيعة (٣/ ٤٤٤).

(٢) الاستبصار (٢/ ٥٦)، من لا يحضره الفقيه (٢/ ٤٠)، تهذيب الأحكام (٤/ ١٢٤)، وسائل الشيعة (٩/ ٤٨٥)، المعتبر للحلي (٢/ ٦٢٥)، مختلف الشيعة (٣/ ٣١٥)، مجمع الفائدة (٤/ ٣١٤)، الحدائق الناضرة (١٢/ ٣٢٢).

* عن علي رضي الله عنه قال: «حرم رسول الله ﷺ لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة»[(١)].

قال الطوسي: «فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على التقية؛ لأنها موافقة لمذاهب العامة»[(٢)].

*** الطلاق ثلاثاً في مجلس واحد:**

هناك روايات تجعل الطلاق الثلاث في المجلس الواحد طلاقاً واحداً وهو مذهب الشيعة وبعض أهل السنة؛ وهناك روايات تنقضها، ومنها:

* عن إسحاق بن عمار الصيرفي عن جعفر عن أبيه: أن علياً عليه السلام كان يقول: «إذا طلق الرجل المرأة قبل أن يدخل بها ثلاثاً في كلمة واحدة فقد بانت منه ولا ميراث بينهما ولا رجعة ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وإن قال: هي طالق هي طالق هي طالق فقد بانت منه بالأولى وهو خاطب من الخطاب، إن شاءت نكحته نكاحاً جديداً وإن شاءت لم تفعل»[(٣)].

قال الطوسي: (هذا الخبر موافق للعامة لسنا نعمل به؛ لأنه إذا طلقها ثلاثاً في كلمة واحدة فإنما يقع منها واحدة على ما تضمنته الروايات الأولة، وهو خاطب من الخطاب ولا يمكنه أن يطلقها ثلاث تطليقات إلا بعد أن يعقد عليها ثلاث مرات، يطلقها عقيب كل واحدة منها قبل أن يدخل، فتلك التي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره)[(٤)].

*** علي بن أبي طالب رضي الله عنه يسهو:**

عقيدة الشيعة أن الإمام معصوم لا يخطئ ولا يسهو، ولهم روايات في ذلك، وهناك

(١) الاستبصار (٢/ ١٤٣)، تهذيب الأحكام (٧/ ٢٥١)، وسائل الشيعة (١٤/ ٤٤٢)، (٢١/ ١٣).
(٢) الاستبصار (٢/ ١٤٣).
(٣) الاستبصار (٣/ ٢٨٧)، تهذيب الأحكام (٨/ ٥٤)، رياض المسائل للطباطبائي (١١/ ٦٤)، جامع المدارك للخوانساري (٤/ ٥١٠)، وسائل الشيعة (٢٢/ ٦٦)، (١٥/ ٣١٥).
(٤) الاستبصار (٣/ ٢٨٧).

روايات تنقضها، **ومنها:**

* عن أبي عبد الله قال: «صلى علي عليه السلام بالناس على غير طهر وكانت الظهر، فخرج مناديه إن أمير المؤمنين عليه السلام صلى على غير طهر فأعيدوا ليبلغ الشاهد الغائب»[١].

قال المجلسي عن روايات سهو الأئمة بأن: «المسألة في غاية الإشكال؛ لدلالة كثير من الآيات والأخبار على صدور السهو عنهم..»[٢] وقد تقدم.

قال الطوسي: (فهذا خبر شاذ مخالف للأحاديث، وما هذا حكمه لا يعمل عليه، وقد تضمن أيضاً من الفساد ما يقدح في صحته، وهو أن أمير المؤمنين عليه السلام صلى بالناس على غير وضوء، وقد آمننا من ذلك دلالة عصمته عليه السلام)[٣].

قال محمد هادي معرفة في كتابه التفسير الأثري الجامع: (هذا الحديث حسب قواعد الفن صحيح الإسناد ولا مغمز في عبد الرحمن العرزمي)[٤].

*** النبي ﷺ يسهو في صلاته:**

* عن أبي عبد الله قال: «من حفظ سهوه فأتمه فليس عليه سجدتا السهو، فإن رسول الله ﷺ صلى بالناس الظهر ثم سها فسلم، فقال له ذو الشمالين: يا رسول الله! أنزل في الصلاة شيء؟ فقال: وما ذاك؟ قال: إنما صليت ركعتين، فقال رسول الله ﷺ: أتقولون مثل قوله؟

---

(١) المعتبر (٢/ ٤٣٥)، ذكرى الشيعة (٤/ ٣٩١)، ذخيرة المعاد (١/ ٣٩٣)، الحدائق الناضرة (١١/ ٢٣٢)، مناهج الأحكام (ص: ٥٢٤)، مستند الشيعة (٨/ ١٣٢)، جواهر الكلام (١٤/ ٦)، مصباح الفقيه (٢/ ٦٩٠)، الاستبصار (١/ ٤٣٣)، التهذيب (١٣/ ٤٠)، الوسائل (٨/ ٣٧٣)، البحار (٨٥/ ٦٨)، جامع أحاديث الشيعة (٦/ ٥٤٠).

(٢) البحار (١٧/ ١١٨).

(٣) الاستبصار (١/ ٤٣٣).

(٤) التفسير الأثري الجامع (١/ ٤٠٠).

قالوا: نعم، فقام فأتم بهم الصلاة وسجد سجدتي السهو»[١].

وروايات الشيعة ومعتقداتهم تنفي السهو عن النبي ﷺ والأئمة.

*** علي رضي الله عنه لا يعرف حكم المذي:**

تعتقد الشيعة أن علياً يعلم كل علم النبي ﷺ، وهناك روايات تنقض هذه العقيدة، ومنها:

* عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله قال: سألته عن المذي، فقال: إن علياً كان رجلاً مذاءً فاستحى أن يسأل رسول الله، لمكان فاطمة، فأمر المقداد أن يسأله وهو جالس فسأله، فقال له النبي ﷺ: «ليس بشيء»[٢].

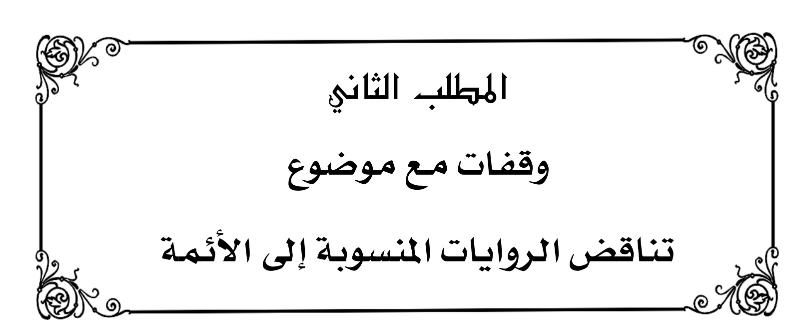
وهم يزعمون أن الإمام لا يجهل ولا يخطئ.

هذه مجموعة يسيرة من خمسة آلاف رواية عند الشيعة كلها متناقضة كما ذكر الطوسي في مقدمة كتابه: «**تهذيب الأحكام**» كما تقدم وسيأتي.

---

(١) الاستبصار (١/ ٣٦٩)، تهذيب الأحكام (٢/ ٣٤٧)، منهاج الأحكام (ص: ٥٧٦)، الكافي (٣/ ٣٥٥) الوسائل (٨/ ٢٠١)، البحار (١٧/ ١٠٤).

(٢) الاستبصار (١/ ٩١)، تهذيب الأحكام (١/ ١٨)، الوسائل (١/ ٢٧٨)، الحدائق الناضرة (٥/ ٣٨)، مشارق الشموس للخوانساري (١/ ٥٨)، تذكرة الفقهاء للحلي (١/ ١١)، جامع أحاديث الشيعة (٢/ ٣٥٨)، شرح نجاة العباد للأراكي (١/ ٤٩٢).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
تناقض الروايات المنسوبة إلى الأئمة

رأينا فيما مضى نماذج من تناقض الروايات في كتب الاثني عشرية بحيث لا تكاد تجد رواية إلا وبجوارها رواية تنقضها، فرواية تقرر مذهب أهل السنة ورواية تنقضها، فإن آل البيت عاشوا على عقيدة أهل السنة التي ورثوها من النبي ﷺ وليست لهم عقيدة سواها.

ولكن لما لم يستطع المؤسسون للمذهب إخفاء عقائد آل البيت وفقههم الموافق للحق عمدوا إلى اختراع عقيدة: «التقية» ونسبوها إلى آل البيت لئلا يقبل الناس ظاهر الأئمة وزعموا أن الظاهر «تقية» أي: «خداع» للناس.

آل البيت الذين يتشرفون بالانتساب إلى رسول الله يخادعون الناس ويتظاهرون بخلاف الحقيقة في أكثر من خمسة آلاف موقف حتى لم يستطع الأتباع معرفة الحق من الباطل من أقوالهم وأعمالهم؟!!

ثم يأتي علماؤهم فيفسرون كل قول أو عمل يوافق أهل السنة على أنه «تقية»!!.

إن هذا من الظلم لآل البيت الطاهر!!

فهذه أقوال آل البيت وأعمالهم المنسوبة إليهم:

❋ أقوال ظاهرة.

❋ أقوال باطنة.

فالأقوال الظاهرة توافق أهل السنة، والأقوال الباطنة تخالف أهل السنة.

والمتفق مع العقل والدين أن يكون المكلف بإبلاغ الدين وحفظه ظاهره وباطنه سواء ولو تناقض ظاهره مع باطنه لكان نقصاً في حقه لا يليق بعصاة المسلمين فكيف بخيارهم؟!!

إن الناس مطالبون شرعاً باعتماد الظاهر في التشريع لأنهم لا يعلمون الباطن؛ فلو زعم شخص أن ظاهر عمل النبي ﷺ ليس مراداً لما قبل منه، والأئمة كما يزعمون ينوبون عن النبي ﷺ ولهذا فلا يجوز اعتماد غير ظاهرهم.

ثم لو افترضنا أنهم أرادوا غير الظاهر فمن الذي يبين للناس أن هذا الظاهر غير مراد؟!

ثم هل كل الظاهر غير مراد أم بعضه؟!

ومن الذي يفرق بين الأمرين؟! هل هو الإمام أو العلماء؟

إن كان الإمام فها هو قد جاء بعد كل إمام إمام آخر ولم يرجح أي القولين اللذين قيلا قبله من إمام سابق هو الصواب!!

وإن كان العلماء فهل لدى العلماء وحي أن هذا تقية وهذا غير تقية؟!

إن هذا التناقض قد حيَّر علماء الشيعة حيرة شديدة أدت بكثير من عقلائهم قديماً وحديثاً إلى ترك التشيع ليقينهم بأن الله ﷻ الذي أنزل الدين لا يمكن أن يضيِّعه بهذه الصورة التي نسبت إلى الأئمة.

فأما من ترك التشيع في القديم فيدل عليه شهادة الطوسي الشيعي الاثني عشري المتوفى في القرن الرابع - كما تقدم - وعُدَّ من ذلك التاريخ إلى اليوم كم ترك المذهب من أشخاص؟

وأما من انتقد التشيع أو تركه في العصر الحاضر من أعلام الشيعة فكثير، ومن أبرزهم:

١) آية الله العظمى: أبو الفضل البرقعي، وهو رجل تخرج من حوزات الشيعة في قم، وبلغ رتبة الاجتهاد عندهم، ثمّ ما لبث أن انتقد التشيع انتقاداً شديداً وألف في ذلك كتابه

العظيم: «كسر الصنم» وأراد بالصنم: «كتاب الكافي» الذي ضم من الروايات المكذوبة ما فرق به الأمة ـ كما سيأتي بيانه بمشيئة الله تعالى ـ فكان هو السبب في هذه العقيدة وتفريق الأمة وسماه بسبب ذلك «صنماً» وبين بالدراسة المتأنية أنه اشتمل على أحاديث باطلة تضاد القرآن.

٢) الدكتور: علي مظفريان، وهو طبيب جراح، ترك التشيع وصار إماماً لمسجد أهل السنة في شيراز.

٣) الأستاذ: موسى الموسوي الذي انتقد التشيع وأعلن عزمه على تصحيح مذهب الشيعة وألف كتباً في هذا الاتجاه، منها: «الشيعة والتصحيح» و«يا شيعة العالم استيقظوا» وكتاب «الثورة البائسة» وغيرها من الكتب.

٤) العلامة: أحمد كسروي الذي ترك التشيع بعد أن بلغ رتبة الاجتهاد عندهم، وله كتاب «دراسة التشيع».

٥) وممن كان على منهجه الأستاذ: علي أكبر حكمي زادة التبريزي والذي يرى أن الكافي لايصح منه إلا: (١٢٪).

٥) الإمام: نواب محسن الملك سيد محمد مهدي علي الهندي (ت في ٨/ رمضان المبارك عام ١٣٢٥هـ)، صاحب كتاب (آيات بينات) [باللغة الأردية وترجم جزء مهم منه إلى العربية]، والذي يعد من الكتب النادرة في الدفاع عن الصحابة والرد على شبهات الاثني عشرية.

٦) الأستاذ: سنغلجي الذي أكد أن القرآن لايحتاج إلى هذه الروايات ويحارب كل الشركيات التي وقع فيها الشيعة حتى عُد وهابياً إذ كل من يدعو إلى إخلاص القلب لله ﷻ والخضوع له وحده عند علماء الطائفة يسمى: وهابياً.

٧) وتابع سنغلجي كذلك الأستاذ: عبد الوهاب فريد التنكابي.

٨) وتبعهما في ذلك السيد: مصطفى حسيني طباطبائي الذي هاجم الروايات الشيعية ولكنه نقد جميع الروايات عند الطوائف ليخفف من حدة نقده للطائفة وليس أمام مثل هؤلاء إلا التترس بمثل هذا الترس لحماية أنفسهم من المقلدين.

٩) والأستاذ: حيدر علي قلمداران (ت ١٤٠٩هـ) صاحب المؤلفات القيمة الكثيرة النافعة.

١٠) والدكتور: مرتضى رادمهر (ت ١٤٢٦هـ) صاحب كتاب (كيف اهتديت؟).

١١)والأستاذ: محمد باقر السجودي صاحب كتاب (التضاد في العقيدة).

١٢) الأستاذ: أحمد الكاتب الذي انتقد التشيع ونقض عقيدة الإمامة التي يزعم أهلها أنها إمامة بنص من الله ﷻ أو من رسوله، ونفى ولادة ما يسمّى عندهم بالمهدي المنتظر الإمام الثاني عشر: محمد بن الحسن العسكري، ونقض الروايات التاريخية التي تقوم عليها هذه العقيدة رواية رواية، وذلك في كتابه المشهور بـ: «تطور الفكرالسياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه»[١].

هذه نماذج ظاهرة ممن استيقظ عقله وأدرك الحقيقة فهداه الله ﷻ إلى طريق الحق ـ إما كلياً أوجزئياً ـ.

وأما من أدرك الحق ولم يجرؤ أن يظهر موقفه فكثير كما يذكره أصدقاء بعضهم.

وأما الآخرون فلا زالوا يسيرون على خطا الأقدمين في محاولة رفع التعارض بدعوى التقية التي لا تليق بصغار الأمة فكيف بكبارها؟!

وقد حاول علماء الطائفة رفع هذا التعارض فألفوا الكتب لمحاولة رفع هذا التعارض ولم يجدوا إلا أن يقولوا: إن نصف هذه الروايات التي تجاوزت خمسة آلاف رواية إنما هي

---

(١) وراجع كتاب: نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكون والصيرورة فقد عرض في أواخر هذا الكتاب طائفة من نقاد الروايات الشيعية ودعوا إلى تركها والحذر منها.

«تقية»؟

أيُّ وصمة عار تلحق ببيت النبوة **بدعوى أنهم تناقضوا خمسة آلاف مرة تقية بسبب خوفهم وجبنهم** حفاظاً على أنفسهم؟!!

وقد تقدم قول الطوسي في مقدمة كتابه: «تهذيب الأحكام» الذي جمع فيه أكثر من خمسة آلاف حديث متعارضة وفيه قوله: (ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله ممن أوجب حقه (علينا) بأحاديث أصحابنا أيدهم الله ورحم السلف منهم، **وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه...)**.

إلى أن قال: «.. حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حل الشبهة فيه، سمعت شيخنا أبا عبد الله أيده الله يذكر أن أبا الحسين الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث).

ثم انظر هذه التقية المسكينة التي **شرعت في الدين** للضرورة أصبحت عند الطوسي أصلاً يحمل عليه كل أوزار تلك التناقضات!!

أرأيت لو كانت هذه التقية إنساناً وأقامت دعوى على الشيعة تطالبهم بتعويضها جراء ما لحقها من ظلم بسبب تحميلها كل هذه التناقضات عبر هذه العصور، فهل تراهم يستطيعون تعويضها عما لحق بها طوال هذه السنين؟!!

وأخيراً: فهل يمكن مع هذه التناقضات أن يعرف الصواب من الخطأ والحق من الباطل **في دين الشيعة؟!!**

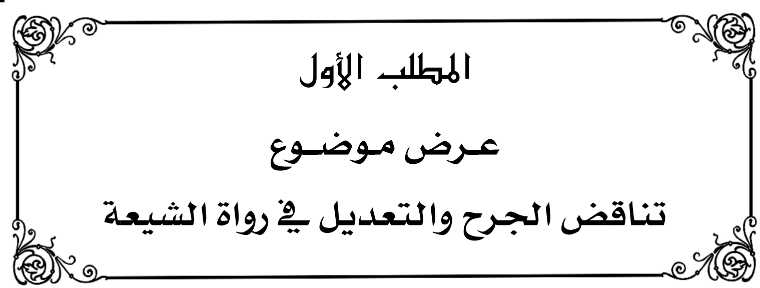


المبحث السادس

تناقض الجرح والتعديل في رواة الشيعة

المطلب الأول: عرض موضوع تناقض الجرح والتعديل في رواة الشيعة.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع تناقض الجرح والتعديل في رواة الشيعة.



المطلب الأول
عرض موضوع
تناقض الجرح والتعديل في رواة الشيعة

المطلع على الروايات الواردة في أصحاب الأئمة الاثني عشرية من أئمتهم يرى أنه ما من شخص منهم إلا وقد تعارضت فيه الروايات، فروايات تمدحه وروايات تذمه.

وفيما يلي عرض نماذج لأشهر الرواة من أصحاب الأئمة الاثني عشر.

اشتهر من أئمة الشيعة الاثني عشر بعد علي رضي الله عنه شخصيتان، هما: محمد بن علي الباقر وجعفر بن محمد الصادق، وروايات الشيعة لا تخرج عن هاتين الشخصيتين إلا قليلاً عدا ما ورد عن علي رضي الله عنه.

والرواة الذين اشتهروا بالرواية عن هاتين الشخصيتين في كتب الشيعة خمسة أشخاص،

ويتضح ذلك في الرواية المنسوبة إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد والتي قال فيها: «أربعة أحب الناس إليَّ أحياءً وأمواتاً: بريد العجلي، وزرارة، ومحمد بن مسلم، والأحول»[1].

ونقل عنه كذلك أنه قال: «ما أجد أحداً أحيا ذكرنا وأحاديث أبي إلا زرارة، وأبو بصير ليث المرادي، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية العجلي، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، هؤلاء حفاظ الدين وأمناء أبي على حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا

---

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٤٢٤)، وانظر: كمال الدين للصدوق (ص: ٧٦)، وسائل الشيعة (٢٧/ ١٤٣)، مستدرك سفينة البحار (ص: ٦٠٢)، معجم رجال الحديث (٤/ ١٩٧) (١٨/ ٣٦)، (١٨/ ٣٦، ٢٦٨)، قاموس الرجال (٩/ ٤٦٥، ٥٧٣) (١٢/ ٤٢٨).

والسابقون إلينا في الآخرة»[١].

هؤلاء الأربعة هم الذين اعتمدت عليهم الشيعة في معرفة دينها ومع ذلك فقد وردت فيهم روايات متعارضة عن الأئمة، وفيما يلي عرض موجز لذلك:

*** الأول: زرارة بن أعين:**

أولاً: ما ورد عن الأئمة في مدحه:

* روي عن جعفر بن محمد الباقر أنه قال له: «رحم الله زرارة بن أعين، لولا زرارة ونظراؤه لاندرست أحاديث أبي عليه السلام»[٢].

* وروي عن جعفر كذلك أنه قال لزرارة: «يا زرارة! إن اسمك في أسامي أهل الجنة»[٣].

* وروي كذلك أنه قال عن زرارة: «أما ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام فلا يجوز لي

---

(١) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٤٨)، وانظر: وسائل الشيعة (٢٧/ ١٤٤) (١٨/ ١٠٤)، الاختصاص للمفيد (ص: ٦٦)، البحار (٤٧/ ٣٩٠)، المراجعات (ص: ٤١٧)، تفسير نور الثقلين (٥/ ٢١٠)، تاريخ آل زرارة (ص: ٤٦)، جامع الرواة (٢/ ٣٤)، طرائف المقال (٢/ ٥٧٨)، الرسائل الرجالية (ص: ٢٤)، سماء المقال في علم الرجال (١/ ٣٦١-٣٦٢)، مستدركات علم رجال الحديث (ص: ٣٢٧)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٣٢) (١٥/ ١٤٦) (١٨/ ٢٦٧-٢٦٨)، قاموس الرجال (٩/ ٥٧٣)، كليات في علم الرجال (ص: ٤٦٧)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٨)، الكنى والألقاب (٢/ ٤٤٦-٤٤٧).

(٢) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٤٨)، وانظر: وسائل الشيعة (٢٧/ ١٤٤)، (١٨/ ١٠٤)، مستدرك الوسائل (١٧/ ٣١٤)، الاختصاص للمفيد (ص: ٦٦)، البحار (٤٧/ ٣٩٠)، جامع أحاديث الشيعة (١/ ٢٣٦)، سماء المقال في علم الرجال (١/ ٢٤)، مستدركات علم رجال الحديث (ص: ٤٢٤)، معجم رجال الحديث (٨/ ٣٢)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٨)، مجمع البحرين (٢/ ٢٧٣).

(٣) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٤٥)، وانظر: تاريخ آل زرارة (ص: ٣٥، ٤٦)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٢٩)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٧).

رده»[١].

* وروي عن علي بن موسى أنه قال: «أترى أحداً كان أصدع بحق من زرارة»[٢].

ثانياً: ما ورد عن الأئمة في ذمه:

* عن علي بن أبي حمزة أنه قال لأبي عبد الله (جعفر): «**قلت:** ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] **قال (جعفر): أعاذنا الله وإياك من ذلك الظلم، قلت: ما هو؟ قال (جعفر): هو والله ما أحدث زرارة وأبو حنيفة وهذا الضرب. قال: قلت: الزنا معه؟قال: الزنا ذنب**»[٣].

* وروى الكشي عن كليب الصيداوي أنهم كانوا جلوساً ومعهم عزافر الصيرفي وعدة من أصحابهم، معهم أبو عبد الله عليه السلام، قال: فابتدأ أبو عبد الله من غير ذكر لزرارة، فقال: «**لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، ثلاث مرات**»[٤].

* وروي أيضاً عن عمران الزعفراني قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «**ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع عليه لعنة الله**»[٥].

* وعن ليث المرادي أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «**لا يموت زرارة إلا تائهاً**»[٦].

---

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٣٤٦)، وانظر: البحار (١٠١/ ٣٣٠)، تاريخ آل زرارة (ص: ٥١)، سماء المقال (١/ ٢٤)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٣٠).

(٢) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٥٥)، وانظر: البحار (٧٩/ ٢٩٢)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٣٦)، مسند الإمام الرضا (٢/ ٤٣٤).

(٣) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٥٨)، وانظر: معجم رجال الحديث (٨/ ٢٤٦)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٩).

(٤) سيأتي تخريجه، ص١٧٨.

(٥) سيأتي تخريجه، ص١٧٩.

(٦) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٦٥)، وانظر: معجم رجال الحديث (٨/ ٢٤٨)، أعيان الشيعة (٧/ ٥٠).

* وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «**زرارة شر من اليهود والنصارى ومن قال: إن الله ثالث ثلاثة، وقال: إن مرض فلا تعده، وإن مات فلا تشهد جنازته**»(١).

* وروى الكشي أيضاً عن ميسر أنه قال: «**كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فمرت جارية في جانب الدار على عنقها قمقم قد نكسته، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: فما ذنبي أن الله قد نكس قلب زرارة كما نكست هذه الجارية هذا القمقم**»(٢).

* وأما أبو جعفر -أعني: محمد الباقر- فقد نقل عنه أنه كان يعتقد في زرارة أنه من جواسيس الحكام وعيونهم عليه، وأنه يبلغ إليهم أخباره وأعماله، كما روى الكشي أيضاً عن هشام بن سالم أنه قال: «**إن زرارة سأل أبا جعفر (محمد الباقر) عليه السلام عن جوائز العمال؟ فقال: لا بأس به، ثم قال (أبو جعفر محمد الباقر): إنما أراد زرارة أن يبلغ هشاماً – بن عبد الملك – أني أحرم أعمال السلطان!** »(٣).

* عن الوليد بن صبيح قال: «**مررت بروضة من المدينة فإذا إنسان قد جذبني، فالتفت فإذا أنا بزرارة، فقال لي: استأذن لي على صاحبك، قال: فخرجت من المسجد ودخلت على أبي عبد الله عليه السلام فأخبرته الخبر، فضرب بيده على صدره، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تأذن له، لا تأذن له، لا تأذن له، فإن زرارة يريدني على كبر السن، وليس من ديني ولا دين آبائي**»(٤).

ثالثاً: موقف زرارة من أئمة الشيعة:

* عن ابن مسكان أنه قال: «سمعت زرارة يقول: رحم الله أبا جعفر، **وأما جعفر فإن في**

---

(١) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٨١)، وانظر: تاريخ آل زرارة (ص: ٦١)، التحرير الطاوسي (ص: ٢٤١)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٥٢)، أعيان الشيعة (٧/ ٥١).

(٢) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٨١)، وانظر: تاريخ آل زرارة (ص: ٦٢)، أعيان الشيعة (٧/ ٥١).

(٣) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٧٤)، وانظر: البحار (٧٢/ ٣٨٣)، التحرير الطاوسي (ص: ٢٤٠).

(٤) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٨٠)، وانظر: البحار (٥/ ٤٨)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٥١)، أعيان الشيعة (٧/ ٥٤).

قلبي عليه لفتة»[١].

* وروي عن زياد بن أبي الحلال في رواية طويلة أن زرارة قال في أبي عبد الله عليه السلام: «**صاحبكم هذا ليس له بصر بكلام الرجال**»[٢].

* عن نضر بن شعيب عن عمة زرارة قالت: «**لما وقع زرارة واشتد به قال: ناوليني المصحف، فناولته وفتحته ووضعته على صدره وأخذه مني، ثم قال: يا عمة! اشهدي أن ليس لي إمام غير هذا الكتاب**»[٣].

رابعاً: أقوال علماء الشيعة في زرارة:

* قال فيه النجاشي: «**زرارة شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئاً فقيهاً متكلماً شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين**»[٤].

* قال علي بن داود الحلي: (**زرارة كان أصدق أهل زمانه وأفضلهم، قال فيه الصادق** عليه السلام: «**لولا زرارة لقلت: إن أحاديث أبي لتذهب**»)[٥].

---

(١) سيأتي تخريجه، ص١٦١.

(٢) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٦١)، وانظر: معجم رجال الحديث (٨/ ٢٤٧)، البحار (٥/ ٤٦)، تاريخ آل زرارة (ص: ٦٥)، أعيان الشيعة (٧/ ٥٤).

(٣) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٧٣)، وانظر: معجم رجال الحديث (٨/ ٢٣٩)، تاريخ آل زرارة (ص: ٧٨)، أعيان الشيعة (٧/ ٥٣).

(٤) رجال النجاشي (ص: ١٢٥)، وانظر: تاريخ آل زرارة (ص: ٢٤)، خلاصة الأقوال (ص: ١٥٢)، جامع الرواة (١/ ٣٢٤)، سماء المقال (١/ ٣٦٥) معجم رجال الحديث (٨/ ٢٢٥)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٧)، رسائل ومقالات لجعفر السبحاني (ص: ٣١١).

(٥) كتاب الرجال لابن داود الحلي (ص: ٩٦)، وانظر: وسائل الشيعة (٢٧/ ١٤٢)، تاريخ آل زرارة (ص: ٤٩)، اختبار معرفة الرجال (١/ ٣٤٥)، طرائف المقال (٢/ ٥٧٧)، سماء المقال (٢/ ٣٠٤)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٣٠)، جامع أحاديث الشيعة (١/ ٢٣٦)، أمل الآمل للعاملي (١/ ٥)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٧).

* قال الكشي: «**أجمعت العصابة على تصديقه والانقياد له**»[١].

* ذكر التفرشي في رجاله أن: «**أفقه الأولين ستة، وأفقه الستة: زرارة**»[٢].

خامساً: روايات زرارة في كتب الشيعة:

* ذكر الخوئي مجموع رواياته في كتبهم الأربعة، فقال: «**وقع بعنوان زرارة في إسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين وأربعة وتسعين مورداً، فقد روى عن أبي جعفر عليه السلام ورواياته عنه تبلغ ألفاً ومائتين وستة وثلاثين مورداً، وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ورواياته عنهما بهذا العنوان تبلغ اثنين وثمانين مورداً، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام ورواياته عنه بهذا العنوان، وقد يعبر عنه بالصادق عليه السلام تبلغ أربعمائة وتسعة وأربعين مورداً، وروى عن أحدهما عليهما السلام ورواياته عنهما بهذا العنوان تبلغ مائة وستة وخمسين مورداً..**»[٣].

سادساً: زرارة عند أهل السنة:

ورد عن سفيان الثوري أنه قال: إن زرارة: «**ما رأى أبا جعفر**»[٤].

وهذا سفيان بن عيينة - حينما قيل له: روى زرارة بن أعين عن أبي جعفر كتاباً - قال:

---

(١) انظر: جامع الرواة (١/ ٣٢٤) (٢/ ١١)، خلاصة الأقوال (ص: ٢٥٢)، نقد الرجال للتفرشي (٤/ ٣٠)، توضيح المقال (ص: ١٩٧)، طرائف المقال للبروجردي (٢/ ٣٦، ٣٤٨)، فائق المقال في الحديث والرجال (ص: ٩١).

(٢) نقد الرجال (٢/ ٢٥٥)، وانظر: كليات في علم الرجال (ص: ١٦٦)، سماء المقال (٢/ ٣٠٨) الرسائل الرجالية (ص: ١١)، وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٢١)، خاتمة المستدرك (٥/ ٤٠٠) البحار (٤٦/ ٣٤٥)، تاريخ آل زرارة (ص: ٤٨)، اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٠٧)، جامع الرواة (٢/ ٣٣٥)، رجال الخاقاني (ص: ٦٢)، أعيان الشيعة (٣/ ٥٥٨)، (١/ ١٤٣).

(٣) معجم رجال الحديث (٨/ ٢٥٤).

(٤) انظر: لسان الميزان (٢/ ٤٧٤)، ميزان الاعتدال (٢/ ٧٠)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٧)، طرائف المقال (٢/ ٥٨٢).

«ما رأى هو أبا جعفر، ولكنه كان يتتبع حديثه»[١].

وقد جاء في ميزان الاعتدال أن زرارة نسب لجعفر الصادق علم أهل الجنة وأهل النار، وقال لابن السماك: (إذا لقيته فاسأله هل أنا من أهل النار أم من أهل الجنة؟ ولما بلغ ذلك جعفراً قال: أخبره أنه من أهل النار، فمن ادعى علي علم هذا فهو من أهلها)[٢].

*** الثاني: أبو بصير ليث المرادي:**

أولاً: ما ورد فيه من مدح:

* روي عن محمد الباقر (ع) أنه قال: «**وأنه لولاه لانقطعت آثار النبوة واندرست**»[٣].

* وذكر القمي عن شعيب العقرقوفي أنه قال: «**قلت لأبي عبد الله (ع): ربما احتجنا أن نسأل عن شيء؟ فمن نسأل؟ قال: عليك بالأسدي يعني أبا بصير!** »[٤].

والخبر حسب قواعدهم في أعلى درجة الصحة.

* وأيضاً ما رواه عن شعيب العقرقوفي عن أبي بصير أنه قال: «دخلت على أبي عبد الله (ع) فقال لي: حضرت علياء عند موته؟ قال: قلت: نعم! أخبرني أنك ضمنت له الجنة، وسألني أن أذكرك ذلك. قال: صدق. قال: فبكيت، ثم قلت: جعلت فداك، ألست كبير

---

(١) انظر: لسان الميزان (٢/ ٤٧٤)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٧).

(٢) انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٦٩-٧٠)، لسان الميزان (٢/ ٤٧٣-٤٧٤)، وانظر من كتب الشيعة: أعيان الشيعة (٧/ ٤٧)، طرائف المقال (٢/ ٥٨٢).

(٣) كتاب الرجال لابن داود الحلي (ص: ٣٩٢، ٣٩٣).

(٤) الكنى والألقاب (١/ ٢٠)، وانظر: وسائل الشيعة (٢٧/ ١٤٢)، خاتمة المستدرك (٥/ ٤٠٠)، البحار (٢/ ٢٤٩)، الفوائد المدنية (ص: ٣٠٥)، فرائد الأصول للأنصاري (١/ ٣٠٠)، أنوار الهداية للخميني (١/ ٢٠٥)، تسديد الأصول (٢/ ٥٤٨)، اختيار معرفة الرجال (١/ ٤٠٠)، نقد الرجال (٥/ ٨٢)، جامع الرواة (٢/ ٣٣٤)، الفوائد الرجالية (ص: ١٥٥)، توضيح المقال (ص: ١٦٠)، طرائف المقال (١/ ٦٢٨)، سماء المقال (١/ ٣٤٥)، معجم رجال الحديث (١١/ ٣٢٢)، (١٠/ ١٤٦) (٢١/ ٨٣)، قاموس الرجال (١١/ ١٨)، (١٢/ ٣٨٦)، كليات في علم الرجال (ص: ٤٦٩).

السن الضعيف الضرير البصير المنقطع إليكم فاضمنها لي. قال: قد فعلت. قال: قلت: اضمنها لي على آبائك وسميتهم واحداً واحداً. قال: قد فعلت. قلت: فاضمنها لي على رسول الله ﷺ. قال: قد فعلت، قلت: اضمنها لي على الله تعالى. قال: قد فعلت»[١].

ثانياً: ما ورد فيه من ذم:

قال ابن الغضائري: «كان أبو عبد الله عليه السلام يتضجر به ويتبرم، وأصحابه مختلفون في شأنه!»[٢].

ثالثاً: موقف أبي بصير من الأئمة:

* روى الكشي عن حماد الناب أنه قال: «**جلس أبو بصير على باب أبي عبد الله ليطلب الإذن، فلم يؤذن له، فقال أبو بصير: لو كان معنا طبق لأذن. قال: فجاء كلب فشغر[٣] في وجه أبي بصير، قال: أف أف، ما هذا؟ قال جليسه: هذا كلب شغر في وجهك**»[٤].

* عن ابن أبي يعفور أنه قال: «**خرجت إلى السواد أطلب دراهم للحج ونحن جماعة وفينا أبو بصير المرادي، قال: قلت له: يا أبا بصير! اتق الله وحج بمالك فإنك ذو مال كثير،**

(١) اختيار معرفة الرجال (١/ ٤٠٠)، وانظر: جامع الرواة للأردبيلي (١/ ٥٤٥)، قاموس الرجال (١٢/ ٤٢٥،٤٥٠).

(٢) رجال ابن الغضائري (ص: ١١١)، وانظر: جامع الرواة (٢/ ٣٤)، خلاصة الأقوال (ص: ٢٣٥)، نقد الرجال (٤/ ٧٧)، معجم رجال الحديث (١٥/ ١٤٥)، قاموس الرجال (١٢/ ٤٢٤، ٤٣١)، الفوائد الرجالية (ص: ١٤٩).

(٣) شغر الكلب: رفع رجله ليبول.

(٤) اختيار معرفة الرجال (١/ ٤٠٧)، وانظر: الفوائد الرجالية (ص: ١٦١)، سماء المقال (١/ ٣٦٩)، معجم رجال الحديث (١٥/ ١٥٣)، (٢١/ ٨٥)، قاموس الرجال (١١/ ٢٠)، (١٢/ ٤٢٧).

فقال: اسكت، فلو أن الدنيا وقعت لصاحبك لاشتمل عليها بكسائه»[١].

* عن حماد بن عثمان أنه قال: «**خرجت أنا وابن أبي يعفور وآخر إلى الحيرة أو إلى بعض المواضع فتذاكرنا الدنيا، فقال أبو بصير المرادي: أما إن صاحبكم لو ظفر بها لاستأثر بها؟ قال: فأغفى، فجاء كلب يريد أن يشغر عليه فذهبت لأطرده، فقال ابن أبي يعفور: دعه، فجاءه حتى شغر في أذنه»**[٢].

* وكان لا يؤمن بإمامة موسى بن جعفر، كما كان يتهمه بعدم العلم ومعرفة الأحكام، كما روى الكشي أيضاً عن شعيب العقرقوفي عن أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة تزوجت ولها زوج فظهر عليها، قال: ترجم المرأة ويضرب الرجل مائة سوط لأنه لم يسأل. قال شعيب: فدخلت على أبي الحسن - موسى بن جعفر - فقلت له: امرأة تزوجت ولها زوج؟ قال: ترجم المرأة ولا شيء على الرجل. قال: فلقيت أبا بصير فقلت له: إني سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة التي تزوجت ولها زوج. قال: ترجم المرأة ولا شيء على الرجل. قال (شعيب): فمسح صدره وقال (أبو بصير): ما أظن صاحبنا تناهى حكمه بعد»[٣].

وفي رواية أخرى: «**فضرب بيده على صدره يحكها وقال: أظن صاحبنا ما تكامل علمه**»[٤].

---

(١) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٩٨)، وانظر: التحرير الطاوسي (ص: ٤٨٩)، توضيح المقال (ص: ١٦١)، الرسائل الرجالية (ص: ٢٤)، سماء المقال (١/ ٣٦٨)، معجم رجال الحديث (١٥/ ١٥١)، قاموس الرجال (١٢/ ٤٢٤).

(٢) اختيار معرفة الرجال (١/ ٤٠٣)، وانظر: التحرير الطاوسي (ص: ٤٩١)، الرسائل الرجالية (ص: ٢٤)، سماء المقال (١/ ٣٦٩)، معجم رجال الحديث (١٥/ ١٥٢-١٥٣)، قاموس الرجال (١٢/ ٤٢٦).

(٣) اختيار معرفة الرجال (١/ ٤٠١)، وانظر: البحار (٧٦/ ٥٧)، معجم رجال الحديث (١٥/ ١٥٢)، قاموس الرجال (١٢/ ٤٢٦).

(٤) اختيار معرفة الرجال (١/ ٤٠٢)، وانظر: البحار (٧٦/ ٥٧)، الرسائل الرجالية (ص: ٢٥)، معجم رجال الحديث (١٥/ ١٥٤)، قاموس الرجال (١٢/ ٤٢٦).

وروى الكشي: «أنه كان يدخل بيوت الأئمة وهو جنب»[١].

رابعاً: روايات أبي بصير في كتب الشيعة:

* قال شيخهم جعفر السبحاني: (وقع في إسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين ومائتين وخمسة وسبعين مورداً عنوان «أبي بصير» فاختلف في تعيين المراد منه كما اختلف في تحقيق عدد من يطلق عليه هذه الكنية، فذهب بعضهم إلى إطلاقها على اثنين وبعض آخر على ثلاثة وجمع كثير على أربعة، وربما يظهر من بعضهم أكثر من هذا العدد أيضاً)[٢].

* الثالث: محمد بن مسلم:

أولاً: ما ورد فيه من مدح:

* عزى الخوئي إلى الكشي أنه روى عن عبد الله بن أبي يعفور أنه قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنه ليس كل ساعة ألقاك ويمكن القدوم، ويجيء الرجل من أصحابنا فيسألني وليس عندي كلما يسألني عنه، قال: فما يمنعك من محمد بن مسلم الثقفي، فإنه قد سمع من أبي وكان عنده وجيهاً»[٣]. وذكر روايات أخرى.

---

(١) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٩٩)، وانظر: معجم رجال الحديث (١٥/ ١٥١)، قاموس الرجال (١٢/ ٤٢٥)، جامع أحاديث الشيعة (٢/ ٤٦٠)، البحار (٩٧/ ١٣٠)، الوسائل (٢/ ٢١٢)، الحدائق الناضرة (٣/ ٥٤)، مستند الشيعة (٢/ ٢٩٣)، جواهر الكلام (٣/ ٥٢)، الرسائل الرجالية (ص: ٢٥).

(٢) كليات في علم الرجال (ص: ٤٦١).

(٣) معجم رجال الحديث (١٨/ ٢٦٣)، وانظر: الاختصاص للمفيد (ص: ٢٠١)، الوسائل (٢٧/ ١٤٤)، البحار (٢/ ٢٤٩) (٤٦/ ٣٢٨)، جامع أحاديث الشيعة (١/ ٢٢٥)، الفوائد المدنية (ص: ٣٠٥)، اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٨٣)، خلاصة الأقوال للحلي (ص: ٢٥١)، التحرير الطاوسي (ص: ٤٩٥)، جامع الرواة (٢/ ١٩٣-١٩٤)، مستدركات علم رجال الحديث (ص: ٣٢٥)، قاموس الرجال (٩/ ٥٧٤)، الرسائل للخميني (٢/ ١٤٢).

ثانياً: ما ورد فيه من ذم:

* روى الكشي عن مفضل بن عمر أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لعن الله محمد بن مسلم، كان يقول: إن الله لا يعلم الشيء حتى يكون»[١].

* وأيضاً: ما رواه عن أبي الصباح أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يا أبا الصباح! هلك المتريثون[٢] في أديانهم، منهم: محمد بن مسلم»[٣].

* وكذلك قال جعفر بن محمد في زرارة ومحمد بن مسلم: «إنهما ليسا بشيء في ولايتي»[٤].

ثالثاً: عدد رواياته في كتب الشيعة:

* قال الخوئي: (محمد بن مسلم وقع بهذا العنوان في إسناد كثير من الروايات، تبلغ ألفين ومائتين وستة وسبعين مورداً)[٥].

* وروى حريز عن محمد بن مسلم أنه قال: (ما شجر في رأيي شيء قط إلا سألت عنه أبا جعفر عليه السلام، حتى سألته عن ثلاثين ألف حديث، وسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ستة عشر ألف حديث)[٦].

---

(١) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٩٤)، وانظر: جامع الرواة (٢/ ١٩٤)، معجم رجال الحديث (١٨/ ٢٦٨)، قاموس الرجال (٩/ ٥٧٨).

(٢) الظاهر أنها المتريسون كما عند الخوئي، وستأتي قريباً (المتريسون)

(٣) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٩٤) (٢/ ٥٠٨)، وانظر: جامع الرواة (٢/ ١٩٤)، معجم رجال الحديث (٤/ ١٩٧)، أعيان الشيعة (٣/ ٥٥٩).

(٤) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٩٣)، وانظر: جامع الرواة (٢/ ١٩٤)، قاموس الرجال (٩/ ٥٧٨).

(٥) معجم رجال الحديث (١٨/ ٢٤٦).

(٦) معجم رجال الحديث (١٨/ ٢٦٣)، وانظر: وسائل الشيعة (٣٠/ ٤٨٦)، البحار (٤٦/ ٢٩٢)، الأنوار البهية (ص: ١٣٤)، مستدرك سفينة البحار (ص: ٣٩٩)، اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٨٦)، قاموس الرجال (٩/ ٥٧٥)، الكنى والألقاب (٢/ ٤٤٧)، الاختصاص (ص: ٢٠١).

* وقال محمد بن مسلم: «سمعت من أبي جعفر عليه السلام ثلاثين ألف حديث، ثم لقيت جعفراً ابنه فسمعت منه - أو قال: سألته عن ستة عشر ألف حديث - أو قال: مسألة»(١).

*** الرابع: بريد بن معاوية:**

أولاً: روايات المدح:

* عن جعفر بن محمد أنه كان يقول: «**أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة، أحدهم: بريد بن معاوية**»(٢).

ثانياً: روايات الذم:

* عن أبي سيار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لعن الله بريداً ولعن الله زرارة»(٣).

* عن أبي الصباح قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يا أبا الصباح! هلك المتريسون في أديانهم، منهم: زرارة، وبريد، ومحمد بن مسلم، وإسماعيل الجعفي وذكر آخر لم أحفظه»(٤).

* وروى أيضاً عن عبد الرحيم القصير أنه قال: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ائت زرارة وبريداً فقل لهما: ما هذه البدعة التي ابتدعتماها؟ أما علمتما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كل بدعة

(١) معجم رجال الحديث (١٨/ ٢٦٦)، وانظر: اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٩١)، قاموس الرجال (٩/ ٥٧٧)، الرسائل الرجالية (ص: ٣٩٥).

(٢) انظر: نهج السعادة للمحمودي (٨/ ١٢٥)، الفوائد المدنية (٣٧٣-٣٧٤)، تاريخ آل زرارة (ص: ٤٧)، جامع الرواة (٢/ ٣٤)، الرسائل الرجالية (ص: ٣٨)، معجم رجال الحديث (٤/ ١٩٦) (١٥/ ١٤٧)، قاموس الرجال (٩/ ٥٧٣) (١٢/ ٤٢٨)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٩).

(٣) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٦٤)، وانظر: تاريخ آل زرارة (ص: ٦٠)، (٧/ ٥٠٩)، معجم رجال الحديث (٤/ ١٩٨) (٨/ ٢٤٨)، أعيان الشيعة (٣/ ٥٥٩) (٧/ ٥٠).

(٤) تقدم ص١٢٣.

ضلالة، قلت له: إني أخاف منهما، فأرسل معي ليثاً المرادي، فأتينا زرارة فقلنا له: ما قال أبو عبد الله عليه السلام؟ فقال: والله لقد أعطاني الاستطاعة وما شعر، فأما بريد فقال: والله لا أرجع عنها أبداً»[١].

ثالثاً: عدد أحاديثه في كتب الشيعة:

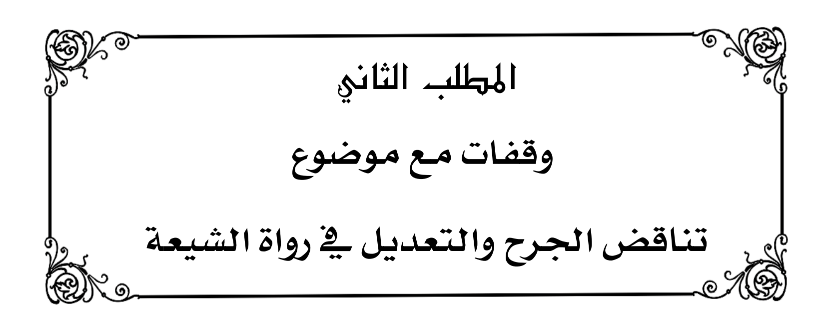
* قال الخوئي: (وقع بعنوان بريد بن معاوية في إسناد عدة من الروايات، تبلغ خمسة وثمانين مورداً)[٢].

هذه نماذج من تعارض الجرح والتعديل الواردة عن أئمة الشيعة الاثني عشرية في أشهر رواة الشيعة وسنقف معها في المطلب الآتي.

---

(١) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٦٤)، وانظر: البحار (٢/ ٣١٠)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٤٨)، أعيان الشيعة (٣/ ٥٥٩) (٧/ ٥٤).

(٢) معجم رجال الحديث (٤/ ١٩٩).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
تناقض الجرح والتعديل في رواة الشيعة

أولاً: هذا التناقض الخطير في توثيق وتجريح الرواة عن أئمة المذهب الشيعي قد شكى منه كذلك كثير من علماء المذهب واعترفوا بخطورته وعدم القدرة على معرفة الصواب من تلك الأقوال.

قال الشيخ علي الخاقاني في رجاله: (**اختلف علماؤنا في توثيق كثير من الرجال أو في الأكثر، بل في كثير من الأعاظم، فترى هذا يوثق محمد بن سنان بل يجعله في أعلى درجات الوثاقة، وآخر يضعفه بل يجعله غالياً، وكالمفضل بن عمر إلى غير ذلك**)[1].

ثانياً: إن هذين الإمامين: محمد بن علي الباقر وجعفر بن محمد الصادق هما الإمامان الخامس والسادس من أئمة الشيعة، وقد جاء بعدهما خمسة أئمة ولم يبينوا الحقيقة وتركوا الناس حائرين يتعبدون الله ﷻ على روايات أشخاص متناقضة ولم يبينوا لهم الحقيقة.. فأي فائدة في إمامتهم؟!

فإن الرواة الذين نقلوا للشيعة أقوال أئمتهم لا تعرف مكانتهم الحقيقية مع هذا التناقض المشين! فكيف إذن يوثق في الروايات التي رووها عن الأئمة؟!

ثالثاً: عندما يعرض العالم الشيعي هذا التناقض ثم يريد أن يَحُلَّه فإنه لا يجد ملجأ يلجأ إليه إلا أن يزعم أن الإمام قال هذين القولين المتناقضين «تقية».

فنقول لهم: من أخبركم أن أحد القولين: «تقية»؟!!

---

(١) رجال الخاقاني (ص: ٨٢).

الإمام ورد عنه كلا القولين ولم يحدد لا هو ولا الإمام الذي جاء بعده أي القولين تقية فكيف علمتم أنتم أن هذا القول: «تقية»؟!!

رابعاً: ألا يحتمل أن روايات الذم هي الصحيحة والروايات الأخرى كاذبة وضعت على الأئمة لإبطال كلامهم في هؤلاء الرواة الذين كذبوا عليهم؟!!

خامساً: إنهم زعموا أن الإمام ذم هذا الراوي تقية؛ ليصل الذم إلى المخالفين ليحمي هؤلاء الأصحاب!!

فنقول: أليس المدح كذلك قد يصل إلى المخالفين؟!

سادساً: هل كل قول ذم به الإمام أحد أصحابه سيصل إلى نفس الأشخاص الذين وصل خبر المدح إليهم؟!

إذ المقصود بالتقية أن يصل الكلام إلى نفس الشخص الذي وصل المدح إليه للتعمية حسب زعمهم؟!

أمَا والكلام قد قيل في عدة أوقات وفي أماكن مختلفة فلن يصل إلى جميعهم فكيف يكون تقية؟!

سابعاً: أليس المخالفون يعلمون أن الأئمة يستعملون التقية وأنهم يدينون بها؟!

إذن: لا تنطلي التقية على المخالفين؟! فهل يعقل أن المجتمع الذي يعيش فيه الشيعة ومن زعموا لهم الإمامة يعيشون بين الناس ويطلقون الكلام المتناقض في العقيدة والشريعة والأشخاص ولا ينكشفون؟!

هذا خيال عجيب!!

ثامناً: نؤكد مرة أخرى أن هؤلاء الأعلام من آل البيت كانوا على دين المجتمع، الدين الذي جاء به نبينا محمد ﷺ ونقله أصحابه وآل بيته، وهو ما عليه أهل السنة، وهذا ظاهر في أفعالهم وأقوالهم، وعلى هذا يشهد أهل السنة الذين عاصروهم ورووا عنهم وترجموا لهم.

ولما رأى المتاجرون بهم ذلك أحدثوا هذه العقيدة ليكذِّبوا آل البيت وأنهم يخادعون في أعمالهم وأقوالهم الظاهرة وليسوا صادقين، فإنهم على عقيدة وشريعة أخرى، وهذا الظاهر إنما هو نفاق لأهل السنة، وهذا النفاق هو دين عند الأئمة و يسمى هذا الدين بـ «التقية».

فإذا عملوا عملاً أو قالوا قولاً يوافق أهل السنة فلا تصدقوهم!!

فهذا التكذيب من الأئمة لأصحابهم إنما هو في الظاهر وأما الحقيقة فهي على خلاف ذلك!!

ما أقبح هذا المذهب الذي لا يليق بفساق المسلمين فكيف بأجلة أهل البيت؟

إن أهل البيت أرفع وأشرف من هذا الانحطاط الذي نسب إليهم، وما أحوج العقلاء من الشيعة أن يراجعوا موقفهم من هذا التصور المشين!!

تاسعاً: كيف يستطيع الشيعي أن يصل إلى الحقيقة والكلام ينقض بعضه بعضاً وليس لديه مستند من أحد أئمته يرجح له أيّ القولين هو الصواب؟!

وهذه الأقوال التي قالها كل إمام قد جاء بعده أئمة آخرون وقد مات الإمام ومات الحاكم الذي كان يتقيه ذلك الإمام حسب زعمهم واحتاج الناس إلى أن يعرفوا الحق فيما قيل في زمن الإمام السابق ولم يتكلم الإمام الجديد ولا الإمام الذي بعده فيفصل الأمر.

ثم جاء علماء الطائفة ليحكموا على إمامهم بأنه أراد كذا وكذا فدخلوا في قلبه وحكموا عليه، وهذا الأسلوب لو استخدم مع غير الأئمة لكان مرفوضاً فما بالك بمن يعتقدون فيهم الإمامة؟!

عاشراً: هذا التناقض ينافي العصمة التي يزعمها أرباب الطائفة لأئمتهم، حيث زعموا أنهم معصومون من الذنوب والخطأ في الدين لا عمداً ولا سهواً!!

وهذه الأقوال التي وردت عن أئمتهم منها ما هو معصية ومنها ما هو كذب ومنها ما هو خطأ مخالف للواقع حسب زعمهم!! فأين العصمة إذن؟!

إن هذا التناقض يكشف أن هناك مؤامرة على دين الله ﷻ وعلى آل البيت ذهب ضحيتها طوائف كثيرة ممن انتسبوا إلى مذهب آل البيت وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

إن الشيعة ضحية مؤامرة يمكن كشفها لو أرادوا، وهذا التناقض أحد دلائلها!!

وقد انكشف الحق واستبان لأقوام فاتبعوه وقد مرَّ ذكر بعضهم.

ولا نشك أنه قد يوجد من علماء الشيعة من يدرك الحقيقة ولكن المطامع الدنيوية قد تكون من أكبر أسباب الاستمرار على المغالطة.

وهذا ما يقرره الباحث الشيعي حسين الموسوي في نهاية مطافه مع روايات الشيعة وما نتج بسببها من فرقة في الأمة فيقول:

(بعد هذه الرحلة المرهقة في بيان تلك الحقائق المؤلمة، ما الذي يجب عليَّ فعله؟ هل أبقى في مكاني ومنصبي وأجمع الأموال الضخمة من البسطاء والسذج باسم الخمس والتبرعات للمشاهد، وأركب السيارات الفاخرة (!!) وأتمتع بالجميلات؟ أم أترك عرض الدنيا الزائل وأبتعد عن هذه المحرمات، وأصدع بالحق؛ لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس؟)[١].

نعم! هذه عقبة قد يعجز ضعيف الإيمان عن تجاوزها ولا يجتازها إلا أصحاب الإيمان القوي الصادق.

وقد وقفت على قصة ذكرها الإمام ابن القيم رحمه الله مع أحد علماء النصارى -مع الفرق من حيث الديانة إذ هؤلاء مسلمون والنصراني كافر- ولكن فيها عبرة:

قال رحمه الله: (ولقد ناظرت بعض علماء النصارى معظم يوم فلما تبين له الحق بهت، فقلت له وأنا وهو خاليين: ما يمنعك الآن من اتباع الحق؟ فقال لي: إذا قدمت على هؤلاء الحمير - هكذا لفظه أي لفظ النصراني- فرشوا لنا الشقاق[٢] تحت حوافر دابتي وحكموني في

(١) لله ثم للتاريخ (ص: ٩٣).

(٢) هكذا في الكتاب، ولعله: (الشقائق) أي قطع الحرير.

أموالهم ونسائهم ولم يعصوني فيما آمرهم به، وأنا لا أعرف صنعة ولا أحفظ قرآناً ولا نحواً ولا فقهاً، فلو أسلمت لدرت في الأسواق أتكفف الناس، فمن الذي يطيب نفساً بهذا؟.

فقلت: هذا لا يكون، وكيف تظن بالله أنك إذا آثرت رضاه على هواك يخزيك ويذلك ويحوجك؟.

ولو فرضنا أن ذلك أصابك، فما ظفرت به من الحق والنجاة من النار ومن سخط الله وغضبه فيه أتم العوض عما فاتك.

فقال: حتى يأذن الله.

فقلت: القدر لا يحتج به، ولو كان القدر حجة لكان حجة لليهود على تكذيب المسيح وحجة للمشركين على تكذيب الرسل، ولا سيما أنتم تكذبون بالقدر فكيف تحتج به؟.

فقال: دعنا الآن من هذا وأمسك)[(١)].

حادي عشر: ملخص هذه الأقوال المتناقضة في توثيق وتجريح رواة المذهب الشيعي من خلال مصادر الشيعة أنفسهم تشير إلى ما يلي:

* أن المذهب الشيعي مذهب غير محفوظ، ولو كان مروياً عن معصومين لحفظه الله ﷻ.

* أن الشيعي لا يستطيع مع هذا التناقض معرفة أقوال أئمته في رواة دينه إلا بإقحام التقية في المسألة.

* لا يبعد أن يكون سبب هذا التناقض أنه من ثمرات الصراع بين المحيطين بالأئمة من أولئك التجار للتفرد بالإمام.

* أن الثقة بالروايات الشيعية معدومة فكيف يبنى عليها دين يتقرب به إلى الله ﷻ.

فهل آن الأوان لعلماء الطائفة أن يراجعوا دينهم؟

---

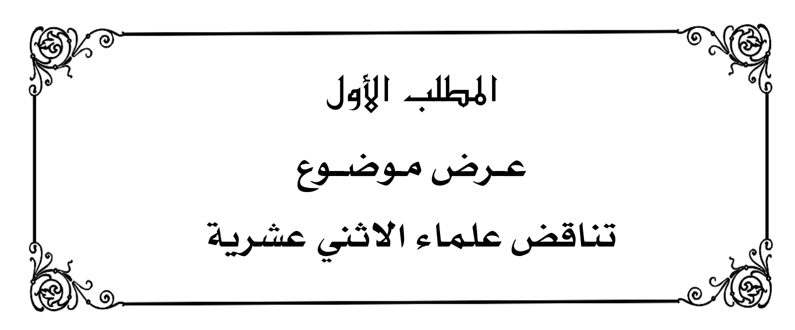
(١) هداية الحيارى (١/ ٩٧).



المبحث السابع
تناقض علماء الاثني عشرية

المطلب الأول: عرض موضوع تناقض علماء الاثني عشرية.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع تناقض علماء الاثني عشرية.



المطلب الأول
عرض موضوع
تناقض علماء الاثني عشرية

لقد أدت الروايات المتناقضة في مصادر الشيعة الروائية إلى تناقض فتاوى العلماء، حتى أصبح الشيعي محتاراً في الفتاوى الشيعية:

أيها هو الصحيح الذي صدر عن الإمام المعصوم على وجه الصواب وأيها الذي صدر تقية؟

والروايات الشيعية تزعم أن اتِّباع الأئمة يعصم من الخلاف بل ينجي من الهلاك مَثَلُ ذلك مَثَلُ سفينة نوح من ركبها نجا ومن تركها هلك**!!**

والآن بعد أن انقطع نسل الأئمة وأصبح الشيعة بغير إمام حيث ظهرت عشرات السفن بل مئات، كل صاحب سفينة يزعم أنه هو الوارث لقيادة السفينة مما أدى إلى تمزق الطائفة إلى سفن بل وصل التمزق إلى الأسرة الواحدة، فأصبح لكل فرد في الأسرة سفينة**!!!** وقد ينزل منها أحياناً ويركب سفينة أخرى يظن أنها هي سفينة النجاة**!!**

فأي هذه السفن هي: «سفينة آل البيت» يا ترى**؟!**

وفي خضم هذه الخلافات وعجز أتباع المذهب عن تحديد السفينة الناجية تراجع كثير من أتباع السفينة للبحث عن السفينة الصحيحة التي تعصمه من الهلاك.

إن هذا الاختلاف ليس جديداً بل الخلاف منذ القرون الأولى، حيث إن أتباع كل إمام ينقسمون بعد موته إلى فرق لكل فرقة سفينة تزعم أنها سفينة آل البيت.

وقد وصل عدد فرق الشيعة في المقالات والفرق للقمي وفرق الشيعة للنوبختي **إلى ما يربو على ستين فرقة، ويلاحظ أن الاثني عشرية كانت عند النوبختي فرقة من أربع عشرة أو خمس عشرة فرقة افترقت إليها الشيعة بعد وفاة الحسن العسكري سنة (٢٦٠هـ)**[١] **بينما ذكر القمي أنهم خمس عشرة فرقة**[٢].

أما كتب الرواية عندهم فإن الكليني في الكافي يذكر رواية تجعل فرق الشيعة ثلاث عشرة فرقة كلها في النار إلا واحدة[٣]، وقد حكم المجلسي على هذه الرواية - حسب مقاييسهم - بأنها ترتقي إلى درجة الحسن[٤].

ثم ازدادت شقة الخلاف اليوم حتى أصبحت السفن اليوم غير السفن القديمة التي كان يركبها عشرات الفرق السابقة، حيث إن الفتاوى الجديدة لا تمت للفتاوى القديمة بصلة إلا بالاسم لا لكثرتها فحسب بل لمخالفتها لفتاوى السابقين كما يقرره علماء الطائفة...

وفيما يلي عرض موجز لبعض أقوال علماء المذهب القدماء والمتأخرين في ذلك:

أولاً: الاعتراف باختلاف الفقهاء الشيعة وعزوه إلى اختلاف الأئمة:

* قال الطوسي: **(وقد ذكرت ما ورد عنهم عليهم السلام في الأحاديث المختلفة التي تختص الفقه في كتابي المعروف بالاستبصار وفي كتاب تهذيب الأحكام، ما يزيد على خمسة آلاف حديث وذكرت في أكثرها اختلاف الطائفة في العمل بها وذلك أشهر من أن يخفى، حتى إنك لو تأملت اختلافاتهم في هذه الأحكام وجدته يزيد على اختلاف أبي حنيفة والشافعي ومالك)**

---

(١) فرق الشيعة للنوبختي (ص: ٩٦).

(٢) المقالات والفرق للقمي (ص: ١٠٢).

(٣) الكافي (٨/ ٢٢٤)، بلفظ (ومن الثلاث وسبعين فرقة ثلاث عشرة فرقة تنتحل ولايتنا ومودتنا).

(٤) مرآة العقول (٤/ ٣٤٤).

.[١]

ثانياً: كثرة عدد الفتاوى المتناقضة:

* فقد اشتكى من هذا الاختلاف الفيض الكاشاني صاحب كتاب الوافي أحد الكتب الثمانية المعتمدة عند الشيعة وصاحب تفسير الصافي، فقال عن اختلاف طائفته: (**تراهم يختلفون في المسألة الواحدة إلى عشرين قولاً أو ثلاثين قولاً أو أزيد، بل لو شئت أقول: لم تبق مسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو في بعض متعلقاتها**)[٢].

ثالثاً: الاعتراف بتخبط فقهاء الشيعة وعدم قدرتهم على معرفة الحق في الأحكام الدينية:

وهذا الاختلاف سببه اختلاف الروايات الواردة عن أئمتهم.

* قال الشيخ جعفر الشاخوري في كتابه (حركية العقل الاجتهادي):

(**إننا نجد أن كبار علماء الشيعة يختلفون في تحديد الروايات الصادرة تقية والروايات الصادرة لبيان الحكم الواقعي**، وخذ مثالاً على ذلك: مسألة نجاسة الخمر، فيما يفتي الكثيرون بالنجاسة ومنهم الشيخ الطوسي، لأنهم حملوا روايات الطهارة على التقية، نجد أن هناك من الفقهاء من يفتي بالطهارة كالمقدس الأردبيلي وغيره لأنهم حملوا روايات النجاسة على التقية، **وهذا يكشف عن التخبط في استخدام التقية لدى القدماء**).

* **وقال أيضاً**: (لو أردنا استعراض غيره من عشرات الأمثلة لألفنا كتاباً خاصاً **يؤكد فوضى تحديد موارد التقية، التي تشبه فوضى ادعاءات الإجماع في مسائل الفقه، مما أدى إلى اختلاف كثير من فتاوى العلماء تبعاً لتحديد ما هي الروايات الصادرة عن التقية وغيرها**)[٣].

---

(١) عدة الأصول (١/ ١٣٧-١٣٨)، وانظر: معجم رجال الخوئي (١/ ٩٠)، السرائر لابن إدريس الحلي (١/ ٥٢).

(٢) مقدمة الوافي (ص: ٩).

(٣) حركية العقل الاجتهادي لدى فقهاء الشيعة الإمامية (ص: ٧٢ - ٧٥).

رابعاً: تناقض الروايات أدى إلى خروج مذهب شيعي جديد:

* قال الشيخ جعفر الشاخوري واصفاً اختلاف علماء الشيعة: (إن المقصود بالمشهور في كلمات العلماء هم العلماء القدامى كالشيخ الصدوق، والمرتضى، والمفيد، والطوسي، وابن براج، وابن أبي عقيل، وابن الجنيد، وأمثالهم وليس الفقهاء المعاصرين.

لأنه لا قيمة للشهرات أو الإجماعات المتأخرة **فلو نظرنا إلى فتاوى علمائنا المعاصرين فسوف نجد أنهم كلهم خارجون عن دائرة المذهب الشيعي!!**

وخذ مثالاً على ذلك: فالمقارنة بين كتاب الشيخ الصدوق (الهداية) أو الشيخ المفيد في الفقه (المقنعة) وكتاب (منهاج الصالحين) للسيد الخوئي، حيث ستجد أن هناك عشرات المسائل التي **خالف فيها السيد الخوئي مشهور القدامى.**

ولو أن الشيخ الصدوق قد قدر له مطالعة كتاب المسائل المنتخبة للسيد الخوئي لأصيب بالدهشة).

ثم أخذ يذكر المسائل التي خالف فيها الخوئي المشهور، إلى أن قال:

(ولو أردنا أن نستوعب ما خالف فيه السيد الخوئي المشهور أو الإجماع لبلغ بنا الرقم إلى مائتين أو ثلاثمائة فتوى، وهكذا حال الخميني والحكيم وغيرهما من المراجع.

وسوف يصدر لنا قريباً كتاب خاص عددنا فيه لأبرز مراجع الشيعة من الشيخ الصدوق، والمفيد، مروراً بالعلامة الحلي، وانتهاء بالسيد الخوئي، والسيد السيستاني وغيرهم العشرات من الفتاوى الشاذة لكل واحد منهم).

إلى أن قال: (إن مخالفة المشهور كثيرة جداً خاصة بعدما شاعت عادة تغليف الفتاوى بالاحتياطات الوجوبية)[1].

---

(١) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص: ١٣٥-١٣٨).

ثم ذكر جملة من مخالفات المتأخرين، وقال في الهامش: (قد اقتصرت على عدد بسيط من الفتاوى لعدد قليل من العلماء؛ لأن استقصاء البحث فيها يحتاج إلى عدة مجلدات)[(١)].

* **ويقول جعفر السبحاني**: (وجود الخلاف في كثير من المسائل العقيدية، حتى مثل سهو النبي ﷺ في جانب التفريط، أو نسبة التفويض في بعض جانب الإفراط، **فإن بعض هذه المسائل وإن صارت من عقائد الشيعة الضرورية بحيث يعرفها العالي والداني، غير أنها لم تكن بهذه المثابة في العصور الغابرة**)[(٢)].

* **وقال المقاني** – أحد أكبر شيوخهم في علم الرجال في هذا العصر –: (**إن القدماء – يعني: من الشيعة – كانوا يعدون ما نعده اليوم من ضروريات مذهب الشيعة غلواً وارتفاعاً**، وكانوا يرمون بذلك أوثق الرجال كما لا يخفى على من أحاط خبراً بكلماتهم)[(٣)].

خامساً: تراجع بعض علماء المذهب بسبب التناقض:

* **قال الطوسي**: (**وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حل الشبهة فيه، سمعت شيخنا أبا عبد الله أيده الله يذكر أن أبا الحسين الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث ودان بغيره**)[(٤)].

* **وقال جعفر السبحاني**: (عندما نطالع كتابي الوسائل والمستدرك مثلاً، **نرى أنه ما من باب من أبواب الفقه إلا وفيه اختلاف في رواياته، وهذا مما أدى إلى رجوع بعض ممن استبصروا عن مذهب الإمامية**).

---

(١) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص: ٢٦٧).

(٢) كليات في علم الرجال (ص: ٤٣٤).

(٣) تنقيح المقال (٣/ ٢٣)، وراجع ما ذكره محب الدين الخطيب في ذلك في حاشية المنتقى (ص: ١٩٣).

(٤) تهذيب الأحكام (١/ ٢).

سادساً: تناقض الروايات أباح للعالم أن يفتي بما شاء دون ضابط:

اختار صاحب الحدائق كما في الدرر النجفية إمكانية أن يفتي الإمام تقية برأي ليس موجوداً حتى عند العامة؛ وذلك لمحض المخالفة بين أصحابه.

قال: (**إن الأئمة يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة وإن لم يكن بها قائل من المخالفين**)[1].

سابعاً: أنموذج من اضطراب الفتاوى:

نذكر هنا مسألة واحدة وهي «حكم الأذان» من خلال أقوال علماء الطائفة:

١ - السيد المرتضى له قولان:

قال: (اختلف قول أصحابنا في الأذان والإقامة، فقال قوم: إنهما من السنن المؤكدة في جميع الصلوات **وليسا بواجبين**.. وإن كانا في صلاة الجماعة وفي الفجر والمغرب وصلاة الجمعة **أشد تأكيداً، وهذا الذي [أختاره] وأذهب إليه.**

وذهب بعض أصحابنا **إلى أنهما واجبان على الرجال خاصة دون النساء، في كل صلاة جماعة في سفر أو حضر، ويجبان عليهم جماعة وفرادى في الفجر والمغرب وصلاة الجمعة، والإقامة دون الأذان تجب عليهم في باقي الصلوات المكتوبات**)[2].

٢ - ابن أبي عقيل:

قال: (من ترك الأذان والإقامة متعمداً بطلت صلاته إلا الأذان في الظهر والعصر والعشاء الآخرة فإن الإقامة مجزية عنه ولا إعادة عليه في تركه، فأما الإقامة فإنه إن تركها

---

(١) حركية العقل الاجتهادي لدى فقهاء الشيعة الإمامية/ جعفر الشاخوري (ص: ٧٢ - ٧٥)، الحدائق للبحراني (١/ ٥).

(٢) مختلف الشيعة (٢/ ١٢٠).

متعمداً بطلت صلاته وعليه الإعادة)[١].

٣ - شيخ الطائفة الطوسي له قولان:

أ- أوجب الشيخ الأذان والإقامة في صلاة الجماعة في كتابه النهاية[٢].

ب- وقوله الآخر الذي ذهب إليه في كتابه الخلاف: (أنهما مستحبان ليسا بواجبين في جميع الصلوات جماعة صليت أو فرادى)[٣].

٤ - **أبو الصلاح** قال: (إن الأذان والإقامة شرطان في الجماعة)[٤].

٥ - **كاظم اليزدي الطبطبائي**، قال في كتابه العروة الوثقى: (لا إشكال في تأكد رجحانهما في الفرائض اليومية أداء وقضاء، جماعة وفرادى، حضراً وسفراً للرجال والنساء، وذهب بعض العلماء إلى وجوبهما، وخصه بعضهم بصلاة المغرب والصبح، وبعضهم بصلاة الجماعة وجعلهما شرطاً في صحتها، وبعضهم جعلهما شرطاً في حصول ثواب الجماعة، والأقوى استحباب الأذان مطلقاً، والأحوط عدم ترك الإقامة للرجال في غير موارد السقوط وغير حال الاستعجال والسفر وضيق الوقت وهما مختصان بالفرائض اليومية)[٥].

وقد علق على أقواله في حاشية الكتاب مجموعة من علماء الشيعة، هم:

١) **الكلباكياني**، قال: (وكذا الإقامة على الأقوى، لكن لا ينبغي تركهما خصوصاً الإقامة؛ لما ورد فيها من الحث والترغيب)[٦].

٢) **الحكيم**، قال: (والأظهر جواز الترك).

---

(١) مختلف الشيعة (٢/ ١٢٠).
(٢) النهاية للطوسي (ص: ٦٤-٦٥).
(٣) الخلاف للطوسي (١/ ٢٨٤)، مختلف الشيعة (٢/ ١١٩).
(٤) الكافي في الفقه (ص:١٤٣)، مختلف الشيعة (٢/ ١١٩).
(٥) العروة الوثقى (٢/ ٤٠٩).
(٦) العروة الوثقى (٢/ ٤١٠).

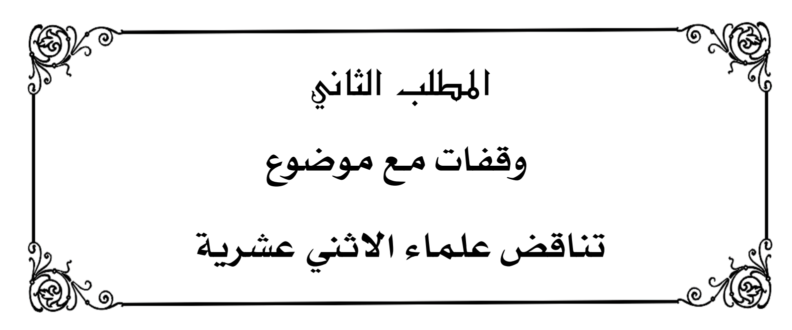
٣) **الخميني**، قال: (والأقوى استحبابها، ولكن في تركها بل في ترك الأذان أيضاً حرمان عن ثواب جزيل)[١].

٤) **الخوئي**، قال: (لا بأس بتركها وإن كانت رعاية الاحتياط أولى)[٢].

ولكن شيخ الطائفة الطوسي كان يقول بخلاف قول اليزدي، فكان يقول: (وليس على النساء أذان ولا إقامة بل يتشهدن الشهادتين بدلاً من ذلك، وإن أذنَّ وأقمنَ كان أفضل لهن إلا أنهن لا يرفعن أصواتهن أكثر من إسماع أنفسهن ولا يسمعن الرجال)[٣].

هذه نماذج من اختلاف الفتاوى بين علماء الطائفة نقف معها في المطلب الآتي بإذن الله ﷻ.

(١) العروة الوثقى (٢/ ٤١٠).
(٢) العروة الوثقى (٢/ ٤١٠).
(٣) النهاية (ص: ٦٥).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
تناقض علماء الاثني عشرية

بعد هذا العرض الموجز لاختلاف الفقهاء وعجزهم عن معرفة الصواب في أحكام الدين نقف هنا وقفات:

أولاً: أن فقهاء الشيعة عجزوا عن إدراك الحق في مسائل الدين؛ لكثرة التناقض في الروايات، مما يؤكد أن مصادر هذه الروايات ليس: «جهة معصومة» كما تزعم الروايات الشيعية، إذ الجهة المعصومة لا تتناقض، فإذا كان الفقهاء لم يستطيعوا معرفة الحق في مسائل الدين فكيف بغيرهم؟!

ثانياً: في خضم هذا الخلاف الفقهي المعاصر الذي يتنازع فيه العلماء المعاصرون فأيُّ هذه الفتاوى هي التي يعتقد الشيعي أنها هي الصواب؟!!

قد يظهر من يقول: بأي قول عملت فقد أصبت!!

فيقال: ما فائدة ركوب السفينة إذا كنت سأجد نفسي مع غيري من بقية طوائف المسلمين إن لم أكن تحتهم؟!!

ثالثاً: الفتاوى الفقهية المعاصرة غير الفتاوى الفقهية القديمة، وكل من أصحاب هذه الفتاوى يزعم أنه هو الذي على مذهب آل البيت، فأي الفريقين هو الذي على الصواب؟!!

هل هم الفقهاء المعاصرون أم الفقهاء القدامى؟!

ثم من هو من الفقهاء المعاصرين على الحق؟!

ثم لماذا خالف الفقهاء المعاصرون الفقهاء القدامى؟!

هل ظهر أئمة جدد نسخوا المذهب أم أن هناك جهات أخرى جديدة تصدر الأحكام والفتاوى؟!

رابعاً: إن تراجع بعض علماء الطائفة عن مذهبه دليل على وجود خلل عظيم في المذهب ظهر لهم، إذ تغيير المعتقد لا يمكن إلا إذا ظهر سبب واضح ينفر عن المذهب.

خامساً: هذا هو المذهب: تناقض فيه أتباعه، وجهلوا الأحكام الشرعية، وخالف آخرهم أولهم، **يعيش فقهاؤه في تخبط وفوضى فقهية حسب تعبيرهم هم،** فكيف إذاً تطمئن النفس أن هذا هو دين الله ﷻ الذي أناب فيه أئمة معصومين لإبلاغه وزعم أتباعه أنهم سفينة النجاة؟!

سادساً: قد يقال: إن هذا الاختلاف ليس خاصاً بالشيعة بل حتى أهل السنة مختلفون فيما بينهم!!

فنقول:

١) إن أهل السنة لم يزعموا أن هناك معصومين كلفوا بقيادة الأمة لحفظها من الاختلاف غير النبي ﷺ، وإنما الأمر موكول إلى اجتهاد علماء الأمة، فما أصابوا فيه فلهم فيه أجران، وما أخطأوا فيه فلهم فيه أجر.

فاجتهد علماؤهم في معرفة أحكام الحوادث واختلفوا، وبعضهم يعذر بعضاً؛ لأن أمور الفروع مبنية على التوسعة.

٢) الشيعة عاشوا قرابة قرنين ونصف القرن زاعمين أنهم يتبعون معصومين، وكان المفترض - لو كان هذا صحيحاً - أن لا يختلفوا؛ لأن جميع الحوادث التي يمكن أن تقع للأمة قد وقعت في هذه المدة فأين أثر المعصومين في توحيد الأمة؟!

٣) أن أكثر الخلاف بين الشيعة بل جميعه إنما تسبب فيه أئمتهم المعصومون – حسب رواياتهم – حيث أفتوا بفتاوى متناقضة وأجابوا بإجابات محيرة، فاحتار أتباعهم في تمييز الصواب منها، مما كان سبباً في اختلاف الطائفة.

أما أهل السنة فاختلافهم إنما كان بسبب اختلاف منهج الاستنباط من الأدلة وليس بسبب تناقض الأدلة والمجتهد لمعرفة الحق إذا أخطأ فإنه معذور في الشريعة ولله الحمد.

إذاً: الخلاف بين اختلاف الشيعة واختلاف السنة مختلف.

وأخيراً! فهذا هو المذهب الإمامي.. تناقضت أقوال أئمته فتناقضت مذاهب علمائه واضطربت مما يتعذر مع كل ذلك معرفة الحقيقة بين تلك المذاهب المتناقضة.

فأين الحقيقة في هذا الخضم من الأقوال والمذاهب الفقهية في هذا المذهب يا ترى؟!

ثم تأتي اليوم قاصمة الظهر من فريق من الشيعة يزعمون أن الراد على الفقيه كالراد على الله ﷻ ولا ندري أي هؤلاء الفقهاء المتناقضة أقوالهم هو الممثل عن رب العالمين؟!

القدماء عشرات المذاهب!!

والمعاصرون عشرات المذاهب!!

والمعاصرون خالفوا القدماء!!

فأي هؤلاء قوله يمثل قول الله ﷻ؟!!

يالها من جرأة على الله ﷻ!!

* **قال شيخهم المظفر**: «عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط، أنه نائب للإمام عليه السلام في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، **والراد عليه راد على الإمام، والراد على الإمام راد على الله تعالى، وهو على حد الشرك**

بالله كما جاء في الحديث عن صادق آل البيت عليه السلام»[1].

فيقال لفضيلته: هاهم علماء الشيعة قد اختلفوا وتناقضت فتاواهم في هذا العصر بل وفي العصر الماضي، بل أصبحت فتاوى المعاصرين مناقضة للمتقدمين، فأي هذه الأقوال الراد عليها راد على الله عز وجل؟!

ثم إن هذا الشيعي قد يأخذ بقول فقيه واحد ويرد أقوال الفقهاء الآخرين فكل شيعي إذن يعتبر راداً لأقوال فقيه بل فقهاء.

فكلهم إذن مشركون لأنهم لم يستطيعوا أن يعملوا بجميع أقوال الفقهاء!!

يا لها من جرأة كان سببها ترهيب الأتباع بأحكام الشرك والكفر والنار لئلا يستخدموا عقولهم لمعرفة الحقيقة.

إن العلماء يحملون وزر هذه الطائفة؛ لأن الأتباع لا يستطيعون معرفة الحقيقة بمفردهم، وهذا يوجب على العلماء أن يتقوا الله سبحانه ويعزموا على المراجعة لإنقاذ الأتباع ولرفع هذا الافتراق في الأمة الذي تسبب فيه هذا التناقض المبني على روايات مكذوبة ورواة كذابين مجهولين.

---

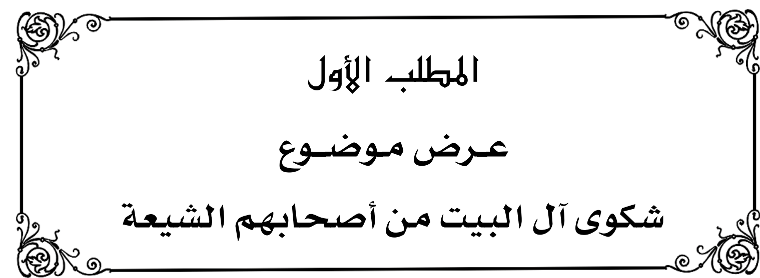
(١) عقائد الإمامية: (ص: ٥٧).



المبحث الثامن
شكوى آل البيت من أصحابهم الشيعة

المطلب الأول: عرض موضوع شكوى آل البيت من أصحابهم الشيعة.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع شكوى آل البيت من أصحابهم الشيعة.



المطلب الأول
عرض موضوع
شكوى آل البيت من أصحابهم الشيعة

المطلع على أقوال آل البيت الموجودة في المصادر الشيعية يرى عجباً! يرى أن جميع آل البيت الذين اتخذهم الشيعة الاثنا عشرية أئمة يشكون من أصحابهم الذين صحبوهم بل ويلعنونهم ولم يسلم من لعنهم حتى المشهورون منهم فقد لعنوهم وتبرءوا منهم، كما تقدم.

وفيما يلي **نكتفي بعرض** موجز للأقوال الصادرة عن **ثمانية** من آل البيت الذين زعمت الشيعة الاثنا عشرية أنهم أئمة منصوبون من الله ﷻ.

أولاً: ما ورد عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه (١٠ق بعثة - ٤٠ هـ):

لقد ورد عنه كلام كثير في كتاب «نهج البلاغة» الذي يعتبره الشيعة الاثنا عشرية من المصادر الشيعية، ونحن هنا ننقل جملة من تلك الأقوال:

* قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه «**مخاطباً أتباعه**»: «يا أشباه الرجال ولا رجال، حلوم الأطفال وعقول ربات الحجال، لّوددت أنّي لم أركم ولم أعرفكم، معرفة جرت والله ندماً وأعقبت سَدَماً»[(١)].

* **وقال**: «ما هي إلا الكوفة، أقبضها وأبسطها، إن لم تكوني إلا أنت تهب أعاصيرك فقبحك الله! .... اللهم إني قد مللتهم وملوني، وسئمتهم وسئموني، فأبدلني بهم خيراً منهم، وأبدلهم بي شراً مني، اللهم مث[(٢)] قلوبهم كما يماث الملح في الماء![(٣)].

(١) نهج البلاغة (١/ ٥٤).

(٢) أي: أذب، من الإذابة.

(٣) نهج البلاغة (١/ ٦٤-٦٥).

* **وقال** رضي الله عنه: «قاتلكم الله! لقد ملأتم قلبي قيحاً، وشحنتم صدري غيظاً، وجرَّعتموني نغب التهمام أنفاساً، وأفسدتم علي رأيي بالعصيان والخذلان، حتى لقد قالت قريش: إنّ ابن أبي طالب رجل شجاع ولكن لا علم له بالحرب... ولكن لا رأي لمن لا يطاع»[١].

* **وقال:** «أفٍ لكم! لقد سئمت عتابكم! وكأن قلوبكم مألوسة، فأنتم لا تعقلون. ما أنتم لي بثقة»[٢].

* **وقال:** «وإني لعالم بما يصلحكم، ويقيم أودكم، ولكني لا أرى إصلاحكم بإفساد نفسي، أضرع الله خدودكم، وأتعس جدودكم! لا تعرفون الحق كمعرفتكم الباطل، ولا تبطلون الباطل كإبطالكم الحق»[٣].

* **وقال:** «منيت بكم بثلاث واثنتين: صُمٌّ ذوو أسماع، وبكم ذوو كلام، وعُمْي ذوو أبصار، لا أحرار صُدُق عند اللقاء، ولا إخوان ثقة عند البلاء..»[٤].

* **وقال:** «أحمد الله على ما قضى من أمر، وقدر من فعل، وعلى ابتلائي بكم أيها الفرقة التي إذا أمرتُ لم تُطِع، وإذا دعوت لم تُجِب... لله أنتم! أما دين يجمعكم! ولا حمية تشحذكم»[٥].

* **وقال:** «فأبيتم علي إباء المخالفين الجفاة والمنابذين العصاة حتى ارتاب الناصح

---

(١) نهج البلاغة (١/ ٧٠).
(٢) نهج البلاغة (١/ ٨٣).
(٣) نهج البلاغة (١/ ١٨٨)، وانظر: البحار (٣٤/ ٧٩).
(٤) نهج البلاغة (١/ ١٨٨، ١٨٩).
(٥) نهج البلاغة (٢/ ١٠٠-١٠١).

بنصحه»[١].

* **ورجح أصحاب معاوية على أصحابه، فقال:** «إن هؤلاء القوم سيدالون منكم باجتماعهم على باطلهم وتفرقكم عن حقكم.. وبأدائهم الأمانة إلى صاحبهم وخيانتكم، وبصلاحهم في بلادهم وفسادكم... اللهم إني قد مللتهم وملوني، وسئمتهم وسئموني، فأبدلني بهم خيراً منهم، وأبدلهم بي شراً مني»[٢].

* **وقال:** «لا أباً لكم ما تنتظرون بنصركم ربكم، أما دين يجمعكم ولا حمية تحمشكم، أقوم فيكم مستصرخاً وأناديكم متغوثاً فلا تسمعون لي قولاً... فجرجرتم جرجرة الجمل الأسر وتثاقلتم تثاقل النضو الأدبَر»[٣].

* **وقال:** «قد اصطلحتم على الغل فيما بينكم... إلخ»[٤].

* **وذمهم في باب الحكم، فقال:** «والله ما تكفونني أنفسكم فكيف تكفونني غيركم، إنْ كانت الرعايا قبلي لتشكو حيف رعاتها، وإنني اليوم لأشكو حيف رعيتي كأنني المقود وهم القادة، أو الموزوع وهم الوزعة»[٥].

* **وقال:** «ولهمّت كل امرئ منكم نفسه لا يلتفت إلى غيرها، ولكنكم نسيتم ما ذكرتم وأمنتم ما حذرتكم، فتاه عنكم رأيكم، وتشتت عليكم أمركم، ولوددت أن الله فرق بيني وبينكم»[٦].

---

(١) نهج البلاغة (١/ ٧٨)، وانظر: البحار (٣٣/ ٣٢٢)، الغدير للأميني (٢/ ١٣١)، مجمع البحرين للطريحي (٣/ ٣٠).
(٢) نهج البلاغة (١/ ٦٥).
(٣) نهج البلاغة(١/ ٩٠)، وانظر: البحار (٣٣/ ٥٦٥)، (٣٤/ ٣٣).
(٤) نهج البلاغة (٢/ ١٧)، وانظر: البحار (٨٩/ ٢٤)، ميزان الحكمة (٣/ ٢٢٩٠).
(٥) نهج البلاغة (٤/ ٦٢)، وانظر: البحار (٣٤/ ١٦٢).
(٦) نهج البلاغة (١/ ٢٣٠)، وانظر: البحار (٣٤/ ٩١).

* **وقال:** «ما بالكم لا سددتم لرشد ولا هديتم لقصد؟...طعانين عيابين حيادين رواغين، إنه لا غنى في كثرة عددكم مع قلة اجتماع قلوبكم»(١).

* **وقال:** «التي إذا أمرتُ لم تُطع، وإذا دعوتُ لم تُجب، إن أُمهِلتُم خِفتُم، وإن حوربتم خِرتم»(٢).

* **ويقول:** «لقد كنت أمس أميراً فأصبحت اليوم مأموراً، وكنت أمس ناهياً فأصبحت اليوم منهياً»(٣).

في هذه الأقوال تأوهات قلب مكلوم، ورئيس من أتباعه مظلوم، فهو يشكو من أتباعه الذين خذلوه وعصوه ثم دعا عليهم.

فهو يصفهم بعدم الرجولة وبالعصيان والخذلان، ويتهمهم بأنهم لا يعرفون الحق كمعرفتهم الباطل، وأنهم خائنون ليس لهم دين يجتمعون عليه، وأنهم تآمروا على الغل، ثم يدعو عليهم بأن لا يسددوا لرشد ولا يهتدوا لقصد.

هذه الروايات تكشف عن شدة المعاناة التي عاناها منهم طوال حياته رضي الله عنه حتى سئم الحياة معهم وتمنى الموت!!

ثانياً: الحسن بن علي رضي الله عنه (٣- ٥٠ هـ):

ليس حظ الحسن رضي الله عنه بأحسن حالاً من حظ أبيه مع أتباعه، فقد آذاه أتباعه وأساءوا إليه وهم يزعمون أنهم شيعته وشيعة أبيه.

---

(١) نهج البلاغة (١/ ٢٣٢)، وانظر: البحار (٣٤/ ٩٧).

(٢) نهج البلاغة (٢/ ١٠٠) وانظر: البحار (٣٤/ ٨٥)، مجمع البحرين للطريحي (١/ ٧١٠).

(٣) نهج البلاغة (٢/ ١٨٧)، وانظر: البحار (٣٣/ ٣٠٦، ٩٧/ ٤١).

وقد وردت شكاوى منه كثيرة في كتب الشيعة الاثني عشرية نكتفي بإيراد بعضٍ منها:

* **روي عن الحسن رضي الله عنه أنه قال:** «أرى والله معاوية خيراً لي من هؤلاء، يزعمون أنهم لي شيعة، ابتغوا قتلي وانتهبوا ثقلي وأخذوا مالي، والله لئن آخذ من معاوية ما أحقنُ به دمي، وأومن به في أهلي خير من أن يقتلوني، فيضيع أهل بيتي وأهلي، والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتى يدفعوني إليه سلماً، والله لئن أسالمه وأنا عزيز خيرٌ من أن يقتلني وأنا أسير»[1].

* **وروي عنه أنه قال:** «عرفت أهل الكوفة وبلوتهم، ولا يصلح لي من كان منهم فاسداً، إنهم لا وفاء لهم ولا ذمة في قول ولا فعل، إنهم مختلفون ويقولون لنا: إن قلوبهم معنا، وإن سيوفهم لمشهورة علينا»[2].

* **وقد ذكر المسعودي الشيعي:** «أن الحسن رضي الله عنه لما خطب بعد اتفاقه مع معاوية، قال: يا أهل الكوفة! لو لم تذهل نفسي عنكم إلا لثلاث خصال لذهلت: مقتلكم لأبي، وسلبكم ثقلي، وطعنكم في بطني، وإني قد بايعت معاوية فاسمعوا له وأطيعوا»[3].

* **وذكر المفيد أنهم:** «شدوا على فسطاطه فانتهبوه، حتى أخذوا مصلاه من تحته، ثم شد عليه عبد الرحمن بن عبد الله الجعال الأزدي، فنزع مطرفه عن عاتقه، فبقي جالساً متقلداً السيف بغير رداء»[4].

* **هذا وكانوا يهينونه بألسنتهم كما كانوا يؤذونه بأيديهم،** عن أبي جعفر رحمه الله أنه قال: «جاء رجل من أصحاب الحسن عليه السلام يقال له: سفيان بن أبي ليلى وهو على راحلة له، فدخل على الحسن عليه السلام وهو محتب في فناء داره، فقال له: السلام عليك يا مذل المؤمنين! قال: وما علمك بذلك؟ قال: عمدت إلى أمر الأمة فخلعته من عنقك وقلدته هذا الطاغية يحكم بغير

---

(١) الاحتجاج (٢/ ١٠)، البحار (٤٤/ ٢٠)، الانتصار (٩/ ٢٣٤).

(٢) الاحتجاج (٢/ ١٢)، البحار (٤٤/ ١٤٧)، الأنوار البهية (ص: ٩١).

(٣) مروج الذهب (٢/ ٤٣١)، وانظر: الانتصار (٨/ ١٠٦).

(٤) الإرشاد للمفيد (ص: ١٩٠)، وانظر: مقاتل الطالبيين (ص: ٤١)، أعيان الشيعة (١/ ٥٦٩).

ما أنزل الله»[١].

* وروى الخطيب البغدادي -من أهل السنة- بسنده عن أبي الغريف قال: «كنا مقدمة الحسن بن علي اثني عشر ألفاً بمسكن مستميتين تقطر أسيافنا من الجد على قتال أهل الشام، وعلينا أبو الغمر طه، فلما جاءنا صلح الحسن بن علي كأنما كسرت ظهورنا من الغيظ، فلما قدم الحسن بن علي الكوفة، قال له رجل منا يقال له أبو عامر سفيان بن ليلى: السلام عليك يا مذل المؤمنين، قال: فقال: لا تقل ذاك يا أبا عامر، لست بمذل المؤمنين ولكني كرهت أن أقتلهم على الملك»[٢].

* ولما تسلم معاوية البلاد ودخل الكوفة وخطب بها واجتمعت عليه الكلمة في سائر الأقاليم والآفاق، ورجع إليه قيس بن سعد وقد كان عزم على الشقاق وحصل على بيعة معاوية عام الإجماع والاتفاق، ترحل الحسن بن علي ومعه أخوه الحسين وبقية أخوتهم وابن عمهم عبد الله بن جعفر من أرض العراق إلى أرض المدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وجعل كلما مر بحي من شيعتهم يبكتونه على ما صنع من نزوله عن الأمر لمعاوية، وهو في ذلك هو البار الراشد الممدوح وليس يجد في صدره حرجاً ولا تلوماً ولا ندماً بل هو راضٍ بذلك مستبشر به، وإن كان قد ساء هذا خلقاً من ذويه وأهله وشيعتهم، -رضي الله عنه وأرضاه- وجعل جنات الفردوس متقلبه ومثواه[٣].

فهذه المواقف من أتباعه تؤكد أنهم لا خير فيهم، فقد وصفهم رضي الله عنه بأنهم خونة، وأنه لو عزم على حرب معاوية لقيدوه وسلموه لمعاوية، وهذه أسوأ أنواع الخيانات، وقد أهانوه

---

(١) اختيار معرفة الرجال(١/ ٣٢٨)، وانظر: الاختصاص للمفيد (ص: ٨٢)، مقاتل الطالبيين (ص: ٤٤)، البحار (٤٤/ ٢٣، ٢٤، ٥٨، ٥٩)، خلاصة الأقوال للحلي (ص: ١٦٠)، شرح نهج البلاغة (١٦/ ١٦)، جامع الرواة للأردبيلي (١/ ٣٦٦)، معجم رجال الحديث للخوئي (٩/ ١٥٦).

(٢) تاريخ بغداد (١٠/ ٣٠٥).

(٣) البداية والنهاية (٨/ ١٩)، وانظر: الكامل في التاريخ (٣/ ٨٥-٨٧) بتصرف.

عندما تنازل لمعاوية بالخلافة وسموه بمذل المؤمنين وجردوه من ملابسه ولم يتقدم شخص واحد ليستره من الناس وسحبوا الفراش من تحته، وهذا دليل على سوء هذه الحاشية التي تتظاهر بحب آل البيت ثم تؤذيهم وتهينهم، **وأنهم إنما تجمعوا حوله لمآرب أخرى وليس ديناً وقناعة.**

ثالثاً: الحسين بن علي رضي الله عنه (٤ – ٦١هـ):

أما الحسين رضي الله عنه فقد آذوه بأنواع الأذى.. آذوه جنيناً و آذوه وليداً وآذوه كهلاً.

*** أما إيذاؤه جنيناً ووليداً:**

فقد زعموا أن أمه فاطمة قد كرهته وكرهت حمله وكرهت ولادته وكرهت رضاعه فلم ترضعه لشدة كرهها له ولم يجدوا امرأة ترضعه حتى رضع من إبهام النبي ﷺ طوال فترة رضاعه!!

* فقد روى الكليني عن جعفر أنه قال: «جاء جبرئيل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: إن فاطمة ستلد غلاماً تقتله أمتك من بعدك، فلما حملت فاطمة بالحسين عليه السلام كرهت حمله، وحين وضعته كرهت وضعه، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: لم تر في الدنيا أم تلد غلاماً تكرهه، ولكنها كرهته لما علمت أنه سيقتل، قال: وفيه نزلت هذه الآية: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥]» [(١)]. وهذه آية مكية بإجماع المفسرين ولكن الكذب ليس له زمام وفاطمة إنما تزوجت في المدينة وحملت بعد ذلك!!

* ولم يرضع الحسين رضي الله عنه من أمه فاطمة رضي الله عنها، ولا من أنثى غيرها حيث زعموا أنه كان يؤتى به النبي ﷺ، فيضع إبهامه في فيه فيمص منها ما يكفيه اليومين والثلاث[(٢)].

---

(١) الكافي (١/ ٤٦٤)، وانظر: الحدائق الناضرة (٢٥/ ٨١)، علل الشرائع (١/ ٢٠٦)، البحار (٤٤/ ٢٣).

(٢) الكافي (١/ ٤٦٥).

*** وأما إيذاؤه كهلاً:**

* فقد ذكر محسن الأمين أنه: «بايع الحسَيْنَ عليه السلام من أهل العراق عشرون ألفاً غدروا به وخرجوا عليه، وبيعته في أعناقهم فقتلوه»[١].

* وروي عن جعفر الصادق أنه قال: «ارتد الناس بعد قتل الحسين (ع) إلا ثلاثة: أبو خالد الكابلي، ويحيى بن أم الطويل، وجبير بن مطعم!».

وروى يونس بن حمزة مثله وزاد فيه: «وجابر بن عبد الله الأنصاري»[٢].

وأما شكواه منهم فقد وردت عنه روايات عدة تظهر شكواه من أتباعه وذمه لهم، منها ما يلي:

* روي عنه أنه قال: «لكنكم أسرعتم إلى بيعتنا كطيرة الدباء، وتهافتم إليها كتهافت الفراش، ثم نقضتموها سفهاً، فبعداً وسحقاً لطواغيت هذه الأمة وبقية الأحزاب ونَبَذَةِ الكتاب... ألا لعنة الله على الظالمين»[٣].

* وروي عنه أنه دعا على شيعته، فقال: «اللهم إن متّعتهم إلى حين، ففرقهم فرقاً، واجعلهم طرائق قدداً، ولا ترض الولاة عنهم أبداً، إنَّهم دَعَوْنا لينصرونا ثم عَدَوْا علينا فقتلونا»[٤].

---

(١) أعيان الشيعة (١/ ٢٦)، وانظر: شرح نهج البلاغة (١١/ ٤٣)، الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة (ص: ٥).

(٢) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٣٨)، شرح أصول الكافي للمازندراني (١٠/ ٥٠)، جامع الرواة للأردبيلي (١/ ١٤٧)، معجم رجال الحديث للخوئي (٢١/ ٣٧)، الذريعة (١/ ٣٥٤).

(٣) الاحتجاج (٢/ ٢٤)، كشف الغمة (٢/ ٢٢٩)، مناقب آل أبي طالب (٣/ ٢٥٨)، الانتصار (٩/ ٢٣٥).

(٤) الإرشاد للمفيد (ص: ٢٤١)، إعلام الورى للطبرسي (ص: ٩٤٩).

رابعاً: علي بن الحسين زين العابدين رحمه الله (٣٨-٩٥هـ):

أما علي بن الحسين فقد أكد أنهم خدعوا أباه وأعطوه العهد والميثاق ثم خذلوه بل قاتلوه، ثم يتعجب من بكائهم على آل البيت وهم الذين تسببوا في قتلهم بل هم القتلة، ويؤكد أن أتباعه أصحاب غلو رفعوا أئمتهم فوق منزلتهم، ثم تبرأ منهم، ونذكر هنا بعضاً من أقواله رضي الله عنه:

* روي عنه أنه قال: «إن هؤلاء يبكون علينا فمنْ قتلَنا غيرهم؟!»[١].

* وروي عنه كذلك أنه قال: «إن اليهود أحبوا عزيراً حتى قالوا فيه ما قالوا، فلا عزير منهم ولا هم من عزير، وإن النصارى أحبوا عيسى حتى قالوا فيه ما قالوا، فلا عيسى منهم ولا هم من عيسى، وأنا على سنة من ذلك، إن قوماً من شيعتنا سيحبونا حتى يقولوا فينا ما قالت اليهود في عزير، وما قالت النصارى في عيسى، فلا هم منا ولا نحن منهم»[٢].

* وروي عنه أنه قال: «يا أيها الناس! أحبونا حب الإسلام، فما برح حبكم حتى صار علينا عاراً»[٣].

* وفي لفظ آخر: «أحبونا حب الإسلام، فوالله ما زال بنا ما تقولون حتى بغضتمونا إلى الناس»[٤].

* وقال: «يا أهل العراق، أحبونا حب الإسلام، ولا تحبونا حب الأصنام، فما زال بنا

(١) الاحتجاج (٢/ ٢٩).

(٢) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٣٦)، وانظر: البحار (٢٥/ ٢٨٨)، معجم رجال الحديث للخوئي (١٥/ ١٣٤)، قاموس الرجال للتستري (١٠/ ٤٢٩).

(٣) مناقب آل أبي طالب (٣/ ٣٠٠)، الصوارم المهرقة (ص: ٢٥٤)، الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٤)، تاريخ ابن عساكر (٤١/ ٣٧٤)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٨٧)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٨٩)، تاريخ الإسلام (٦/ ٤٣٥)، البداية والنهاية (٩/ ١٢٢).

(٤) انظر: وضوء النبي للسيد علي الشهرستاني (١/ ٤٥٤)، الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٤)، تاريخ ابن عساكر (٤١/ ٣٩٢)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٨٨)، البداية والنهاية (٩/ ١٢٢).

حبكم حتى صار علينا شيناً»[(١)].

* وجاء إليه نفر فأثنوا عليه، فقال: «ما أكذبكم وما أجرأكم على الله، نحن من صالحي قومنا، وبحسبنا أن نكون من صالحي قومنا»[(٢)].

خامساً: محمد بن علي بن الحسين الباقر رحمه الله (٥٧-١١٤هـ):

يتهم أتباعه بأنهم أهل ارتياب وحماقة رغم قلتهم، إذ لو ذبح شاة لما استطاعوا أن يأكلوها بكاملها، وذلك يعني أنهم لا يصلون إلى عشرة أشخاص، بل يؤكد جعفر أن أباه الباقر لم يَصْفُ له منهم إلا أربعة أشخاص، والأربعة -كما سيأتي- كلهم قد طعن أبوه فيهم.

ثم إنهم رغم قلتهم متهمون بشرب الخمر والسرقة والزنا وعمل قوم لوط وأكل الربا.. فأي ثقة في هؤلاء؟!

* روي عن الباقر عليه السلام أنه قال: «لو كان الناس كلّهم لنا شيعة لكان ثلاثة أرباعهم لنا شكاكاً، والربع الآخر أحمق»[(٣)].

* وروي عنه كذلك أنه قال: «لعن الله بناناً، وإن بناناً لعنه الله، كان يكذب على أبي، أشهد أن أبي كان عبداً صالحاً»[(٤)].

* وعن أبي عبد الله قال: «كان المغيرة يتعمد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه وكان

(١) تاريخ ابن عساكر (٤١/ ٣٩٢)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٨٧)، شرح إحقاق الحق (٢٨/ ١٠٦).

(٢) طبقات ابن سعد (٥/ ٢١٤)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٩٤) (٣/ ١٣٦)، تاريخ ابن عساكر (٤١/ ٣٩١)، تاريخ الإسلام (٦/ ٤٣٥).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٤٦٠)، وانظر: أعيان الشيعة (٣/ ٣٠٤)، معجم رجال الحديث للخوئي (٣/ ٢٥١)، جامع الرواة (١/ ٩٠)، خاتمة المستدرك (٥/ ٢٨٥)، مدينة المعاجز (٥/ ١٩٨)، البحار (٤٦/ ٢٥١)، (٤٧/ ١٤٩)، خلاصة الأقوال (ص: ٣٢٦).

(٤) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٩٠)، وانظر: البحار (٢٥/ ٢٧١، ٢٩٧)، معجم رجال الحديث (٤/ ٢٧٦).

أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي رضي الله عنه ثم يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يبثوها في الشيعة فكل ما كان في أصحاب أبي رضي الله عنه من الغلو فذاك مما دسه المغيرة بن سعيد في كتبهم»(١).

* وروي عن الباقر أنه قال: «يحدثون ويروون عنا ما لم نقل تجنياً منهم لنا وكذباً منهم علينا وتقرباً إلى ولاتهم وقضاتهم بالزور والكذب»(٢).

* وروى الكليني في الكافي: عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: «جعلت فداك، ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا -وأشار بيده- ثلاثة».

علّق هنا شيخهم المعاصر «علي أكبر الغفاري» فقال: «يعني أشار عليه السلام بثلاث أصابع من يده، والمراد بالثّلاثة سلمان وأبو ذرّ والمقداد! » (٣).

* ذكر جعفر أنه لم يكن لأبيه الباقر مخلصون من الشيعة إلا أربعة أو خمسة، قال: «إذا أراد الله بأهل الأرض سوءاً صرف بهم عنهم السوء، هم نجوم شيعتي أحياءً وأمواتاً، يحيون ذكر أبي، بهم يكشف الله كل بدعة، ينفون عن هذا الدين انتحال المبطلين، وتأويل الغالين، ثم بكى، فقلت: من هم؟ فقال: مَن عليهم صلوات الله ورحمته أحياءً وأمواتاً: بريد العجلي وزرارة وأبو بصير ومحمد بن مسلم»(٤). وقد تقدم أن الأئمة لعنوهم وذموهم

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٤٩١)، وانظر: معجم رجال الحديث (١٩/ ٣٠١)، الحدائق الناضرة (١/ ١١)، البحار (٢/ ٢٥٠)، قاموس الرجال (١٠/ ١٨٩).

(٢) البحار (٢/ ٢١٨) (٢٧/ ٢١٣)، وأصله في كتاب سليم بن قيس (ص: ١٨٨) تحقيق محمد باقر الأنصار

(٣) الكافي (٢/ ٢٤٤)، وانظر: اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٧)، بحار الأنوار (٢٢/ ٣٤٥).

(٤) وسائل الشيعة (٢٧/ ١٤٥)، اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٤٩)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٣٣)، قاموس الرجال (٩/ ٥٧٤)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٨)، الأصول الأصيلة (ص: ٥٥).

* وروي عن هشام بن سالم عن زرارة أنه قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن جوائز العمال؟ فقال: لا بأس به، ثم قال: إنما أراد زرارة أن يبلغ هشاماً أني أحرم أعمال السلطان»[(١)].

* وروى ابن بابويه بسنده: عن أبي إسحاق اللّيثي قال: قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر – عليه السلام –: «يا ابن رسول الله، أخبرني عن المؤمن المستبصر! إذا بلغ في المعرفة وكمل هل يزني؟ قال: اللّهم لا، قلت: فيشرب الخمر؟ قال: لا، قلت: فيأتي بكبيرة من هذه الكبائر أو فاحشة من هذه الفواحش؟ قال: لا، قلت: يا ابن رسول الله!! إنّي أجد من شيعتكم من يشرب الخمر، ويقطع الطريق، ويخيف السّبيل، ويزني، ويلوط، ويأكل الرّبا، ويرتكب الفواحش، ويتهاون بالصّلاة، والصّيام، والزّكاة، ويقطع الرّحم، ويأتي الكبائر، فكيف هذا ولِمَ ذاك؟ فقال: يا إبراهيم، هل يختلج في صدرك شيء غير هذا؟ قلت: نعم يا ابن رسول الله، أخرى أعظم من ذلك، فقال: وما هو يا أبا إسحاق؟ قال: فقلت: يا ابن رسول الله!! وأجد من أعدائكم ومناصبيكم من يكثر من الصلاة والصيام ويخرج الزكاة ويتابع بين الحج والعمرة، ويحرص على الجهاد، ويأثر -كذا- على البر، وعلى صلة الأرحام، ويقضي حقوق إخوانه، ويواسيهم من ماله، ويتجنب شرب الخمر والزنا واللواط وسائر الفواحش، فمم ذاك؟ ولِمَ ذاك؟ فسّره لي يا ابن رسول الله!! وبرهنه وبينه، فقد والله كثر فكري وأسهر ليلي، وضاق ذرعي»[(٢)].

* وروى كذلك إسحاق القمي أنه قال لأبي جعفر الباقر عليه السلام: «جعلت فداك، قد أرى المؤمن الموحد الذي يقول بقولي، ويدين بولايتكم، وليس بيني وبينه خلاف، يشرب المسكر، ويزني، ويلوط، وآتيه في حاجة واحدة فأصيبه معبس الوجه، كالح اللون، ثقيلاً في حاجتي، بطيئًا فيها!!وقد أرى الناصب المخالف لما أنا عليه، ويعرفني بذلك فآتيه في حاجة، فأصيبه

---

(١) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٧٤)، وانظر: البحار (٧٢/ ٣٨٣).

(٢) علل الشرائع (ص: ٦٠٦-٦٠٧)، بحار الأنوار (٥/ ٢٢٨-٢٢٩).

طلق الوجه، حسن البشر، متسرعًا في حاجتي، فرحًا بها، يحب قضاءها، كثير الصلاة، كثير الصوم، كثير الصدقة، يؤدي الزكاة، ويُستودَع فيؤدي الأمانة»[(١)].

سادساً: جعفر بن محمد الصادق ﷺ (٨٣-١٤٨هـ):

وأما جعفر الصادق ﷺ فقد اتهم أتباعه بأن منهم من هو شر من اليهود والنصارى ولم يستثن من الذم إلا شخصاً واحداً، وكان يتمنى أن يكون في أصحابه ثلاثة أشخاص أمناء، بل ورد عنه أن آيات النفاق نزلت في الشيعة، ثم يؤكد أنهم يزيدون في الرواية.

وأما السبب في كثرة الرواة عنه فإن ذلك بسبب التجارة به، فيحدثون بأحاديث كذب ليأخذوا أموال الناس.

وأخيراً: يشهد عبدالله بن يعفور الذي زكاه الإمام أن الذين ينتحلون التشيع لا أمانة لهم ولا صدق.

وفيما يلي جملة من الروايات عنه ﷺ:

* عن جعفر الصادق قال: «إنا أهل بيت صادقون، لا نخلو من كذاب يكذب علينا، فيسقط صدقنا بكذبه عند الناس، كان رسول الله ﷺ أصدق البرية لهجة وكان مسيلمة يكذب عليه، وكان أمير المؤمنين (ع) أصدق من برأ الله بعد رسول الله ﷺ، وكان الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه بما يفتري عليه من الكذب عبد الله بن سبأ لعنه الله، وكان أبو عبد الله الحسين بن علي (ع) قد ابتلي بالمختار، ثم ذكر أبو عبدالله عليه السلام الحارث الشامي وبناناً، فقال: كانا يكذبان على علي بن الحسين (ع)، ثم ذكر المغيرة بن سعيد وبزيعاً والسري وأبا الخطاب ومعمراً وبشار الأشعري وحمزة اليزيدي وصائد النهدي -أي: أصحابه- فقال: لعنهم الله، إنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا أو عاجز الرأي، كفانا الله

(١) علل الشرائع (ص: ٤٩٠)، بحار الأنوار (٥/ ٢٤٦-٢٤٧)، تفسير نور الثقلين للحويزي (٤/ ٣٥)، مختصر بصائر الدرجات (ص: ٢٢٣).

مئونة كل كذاب وأذاقهم حر الحديد»[١].

* عن أبي بصير قال: «سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: رحم الله عبداً حببنا إلى الناس، ولم يبغضنا إليهم، أما والله لو يروون محاسن كلامنا لكانوا به أعز، وما استطاع أحد أن يتعلق عليهم بشيء، ولكن أحدهم يسمع الكلمة فيحط عليها عشراً»[٢].

* وروي عن جعفر عليه السلام أنه قال: «إن ممن ينتحل هذا الأمر -أي: التشيّع- لمن هو شرّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا»[٣].

* وروي أنه ذُكر عند جعفر أن بعض الشيعة قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] قال: «هو الإمام، فقال أبو عبد الله عليه السلام: لا والله! لا يأويني وإياه سقف بيت أبدًا، هم شر من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا، والله ما صغّر عظمة الله تصغيرهم شيء قط.. والله لو أقررت بما يقول فيّ أهل الكوفة لأخذتني الأرض، وما أنا إلا عبد مملوك لا أقدر على ضر شيء ولا نفع»[٤].

* وروي عن جعفر أنه قال: «ما أنزل الله سبحانه آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيّع»[٥].

---

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٩٣)، وانظر: مستدرك الوسائل (٩/ ٩٠)، البحار (٢/ ٢١٧)، (٢٥/ ٢٦٣)، معجم رجال الحديث (٤/ ٢٠٥)، أعيان الشيعة (٣/ ٥٦٤) (٣/ ٦٠٦).

(٢) الكافي (٨/ ١٩٢)، جامع أحاديث الشيعة للبروجردي (١/ ٢٣٨)، مستدرك سفينة البحار (ص: ١٦٦)، ميزان الحكمة (٢/ ١٥٤٤)، مكيال المكارم (٢/ ١٢٦).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٨٧)، وانظر: البحار (٦٥/ ١٦٦)، دراسات في علم الدراية لعلي أكبر غفاري (١٥٤).

(٤) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٩٠)، وانظر: البحار (٢٥/ ٢٩٤-٢٩٥)، معجم رجال الحديث (١٥/ ٢٦٢)، قاموس الرجال (٩/ ٥٩٩).

(٥) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٨٩)، وانظر: مستدركات علم رجال الحديث (ص: ٣٧٥)، البحار (٦٥/ ١٦٧)، معجم رجال الحديث (١٥/ ٢٦٥).

* وروي عن جعفر أنه قال: «لقد أمسينا وما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا»[(١)].

* وعن قاسم الصيرفي قال: «سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: قوم يزعمون أني لهم إمام، والله ما أنا لهم بإمام، ما لهم لعنهم الله كلما سترت ستراً هتكوه، هتك الله سترهم، أقول كذا، يقولون: إنما يعني كذا، أنا إمام من أطاعني»[(٢)].

* وعن جعفر أنه قال: «أما والله لو أجد منكم ثلاثة مؤمنين يكتمون حديثي ما استحللت أن أكتمهم حديثاً»[(٣)].

* وروي عنه أنه قال: «ما لكم وللناس قد حملتم الناس عليّ؟ إني والله ما وجدت أحداً يطيعني ويأخذ بقولي إلا رجلاً واحداً عبد الله بن أبي يعفور، فإني أمرته وأوصيته بوصية فاتبع أمري وأخذ بقولي»[(٤)].

* وروي أن الفيض بن المختار شكى لأبي عبد الله كثرة اختلافهم، فقال: «ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم.. إني لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أن أشك في اختلافهم في حديثهم، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أجل هو ما ذكرت يا فيض، إن الناس أولعوا بالكذب علينا.. وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك

---

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٩٦)، وانظر: معجم رجال الحديث (١٥/ ٢٦٧)، وفي البحار (٢٦/ ٤٥) بلفظ مقارب.

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٩٠)، وانظر: مستدرك الوسائل (١٢/ ٢٩٣-٢٩٤)، جامع أحاديث الشيعة (١٤/ ٥٤٩)، كتاب الغيبة للنعماني (ص: ٤٤)، البحار (٢/ ٨٠)، معجم رجال الحديث للخوئي (١٥/ ٢٨).

(٣) الكافي (٢/ ٢٤٢)، مختصر بصائر الدرجات (ص: ٩٨)، البحار (٦٤/ ١٦٠)، مستدرك سفينة البحار (ص: ٥٨٠)، ميزان الحكمة (١/ ٥٥١).

(٤) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥١٩)، وانظر: مشكاة الأنوار لعلي الطبرسي (ص: ١٣١)، معجم رجال الحديث (٨/ ٣٧٧)، (١١/ ١٠٥)، أعيان الشيعة (٧/ ١٢٨)، جامع الرواة (١/ ٤٦٧)، خاتمة المستدرك (٤/ ٤١٢).

أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله وإنما يطلبون الدنيا وكل يحب أن يدعى رأساً»[١].

* وروي عن يحيى بن عبد الحميد الحمّاني أنه ذكر في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لشريك: إن أقواماً يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيف الحديث، فقال: «أخبرك القصة، **كان جعفر بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده، ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر، يستأكلون الناس بذلك، ويأخذون منهم الدراهم**، فكانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فسمعت العوام بذلك منهم، فمنهم من هلك ومنهم من أنكر»[٢].

* وروى الكشي عن زرارة أنه قال: «وأما جعفر فإن في قلبي عليه لفتة!».

وعلل لذلك راوي الخبر عن زرارة بقوله: لأن أبا عبد الله أخرج مخازيه[٣].

* وقد بلغ تطاول زرارة على أبي عبد الله أن كذبه في قوله[٤].

* أخرج الكشي في رجاله عن زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التشهد؟ فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، قلت: التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات، فلما خرجت قلت: إن لقيته لأسألنه غداً، فسألته من الغد عن التشهد فقال كمثل ذلك، قلت: التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات... فلما خرجت ضرطت في لحيته وقلت: لا يفلح أبداً»[٥].

---

(١) بحار الأنوار (٢/ ٢٤٦)، جامع أحاديث الشيعة (١/ ٢٢٦)، فرائد الأصول للأنصاري (١/ ٣٢٥-٣٢٦)، اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٤٧)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٣٢)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٨).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٦١٦)، وانظر: بحار الأنوار (٢٥/ ٣٠٢)، معجم رجال الحديث (١٠/ ٢٥)، قاموس الرجال (١٠/ ٢١٢)، أعيان الشيعة (٣/ ٦٠٧)، الرسائل الرجالية (ص: ٢٨٩).

(٣) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٥٦)، وانظر: معجم رجال الحديث (٨/ ٢٤٢)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٩).

(٤) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٧٧).

(٥) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٧٩)، وانظر: معرفة رجال الحديث (٨/ ٢٤٥).

* وكان زرارة يتعمد الكذب ويصر على نسبته إليه، عن محمد بن أبي عمير، قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: كيف تركت زرارة؟ فقلت: تركته لا يصلي العصر حتى تغيب الشمس، فقال: فأنت رسولي إليه، فقل له: فليصل في مواقيت أصحابي فإني قد حرقت. قال: فأبلغته ذلك، فقال (يعني: زرارة): أنا والله أعلم أنك لم تكذب عليه، ولكن أمرني بشيء فأكره أن أدعه»[1].

فهو يزعم أن جعفراً هو الذي أمره ألا يصلي العصر حتى تغيب الشمس!! وجعفر رحمه الله بريء من هذا الافتراء.

* وروي عن عبد الله بن يعفور أنه قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أخالط الناس فيكثر عجبي من أقوام لا يتولونكم ويتولون فلاناً وفلاناً لهم أمانة وصدق ووفاء، وأقوام يتولونكم ليس لهم تلك الأمانة ولا الوفاء والصدق»[2].

* وروي أن رجلاً قال لأبي عبد الله: «**أرى الرجل من أصحابنا ممن يقول بقولنا خبيث اللسان، خبيث الخلطة، قليل الوفاء بالميعاد، فيغمني غمًا شديدًا**، وأرى الرجل من المخالفين علينا حسن السمت، حسن الهدي، وفيًا بالميعاد، فأغتم غمًا»[3].

سابعاً: موسى بن جعفر رحمه الله (١٢٨-١٨٣هـ):

فقد قرر أنه لا يوجد في شيعته شخص مرضي عنه، فلو امتحنوا لارتدوا ولا يخرج له

(١) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٥٥)، وسائل الشيعة (٣/ ١١٣)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٢٨)، جواهر الكلام (٧/ ١٦٣)، خاتمة المستدرك (٥/ ١٣٧)، البحار (٨٠/ ٤١)، جامع أحاديث الشيعة (٤/ ١٥٩)، تاريخ آل زرارة (ص: ٦٩)، قاموس الرجال (٩/ ٣٦)، أعيان الشيعة (٧/ ٥٥).

(٢) الكافي (١/ ٣٧٥)، جامع المدارك للخونساري (٦/ ١٠٢)، مستدرك الوسائل (١٨/ ١٧٤)، كتاب الغيبة (ص: ١٣١)، البحار (٦٥/ ١٠٤)، (٦٩/ ١٣٥)، جامع أحاديث الشيعة (٢٦/ ٥٠-٥١)، تفسير العياشي (١/ ١٣٨)، تفسير الصافي (١/ ٢٨٥)، تفسير كنز الدقائق (١/ ٦١٩).

(٣) المحاسن للبرقي (١/ ١٣٧)، بحار الأنوار (٥/ ٢٥١).

من الألف واحد مرضي عنه، بل بينت كتبهم أن قتله كان بسبب أصحابه.

* روى الكليني بسنده عن موسى بن بكر الواسطي قال: «قال لي أبو الحسن عليه السلام: لو ميّزت شيعتي لم أجدهم إلا واصفة، ولو امتحنتهم لما وجدتهم إلا مرتدين، ولو تمحصتهم لما خلص من الألف واحد»[١].

* وقد تسبب أحد أصحابه في سجنه ثم قتله وهو هشام بن الحكم، وحديثه في مصادرهم الثمانية وغيرها، ففي رجال الكشي: «أن هشام بن الحكم ضال مضل شرك في دم أبي الحسن عليه السلام»[٢].

* وقد أشاع هشام بن الحكم أن ما يقول به في الإمامة إنما هو عن أمر موسى الكاظم، فأساء إليه أبلغ الإساءة حتى سجنه المهدي العباسي ثم أخرجه وأخذ عليه العهد أن لا يخرج عليه ولا على أحد من أولاده، فقال: والله ما هذا من شأني ولا حدثت فيه نفسي[٣].

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى أن موسى الكاظم رحمه الله **اتهم** بالتطلع للملك، ولذلك سجنه المهدي ثم الرشيد[٤].

ويبدو أن الذي يعمل على ترويج هذه الإشاعات في الخفاء ضده هو هشام بن الحكم ومن كان معه، ولذلك أقرت روايات الشيعة بأن سبب سجن موسى هو هشام بسبب ما نسبه إليه من أقوال، وما يشيعه عنه من افتراءات تدور حول الإمامة وأحقيته بها، ولذلك لما بلغ هارون شيء من ذلك عن طريق هشام قال لعامله: «شد يدك بهذا وأصحابه، وبعث إلى

---

(١) الكافي (٨/ ٢٢٨)، وانظر: ميزان الحكمة (٢/ ١٥٤٠)، الانتصار للعاملي (٩/ ٢٣٤).
(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٤٥)، وانظر: جامع الرواة (٢/ ٣١٣)، قاموس الرجال (١٠/ ٣٠٠).
(٣) البداية والنهاية (١٠/ ١٩٧).
(٤) منهاج السنة (٢/ ١٥٥).

أبي الحسن موسى عليه السلام فحبسه، فكان هذا سبب حبسه مع غيره من الأسباب»[(١)].

واتهمت نصوص الشيعة هشامًا بأنه هو الذي شارك في قتل موسى الكاظم كما تقدم؛ لأن الشيعة تزعم أنه قتل مسمومًا في سجن الرشيد.

* وقد طلب أبو الحسن موسى بن جعفر من هشام - كما تقول روايتهم - أن يكف عن الكلام، ولكنه أمسك عن الكلام شهرًا ثم عاد، فقال له أبو الحسن: «أيسرك أن تشرك في دم امرئ مسلم؟ قال: لا، قال: وكيف تشرك في دمي، فإن سكت وإلا فهو الذبح؟ فما سكت حتى كان من أمره ما كان (صلى الله عليه)»[(٢)].

* قال أبو الحسن الرضا - كما تروي كتب الشيعة إن-: «...هشام بن الحكم فهو الذي صنع بأبي الحسن ما صنع، وقال لهم وأخبرهم، أترى الله يغفر له ما ركب منا»[(٣)].

* ذكر القاضي عبد الجبار الهمذاني أن الذي ادعى النص وجرأ الناس على شتم أبي بكر وعمر وعثمان والمهاجرين والأنصار هو: هشام بن الحكم وهو ابتدأه ووضعه، وما ادعى هذا النص أحد قبله[(٤)].

* وفي رجال الكشي ما يفيد أن مؤامرة هشام بن الحكم في مسألة الإمامة وصل خبرها إلى هارون الرشيد، حيث قال له يحيى بن خالد البرمكي: «يا أمير المؤمنين! إني قد استنبطت أمر هشام فإذا هو يزعم أن لله في أرضه إمامًا غيرك مفروض الطاعة، قال: سبحان الله! قال:

---

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٣٨)، البحار (٤٨/ ١٩٢)، معجم رجال الحديث (٢٠/ ٣٠٤)، قاموس الرجال (١٠/ ٥٢٦).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٤٩)، وانظر: معجم رجال الحديث (٢٠/ ٣١٤)، قاموس الرجال (١٠/ ٥٣٤-٥٣٥).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٦٢)، وانظر: قاموس الرجال (١٠/ ٥٣٥)، معجم رجال الحديث للخوئي (٢٠/ ٣١٦)، مختصر بصائر الدرجات (ص: ١٠٥).

(٤) تثبيت دلائل النبوة (١/ ٢٢٥)، ولعل القاضي يريد النص على أناس بأعيانهم من أهل البيت، إذ إن النص على علي وحده قد سبقه إليه «ابن سبأ».

نعم، ويزعم أن لو أمره بالخروج لخرج»[1]. فيظهر أن هارون - كما يدل عليه هذا النص - فوجئ بهذه المقالة مما يدل على جدتها.

* وكشفت كتب الشيعة بأن هشامًا قد تربى في أحضان بعض الزنادقة، ففي رجال الكشي أن: «..هشاماً من غلمان أبي شاكر، وأبو شاكر زنديق»[2].

ومع ذلك فإن أحد آيات الشيعة في هذا العصر يقول عن هشام صاحب كل هذه البلايا التي تنقلها أوثق كتب الشيعة في الرجال عندهم يقول عنه: «لم يعثر أحد من سلفنا على شيء مما نسبه الخصم إليه..»[3] ولا ندري هل هذه **الكتب** التي ذكرت هشاماً واتهمته بهذه التهم هي **كتب** سنية أم شيعية؟!!

وإذا كانت شيعية فهل عبد الحسين هذا صادق فيما قال أم لا؟!!

فإذاً: هشام بن الحكم -على رأي القاضي عبد الجبار كما مر- وأتباعه هم الذين أحيوا نظرية ابن سبأ في أمير المؤمنين عليّ ثم عمموها على آخرين من سلالة أهل البيت، واستغلوا بعض ما جرى لأهل البيت، كمقتل علي والحسين رضي الله عنهما في إثارة مشاعر الناس وعواطفهم، وإفساد قلوبهم لتحقيق أغراضهم ضد الدولة الإسلامية في ظل هذا الستار.

ثامناً: أبو الحسن علي بن موسى الرضا رحمه الله (١٤٨-٢٠٢ أو ٢٠٣هـ):

* رووا عن علي بن موسى أنه قال: «كان بنان يكذب على علي بن الحسين (ع) فأذاقه الله

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٣٤)، وانظر: البحار (٤٨/ ١٨٩)، مواقف الشيعة (١/ ٣٤٧)، معجم رجال الحديث (٢٠/ ٣٠٢)، قاموس الرجال (١٠/ ٥٢٤).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٦١)، وهو: أبو شاكر الديصاني صاحب الديصانية، وهو الذي ساهم في إضلال هشام بن الحكم (انظر: الرافعي/ تحت راية القرآن (ص: ١٧٦)، وانظر: رجال ابن داود (ص: ٢٠٠)، قاموس الرجال (١٠/ ٥١٧-٥٣٥) (١١/ ١٨٢)، معجم رجال الخوئي (٢٠/ ٢٩٩، ٣١٤) (٢١/ ٢٢٤)، (١٠/ ٢٧٧).

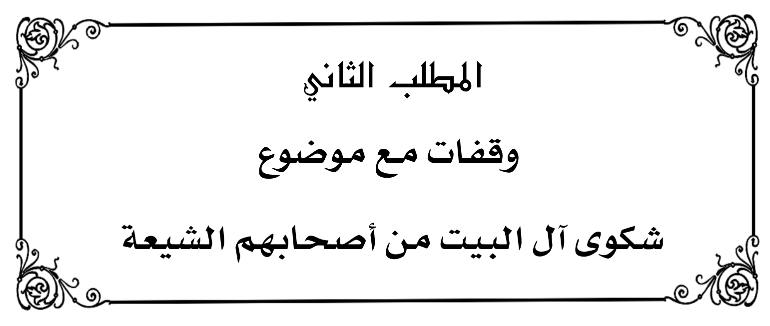
(٣) المراجعات لعبد الحسين الموسوي (ص: ٤٢٠).

حر الحديد، وكان مغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر (ع) فأذاقه الله حر الحديد، وكان محمد بن بشير يكذب على أبي الحسن موسى (ع) فأذاقه الله حر الحديد، وكان أبو الخطاب يكذب على أبي عبدالله (ع) فأذاقه الله حر الحديد، والذي يكذب عليَّ: محمد بن الفرات»[١].

هذه هي شكاوي أئمة الشيعة الاثني عشرية من خلال مراجع الشيعة أنفسهم.

وفيما يلي وقفات مع هذه الشكاوي ونتائجها على رواياتهم.

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٩١)، وانظر: معجم رجال الحديث (١٥/ ٢٦٢-٢٦٣)، قاموس الرجال (٩/ ٦٠٠)، أعيان الشيعة (٣/ ٦٠٦)، مسند الإمام الرضا (٢/ ٤٤٦).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
شكوى آل البيت من أصحابهم الشيعة

أولاً: شكوى علي رضي الله عنه من أصحابه:

فقد أوردنا كلاماً كثيراً منه قوله رضي الله عنه:

(يا أشباه الرجال ولا رجال!) و: (فأبدلني بهم خيراً منهم، وأبدلهم بي شراً مني، اللهم مث قلوبهم كما يماث الملح في الماء) و: (ما أنتم لي بثقة) و: (لا تعرفون الحق كمعرفتكم الباطل، ولا تبطلون الباطل كإبطالكم الحق) و: (لا أحرار وصُدُق عند اللقاء، ولا إخوان ثقة عند البلاء) و: (أيتها الفرقة التي إذا أمرت لم تُطِع، وإذا دعوت لم تُجِب) و: (فأبيتم على إباء المخالفين الجفاة والمنابذين العصاة) و: (أما دين يجمعكم ولا حمية تحمشكم) و: (قد اصطلحتم على الغل فيما بينكم) و: (إنْ كانت الرعايا قبلي لتشكو حيف رعاتها فإني اليوم لأشكو حيف رعيتي كأنني المقود وهم القادة) وغيرها من الأوصاف السابقة.

هذه الأوصاف الشديدة التي خاطب بها أتباعه - ولم يستثن أحداً منهم - تؤكد أنه قد أحاط به قوم سوء لا يطيعونه في أمر ولا يتوقفون عن الوقوع في نهي، ولم ينصروه في حرب ولا يؤتمنون في سلم، حتى تمنى الموت رضي الله عنه ورآه خيراً له منهم.

إن المتأمل لكلامه رضي الله عنه ينتهي إلى أن هناك مؤامرة لا عليه وحده رضي الله عنه ولكن على الدين كله.

إذ ما معنى إظهار التشيع له ثم عصيانه وخذلانه؟! إنهم يعلمون أنهم لو نصروه لاجتمعت كلمة الأمة وزال الخلاف وانكشف أمرهم، ولهذا فقد حرصوا على بقاء الفتنة

بخذلانه رضي الله عنه، فإن الخلافة كانت له ببيعة الصحابة له، فبيعته شرعية وهو أولى بالخلافة من معاوية رضي الله عنه، فإن معاوية لم يدِّع الخلافة في حياته ولو تمكن علي رضي الله عنه من الخلافة لتحقق خير كبير للأمة وانكشفت المؤامرة، ومنطقة العراق آنذاك كانت هي مصدر الفتنة.

ولم يوجد في الشام مثل هؤلاء الأشرار، فأصحاب معاوية كانوا كلهم مطيعين له ولأوامره منفذين، فهل معاوية أعلم من علي واتقى لله منه؟!

ولكن لم تكن هناك جيوب مؤامرة؛ إذ المؤامرة كانت في العراق تحت شعار حب آل البيت وآل البيت لم يكن منهم أحد في الشام ولهذا لم نر مثل هذه الفرق فيها.

فهذا الوضع حول علي رضي الله عنه يرفع الثقة بكل من حوله، إذ مثل هؤلاء لا يؤتمنون على رواية ولا على دين، ولو وجد فيهم أفراد على خلافهم فإننا لا نستطيع أن نعرفهم، مما يجعل كل من روى عن علي رضي الله عنه غير موثوق؛ لأن علياً رضي الله عنه شكى من الجميع ولم يخصص، فجميعهم متهمون حتى تثبت براءة أحدٍ منهم، وكل ما رووه عن علي رضي الله عنه مردود حتى تثبت عدالة الراوي من عليٍّ نفسه.

ثانياً: الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

كان الحسن رضي الله عنه مرافقاً لأبيه طوال حياته وهو يشاهد ما يلقاه من أتباعه، حتى استقر في نفسه أن هؤلاء أشرار وأصحاب فتنة وليسوا بأخيار وأصحاب دين؛ وأدرك ببصيرته الثاقبة أنهم يحرصون على بقاء الفتنة باسم شيعة آل البيت، فقال رضي الله عنه: (يزعمون أنهم لي شيعة ابتغوا قتلي وأخذوا مالي).

إذاً: هؤلاء أشرار ليسوا أصحاب دين، والتفافهم حول آل البيت إنما هو للتجارة بهم لا **لحبهم ونصرتهم**، وإلا لما جرءوا على مثل **هذه الأفعال بهم**.

ثم قال رضي الله عنه عن أهل الكوفة: (**إنهم لا وفاء لهم ولا ذمة**).

ولما بايع معاوية شدوا عليه وجردوه من ملابسه وبقي بدون رداء ولم يتقدم أحد من

أتباعه ليستره، فأين المخلصون له؟! وقد اختبأ في داره عن أتباعه لشدة ما يلقاه من أذاهم له.!!

إن هذا طرف من الأذى الذي لحقه رضي الله عنه حتى ترك العراق واتجه إلى المدينة لسوء ما رأى من معاملة أهل العراق له، فهل هؤلاء أصحاب آل البيت وأنصارهم؟!

أليس هذا دليلاً إضافياً على ما تقدم من أدلة أخرى من أن أصحاب علي رضي الله عنه أصحاب مؤامرة وفتنة لا أصحاب دين وعقيدة؟!.

فهل هؤلاء بعد ذلك أهل أن يؤخذ منهم دين أو تقبل منهم رواية؟!

ثالثاً: الحسين بن علي رضي الله عنه:

لقد آذوا الحسين بما زوروه من روايات عن حمله وولادته!! فقد وضعوا حديثاً نسبوه إلى جبريل عليه السلام أنه أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن مولود تلده فاطمة تقتله أمته فكرهت فاطمة حمله.

ونحن نعجب! ما هي مصلحة فاطمة رضي الله عنها في إخبار جبريل لها بما يسوءها؟! ثم إن قُدِّر أن جبريل عليه السلام أخبر بذلك فاطمة رضي الله عنها فهل يمكن لفاطمة أن تكره قدر الله عز وجل؟!

أليس ذلك طعناً فيها أن تتسخط على قدر الله عز وجل وهي من بيت النبوة؟!!

ثم ما ذنب الحسين فيما سيحصل له حتى تكرهه أمه فاطمة رضي الله عنها فلا ترضعه؟!

ثم لماذا لم يُبحث عن امرأة ترضعه بدلاً من أصبع رسول الله؟! حتى بقية النساء كلهن يكرهن الحسين من كراهة أمه له؟!

ثم لماذا يحتاج الحسين إلى رضاع والمهدي المزعوم عند الشيعة ولد وكبر خلال أيام فاستغنى عن الرضاع؟! فلِمَ لم يكن الحسين مثله وهو الأصل في وجوده؟!

إن هذه الروايات آذت الحسين وآذت فاطمة وآذت جعفر الصادق الذي نسبت إليه.

إن هذا النص موجود في كتاب الكافي الذي يعتبرونه أصح كتبهم!!

ولم يتوقف إيذاؤهم على تلك الروايات التي تبشر بما يسوء أمه، بل دعوه إلى العراق لينصروه ثم خذلوه بل شاركوا في قتله، وقد شكى منهم، فقال: (إنهم دعونا لينصرونا ثم عدوا علينا فقتلونا) ثم دعا عليهم بأن يفرقهم فرقاً ويخالف بينهم ولا يرض الولاة عنهم أبداً، وأكد ذلك محسن العاملي بأنهم غدروا به وقتلوه بعدما بايعوه.

وأخيراً: يصرح جعفر الصادق أن جميع أصحاب الحسين ارتدوا بعد استشهاده إلا ثلاثة أشخاص، فهؤلاء هم أصحاب الحسين، فهل يوثق في أي رواية ترد عنهم؟!!

رابعاً: علي بن الحسين زين العابدين رحمه الله:

إنه يذكِّر أتباعه بما فعلوه مع أبيه الحسين وكيف خدعوه وبايعوه ثم نكثوا عهدهم وقتلوه، وتساءل بقوله: (هؤلاء يبكون علينا فمن قتلنا غيرهم؟!)

نعم! الذين بايعوا نكثوا وأسلموا الحسين للقتل وقد كانوا قرابة عشرين ألفاً كما ذكر ذلك محسن الأمين كما تقدم **أو أربعين ألفاً كما في مصادر تاريخية أخرى**، ثم أشار إلى ما سيحدث منهم من غلو فيهم كما غلت اليهود والنصارى.

وقد أعلن علي بن الحسين أن منهج الشيعة في الحب انقلب إلى عار على آل البيت، فقال: (**فما برح حبكم حتى صار علينا عاراً**) وأكد أن غلوهم تسبب في بغض الناس لهم لاعتقادهم أن ما نسب إليهم صحيح عنهم!!

إن هذه الشكوى وهذا التضجر من أتباعه يضعهم في قفص الاتهام، فليسوا بعد ذلك مؤتمنين على خبر أو رواية.

خامساً: محمد الباقر رحمه الله:

فقد ذكر أن عدد من ينتحل التشيع لو اجتمعوا على شاة لم يكملوا أكلها، وهذا يعني

أنهم لا يتجاوزون عشرة أشخاص.

ثم ذكر أحد المتشيعين أن فيهم من يرتكب الفواحش، وهذا يدل على أنها صفة بارزة فيهم لا أنها في فرد أو فردين، فكم نستطيع أن نوثق منهم؟!

أما جعفر الصادق فإنه يؤكد أن المخلصين لأبيه الباقر لا يتجاوز عددهم أربعة أشخاص، هم: بريد العجلي، وزرارة، وأبو بصير، ومحمد بن مسلم.

ثم هؤلاء الأربعة جميعاً قد جرحهم أبوه كذلك كما تقدم في المبحث السادس.

وبهذا لا نستطيع قبول أية رواية عن محمد بن علي الباقر وهذا حال أصحابه الذين رووا عنه أحاديثه.

سادساً: جعفر الصادق رحمه الله:

أكثر الروايات عند الشيعة منسوبة إلى جعفر الصادق، فهو عمدتهم في معرفة دينهم رحمه الله ورغم ذلك فهو من أكثر آل البيت شكوى من أصحابه، وفيما يلي ملخص لما ورد عنه رحمه الله.

* يؤكد جعفر الصادق أنه لا يخلو آل البيت من كذاب يكذب عليهم، وذكر جماعة ممن كذب على من كان قبله، ثم ذكر ثمانية من أصحابه كذبوا عليه ثم لعنهم.

فهؤلاء الكذابون لا ندري عن نوعية الكذب الذي كذبوه عليه ولا الطريقة التي استعملوها لذلك الكذب مما يجعل الاحتمالات كلها واردة تجاه الروايات عن جعفر.

فنحن تيقنا من كلام جعفر أن هناك من أصحابه من كذب عليه ولم نستيقن ما هو ذلك الكذب؟ وهل انخدع به أحد من أصحابه الآخرين أم لا؟ولم يذكر الأئمة بعده ذلك الكذب ويبينوه للأتباع حتى يحذروه مما يجعل الاحتمال وارداً على كل الروايات!

* وذكر أن الرواة عنه يسمع (**أحدهم الكلمة فيحط عليها عشراً**) ولم يذكر تلك العشر الزائدة في الرواية ولا الأشخاص الذين زادوا عشراً، وهذا يجعل كل رواية تحتمل أنها هي

الرواية المقصودة وكل راوٍ من أصحابه يحتمل أنه هو المقصود بذلك حتى يأتي الدليل على خلاف ذلك في الروايات والرواة.

فيجب التوقف عن قبول جميع الروايات وعن توثيق أحدٍ من الرواة عنه لاحتمال أن تلك الرواية هي الزائدة وذلك الراوي هو الذي زاد.

* لقد أصدر حكماً عظيماً على بعض من ينتحل التشيع بأنهم (**شر من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا**) ولم يذكر لنا من هو من أتباعه وأصحابه الذين أراده بهذا الحكم مما يجعل الجميع في دائرة الاتهام حتى يأتي نص يخرجه من تلك التهمة.

وهذا يعني أن أصحابه غير موثوقين لعدم تبرئته من تلك التهمة.

* ويؤكد ﷺ أن آيات النفاق إنما نزلت (**فيمن ينتحل التشيع**).

وهذا حكم عام لم يستثن ﷺ منه أحداً من الشيعة، وبهذا يتقرر أن جميع الشيعة غير موثوقين؛ لأن إمامهم قد حكم عليهم بالنفاق!!

فكل رواية تأتي من طريقهم فإنها غير مأمونة إذ لا ندري عن إيمان ذلك الراوي حتى يأتي نص آخر من جعفر نفسه يبرؤه من النفاق حتى نقبل روايته.

* ويقرر جعفر الصادق أن أعدى الناس لآل البيت هم المتظاهرون بالتشيع ومحبة آل البيت، فقال: (**لقد أمسينا وما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا!**.)

فهؤلاء المتظاهرون بمودة آل البيت يكذبهم جعفر ويؤكد أنهم أعداء لآل البيت تظاهروا بحبهم؟

ولم يستثن أحدًا من أصحابه!!

وبذلك فجميع المحيطين بآل البيت متهمون من آل اليبت أنفسهم أنهم أعدى الناس لهم.

ولهذا فإننا لا نقبل رواية من أحدهم ما لم تأتِ رواية تبرئه من هذا الاتهام.

ولم تأتِ رواية عن الأئمة بعده تخرج أحداً من هذا الاتهام.

*** وهنا ينكشف مخطط: «التقية» الذي وضعه أعداء آل البيت.**

فقد أعلن ﷺ أنهم يؤولون كلام آل البيت على غير ظاهره - أي: يصفونه بالتقية - فيقول ﷺ: (أقول كذا ويقولون إنما يعني كذا) فهو يعلن دينه الذي يتفق مع أهل السنة وهو الحق، ثم يقول المحيطون به: لا تصدقوه فإنه لم يرد الظاهر، وإنما لكلامه معنى آخر غير الظاهر!!

وهذا يؤكد أن المحيطين به غير مأمومين فيما ينسبونه إليه لأنهم سيغيرونه.

* وهنا يؤكد جعفر الصادق ﷺ أن جميع أصحابه غير **مؤتمنين ولا يصل عدد من يثق فيه أكثر من اثنين، وأنه لو وجد ثلاثة يثق فيهم لحدثهم!!**

بل يقرر هنا أنه لم يجد إلا رجلاً واحداً يأتمر بأمره هو «**عبد الله بن يعفور**» إذن لم يحدثهم لأنه لم يجد العدد المطلوب.

فمن أين إذن جاءت هذه الروايات؟!

ومع شهادة هذه الروايات في مصادر الشيعة بقلة أتباع جعفر إلا أن الشيعة لديها مبالغات عجيبة حيث زعمت أن طلاب جعفر الثقات فقط بلغوا **(أربعة آلاف)** فكم يا ترى إذن عدد الطلاب الذين تلقوا عنه؟!

إذا كان الثقات بلغوا هذا العدد فسيكون عدد الطلاب إذن عشرة آلاف على أقل تقدير فمن نصدق؟!

نصدق جعفراً نفسه أم نصدق المتأخرين من الشيعة؟!

لاشك أننا نصدق جعفر الصادق ﷺ.

* وهنا تأتي الطامة الكبرى حيث يتضجر أحد أصحاب الإمام من كثرة الاختلافات والتناقضات، فيقره جعفر على ذلك ويكشف له السبب الذي هو الكذب على آل البيت؛ لأنهم يتاجرون بآل البيت أي: (**يطلبون الدنيا**) فيكذبون بأن آل البيت أوصياء ونحن المقربون منهم وقد أخبرونا بكذا ليعظمهم الناس ويدفعوا إليهم الأموال.

وهذا ما أكده شريك بأنه قد أحاط بجعفر (**قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر ليستأكلوا الناس بذلك ويأخذوا منهم الدراهم**).

هذه هي الحقيقة.

يكذبون على جعفر وينسبون إليه أنه قال وهو لم يقل.

وإذا قال جعفر رحمه الله كلاماً فخالف ما نسبوه إليه قال المحيطون به: إنما قاله تقية!!

فكيف نعرف الصدق من الكذب؟!

فنحن هنا قد تيقنا بأن من يدخل عليه يكذب وينسب إليه أنه قال وهو لم يقل، فأي الروايات عنه نستطيع أن نصححها، وأي الرواة عنه نستطيع أن نبرئه من الكذب؟!

وهذا يمنع تصديق جميع الروايات وعدم الثقة بجميع الرواة عنه حتى يأتينا اليقين في الروايات بأنها ليست مما كذب به على جعفر، واليقين في الرواة أنهم ليسوا ممن كذب على جعفر.

إذن: تيقنا وجود الكذب ولم نتيقن ما هو الكذب من تلك الروايات، وهذا يجعل كل الروايات عن جعفر مشكوكاً فيها!!

* وهذا أنموذج من المحيطين بجعفر ممن يعد عند الشيعة من أقرب الناس إلى جعفر وهو زرارة يحمل في قلبه الكراهة لجعفر ويكذبه **ثم يزعم أنه** (**ضرط في لحية جعفر وقال: لا**

يفلح أبداً) وينسب إلى جعفر أنه أمره أن لا يصلي العصر حتى تغيب الشمس. وهكذا.

فإذا كان هذا ممن تعتقد فيهم الطائفة أنهم مقربون موثوقون فما هو الحال إذن في غيرهم؟!

فهل مثل هذا الراوي يمكن أن يؤتمن على رواية أو دين؟!

* وأخيراً تأتي شهادة الشخص الذي تزعم الروايات أنه مقرب من جعفر بأن الموالين لآل البيت (**ليس لهم أمانة ولا وفاء ولا صدق**) بل وفيهم من هو: (**خبيث اللسان خبيث الخلطة قليل الوفاء**).

فهل هؤلاء أهل أن تقبل رواياتهم في دين الله ﷻ؟!

سابعاً: موسى بن جعفر الكاظم رحمه الله:

وأما موسى بن جعفر فإنه لو امتحن أصحابه وهم الذين كانوا أصحاباً لأبيه جعفر لوجدهم مرتدين لم يصْفُ له من الألف إلا واحد.

فأين ذلك العدد من الرواة عن جعفر والذين زعموا أنهم أربعة آلاف؟!

فهل يوثق في هؤلاء أن يرووا حديثاً أو ينقلوا خبراً وقد اتُهموا بالردة ولم نعلم من هو المزكَّى منهم؟!

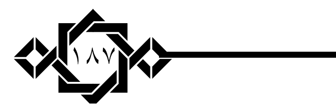


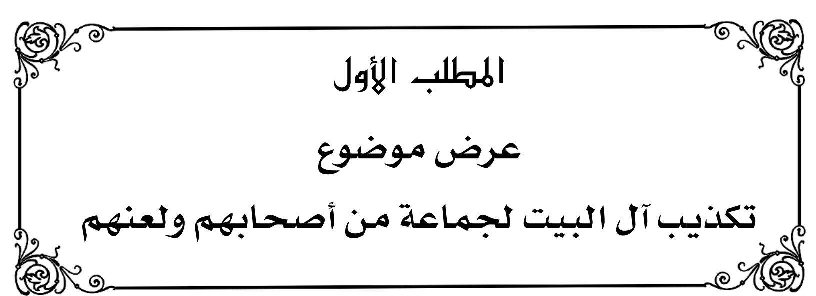
المبحث التاسع

تكذيب آل البيت للمشهورين من أصحابهم ولعنهم

المطلب الأول: عرض موضوع تكذيب آل البيت للمشهورين من أصحابهم ولعنهم.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع تكذيب آل البيت للمشهورين من أصحابهم ولعنهم.





المطلب الأول
عرض موضوع
تكذيب آل البيت لجماعة من أصحابهم ولعنهم

لم يكتف المحيطون بآل البيت بإيذائهم وخذلانهم بل عمدت مجموعات منهم إلى الكذب عليهم وتقويلهم ما لم يقولوه، فتنبه آل البيت إلى ذلك فحذَّروا منهم ولعنوهم.

وفيما يلي نماذج من أقوالهم في ذلك وقد تقدم بعضها:

* تقدم عن أبي جعفر أنه قال: «لعن الله بنان البيان، وإن بناناً لعنه الله، كان يكذب على أبي، أشهد أن أبي علي بن الحسين كان عبداً صالحاً»[1].

* وتقدم عن جعفر الصادق قال: «كان رسول الله أصدق البرية لهجة، وكان مسيلمة يكذب عليه، وكان أمير المؤمنين (ع) أصدق من برأ الله من بعد رسول الله، وكان الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه بما يفتري عليه من الكذب عبد الله بن سبأ لعنه الله، وكان أبو عبد الله الحسين بن علي (ع) قد ابتلي بالمختار، ثم ذكر أبو عبد الله: الحارث الشامي وبناناً، فقال: كانا يكذبان على علي بن الحسين (ع)، ثم ذكر المغيرة بن سعيد وبزيعاً والسري وأبا الخطاب ومعمراً وبشار الأشعري وحمزة اليزيدي وصائد النهدي - أي: أصحابه - فقال: لعنهم الله، إنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا، أو عاجز الرأي كفانا الله مؤنة كل كذاب، وأذاقهم الله حر الحديد»[2].

---

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٩٠)، وانظر: البحار (٢٥/ ٢٧٠-٢٧١)، معجم رجال الحديث (٤/ ٢٧٦)، دراسات في علم الدراية (ص: ١٥٥).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٩٣)، وانظر: مستدرك الوسائل (٩/ ٩٠)، البحار (٢/ ٢١٧-٢١٨) (٢٥/ ٢٦٣)، جامع أحاديث الشيعة (١٣/ ٥٨٠)، معجم رجال الحديث (٤/ ٢٠٦)، (١٥/ ٢٦٣)، قاموس الرجال (٩/ ٦٠٠)، أعيان الشيعة (٣/ ٥٦٤).

* وتقدم، الكشي عن حبيب الخثعمي عن أبي عبد الله قال: «كان للحسن كذّاب يكذب عليه ولم يسمه، وكان للحسين كذّاب يكذب عليه ولم يسمه، وكان المختار يكذب على علي بن الحسين، وكان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي»[1].

* وأشارت روايات الكشي إلى أن المغيرة بن سعيد كان يأخذ ضلاله من مصدر يهودي، ففي رجال الكشي أن أبا عبد الله قال يوماً لأصحابه: «لعن الله المغيرة بن سعيد، ولعن الله يهودية كان يختلف إليها يتعلم منها السحر والشعبذة والمخاريق»[2].

* ورواية أخرى في المغيرة عن أبي عبد الله قال: «لعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا»[3].

* وعن أبان بن عثمان قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «لعن الله عبد الله بن سبأ! إنه ادعى الربوبية في أمير المؤمنين، وكان والله أمير المؤمنين عليه السلام عبداً لله طائعاً، الويل لمن كذب علينا، وإن قوماً يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا، نبرأ إلى الله منهم، نبرأ إلى الله منهم»[4].

* وتقدم ما رواه الكشي عن كليب الصيداوي أنهم كانوا جلوساً ومعهم عزافر الصيرفي وعدة من أصحابهم، معهم أبو عبد الله قال: فابتدأ أبو عبد الله من غير ذكر لزرارة، فقال: «لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة ثلاث مرات»[5].

---

(١) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٤٩٢)، وانظر: معجم رجال الحديث (١٩/ ٣٠١)، قاموس الرجال (١٠/ ١٩٠).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٤٩١)، وانظر: البحار (٢٥/ ٢٨٩) (٦٤/ ٢٠٢)، معجم رجال الحديث (١٩/ ٣٠١)، قاموس الرجال (١٠/ ١٨٩)، تسديد الأصول (٢/ ٧٦).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٤٣٦)، وانظر: الاختصاص (ص: ٢٠٤)، معجم رجال الحديث (٤/ ٣٣٩)، أعيان الشيعة (٤/ ٥٢).

(٤) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٢٤)، بحار الأنوار (٢٥/ ٢٨٦)، عبد الله بن سبأ للسيد مرتضى العسكري (٢/ ١٧٢)، معجم رجال الحديث (١١/ ٢٠٦)، كشف الحقائق لعلي آل محسن (ص: ١٩٢).

(٥) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٦٥)، وانظر: معجم رجال الحديث (٨/ ٢٤٩)، تاريخ آل زرارة (ص: ٦١).

* وتقدم أيضاً عن عمران الزعفراني، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع عليه لعنة الله»(١).

* وعن أبي عبد الله قال: «ما أنزل الله سبحانه آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع»(٢).

* وتقدم عن جعفر الصادق قال: «إن ممن ينتحل هذا الأمر لمن هو شرٌّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا»(٣).

* وقال أيضاً: «إن ممن ينتحل هذا الأمر (أي: التشيع) ليكذب حتى إن الشيطان ليحتاج إلى كذبه»(٤).

* وقال كذلك: «لو قام قائمنا بدأ بكذابي الشيعة فقتلهم»(٥).

* وتقدم عن الفيض بن المختار أنه شكى لأبي عبد الله كثرة اختلافهم، فقال: ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم.. إني لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أن أشك في اختلافهم في حديثهم؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «هو ما ذكرت يا فيض إن الناس أولعوا بالكذب علينا.. وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غيره تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله وإنما يطلبون الدنيا وكلٌّ يحب أن يدعى

---

(١) اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٦٥)، وانظر: تاريخ آل زرارة (ص: ٦٠-٦١)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٤٩)، أعيان الشيعة (٧/ ٥٠).

(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٨٩)، وانظر: البحار (٦٥/ ١٦٦)، مستدركات علم رجال الحديث (ص: ٣٧٥) معجم رجال الحديث (١٥/ ٢٦٥)، الانتصار للعاملي (٩/ ٢٣٤).

(٣) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٨٧)، وانظر: دراسات في علم الدراية (ص: ١٥٤) لعلي أكبر غفاري، البحار (٦٥/ ١٦٦)، معجم رجال الحديث (١٥/ ٢٦٤).

(٤) انظر: الكافي (٨/ ٢٥٤)، البحار (٢٥/ ٢٩٦)، اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٨٧)، معجم رجال الحديث (١٥/ ٢٦٤)، دراسات في علم الدراية (ص: ١٥٤)، موسوعة أحاديث أهل البيت لهادي النجفي (٨/ ١٦٤).

(٥) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٨٩)، وانظر: معجم رجال الحديث (١٥/ ٢٦٥)، دراسات في علم الدراية (ص: ١٥٥).

رأساً»[١].

* وتقدم عن علي بن موسى أنه قال: «كان بنان يكذب على علي بن الحسين (ع) فأذاقه الله حر الحديد، وكان المغيرة بن سعيد يكذب على ابن جعفر (ع) فأذاقه الله حر الحديد، وكان محمد بن بشير يكذب على أبي موسى الرضا (ع) فأذاقه الله حر الحديد، وكان أبو الخطاب يكذب على أبي عبدالله (ع) فأذاقه الله حر الحديد، والذي يكذب عليَّ: محمد بن الفرات»[٢].

* وجاء في بصائر الدرجات عن سفيان السمط قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «جعلت فداك؛ إن رجلاً يأتينا من قبلكم يعرف بالكذب، فيحدث بالحديث فنستبشعه، فقال أبو عبدالله - عليه السلام -: يقول لك: إني قلت لليل إنه نهار، وللنهار إنه ليل، قال: لا، قال: فإن قال لك هذا إني قلته فلا تكذب به فإنك إنما تكذبني!!»[٣].

وقد اعترف محمد رضا المظفر بأن جلّ رواتهم قد ورد فيهم الذم من الأئمة، ونقلت ذلك كتب الشيعة نفسها، قال وهو يتحدث عما جاء في هشام بن سالم الجواليقي من ذم: **«وجاءت فيه مطاعن، كما جاءت في غيره من أجلة أنصار أهل البيت وأصحابهم الثقات والجواب عنها عامة مفهوم»**[٤].

ثم لم يرتض المظفر جرح الأئمة في هؤلاء بحجة أن المذهب قام عليهم، فقال: «وكيف يصح في أمثال هؤلاء الأعاظم قدح؟ وهل قام دين الحق وظهر أمر أهل البيت إلا بصوارم حججهم»[٥].

بعد هذا العرض لأقوال أئمة الشيعة الاثني عشرية في لعن كبار أصحابهم وتكذيبهم نقف

---

(١) بحار الأنوار (٢/ ٢٤٦)، جامع أحاديث الشيعة (١/ ٢٢٦)، فرائد الأصول للأنصاري (١/ ٣٢٥-٣٢٦)، اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٤٧)، معجم رجال الحديث (٨/ ٢٣٢)، أعيان الشيعة (٧/ ٤٨).

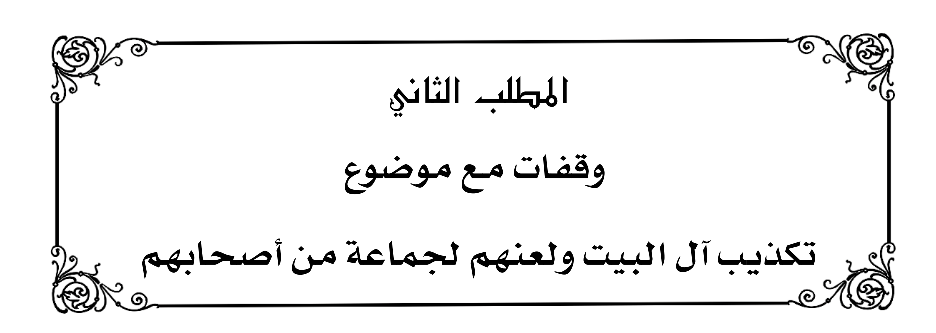
(٢) اختيار معرفة الرجال (٢/ ٥٩١)، وانظر: معجم رجال الحديث (١٥/ ٢٦٢-٢٦٣)، قاموس الرجال (٩/ ٦٠٠)، أعيان الشيعة (٣/ ٦٠٦)، مسند الإمام الرضا (٢/ ٤٤٦).

(٣) بصائر الدرجات (ص: ٥٥٨)، بحار الأنوار (٢/ ٢١١-٢١٢)، مختصر بصائر الدرجات (ص: ٧٧).

(٤) الإمام الصادق للمظفر (ص: ١٧٨).

(٥) الإمام الصادق للمظفر (ص: ١٧٨).

بعد ذلك وقفات عدة في المطلب الآتي بمشيئة الله تعالى.



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
تكذيب آل البيت ولعنهم لجماعة من أصحابهم

تضمنت الروايات أسماء جماعة من منتحلي التشيع لعنهم الأئمة وكذبوهم، وفي مقدمتهم: «**عبد الله بن سبأ اليهودي**» الذي يعتبر المؤسس لهذه العقائد المخالفة للقرآن، ثم تابعه أشخاص انكشف أمر بعضهم لآل البيت فذكروهم بأسمائهم.

ثم أكد جعفر الصادق أن في أصحابه من هو شر من اليهود والنصارى، وأنهم لشدة مكرهم وخداعهم فاقوا إبليس في الكذب، حتى إن إبليس ليحتاج إلى أسلوبهم في الكذب لشدة خفائه ومكره، بل يؤكد أن الآيات التي نزلت في المنافقين إنما هي في الذين ينتحلون التشيع، ويؤكد كذلك أن المهدي لو خرج فإن أول عمل يبدأ به هو: قتل كذابي الشيعة!.

ويكشف السبب في كذب هؤلاء الكذابين، وهو طلب الدنيا حتى إنهم ليؤولون حديثه على غير تأويله مما عمق الخلاف بين الشيعة في عصور الأئمة فما بالك بالعصور بعدها؟!

إن كثرة الذم لأصحاب أئمة الشيعة من الأئمة أنفسهم ترفع الثقة بجميعهم، إذ لا يكاد يوجد راوٍ من رواتهم لم يرد فيه ذم من أئمتهم.

ولما ظهر ذم الأئمة لأولئك الكذابين والتحذير من كذبهم عمد أولئك الكذابون إلى وضع حديث يحذر من قبول كلام الأئمة في أولئك الكذابين ويحذر من رد أحاديثهم حتى لو كانوا معروفين بالكذب!!

جاء في بصائر الدرجات عن سفيان السمط قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «جعلت

فداك؛ إن رجلاً يأتينا من قبلكم يعرف بالكذب فيحدث بالحديث فنستبشعه!!

فقال أبو عبد الله رحمه الله: يقول لك: إني قلت لليل إنه نهار، وللنهار إنه ليل، قال: لا، قال: فإن قال لك هذا أني قلته فلا تكذب به فإنك إنما تكذبني حتى لو كان معروفاً بالكذب؟!»

نعم! هذا نص الرواية.

فقد أكد الراوي سفيان السمط أن الرجل الذي حدث بالأحاديث المستبشعة معروف بالكذب، فأمر جعفر بتصديقه ولم يسأل عن اسمه!!

إننا لا نعجب من هؤلاء الكذابين الذين دسوا هذه الروايات ولكن العجب ممن يتقبل هذا الكذب من أناس مؤمنين بالله ورسوله من الشيعة ويعتقدون أن تلك الروايات المنسوبة إلى آل البيت قد صدرت عنهم فيتقبلونها ويزعمون أن الذم قيل على سبيل التقية من غير دليل!!

والعجب أن علماء الشيعة عندما يرون تناقض ذم الأئمة لأحد من أصحابهم لا يترددون في رد كلام الأئمة بدعوى أن هؤلاء المطعون فيهم إنما قام المذهب عليهم.

قال المظفر: (وكيف يصح في أمثال هؤلاء الأعاظم قدح؟ وهل قام دين الحق وظهر أمر أهل البيت إلا بصوارم حججهم).

نعم! مذهبكم أنتم قام على هؤلاء وليس مذهب آل البيت؛ لأن آل البيت لعنوهم وكذبوهم وليسوا عندهم بعد هذا بأكابر وإنما أنتم كبرتموهم!!

إن تلك الصوارم التي قام عليها المذهب هي السبب في لعنهم وتجريحهم من الأئمة، وإن هؤلاء الذين حذر منهم الأئمة هم أصحاب الروايات التي فرقت الأمة وأفسدت المذهب.

وكان ينبغي أن تراجعوا روايات هؤلاء وتقارنوها بكتاب الله ﷻ لينكشف لكم مدى التوافق مع كتاب الله ﷻ فتقبلوا ما وافقه وتردوا ما عارضه ولا تخضعوا القرآن بعد هذا إلى تلك الروايات فإن أئمتكم قد حذروكم منها.

وسيأتي قول أبي عبد الله عليه السلام وفيه: «فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا محمد، فإنا إذا حدثنا قلنا: قال الله تعالى وقال رسول الله»[1].

وأخيراً: فهل بعد هذا يمكن أن تقبل روايات من جرحه الأئمة ولعنه وكذبه وحذر منه؟!

إن نظرة واحدة على كتب **تراجم أصحاب الأئمة ورواة أخبارهم** وتطبيق ذلك على كتب المصادر الشيعية الاثني عشرية الأربعة القديمة (الكافي ومن لايحضره الفقيه والاستبصار وتهذيب الأحكام) تكشف عن حقيقة مذهلة.

وفيما يلي عرض لتلك النتائج:

* عدد الرواة الذين لعنهم الأئمة = (٥٩) تسعة وخمسون راوياً.

*** عدد رواياتهم في تلك الكتب فقط = (٥٧٦٥) خمسة آلاف وسبعمائة وخمسة وستون رواية.**

* عدد الذين كُذِّبوا =(٥٥) خمسة وخمسون راوياً.

*** عدد رواياتهم في تلك الكتب الأربعة فقط: (٥٦٤٥) خمسة آلاف وستمائة وخمسة وأربعون رواية.**

**** المجموع = (١١٤١٠) أحد عشر ألفاً وأربعمائة وعشر روايات.**

(١) البحار (٢/ ٢٥٠)، معجم رجال الحديث (١٩/ ٣٠٠)، قاموس الرجال (١٠/ ١٨٨).

* وعدد من روي عنهم ممن لم يؤمن بالأئمة الاثني عشر هو: (١٠٧) مائة وسبعة رواة.

* وعدد المتهمين في دينهم بشرب المسكر = (٣٩٨) ثلاثمائة وثمانية وتسعون راوياً.

*** و عدد الرواية عن هؤلاء الذين لم يؤمنوا بالأئمة والمتهمين بشرب المسكر: (٥٥٦٨) خمسة آلاف وخمسمائة وثمانية وستون رواية.**

*** مجموع هؤلاء الرواة: ٥٩ + ٥٥ + ١٠٧ +٣٩٨ = (٦١٩) راوياً.**

**** ومجموع الروايات عن هؤلاء الرواة جميعاً: ١١٤١٠ + ٥٥٦٨ = (١٦٩٧٨) ستة عشر ألفاً وتسعمائة وثمانية وسبعون رواية[1].**

بيان بالرواة الشيعة الذين جرحوا في كتب الشيعة نفسها

عدد الرواة	حالهم	عدد رواياتهم	
٠٥٩ ٠٥٥ ١٠٧ ٣٩٨	ملعونون كذابون لايؤمنون بالأئمة ويشربون المسكر	٥٧٦٥ ٥٦٤٥ ٥٥٦٨	
٦١٩		١٦٩٧٨	المجموع

فكم يصفو من الكتب الأربعة بعد ذلك؟!!

وهذا على قواعد الطائفة الاثني عشرية وإلا لوطبقنا قواعد المصطلح السني عليها

(١) راجع كتاب رواة الأخبار عن الأئمة الأطهار: (٢٥٥-٢٦٩).

لاختفت هذه الكتب من الوجود!!.

إذ هذا عدد الرواة الذين جرحوا وأما عدد الرواة الذين لم يعرفوا أي أنهم: «مجهولون» فعددهم يفوق ذلك العدد!

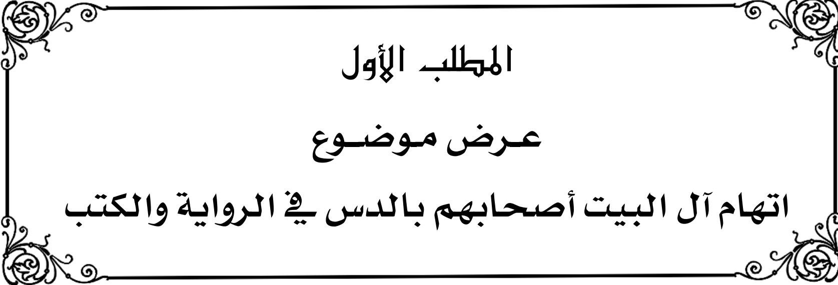
فهل بعد هذا يوثق في روايات هذه الأصول؟!!



المبحث العاشر
اتهام آل البيت أصحابهم بالدس في الرواية والكتب

المطلب الأول: عرض موضوع اتهام آل البيت أصحابهم بالدس في الرواية والكتب.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع اتهام آل البيت أصحابهم بالدس في الرواية والكتب.



المطلب الأول
عرض موضوع
اتهام آل البيت أصحابهم بالدس في الرواية والكتب

لقد أكد آل البيت الذين اتخذتهم الشيعة الاثنا عشرية أئمة بأن هناك دساً في الرواية عنهم ودساً في الكتب التي كتبها أصحابهم عنهم ولم يحددوا شيئاً من ذلك الدس.

وفيما يلي نماذج من تلك الروايات:

* روي عن الإمام أبي عبد الله أنه قال: «كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي عليه السلام، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة **فكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي** عليه السلام **ثم يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يبثوها في الشيعة، فكل ما كان في أصحاب أبي** عليه السلام **من الغلو فذاك مما دسه المغيرة بن سعيد في كتبهم**»[1].

* وفي لفظ آخر عن أبي عبد الله قال: «إن المغيرة بن سعيد لعنه الله **دس في كتب أصحاب أبي (أي: محمد بن علي الباقر) أحاديث لم يحدث بها أبي**، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا محمد، فإنا إذا حدثنا قلنا: قال الله تعالى وقال رسول الله»[2].

* وعن يونس بن عبد الرحمن أحد أصحاب أبي الحسن الرضا أنه قال: وافيت العراق

---

(١) البحار (٢/ ٢٥٠)، عبد الله بن سبأ (٢/ ٢٠٥)، موسوعة أحاديث أهل البيت (٨/ ١٦٣)، اختيار معرفة الحديث (٢/ ٤٩١)، معجم رجال الحديث (١٩/ ٣٠٠)، قاموس الرجال (١٠/ ١٨٩)، كليات في علم الرجال (٤١٦).

(٢) البحار (٢/ ٢٥٠)، الحدائق الناضرة (١/ ٩)، جامع أحاديث الشيعة (١/ ٢٦٢)، اختيار معرفة الرجال (٢/ ٤٨٩)، رجال ابن داود (ص: ٢٧٩)، توضيح المقال في علم الرجال (ص: ٣٨)، رجال الخاقاني (ص: ٢٠٩).

فوجدت قطعة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا فأنكر منها أحاديث كثيرة.. وقال: «إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله، لعن الله أبا الخطاب، **وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام** فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإنا إن تحدثنا تحدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة، إنا عن الله ورسوله نحدث»[1].

وقد اعترف عدد من علماء الشيعة الاثني عشرية بوجود مؤامرة سرية لدس الروايات وإفساد الكتب وفيما يلي نماذج من اعترافاتهم:

* قال محمد باقر الصدر:

(من جملة ما كان سبباً لحصول الاختلاف والتعارض بين الأحاديث أيضاً عملية الدس التي قام بها بعض المغرضين والمعادين لأهل البيت على ما نقله لنا التاريخ وكتب التراجم والسير وقد وقع كثير من ذلك في عصر الأئمة أنفسهم على ما يظهر من جملة الأحاديث التي وردت تنبه أصحابهم إلى وجود حركة الدس والتزوير فيما يروون من الأحاديث وعملية التنبيه الأكيدة من الأئمة على وجود حركة الدس)[2].

* قال المحدث الاثنا عشري هاشم معروف الحسني:

(وكان من أخطر الدخلاء على التشيع جماعة تظاهروا بالولاء لأهل البيت **واندسوا بين الرواة وأصحاب الأئمة مدة طويلة من الزمن استطاعوا خلالها أن يتقربوا من الإمامين: الباقر والصادق، واطمأن إليهم جميع الرواة فوضعوا مجموعة كبيرة من الأحاديث ودسوها بين أحاديث الأئمة، وفي أصول كتب الحديث كما تشير إلى ذلك بعض الروايات)**[3].

(١) المصدر السابق.

(٢) [بحوث في علم الأصول ج٧ ص ٣٩ - ٤٠ / تقريرات بحث الصدر في الأصول بقلم السيد محمود الهاشمي ط قم ١٤٠٥].

(٣) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص: ١٤٨-١٤٩).

وذكر نموذجاً على ذلك الدس وهو: "عمر بن الجوشن" الراوي عن جابرالجعفي فقال في ترجمته: (ضعفه المؤلفون في الرجال **ونسبوا إليه أنه دس أحاديث في كتب جابر الجعفي)** [(١)].

وقال كذلك: «إنه كان يضع الأحاديث في كتب جابر الجعفي وينسبها إليه»[(٢)].

وقال هاشم معروف كذلك: (وتؤكد المرويات الصحيحة عن الإمام الصادق عليه السلام وغيره من الأئمة أن المغيرة بن سعيد، وبياناً، وصائداً، وعمر النبطي، والمفضل، وغيرهم من المنحرفين عن التشيع والمندسين في صفوف الشيعة، **وضعوا بين المرويات عن الأئمة عدداً كبيراً من مختلف المواضيع**... إلى أن قال:

وجاء عن المغيرة بن سعيد أنه قال:

وضعت في أخبار جعفر بن محمد اثنى عشر ألف حديث.

وظل هو واتباعه زمناً طويلاً بين صفوف الشيعة يترددون معهم إلى مجلس الأئمة عليهم السلام، ولم ينكشف حالهم إلا بعد أن امتلات أصول كتب الحديث الأولى بمروياتهم.)

* وقد ذكر ابن بابويه القمي المعروف عند الشيعة بالصدوق صاحب أحد كتبهم الأربعة المعتمدة أنموذجاً للدس في الرواية، فقال: (هذا هو الأذان الصحيح لا يزاد فيه ولا ينقص منه، **والمفوضة لعنهم الله قد وضعوا أخباراً وزادوا في الأذان «محمد وآل محمد خير البرية» مرتين، وفي بعض رواياتهم بعد أشهد أن محمداً رسول الله «أشهد أن علياً ولي الله» مرتين، ومنهم من روى بدل ذلك: «أشهد أن علياً أمير المؤمنين حقاً» مرتين.**

ولا شك في أن علياً ولي الله، وأنه أمير المؤمنين حقاً، وأن محمداً وآله صلوات الله عليهم خير البرية، **ولكن ليس ذلك في أصل الأذان، وإنما ذكر ذلك ليعرف بهذه الزيادة المتهمون**

---

(١) دراسات في الحديث والمحدثين (ص: ١٩٥).

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص: ٢٣٤).

بالتفويض، المدلسون أنفسهم في جملتنا)[١].

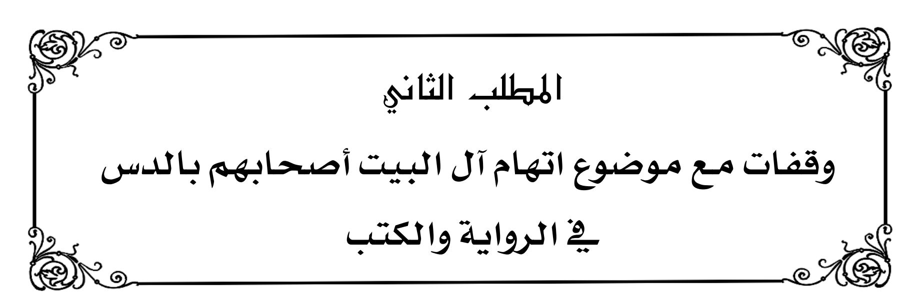
* وقال ابن أبي الحديد: (واعلم أن أصل الكذب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلقة في صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم، نحو حديث (السطل) وحديث (الرمانة...) إلى أن قال: وأحاديث مكذوبة كثيرة تقتضي نفاق قوم من أكابر الصحابة والتابعين الأولين وكفرهم)[٢].

هذه نبذة موجزة عما تعرضت له الرواية عن آل البيت وما تعرضت له كذلك الكتب التي دونها المحيطون بأئمة الشيعة عنهم من الدس والتزوير.

---

(١) من لا يحضره الفقيه (١/ ٢٩٠-٢٩١).

(٢) شرح نهج البلاغة (١١/ ٤٨-٤٩).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع اتهام آل البيت أصحابهم بالدس في الرواية والكتب

في المبحث السابق لعن الأئمة أشخاصاً من أصحابهم بأسمائهم وكذبوهم.

وهنا لون جديد من اتهام الأئمة لأتباعهم، حيث اتهموهم بأنهم يدسون الأحاديث في أحاديث الأئمة وفي كتب أصحابهم.

فقد أخبر جعفر الصادق أن المغيرة يتعمد الكذب على الباقر، وكان هناك فريق من أصحاب المغيرة مختلطين بأصحاب الباقر ويأخذون كتب أصحاب الباقر ويدفعونها إلى المغيرة فيضع فيها المغيرة الكفر والزندقة ويسندها إلى جعفر ويعيدها إلى أصحاب جعفر فيأخذونها وينشرونها في الشيعة فيقبلونها!!

فهي عملية منظمة، وهذه شهادة من إمام من أئمة التشيع أن الشيعة اختُرقت في زمن الإمام الباقر وأن كتبهم قد تعرضت للدس.

فالأصل إذن في كتب جميع أصحاب الباقر أنها قد تعرضت للدس بشهادة الباقر نفسه، ثم لم يأت دليل على تحديد تلك الروايات المدسوسة لا من الباقر ولا ممن جاء بعده من الأئمة، مما يجعل جميع الروايات في دائرة الاتهام حتى تأتي روايات أخرى من الأئمة الذين أكدوا حدوث الدس أو من الأئمة بعدهم **تبين** المدسوس من غيره.

ونضرب لذلك بمثال فقهي وهو: لو كان هناك جماعة من النساء إحداهن أخت لشخصٍ ما وأراد هذا الشخص الزواج من إحداهن فهنا يحرم عليه الجميع حتى يتضح له أيهن هي أخته فتخرج من بينهن.

وكذلك لو كان هناك ماء طاهر اختلط بماءٍ نجس وأراد الوضوء فإنه يجتنب الجميع حتى يتبين له الطاهر من النجس.

قال العالم السني الشيرازي: (الأخت إذا اختلطت بأجنبية والماء إذا اشتبه بالبول فيجب اجتناب الجميع)(١).

وقال العالم السني العز بن عبد السلام: (وللاحتياط لدرء مفسدة المحرم أمثلة: أحدها: إذا اشتبه إناء طاهر بإناء نجس، أو ثوب طاهر بثوب نجس، وتعذر معرفة الطاهر منهما، فإنه يجب اجتنابهما درءاً لمفسدة النجس منهما)(٢).

فالاشتباه في أمور الأحكام يوجب الابتعاد عن الجميع فما بالك بأمور التشريع؟!!

فشهادة الإمام هنا تؤكد أن في روايات الباقر دساً منظماً، وهذا يجعل الدس هو الأصل ولا ينتقل عن الأصل إلا بدليل، ولم يرد الدليل الذي يفرق بين المدسوس وغيره، ولهذا فلا يجوز تصديق شيء من تلك الروايات على تلك القاعدة.

والصادق يضع ميزاناً ونعم الميزان، فيقول: (ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا محمد)، ولم يقل: وسنة أحد من الأئمة، وإنما قال: القرآن وسنة النبي ﷺ الصحيحة.

ثم لم يتوقف الدس على الباقر بل تعداه إلى الصادق نفسه، فهذا شخص آخر اسمه «أبو الخطاب» يمارس نفس الأسلوب هو وأصحابه إلى عصر أبي الحسن الرضا باعتراف الرضا نفسه **ولم يحدد الروايات المدسوسة لا هو ولا من جاء بعده من الأئمة بعد أن شهد بوجودها، مما يجعل جميع الروايات عن الصادق وابنه موسى الكاظم وابنه علي بن موسى الرضا في دائرة الاتهام؛ لأنهم لم يبينوا المدسوس من غيره.**

ثم يذكر علي بن موسى الرضا ﷺ نفس ميزان أبيه فيقول: (**فلا تقبلوا علينا خلاف**

(١) اللمع في أصول الفقه (ص: ٧٦).
(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٤٧٩).

القرآن).

نعم! القرآن هو المقياس على الروايات وليست الروايات هي المقياس على القرآن، ولكن الشيعة حكَّموا الروايات في القرآن فلا تكاد تجد آية إلا ووضعوا لها روايات توجه معناها لما يريدون، فحَكَّموا على القرآن بالروايات وغيَّروا توجيه أئمتهم فوقع في عقائدهم الغلو والضلال؛ لأن أكثر تلك الروايات مدسوسة بشهادة أئمتهم.

وقد أصبح ما دسه أولئك المندسون الدخلاء ديناً عند المتأخرين من الشيعة بسبب قبول تلك الروايات كما يؤكده علماء الشيعة.

فهذا أحد أكابر علماء الشيعة في عصره وهو: ابن بابويه المسمى عندهم بـ: «الصدوق» صاحب أحد مصادر الشيعة الأربعة حيث يقرر أن المفوضة قد زادوا في الأذان وهو شعيرة من شعائر الدين وقد تعبد الشيعة بها إلى اليوم رغم تحذير ذلك العالم.

قال ابن بابويه: (**والمفوضة لعنهم الله قد وضعوا أخباراً وزادوا في الأذان: محمد وآل محمد خير البرية» مرتين، وفي بعض رواياتهم بعد أشهد أن محمداً رسول الله: «أشهد أن علياً ولي الله» مرتين، ومنهم من روى بدل ذلك: «أشهد أن علياً أمير المؤمنين حقاً» مرتين**).

وها هي الآن مآذن وحسينيات الشيعة تصرخ بهذا الأذان الذي يعترف الصدوق بأنه من وضع المفوضة والذي لا يوجد له حديث واحد عن أحد أئمة الشيعة لا صحيح ولا ضعيف فمن أين أتى؟!!

والمفوضة كما تذكره كتب الشيعة هم: (من غلاة الشيعة، زعموا أن الله خلق محمداً ثم فوض له خلق العالم وتدبيره، ثم فوض محمد تدبير العالم إلى علي فهو المدبر الثاني)[1].

هؤلاء هم الذين زادوا هذه الشهادة في الأذان وقبلها الشيعة وعملوا بها وليس عليها

---

(١) انظر عن المفوضة: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٨٨)، الفرق بين الفرق للبغدادي (ص: ٢٥١)، ومن كتب الشيعة: تصحيح الاعتقاد للمفيد (ص: ٦٤-٦٥)، بحار الأنوار للمجلسي (٢٥/ ٣٤٥).

دليل واحد عن أحد من أئمة الشيعة لا صحيح ولا ضعيف فمن أين جاء هذا التشريع؟!!

ثم إن اعتراف ابن بابويه بحدوث الدس في المذهب إنما هو امتداد لاعتراف إمامه كذلك، ثم ليس هو الأخير الذي أعلن ذلك الدس بل قد أعلنه بعده المحققون من المتأخرين.

فهذا السيد محمد الصدر يعترف أن السبب في التناقض في روايات الأئمة هو وجود الدس في الروايات عنهم وأن ذلك وقع في عصرهم وأن الأئمة لم يبينوا ذلك الدس مما يوجب طرح الجميع.

وهذا واضح من قول الصدر السابق وفيه أن: (من جملة ما كان سبباً لحصول الاختلاف والتعارض بين الأحاديث أيضاً عملية الدس التي قام بها بعض المغرضين والمعادين لأهل البيت على ما نقله لنا التاريخ وكتب التراجم والسير **وقد وقع كثير من ذلك في عصر الأئمة أنفسهم على ما يظهر من جملة الأحاديث التي وردت تنبه أصحابهم إلى وجود حركة الدس والتزوير فيما يروون من الأحاديث وعملية التنبيه الأكيدة من الأئمة على وجود حركة الدس**).

وقد انقضى عصر الأئمة ولم يبينوا المدسوس من غيره فكيف يعرف الأتباع إذن المدسوس من غير المدسوس؟!

وهذا كذلك أحد علماء الاثني عشرية في العصر الحاضر وهو: (هاشم معروف) يؤكد هذه الحقيقة، فيقرر أن هناك جماعة تظاهروا بالولاء لأهل البيت ودسوا في كتبهم أحاديث كثيرة.

يقول هاشم معروف: (وكان من أخطر الدخلاء على التشيع **جماعة تظاهروا بالولاء لأهل البيت واندسوا بين الرواة وأصحاب الأئمة... فوضعوا مجموعة كبيرة من الأحاديث ودسوها بين أحاديث الأئمة، وفي أصول كتب الحديث كما تشير إلى ذلك بعض الروايات**).

وقد ذكر مثالاً لذلك الدس حيث ذكر عن أحد تلاميذ جابر الجعفي وهو عمر بن شمر: (أنه كان يضع الأحاديث في كتب جابر الجعفي وينسبها إليه).

وهذا يبين مصداق كلام ابن أبي الحديد حيث يقول: (**واعلم أن أصل الكذب في حديث الفضائل كان من جهة الشيعة**) كما تقدم.

فهذه شهادات الأئمة والعلماء والمحققين من الشيعة تؤكد أن هناك دساً في الرواية والكتب!! فما هو هذا الدس في روايات الشيعة وكتبها؟!

إن الاعتراف بوجود الدس يضع جميع روايات الشيعة في دائرة الاتهام؛ إذ المعصوم عندهم قرر وجود الدس وأكده الأتباع، ولم يأت دليل يخرج شيئاً من تلك الروايات عن دائرة الدس.

فإن كلمة: "دس" تعني إدخال شيءٍ في شيءٍ بصورة خفية والخفي لا يمكن معرفته إلا بواسطة أكبر من البحث العادي.

وعندئذٍ فالأصل في روايات الشيعة هو: "الدس" فلا تقبل إذن رواية إلا بشهادة معصوم أنها ليست مدسوسة وهذا غير موجود.

ونختم بقول الشيعي موسى الموسوي عن ذلك الدس في الروايات الشيعية التي ظهرت في مصادر الشيعة والمقصد منه، فيقول:

(**إن المتتبع المنصف للروايات التي جاء بها رواة الشيعة في الكتب التي ألفوها بين القرن الرابع والخامس الهجري يصل إلى نتيجة محزنة جداً وهي أن الجهد الذي بذله بعض رواة الشيعة في الإساءة إلى الإسلام لهو جهد يعادل السموات والأرض في ثقله، ويخيل إلي أن أولئك لم يقصدوا من رواياتهم ترسيخ عقائد الشيعة في القلوب بل قصدوا منها الإساءة إلى الإسلام وكل ما يتصل بالإسلام**)[1].

فهل بعد هذا يمكن أن تقبل روايات الكتب الشيعية ولم يحدد الأئمة المدسوس فيها من غيره؟!

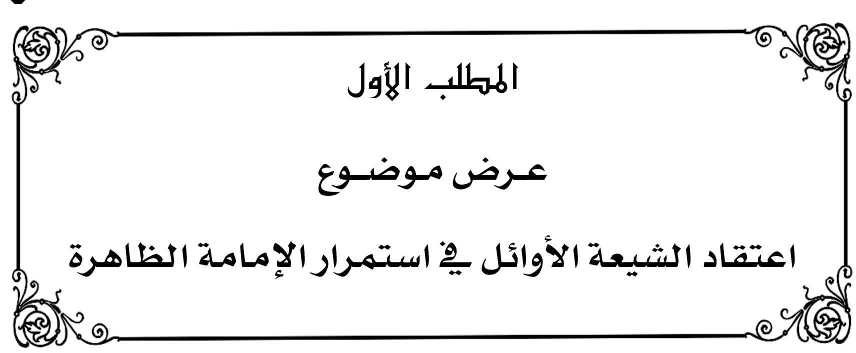
هذا ما يحتاج إلى جواب من عقلاء الطائفة.

---

(١) الشيعة والتصحيح (ص: ١٢).



المبحث الحادي عشر
اعتقاد الشيعة الأوائل
في استمرار الإمامة الظاهرة



المطلب الأول

عرض موضوع

اعتقاد الشيعة الأوائل في استمرار الإمامة الظاهرة

يؤكد بعض العلماء المحققين المعاصرين من علماء الشيعة الاثني عشرية أن الشيعة الأوائل لم يكونوا يعتقدون أن عدد الأئمة محصور في عدد معين بل كانوا يعتقدون أن عدد الأئمة لا حصر له، وأنه لن يخلو عصر من إمام ظاهر بين الناس يعلمهم الدين وينوب عن النبي ﷺ في حراسة الدين وقيادة الأمة.

ولكن انقطاع الأئمة الفعلي أحدث لهم إرباكاً شديداً تفرقوا بعده إلى أكثر من أربع عشرة فرقة- كما قال الشيعة أنفسهم- كل فرقة تدعي دعوى غير دعوى الأخرى.

ولم تكن تعتقد أي طائفة قبل ذلك التاريخ أن عدد أئمة الشيعة هم اثنا عشر إماماً.

وفي غمرة هذه المفاجأة اختُرع لهم هذا العدد، ولما كان عدد الأئمة الفعلي لم يصل إلى هذا العدد فلا بد من إيصاله إليه بادعاء مولود لم يخلق ليكمل به عدد الأئمة اثني عشر إماماً.

وقد رصد المؤرخ الشيعي الاثنا عشري الحسن بن موسى النوبختي هذا الحدث التاريخي مبيناً عدد تلك الفرق وعقيدة كل فرقة منها، ولم يذكر أن أحداً منها كان يعتقد بعدد معين من الأئمة.

فقال وهو يتحدث عن موت الحسن العسكري الإمام الحادي عشر عند الطائفة:

(وتوفي ولم يعرف له ولد ظاهر فاقتسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمه... فافترق أصحابه من بعده فرقاً...).

ثـم ذكرهـا وعـدّ منهـا الطائفـة الثانيـة عشرة،وسـماها: "الإماميـة" ولم يضـف: "الاثنـي عشرـية" فقـال: (وقالـت الفرقـة الثانيـة عشرـة مـنهم وهـم الإماميـة: لـيس القـول كـما قـال هؤلاء...إلخ)[١].

فذكر معتقدها في الإمامة ولم يشر إلى عقيدة الاثني عشر مطلقاً، مع أنه قـد رجـح معتقـد هذه الفرقة على بقية الفرق واستطرد في سرد أدلة عقيدتها وردودها على الفرق الأخرى.

ولكن سيتضح لنا فيما يأتي من خلال كلام علمائهم كيف اختُرعت لهم هذه العقيدة؟!!

وفيما يلي نماذج من أقوالهم:

* أورد الشـيخ حسـين المـدرسي الطباطبـائي حـديث الخلفـاء الاثنـي عشرـ وذكـر كلامـاً طويلاً قرر خلاله أن الشيعة الأوائل لم يكونوا يولونه اهتماماً؛ لاعتقادهم باستمرار الإمامـة إلى قيام الساعة.

ومما ذكر قوله: (وذلك لأن عموم الشيعة **وبسـبب اعتقـادهم باسـتمرار سلسـلة الإمامـة حتى نهاية العالم كانوا يتوقعون أن يكون عدد الأئمة أكثر من ذلك بكثير**، وفي الحقيقة فـإن أيـاً من كتب الشيعة المتبقية من أواخر القـرنين الثـاني والثالـث أو أيـاً مـن كتـبهم التـي ألفـت قبـل أواخر القرن الثالث ولم تطلها يد التحريف لا يحوي ما يدل عـلى أن هـذا الحـديث لفـت انتبـاه المؤلفين الشيعة أو أن أحداً دار في خلده أن هذا الحديث يرتبط بهم، بل يظهر أنهم عتَّموا تمامـاً على هذا الحديث المشهور، ولعلهـم اعتـبروه حـديثاً مضـاداً للتشـيع بعـد أن شـاهدوا العثمانيـة يستقرءونه ويستفيدون منه لصالحهم في الاضطرابات التي أودت أخيراً بخلافتهم.

ولم يشرـ بنـو نوبخـت[٢] لهـذا الحـديث ولا لحقيقـة **أن الأئمـة اثنـا عشرـ** ولا حتـى

(١) كتاب فرق الشيعة: (ص: ٩٧، ١٠٨).

(٢) أراد بقوله: (بنو نوبخت) أي: علماء شيعة ألفوا في الفـرق وأسـباب تفرقهـا فلـو كـان لـديهم علـم بعـدد الأئمة وأنهم اثنا عشر لذكروه في كتبهم التي هي مظنة ذكر هذه المسألة.

سعد بن عبدالله الأشعري ولا ابن قبة في آثارهما التي بين أيدينا وكلهم عاشوا في أواخر القرن الثالث وعاصروا الغيبة...).

إلى أن قال: (إن أول من طرح مسألة الاثني عشر من مؤلفي الشيعة هما المحدثان الكبيران: علي بن بابويه القمي ومحمد بن يعقوب الكليني اللذان عاشا أواخر مرحلة الغيبة الصغرى وماتا في أواخرها عامي: ٣٢٨ - ٣٢٩ هـ).

ويقول علي ابن بابويه القمي في مقدمة كتابه «الإمامة والتبصرة»: أنه لما وجد كثيراً من شيعة زمانه يعتريهم الشك في أسس المذهب الحق فإنه ألف هذا الكتاب الذي ضمنه بعض الأحاديث التي تعيِّن عدد الأئمة على وجه الدقة لكي يطمئن الشيعة أن مذهبهم هو الصراط المستقيم.

فيما أفرد الكليني في الكافي فصلاً للروايات التي تذكر أن الأئمة اثنا عشر مع أن هذا الفصل لم يقع في مكانه المناسب، ويبدو وكأنه ألحق بالكتاب بعد سنوات ربما من قبل المؤلف نفسه.)!![1].

* ويقرر الباحث الشيعي المعاصر أحمد الكاتب وهو يتحدث عن أسطورة المهدي الشيعي الغائب أن الشيعة إلى تاريخ وفاة الإمام الحادي عشر لم يكونوا يعتقدون أن الإمامة ستنقطع مما يؤكد أنهم لم يكونوا يعتقدون أن الأئمة محصورون في اثني عشر إماماً، فقال:

«أدت وفاة الإمام الحسن العسكري (ع) في سامراء سنة «٢٦٠» للهجرة دون إعلانه عن وجود خلف له والوصية إلى أمه المسماة «حديث» إلى تفجر أزمة عنيفة في صفوف الشيعة الإمامية الموسوية الذين كانوا يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة الإلهية إلى يوم القيامة..»[2].

* ويؤكد البهبودي المحدث الشيعي المعاصر أن عدد الأئمة الوارد في الروايات

---

(١) تطور المباني الفكرية للتشيع في القرون الثلاثة الأولى (ص: ١٥٦ - ١٦٢).

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه (ص: ١١٤).

لا يصح وذلك يعني أن الشيعة الأوائل في القرون الثلاثة لم يكن يخطر ببالهم انقطاع الأئمة، فليس هناك إذن حاجة لتدوين الروايات، لأن الأئمة ينوبون في بيان الحق.

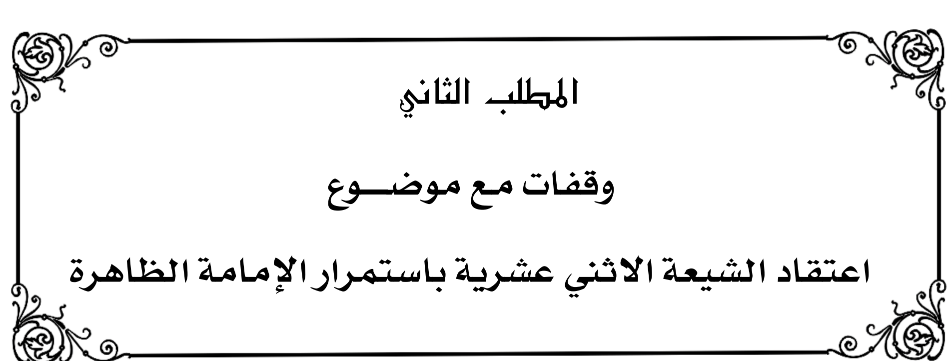
قال البهبودي: (على أنك قد عرفت في بحث الشذوذ عن نظام الإمامة أن الأحاديث المروية في النصوص [أي: في النص] على الأئمة جملة من خبر اللوح وغيره ــ كلها مصنوعة في عهد الغيبة والحيرة وقبلها بقليل، فلو كانت هذه النصوص المتوفرة موجودة عند الشيعة الإمامية لما اختلفوا في معرفة الأئمة الطاهرة هذا الاختلاف الفاضح، ولما وقعت الحيرة لأساطين المذهب وأركان الحديث سنوات عديدة، وكانوا في غنى أن يتسرعوا على تأليف الكتب لإثبات الغيبة وكشف الحيرة عن قلوب الأمة بهذه الكثرة)[١].

هذه بعض أقوال الطائفة في تقرير معتقد الشيعة الأوائل وأنها كانت تعتقد باستمرار الأئمة وأن فكرة العدد الاثني عشري طارئة على المذهب وذلك بعد حدوث مأزق انقطاع الأئمة.

وفيما يلي وقفات مع هذه العقيدة.

---

(١) معرفة الحديث: (١٧٢).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
اعتقاد الشيعة الاثني عشرية باستمرار الإمامة الظاهرة

تقدم في المطلب السابق نقل جملة من النصوص عن بعض المحققين من علماء الطائفة تؤكد أن الشيعة الأوائل لم يكونوا يعتقدون أن سلسلة الإمامة ستنقطع.

وقد حدث التحول عن هذا الاعتقاد بعد انقطاع النسل من بيت الإمامة الذي كانوا يعتقدون أنه قد اختير لقيادة الأمة إلى قيام الساعة فانقسمت الشيعة إلى قرابة خمس عشرة فرقة وفرقة الإمامية إحداها ـ هكذا سماها النوبختي وكذلك القمي.

ثم بعد أن اختُرِع لها اسم: (**الاثني عشرية**) أصبح هذا الاسم علماً لها؛ وذلك أنه لما مات الإمام الحادي عشر ولا ولد له تفتقت أذهانهم عن دعوى أنه ولد له ولد بصورة سرية ثم اختفى خوفاً على نفسه المقدسة ولو ضاع الدين المقدس وصدَّق بعض الأتباع هذه الدعوى.

وقد تقدمت النصوص التي تؤكد هذا المعنى.

وفيما يلي وقفات مع تلك النصوص:

أولاً: يقرر الشيخ المدرسي الطبطبائي أن الشيعة الأوائل كانوا يعتقدون (**باستمرار سلسلة الإمامة حتى نهاية العالم، ولهذا فقد كانوا يعتقدون أن عدد الأئمة أكثر من ذلك بكثير**).

أي: أن الشيعة الأوائل كانوا لا يعلمون عن عقيدة: "الاثني عشر إماماً" التي أصبحت بعد ذلك علماً عليها وهي: ((**الاثنا عشرية**)) شيئاً وأنها تسمية محدثة.

ولذلك فإن من يعتقد أنه سيوجد في كل عصر إمام معصوم يحفظ الدين ويصحح ما علق به من أخطاء ويحرسه من الكذب والدس فهل يمكن أن يكتب كتاباً أو يؤلف مؤلفاً يحفظ هو به الدين؟!

إذاً: ما قيمة الإمامة إذا لم تباشر هي هذه الوظيفة؟

وهل يمكن أن توجد روايات عن إمام سابق يرويها أشخاص غير معصومين ليتعبد بها الناس مع وجود المعصوم؟!

فهل يمكن أن يفكر أحد من الأتباع في مثل هذا العمل فيُقْدِم على تدوين روايات ليُعلِم بها أناساً سيأتون في عصر قادم لتحل هذه الروايات محل الإمام القادم فيتلقى الناس دينهم من غير المعصوم مع وجوده؟!

إن الاعتقاد بتسلسل الإمامة الظاهرة يمنع مثل هذا الإجراء.

ثانيا: إن المدرسي يقرر أن علماء الاثني عشرية الذين دونوا كتباً في الفرق في نهاية القرن الثالث (وقد نقلنا بعض نصوصهم) لم يشيروا إلى طائفة اثني عشرية مع أنهم ذكروا الفرق الشيعية إلى عصرهم وهو العصر الذي تلا موت الحسن العسكري الإمام الحادي عشر عند الطائفة.

وعدم ذكرهم لهذا الاسم ولا لعدد الأئمة الاثني عشر يدل على أن هذه الدعوى في العدد قد أحدثت بعدهم.

ثالثاً: **يؤكد المدرسي أن دعوى عدد الاثني عشر قد اختلقها عالمان محدِّثان من كبار علماء الشيعة الاثني عشرية هما: (محمد بن علي بن بابويه القمي المسمى بـ: (الصدوق) ومحمد بن يعقوب الكليني).**

فقد ذكر أن الصدوق ألف كتاباً لدفع الشك والحيرة التي أصابت الشيعة بسبب موت آخر إمام ودعوى اختفاء ابنه.

وكذلك فعل الكليني أو غيره فألحق أحاديث تذكر اثني عشر إماماً في كتاب الكافي، وهذا يؤكد أن علماء الشيعة لا يترددون في اختلاق الروايات التي تحافظ على المذهب.

رابعاً: وأما البهبودي فيؤكد أنه لو كان اعتقاد الأئمة هو اثنا عشر لما حدث (هذا الاختلاف الفاضح ولما وقعت الحيرة لأساطين المذهب وأركان الحديث).

فإن أتباع الحسن العسكري قد انقسموا بعد موته إلى أربع عشرة فرقة ــ أو خمس عشرة فرقة ــ كما قال المؤرخان الشيعيان: النوبختي والقمي.

فلو كان هناك نص يدل على حصر عدد الأئمة في اثني عشر إماماً لما اختلف الأتباع هذا الاختلاف؟!

وهذا يؤكد أن الشيعة الأوائل لم يكونوا يعتقدون انقطاع الأئمة وذلك يعني أنهم لا يحتاجون إلى حفظ رواية ولا تأليف كتاب.

خامساً: ما ذكره البهبودي يقرره الباحث أحمد الكاتب بصورة أوضح.

فقد قرر أن موت الحسن العسكري دون إعلانه وجود خلف له فجَّر أزمة عنيفة في صفوف الشيعة الموسوية الذين كانوا يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة الإلهية إلى يوم القيامة.

ومن كان يعتقد بهذه الإمامة المتسلسلة فهل يمكن أن يؤلف كتباً أو يحفظ رواية؟!

سادساً: أن الله ﷻ لو أراد أن يقيم نسلاً من بيته ﷺ يخلفه في أمته لأبقى ذريته إلى قيام الساعة ولمكنهم من تحقيق مراده؛ إذ لا تقوم على الناس الحجة بمثل معتقد الإمامية التي تعتقد أن الله ﷻ خلق إماماً ثم خبأه في جبل أو سرداب وترك الناس يتعبدون بالباطل.

إن هذا لا يتصور في حق الحكيم الخبير ﷻ.

ثم نعود إلى موضوع هذا البحث فنقول: هذه الأقوال المنقولة من علماء الطائفة تؤكد أن الطائفة قد فوجئت بانقطاع الأئمة الذين كانوا يعتقدون استمرارهم إلى قيام الساعة، والذي كان ينبغي أن يوقظهم لمراجعة هذا المعتقد الذي ظهر خطأه لا الإصرار عليه واستحداث أدلة جديدة لتقويته، ولكن ذلك الاستحداث لم يحقق لهم المطلوب.

فإن القواعد التي يجب أن يقوم عليها المذهب وهي الرواية وما يحيط بها من علوم أخرى كعلم الرجال وعلم المصطلح والتوثق من سلامة الرواية ونحو ذلك لم تؤسس إلا في عصور متأخرة بعد تدوين الكتب الروائية والفقهية ــ كما سيأتي بمشيئة الله تعالى ــ مما سيجعلهم عاجزين عن معرفة الحق من الباطل والصحيح من الضعيف في الوقت الذي استقرت فيه هذه العلوم عند أهل السنة، مما يؤكد أن الله ﷻ قد حفظ بأهل السنة الدين.

وسنرى أن الشيعة سيتسللون إلى علوم السنة ويختطفون تراثها ليقيموا عليها مذهبهم.

فقد تسللوا إلى الفقه و إلى أصول الفقه وإلى التفسير و إلى مصطلح الحديث... وهكذا وبذلك استطاعوا أن يحافظوا على المذهب، والواقع خير شاهد، واعترافات المحققين من علماء الطائفة يؤكد ذلك مما يؤكد أن المذهب لا يحمل في داخله القدرة على الاستمرارالذاتي.

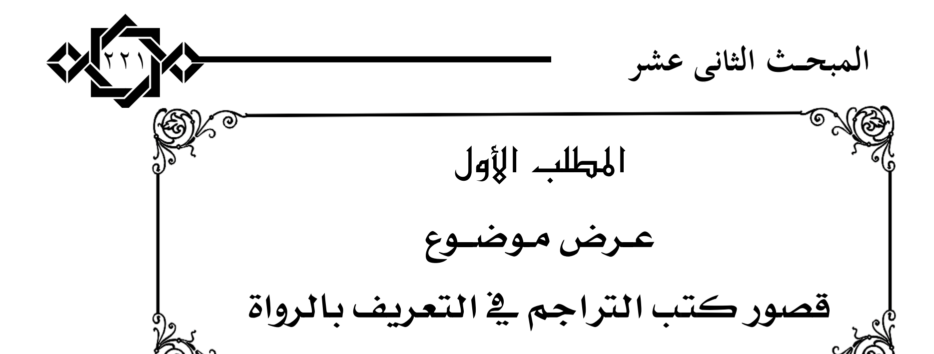
وسيأتي بعض شواهده بإذن الله ﷻ في المباحث الآتية.



المبحث الثاني عشر
قصور كتب التراجم في التعريف بالرواة

المطلب الأول: عرض موضوع قصور كتب التراجم في التعريف بالرواة.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع قصور كتب التراجم في التعريف بالرواة.



رأينا في المبحث السابق أن عقيدة الشيعة الاثني عشرية تقوم على أن الدين سيبقى محفوظاً بوجود الأئمة إلى قيام الساعة، وفكرة الاثني عشر إنما حدثت بعد موت آخر إمام من الحسن العسكري ـ الإمام الحادي عشر ـ والذي لم يعلم له ولد وإنما زعم له ولد للخروج من المأزق الذي وقع فيه أتباع المذهب.

ولهذا فإن كل الدلائل تدل على أن الشيعة الاثني عشرية لم يكن لها أي تصنيف خلال تلك المدة إذ لايعقل أن يكتبوا شيئاً وهم يعتقدون مرافقة الأئمة لهم إلى قيام الساعة.

ولعل ما سنورده هنا عنهم في جانب تراجم الرواة يبين طرفاً من ذلك.

فإن المؤلفين في هذا الباب يؤكدون أنه لم يكن هناك قبل القرن الرابع الهجري كتب بينة في هذا الباب كما يظهر من كلام الطوسي والنجاشي فيما يأتي- وهم من أول من صنف في هذا الباب.

قال الطوسي في سبب تأليف كتابه: (فإني قد أجبت إلى ما تكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه، من جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال الذين رووا عن رسول الله ﷺ وعن الأئمة عليهم السلام من بعده إلى زمن القائم عليه السلام، ثم أذكر بعد ذلك من تأخر زمانه من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم....).

إلى أن قال: (ولم أجد لأصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى إلا مختصرات قد ذكر كل إنسان طرفاً منها، إلا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام، فإنه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة عليهم السلام)[1].

فذكر أنه لم يجد كتاباً جامعاً قبله في هذا الباب إلا كتاب ابن عقدة، وابن عقدة زيدي

(١) رجال الطوسي (ص: ١٧).

جارودي فكتابه لمذهبه، ثم إنه لم يذكر رجال باقي الأئمة الإمامية وإنما ذكر ما يخص مذهبه وبعض رواة السنة[١].

وقال النجاشي في مقدمة كتابه في تراجم الرجال: (فإني وقفت على ما ذكره السيد الشريف – أطال الله بقاءه وأدام توفيقه – من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف، وهذا قول من لا علم له بالناس ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه، ولا حجة علينا لمن لم يعلم ولا عرف، وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته، لعدم أكثر الكتب، وإنما ذكرت ذلك عذراً إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره)[٢].

وهذا الاتهام من أهل السنة رغم أن النجاشي حاول رده يدل على أن أهل السنة لا يعلمون أن للشيعة مصنفات في هذا الفن، إذ لو كان لهم مصنفات موجودة لعرفت، فإن الشيعة يعيشون في وسط المجتمع المسلم جنباً إلى جنب مع السنة، ولما كان الشيعة ليس لهم كتب سابقة تعرِّف بالرواة لتكون أصلاً يعتمد عليه فإن ذلك سيجعل المصنفات في هذا الباب غير وافية بالغرض، ولهذا فإن المصنفات الأولى للشيعة التي ألفت في القرن الرابع لا تحمل من التعريف بالرواة ما يمكنها من الحكم على الرواية.

فأقدم كتاب للشيعة هو (رجال الكشي ت: ٣٤٠هـ) لا يكاد يذكر درجة الراوي لا توثيقاً ولا تجريحاً، ولم يَرد التوثيق في كتابه إلا في عدد قليل منهم، بل حتى المشاهير من علماء الطائفة لم يوثق أحداً منهم كما يقرر ذلك محقق: (رجال ابن الغضائري).

قال محقق رجال ابن الغضائري السيد محمد رضا الحسيني الجلالي (ت :١٣٢٤ ش) :

(١- **نلاحظ أن القدماء إلى عصر الشيخ الطوسي لم يصرحوا بقول: «ثقة» مع جميع الثقات حتى المشاهير**، وإنما نجد التصريح بذلك مع مخالفي المذهب من الثقات غالباً، كما فعله أبو غالب الزراري في الرسالة مع مشايخه من الواقفة دون غيرهم، أو مع الذين صدرت

(١) قال البابابي: (الجارودي.. من علماءالزيدية توفي سنة: ٣٣٣هـ) هداية العارفين (١/ ٣٢).

(٢) رجال النجاشي (ص: ٣).

فيهم طعون لم يرتضوها في الدين أو الصدق أو السداد، وأرادوا بالتصريح بوثاقتهم بمثل: «كان ثقة» دفع تلك الطعون المقولة أو المتوهمة في حقهم).

ثم يصرح بأنهم لا يعرفون مصطلح: «الثقة» إلا مع مخالفي المذهب الثقات الذين يذكرون في كتب الشيعة، ويؤكد أن مصطلح التوثيق عند قدماء المصنفين في الرجال إنما هو بذكر انتساب الراوي إلى المذهب فقط فيقول:

(وكثيراً ما نجد اقتصارهم في وصف المشاهير بقولهم: «من أصحابنا» التي تكون دالة على التوثيق، حسب المنهج المذكور)[١].

ثم يقارن بين تقدم عناية السنة في تمييز الثقات من الضعفاء وتأخر الشيعة في ذلك، فيقول: (ونلاحظ - ثانياً - أن أعلام الرجال من الطائفة لم يتصدوا للتأليف لجمع أسماء الثقات في محل واحد، كما تصدى له العامة - **أي: أهل السنة** -.

وأما المؤلفات المتوفرة في الرجال وهي الأصول فلها أغراض متنوعة أخرى، كالطبقات في «رجال الطوسي»، والمؤلفين والمؤلفات في «الفهارس»، والطرق في «المشيخات».

وأما «التوثيق والتضعيف» الوارد فيها، فإنما هو أمر ثانوي غير مقصود بالذات، وقد يكون لأجل تمييز الموصوفين وتحديد هوياتهم، أو لدفع دخل الطعن عنهم كما ألمحنا.

وأما الكتب الخاصة بالتوثيق، فلم نعهد لها مثالاً عند القدماء سوى ما نسب إلى ابن الغضائري - مؤلف كتابنا هذا - كما سبق أن له كتاباً في الممدوحين، وكذلك الكتب الخاصة بالضعفاء، فقد اختص بالتأليف فيها ابن الغضائري بهذا الكتاب.

ثم إن «أسماء الضعفاء» خاصة من المنحرفين والمطعون عليهم، جمعها في محل واحد العلامة وابن داود في القسم الثاني من كتابي رجالهما كما هو.

فأورد العلامة مجموعة كبيرة، وابن داود (٥٦٥) اسماً.

وتصدى لجمع أكبر مجموعة من أسماء الضعفاء في محل واحد المحقق الكاظمي، المقدس

(١) رجال ابن الغضائري (ص: ٢٦-٢٧).

الأعرجي، السيد محسن (٠٠٠٠-١٢٢٧هـ)، فأورد في الفائدة الأولى - بعد الاثني عشر - من المجلد الأول (ص: ٢٥٧-٤١٨) أسماءهم، ثم في الفائدة الثانية ذكر جماعة من مشيخة العصابة الذين طعن عليهم (ص: ٤١٩ - ٥٠١) مع المناقشة الضافية)[١].

ويؤكد محقق كتاب ابن الغضائري مرة أخرى أن الراوي الذي تخلو ترجمته من الطعن فإنه (ثقة) بل انتماؤه للمذهب الإمامي كافٍ في التوثيق فيقول:

(إن الاهتمام بأمر «الضعفاء» تبدو فائدته جلية على منهج القدماء، حيث **إن وجود الطعن يعني عدم الثقة، وانتفاؤه يعني الثقة، إطلاقاً وتقييداً!!** كما شرحنا، وإذا انحصر عدد الضعفاء في مقدار معين، فإن «أصالة الوثاقة في المؤمن» تكون فاعلة مؤثرة، في من ثبت انتماؤه المذهبي إلى الإمامية، **وبهذا نتمكن من تمييز وثاقة مجموعة كبيرة من الرواة، ولا نقف على المأزق الذي يدفعنا إلى التشبث بالتوثيقات العامة المتعملة، والتي قد ينكشف عوارها بعد حين، وتقلب الأحكام وتغير الفتاوى، وتظهر الفضائح**)[٢].

ثم يؤكد أن هذا المنهج الذي هو الاكتفاء بالانتماء إلى المذهب لتوثيق الراوي أنه منهج القدماء وأن العمل به يحمينا من الافتضاح!!

ولعله أراد بالافتضاح أنهم قد يوثقون راوياً في مكان لحاجتهم إليه فيه ثم يفاجئون أنه روى رواية لا تتفق معهم فيضعفونه وحينئذ يكون ذلك فضيحة تنقض المنهج وتنسفه من أساسه!!

فإنهم لا يستطيعون أن يجدوا راوياً تقبل كل رواياته؛ لأنه ليس هو الذي روى كل ما نسب إليه أصلاً وإنما وضعت على لسانه فيحيرهم هذا التناقض في الراوي الواحد!!

فهذا الممقاني يؤكد: (**أنه في كثير من الأسانيد قد وقع غلط واشتباه في أسامي الرجال وآبائهم أو كناهم أو ألقابهم**)[٣].

---

(١) رجال ابن الغضائري (٢٧-٢٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تنقيح المقال (١/ ١٧٧).

وهذا الذي جعل محمد بن علي الأردبيلي (ت: ١١٠١هـ) مؤلف: (جامع الرواة) يحتار في عدم قدرته على تمييز الرواة بعضهم من بعض؛ لأن أسماء الرواة وردت مطلقة من الأوصاف المميزة لبعضهم من بعض، مما أدى إلى عدم قدرته على معرفة الروايات الصحيحة من الضعيفة، والذي وقع فيه قبله كثير من فحول العلماء والفقهاء على حد قوله.

قال: (أما بعد: فيقول العبد الضعيف الفقير إلى عفو ربه الغني محمد بن علي الأردبيلي: إنه حين المقابلة وأخذ الأحاديث وأخبار الأئمة الأطهار عليهم صلوات الله الملك المختار قد ألزم على ذمة وسعه وطاقته أن ينظر بعين البصيرة والنظر الدقيق في صحة الطريق وضعفه ومعلومه ومجهوله وحسنه وموثقه، وأن يسعى ويهتم اهتماماً تاماً حتى يحصل الامتياز الوافي والانكشاف الشافي في هذا المطلب الشريف.

فلما توجه إلى هذا المطلب الأقصى والمقصد الأعلى صار بسبب اتفاق **ذكر الراوي على سبيل الإطلاق** أو باعتبار اختلاف النسخ فيه متفكراً تفكراً عميقاً **ومتحيراً تحيراً عظيماً ولم يجد ترجيحاً للحكم بالصحة وبالضعف أو غيرهما، فلا جرم صار الخبر بسبب هذا في نظر هذا الضعيف مجهولاً، بل في نظر جميع كثير من فحول العلماء والفقهاء أيضاً**، حتى حكموا بجهالة الخبر الموصوف بهذا الوصف ولم يجعلوه مناطاً للحكم، ولما كان أمثال هذا الخبر كثيرة في كتب الأخبار مجهولة بهذا الاعتبار صار هذا المعنى ثقيلاً على هذا الضعيف غاية الثقل.

وصار يتضرع ويبتهل ويسأل من الجواد الحق والفياض المطلق أن يرفع بلطفه الخفي نقاب الغموض عن وجه هذا المقصود حتى أنه بعد المدة المديدة التي كان متفكراً ومستكشفاً وضوح هذا..).

إلى أن قال: **(وبالجملة بسبب نسختي هذه يمكن أن يصير قريب من اثني عشر ألف حديث أو أكثر من الأخبار التي كانت بحسب المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم مجهولة أو ضعيفة أو مرسلة معلومة الحال وصحيحة)**[1].

وها هو قد أخذ في الدعاء والابتهال حتى توصل إلى طريقة إلهية إلهامية يصحح بها اثني

---

(١) جامع الرواة (١/ ٤-٦).

عشر ألف حديثٍ من أحاديث الاثني عشرية كان قد ضعفها العلماء قبله!!

فالعلماء لم يستطيعوا أن يصححوها طوال مدة سبعة أو ثمانية قرون من القرن الثالث إلى القرن الحادي عشر، لم يعرفوا الطريقة التي انكشفت لهذا العالم في أعقاب الزمن حيث استطاع أن يكتشف طريقة إلهامية تصحح ذلك العدد الكبير من الروايات!!

ونعود إلى موضوع الاشتباه في الرواة ونذكر أنموذجاً واحداً من كبار الرواة عند الشيعة الذين اشتبه على علماء الشيعة معرفتهم وهو «أبو بصير»**!!**

قال شيخهم جعفر السبحاني: (وقع في إسناد كثير من الروايات تبلغ **ألفين ومائتين وخمسة وسبعين مورداً عنوان «أبي بصير» فاختلف في تعيين المراد منه** كما اختلف في تحقيق عدد **من يطلق عليه هذه الكنية، فذهب بعضهم إلى إطلاقها على اثنين، وبعض آخر على ثلاثة، وجمع كثير على أربعة، وربما يظهر من بعضهم أكثر من هذا العدد أيضاً)**[1].

لكن المشهور كما ذكرنا اشتراك هذه الكنية بين أربعة رجال كما ذهب إليه ابن داود والتفرشي و الممقاني.

قال ابن داود: أبو بصير مشترك بين أربعة:

١ - ليث بن البختري.

٢ - يوسف بن الحارث البتري.

٣ - يحيى بن أبي القاسم.

٤ - عبد الله بن محمد الأسدي[2].

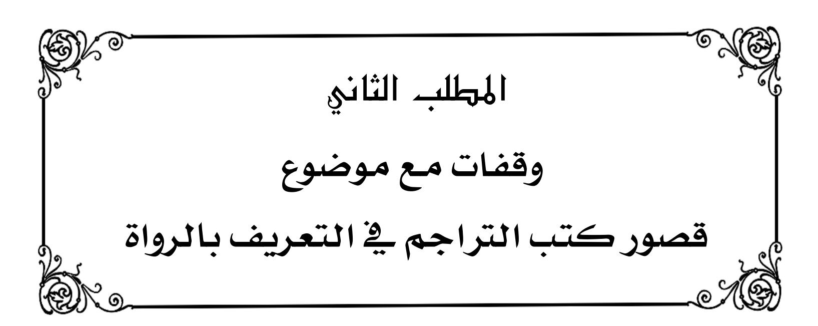
وهؤلاء الأربعة ليسوا كلهم ثقات كما جاء في معجم رجال الحديث، **وقد ذكر بعضهم أن أبا بصير مشترك بين الثقة وغيره.**

---

(١) كليات في علم الرجال (ص: ٤٦١).

(٢) رجال ابن داود (ص: ٢١٤).

هذه نبذة يسيرة عن أحوال كتب التراجم الشيعية يتبين منها قصور تلك الكتب عن الوفاء بالمطلوب، وفيما يلي نقف معها وقفات.



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
قصور كتب التراجم في التعريف بالرواة

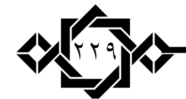
أولاً: لا يتصور أن الشيعة في القرون الثلاثة الأولى كانوا حريصين على الرواية والدراية لأقوال أئمتهم الذين اعتقدوا فيهم الإمامة؛ إذ معتقد الشيعة أن الإمام هو مصدر معرفة الدين، والإمام موجود في كل عصر كلما مات إمام خلفه إمام آخر إلى قيام الساعة، وعلى أقل تقدير فهم لا يحتاجون إلى ذلك قبل موت آخر إمام ظاهر، أي: منتصف القرن الثالث الهجري؟!!

فالإمام مصدر الدين موجود، وإذا احتاجوا إلى معرفة شيء من الدين فهو قريب يرجع إليه.

ولا حاجة إلى رواية شيء عمن سبقه من الأئمة؛ لأن الإمام الحاضر هو يحفظ ذلك كله بل لا حاجة إلى علوم من سبقه؛ لأنه هو يعلم ما يعلمون فأيُّ حاجة إلى العناية بكلام من سبق من الأئمة؟!

فالناس في عصر الإمام حالهم كحالهم في عصر النبي ﷺ لايحتاجون إلى وضع قواعد للرواية، إذ وجود النبي ﷺ كافٍ في بيان الدين وحفظه.

والإمام عند الشيعة الاثني عشرية مثله كمثل النبي ﷺ في بيان ما تحتاجه الأمة، فلا حاجة إذن إلى رواية ولا إلى رواة وإلا فما هي الحاجة للإمام إذا كان الناس سيأخذون دينهم من الرواة مع وجود الإمام؟!!



ثانياً: بداية تأليف الشيعة الاثني عشرية لكتب تراجم الرواة:

لا يوجد لدى الشيعة الاثني عشرية كتب في تراجم الرواة قبل القرن الرابع أو القرن الخامس الهجري، والكتب التي ظهرت في هذا القرن تعتبر هي الأصل في معرفة رواتهم.

وهذه الكتب هي:

١- معرفة الرجال لمحمد بن عمر الكشي (ت: ٣٤٠هـ)، وهذا الكتاب كذلك مفقود ولم يبق منه إلا تلخيص الطوسي له، ولهذا فلا يعرف منهجه ولا سبب تأليفه.

٢ـ كتابان لأحمد بن الحسين الغضائري (ت: ٤١١هـ)، وهذان الكتابان قال فيهما العالم الشيعي إسماعيل بن محمد الخاجوتي: (أحدهما في الممدوحين والآخر في المذمومين) [١].

وهما مفقودان ولعل السبب في ضياعهما شدة المؤلف على أصحاب الغلو من الشيعة، ولهذا لا نستطيع معرفة سبب تأليفه ولا منهجه إلا من خلال ما كتب عنه[٢].

٣- رجال النجاشي: أحمد بن علي أو (ابن العباس) النجاشي (ت ٤٥٠ هـ).

وكتاب النجاشي شبيه بكتاب «الفهرست» للطوسي، ويتضح ذلك من مقدمته التي أبان فيها أنه كتبه ليرد تعيير أهل السنة للشيعة بأنه ليس لهم مصنفات.

قال النجاشي: (من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف)[٣].

٤- رجال الطوسي لمحمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) حيث يقرر في مقدمته أنه سيجمع كتاباً في أسماء الرجال الذين رووا عن رسول الله والأئمة، قال الطوسي في مقدمة

---

(١) الفوائد الرجالية (ص: ٢٩٠)، سماء المقال (ص: ١٠-١١)، وانظر: أعيان الشيعة (١/ ١٥١).

(٢) أما الكتاب المطبوع (رجال ابن الغضائري) فقد استنسخه الشيخ عبد الله التستري من كتاب (حل الإشكال) لابن طاوس، والذي جمع فيه كل ما أثر عن ابن الغضائري وما تفرق عنه من المواضع والمواضيع.

(٣) رجال النجاشي (ص: ٣).

رجاله: (ولم أجد لأصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى إلا مختصرات قد ذكر كل إنسان طرفاً منها).

وهذا إقرار منه أنه لم يسبق إلى جمع رواة الحديث في كتب متخصصة، ثم استثنى ما كتبه (ابن عقدة كما تقدم) وابن عقدة زيدي جارودي والزيدية لا يقولون بتعيين الأئمة ولا بتتابعهم فكونهم يؤلفون الكتب أمر يتفق مع مذهبهم لحفظ الدين.

فهذا الكلام يؤكد أنه ليس هناك كتاب يُعنى برواة أحاديث الشيعة الاثني عشرية قبل الطوسي.

٥- الفهرست للطوسي (٤٦٠هـ) كذلك، وهو ليس لتراجم الرواة وإنما لذكر مصنفات الشيعة كما هو واضح في مقدمته، حيث قال: (**عمدت إلى كتاب يشتمل على ذكر المصنفات والأصول**)[1].

ثالثاً: تقييم علماء الشيعة المتأخرين لكتب الرجال المذكورة:

١- أما كتب ابن الغضائري فهي مفقودة ولم يبق منها إلا ما نقل من كتب الرجال.

٢- وأما كتاب الكشي فقد اتجه النقد إليه من علماء الشيعة المعاصرين من وجهين:

الوجه الأول: أن كتابه مملوء بالأغلاط، قال الخونساري أحد علماء القرن الثالث عشر الهجري: (**وأما الكشي فمن راجع كتابه وقف على أغلاطه الكثيرة الواضحة**)[2].

الوجه الثاني: ما ذكره أبو الهدى الكلباسي عن الشهيد الثاني، حيث ذكر أن غرض الكشي من كتابه: (ليس معرفة التوثيق وضده كعادة غيره من الكتب، بل غرضه ذكر الرجل وما ورد فيه من مدح أو ذم، **وعلى الناظر طلب الحكم من غيره**)[3].

---

(١) الفهرست (ص: ٣٢).

(٢) رسالة تحقيق أبي بصير (ص: ٧٠)، المطبوع في الجوامع الفقهية نقلاً عن سماء المقال (١/ ٨٠-٨١).

(٣) سماء المقال (١/ ٩١).

ولعل تقييم الخونساري لكتاب الكشي إنما هو من خلال تلخيص الطوسي للكتاب والذي لم يسلم هو كذلك من النقد.

٣ - وأما كتاب الفهرست للطوسي فقد أكد الكلباسي أنه ليس للتعديل والتجريح وإنما لذكر مؤلفات العلماء السابقين، فقال: (ثم إنه قد ظهر مما مر أنه موضوع لذكر أصحاب الأصول ومصنفاتهم مع ذكر طرقه إليهم من غير تعرض للجرح والتعديل إلا نادراً)[1].

ومع ذلك فلم يحفظ الكتاب بل تعرض للتحريف، قال الكلباسي: (ثم إن أكثر نسخ الكتاب -أي: الفهرست- لا يخلو من تصحيفات وأغاليط كما قال بعض المهرة: من أن أكثر النسخ الموجودة في أيدي أبناء الزمان، **قد لعبت بها أيدي التصحيف وولعت - هكذا في المرجع - بها حوادث الغلط والتحريف**)!![2].

٤- وأما النجاشي فإنه قد أهمل بيان كثير من الرواة بل من أعيان الطائفة مما اضطر المتأخرين أن يزعموا أن من أهمله النجاشي ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو عنده ثقة، إذ لا يكاد يصفو لهم من رواتهم إلا القليل، فلابد من الحل ولو خالف الحقيقة!!

قال صاحب الرواشح السماوية: (فمهما لم يورد ذلك مطلقاً **واقتصر على مجرد ترجمة الرجل وذكره، من دون إرداف ذلك بمدح أو ذم أصلاً** كان ذلك آية أن الرجل سالم عنده من كل مغمز ومطعن)[3].

قلت: وهذا الذي ذكره صاحب الرواشح يسمى عند أهل السنة: ((مجهولاً))، ولا تقبل روايته، فانظر الفرق بين المذهبين!!

وقال الكلباسي في تعليله إهمال النجاشي جماعة من الموثقين عند غيره ومنهم بعض كبار

(١) سماء المقال (١/ ١٣٠).

(٢) سماء المقال (١/ ١٣٠).

(٣) الرواشح السماوية (ص: ١١٥).

الشيعة، فقال: (**إما أن يُدَّعى عدم اطلاعه على وثاقتهم، أو اعتقاده عدم وثاقتهم، وكل منهما بعيد في الغاية ولا سيما فيهم من الأجلة**)(١).

ذَكَرَ أحد احتمالين واستبعدهما ولا ندري ما هو الاحتمال الثالث الذي ارتضاه؟! لكن الذي يظهر أن النجاشي لم يؤلفه للتوثيق والتجريح وهذا هو الراجح والله تعالى أعلم.

وهذا يدل على عدم وفاء كتابه بالمطلوب في معرفة الرواة إلى جانب ما وقع في كتابه من أغلاط وأوهام.

قال الكلباسي: (**قد وقع له مع ما قرع سمعك أغلاط وأوهام، يقف عليها أبناء الأفهام، ونحن نذكر شطراً منها في المقام**)(٢).

وبهذا يتبين أن جميع كتب التراجم الشيعية لم تؤلف لغرض التوثيق والتجريح!!

رابعاً: توثيق المهملين والمجهولين:

العجب أن المصنفين في الرجال بعد الكشي والنجاشي إذا ترجموا لشخص أهمله أحدهما من المدح والذم أو من كليهما كتبوا أمامه: «ممدوح» وهذا في الحقيقة فيه تجاوز ومخالفة للحقيقة وتقويل لهما أو لأحدهما ما لم يقله.

ومن أشهر من فعل ذلك هو **الحسن بن داود** في رجاله وهو من علماء الشيعة في أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن [ت ٧٠٧ هـ].

قال صاحب الرواشح وهو يعرِّف بطريقة ابن داود في عزوه إلى النجاشي: (فالشيخ تقي الدين ابن داود حيث إنه يعلم هذا الاصطلاح، فكلما رأى ترجمة رجل في كتاب النجاشي خالية عن نسبته إليهم عليهم السلام بالرواية عن أحد منهم، أورده في كتابه وقال: «لم»(٣) «جش»

---

(١) سماء المقال (١/ ١٨٨).

(٢) سماء المقال (١/ ٢٠٥).

(٣) أي: لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وكلما رأى ذكر رجل في كتاب النجاشي مجرداً عن إيراد غمز فيه، أورده في قسم الممدوحين من كتابه، مقتصراً على ذكره أو قائلاً: «جش» ممدوح. والقاصرون عن تعرف الأساليب والاصطلاحات، كلما رأوا ذلك في كتابه اعترضوا عليه أن النجاشي لم يقل: «لم» ولم يأت بمدح أو ذم)(١).

وقال الكلباسي عن منهج ابن داود: (الرابع: أن ما ذكره من قوله: (جش) ممدوح، ففيه: **أن هذا الكلام من ذلك العلامة عجيب، لأني قد تتبعت تراجم الجزء المذكورة، واحداً بعد واحد، ولم أقف على ذكر هذه اللفظة في شيء منها**. نعم، قد وقع فيه كثيراً من قوله (كش) ممدوح، وهو إشارة في الغالب إلى المدح المستفاد من الرواية المذكورة ونحوها في كلام الكشي، فإن بناءه! على الإشارة بالروايات المادحة وغيرها بما ذكر، وبالجملة: إن التتبع فيها يكشف عن فساد النسبة المذكورة)(٢).

وتعقب الكلباسي لصاحب الرواشح لم ينف وجود هذا المنهج لدى ابن داود وإنما جعل بدل (جش): (كش) أي: بدل النجاشي جعل الكشي مقراً أنه قد ألحق كلمة: «ممدوح» بعد الرواة الذين أهملهم الكشي.

فالمنهج موجود سواءً مع النجاشي أو مع الكشي.

قلت: وصنيع ابن داود هذا لسد نقص عناية القدماء في باب التعديل والتجريح؛ إذ لا تفي تلك الكتب بهذه المطالب التي في مصطلح الحديث؛ لأنه مصطلح دخيل عليهم ورواة العقائد والتاريخ الشيعي مجهولون كما سيأتي من اعتراف علماء الطائفة، والقدماء لم يعرفوهم ولهذا لم يكتبوا أمام أسمائهم شيئاً وهو يكشف الخلل في هذه العقيدة فلا بد من سد الخلل ولو بالتزوير!!.

---

(١) الرواشح السماوية (ص: ١١٥).

(٢) سماء المقال (١/ ١٩٤).

وقد تقدم مع قول محقق رجال ابن الغضائري وفيه: (١- **نلاحظ أن القدماء إلى عصر الشيخ الطوسي لم يصرحوا بقول: «ثقة» مع جميع الثقات حتى المشاهير... وكثيراً ما نجد اقتصارهم في وصف المشاهير بقولهم: «من أصحابنا» التي تكون دالة على التوثيق، حسب المنهج المذكور)**[١].

فهو يؤكد أنهم لم يصرحوا بالتوثيق ولكنهم يكتفون بقولهم: "من أصحابنا" ويكفي هذا في توثيق الراوي وهذا يدل على جهالة ذلك الراوي**!**".

وهذا المنهج الاثنا عشري في التوثيق من أعجب التوثيقات؛ إذ كل من قيل فيه: إنه «إمامي» فذلك توثيق له، وكل من قيل: إنه من «أصحابنا» فهو توثيق له، **فهل سُمِع بمثل هذا المنهج في جميع الطوائف بل في جميع الأديان والمذاهب في العالم** أنهم يوثقون كل أتباع مذهبهم أو عقيدتهم؟!

وهؤلاء الرواة الذين أوردنا أسماءهم والذين كذبهم الأئمة وكذبهم العلماء أليسوا من الطائفة وينتسبون إليها؟! فما بالهم كَذَبوا وكُذِّبوا!؟ فهل انتسابهم إلى الطائفة يرفع عنهم وصمة الكذب؟؟!!

والسبب في مثل هذه القاعدة هو أن هؤلاء الرواة مجهولون غير معروفين وقد قام عليهم المذهب،وليس للعلماء فيهم كلام، وهم الكثرة الكاثرة من رواة الشيعة.

فإن لم يوثقوا إلا من ورد فيه توثيق فإن ذلك يعني القضاء على المذهب؛ لأن الغالبية ليسوا موثقين؛ لأنهم مجهولون كما سيأتي بيانه بمشيئة الله تعالى.

فالحل توثيق كل مجهول حماية لروايات الشيعة**!!**

---

(١) رجال ابن الغضائري (ص: ٢٦-٢٧).

خامساً: أنموذج من الأسماء المشتركة التي في كتب الرجال الشيعية والتي أوقعت علماء الطائفة في حيرة:

هذا الأنموذج هو: "**أبو بصير**" كما تقدم، والذي اشتهر في كتب الشيعة أنه من أصحاب الصادق، ولم تستطع الشيعة تحديد اسمه من بين خمسة أشخاص حتى اضطر بعض علمائهم إلى كتابة بحث في قرابة مائة صفحة محاولاً التمييز بين هذه الأسماء الخمسة وتحديد المراد بأبي بصير في كل رواية ولم يفلح.

فقد عقد الكلباسي فصلاً في تمييز المشتركات وأفرد مبحثاً كاملاً لبيان المراد بأبي بصير في كتب الرجال، فقال: (المقام الأول: في تمييز المشتركات وفيه مقاصد: المقصد الأول في أبي بصير وتحقيق الكلام فيه يتضح في مطلبين: المطلب الأول: في تحقيق عدد من يطلق عليه هذه الكنية، فنقول: قد اختلفوا فيه على أقوال: القول بإطلاقه على اثنين....) وذكر أن منهم من أطلقه على ثلاثة ومنهم من ذكر أربعة ومنهم من ذكر خمسة ومنهم من زاد[(١)].

وذكر شخصاً آخر وقع فيه الاشتباه، ثم قال: (المقصد الثالث في **محمد بن إسماعيل**، الراوي عن الفضل النبيل المقصد.

اعلم أنه يطلق محمد بن إسماعيل على جماعة، وهم: ابن بزيع، والنيسابوري، والبرمكي، والأزدي، والكوفي، والعلوي، والجعفري، والكناني، والزبيدي، والبجلي، والصيمري والجعفي، والمخزومي، والزعفراني، والهمداني)[(٢)] وهكذا **حتى عد خمسة عشر رجلاً**، ثم أخذ يذكر الأقوال ويبحث عن المخرج.

وهذا الاشتباه سببه أن الكتب أصلاً لم تكتب على قواعد الفن، ولم يكن الشيعة أصلاً يتصورون أنهم يحتاجون إلى التعريف بالأسانيد؛ لاعتقادهم أن الأئمة سيبقون معهم إلى قيام

---

(١) سماء المقال (١/ ٢٩٨).

(٢) سماء المقال (١/ ٣٧٥).

الساعة، ولما انقطع نسل الأئمة أخذوا يبحثون عن إعادة منهجهم وقد فات القطار، فتعلقوا بمناهج أهل السنة ولكن لم تسعفهم مراجعهم بما يريدون.

سادساً: اعتراف المتأخرين باشتباه الرواة:

قال شيخهم الفيض الكاشاني: «إن في الجرح والتعديل وشرائطهما اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى على الخبير بها»(١).

وهذا يقال بعد مضي عدة قرون على تأليف كتب الرجال، وكان المفترض أن يكون الأمر قد اتضح ولكن الواقع كان على خلاف ذلك.

سابعاً: بداية تأليف هذه الكتب:

تقدم أن الكتابة في تراجم الرواة لم تظهر إلا في منتصف القرن الرابع الهجري على يد الكشي والذي ضاع كتابه ولم يبق إلا تلخيص الطوسي له المتوفى عام (٤٦٠هـ) فيكون التلخيص كتب بعد قرابة أربعة قرون من موت النبي ﷺ.

وأما أهل السنة فقد ألفوا أجزاء صغيرة ثم في أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث جمعت تلك الأجزاء في مصنفات جامعة.

ومن أولئك المصنفين ما يلي:

١- البخاري [١٩٤-٢٥٦هـ] حيث له عدة كتب، منها: التاريخ الصغير، والتاريخ الكبير، والضعفاء.

٢- ابن معين [١٥٨-٢٣٣هـ] وله: كتاب التاريخ.

---

(١) الوافي: المقدمة الثانية (١/ ١١-١٢).

٣- ابن سعد [١٨٩-٢٣٠هـ] وله: كتاب الطبقات.

٤- أحمد بن حنبل [١٦٤-٢٤١هـ] وله كتاب: العلل ومعرفة الرجال.

وكل هؤلاء توفوا في أواسط القرن الثالث أو قبله أو بعده بيسير، **فبينهم وبين أول كتاب موجود للشيعة اليوم أكثر من قرنين من الزمان.**

ثامناً: كثرة الأغلاط وتحريف النسخ:

إن عدم عناية العلماء بالكتب المصنفة يعرضها للفساد مما يرفع الثقة بها، فقد تقدم قول الخونساري أن من وقف على **كتاب الكشي الذي يعتبر أصل كتب التراجم (وقف على أغلاطه الكثيرة الواضحة)** فكتاب تكثر أغلاطه لا يوثق فيه، إذ ليس هناك نسخة صحيحة من كلام المؤلف يمكن أن يصحح عليها، وإنما تصحيحها سيكون حسب تصور المصحح لا عن يقين، إذ التصحيح لا يسمى تصحيحاً إلا إذا كان مقابلة بنسخة أخرى موثوقة، وإلا فلا يسمى تصحيحاً، وتسميته تصحيحاً فيه مجاوزة للحقيقة.

وأما **كتاب الفهرست فقد ذكروا: (أن أكثر النسخ قد لعبت بها أيدي التصحيف).**

هذه شهادة بعدم موثوقيته؛ لأن كتاباً لعبت به أيادي التصحيف فإنه غير موثوق به.

تاسعاً: كثرة الاشتباه في أسماء الرواة أدى إلى الاضطراب في التصحيح والتوثيق.

إن الاشتباه في أسماء الرواة قد يقع في كتب التراجم، أما أن يكثر ويكون في الرواة الذين يقوم عليهم المذهب فلا، فقد ذكر المقاني: **(أنه في كثير من الأسانيد قد وقع غلط واشتباه في أسامي الرجال وآبائهم أو كناهم أو ألقابهم)**[1].

إن كثرة الاشتباه في الرواة وعدم التمييز بينهم يؤدي إلى **عدم القدرة على التفريق بين**

---

(١) تنقيح المقال (١/ ١٧٧)، وانظر: توضيح المقال في علم الرجال (ص: ٤٧).

الرواة، إذ ليس هناك دليل خارجي يفرق بين راويين كما ذكر المقاني والأردبيلي وهما من أواخر علماء الجرح والتعديل، فالأردبيلي عاش في القرن الحادي عشر، والمقاني عاش في القرن الرابع عشر، أي: أن أسماء رواة الشيعة طيلة تلك المدة لم يستطع علماؤهم رفع الاشتباه عنها.

وأخيراً: هذه الأمور تجعل الوصول إلى معرفة صحة الرواية من عدمها عند الشيعة أمراً متعذراً وتمنع الثقة بتلك الروايات.

ثم إن روايات الشيعة قد تغيرت أحكامها في القرن الحادي عشر عما كانت عليه سابقاً، فمن أين جاءت تلك الأدلة التي خفيت على علماء الشيعة طيلة تلك القرون ولم تظهر إلا في القرن الحادي عشر.

ثم ما يؤمننا أن يظهر عالم آخر يبطل كل ما صححه الشيعة الاثنا عشرية بحجة وجود أدلة جديدة تبطل تلك الروايات؟!!

هذه وقفات مع تلك المراجع التي يُعتمد عليها في تصحيح الرواية لا ترقى إلى درجة الاعتماد عليها.

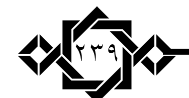
وبذلك ينسد باب معرفة صحيح الروايات من ضعيفها عند الشيعة الاثني عشرية لعدم وفاء مصادرهم الرجالية بما يحقق ذلك.

وهذا يفسر لنا عدم ظهور كتاب يصحح الروايات أو يضعفها إلى اليوم.

وعند مناقشتهم يقولون: إنه لا يمكن تصحيح الروايات؛ لأنهم لم يتفقوا على منهج واحد، فقد يصحح عالم حديثاً ويضعفه آخر!!

قلنا: وهل علماؤكم يفتون الناس في عقائدهم ومعاملاتهم؟!

قالوا: نعم.



قلنا: وهل اتفقوا على فتوى واحدة أم اختلفوا؟!

قالوا: بل اختلفوا.

قلنا: فلماذا يجوز لهم أن يفتوا ولم يتفقوا على فتوى واحدة؟!

فإنه إذا جاز له أن يفتي في مسألة شرعية وهناك من يخالفه جاز له أن يصحح الرواية وهناك من يخالفه.

ثم هل يفتي بناءً على الرواية أم على غيرها؟!

قالوا: يفتي بناءً على الرواية.

قلنا: هل تأكد له صحتها حتى يفتي بها أم لا؟!

فإن قالوا: تأكد له صحتها.

قلنا: فليخبر بما تأكد لديه من صحة الرواية كما يخبر بما تأكد لديه من صحة الفتوى؛ إذ ليست الفتوى بأقل خطورة من الرواية.

وإن قال: لم يتأكد!!

قلنا: فكيف يفتي بناءً على رواية لم يعلم صحتها؟!

والصحيح أن كتبهم لا تسعفهم في التصحيح والتضعيف كما رأينا طرفاً من كلام بعض محققيهم ـ وسيأتي مزيد بيان لذلك بإذن الله تعالى ـ لا أنهم يتورعون عن التصحيح وإلا لوجب أن يتورعوا عن الفتوى لو كان السبب هو التورع!!

وهذا يؤكد أن الرواية الشيعية غير محفوظة، وأن الشيعي لا يستطيع أن يجد المنهج الذي يصحح به رواياته من خلال مراجعه!!

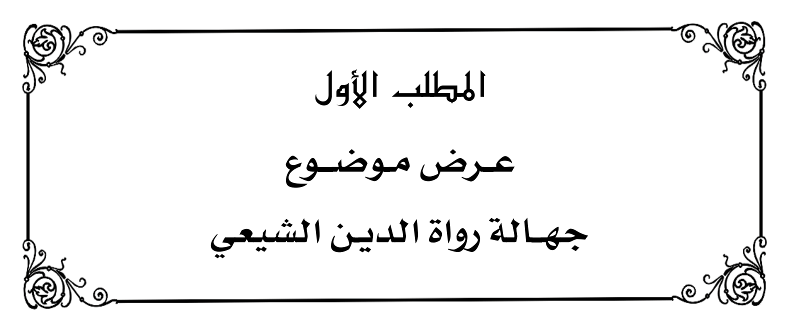
فهل بعد هذا يوثق بروايات الشيعة؟!



المبحث الثالث عشر
جهالة رواة الدين الشيعي

المطلب الأول: عرض موضوع جهالة رواة الدين الشيعي.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع جهالة رواة الدين الشيعي.



المطلب الأول
عرض موضوع
جهالة رواة الدين الشيعي

إن المتتبع لرواة الشيعة في مصادرها القديمة يجد عدداً كبيراً لم يذكر في تراجمهم جرح ولا تعديل، وهذا يعني أن ذلك العدد: «**مجهول العين والحال**» عند أولئك المصنفين الشيعة.

كما يجد كذلك أن كثيراً من الرواة مطعون في عقائدهم، وهذا يعني أن ذلك العدد غير مأمون على الرواية.

ونحن هنا تلطفنا في الحكم حيث قلنا: (كثيرًا) ولكن بعض علماء الشيعة الاثني عشرية يذكر أن كل رواة العقيدة والتاريخ الشيعي الذين ليس لهم رواية فقهية: مجهولون وليس الأكثرية، وهذا الحكم أشد.

وفيما يلي نورد بعض أقوال علماء المذهب لبيان جهالة الرواة:

قال السيد محمد الصدر في مقدمة تحقيقه لكتاب: «تاريخ الغيبة الصغرى» تحت عنوان: «نقاط الضعف في التاريخ الإمامي الخاص» فذكر عدة نقاط، ثم قال:

«الخامسة: نقطة إسناد الروايات حيث إن المصنفين الإمامية جمعوا في كتبهم كل ما وصل إليهم من الروايات عن الأئمة عليهم السلام أو عن أصحابهم بغض النظر عن صحتها أو ضعفها.

وعلماء الشيعة الإمامية الذين ألفوا في الرجال اقتصروا في كتبهم على الترجمة لرواة الأحاديث الفقهية التشريعية وأَوْلَوْها العناية الخاصة بصفتها محل الحاجة العملية في حياة

الناس.

... لكن هذه الكتب أهملت إهمالاً تامًا ذكر الرجال الذين وُجِدت لهم روايات في حقول أخرى من المعارف الإسلامية كالعقائد والتاريخ والملاحم ممَّا قد يربو على رواة الكتب الفقهية.

فإذا وفق من حسن الحظ أن روى الراوي في التاريخ والفقه معًا وجدنا له ذكرًا في كتبهم **أمَّا إذا لم يرو شيئًا في الفقه فإنه يكون مجهولاً**»[١].

ولعل جهالة رواة العقيدة يتضح أكثر بإيراد مسألة من أهم المسائل العقدية عند الشيعة الاثني عشرية بل هي أهم مسألة ألا وهي: «الإمامة» وتطبيق هذه القاعدة عليها.

المُعتمَد عند الشيعة أنَّ الإمامة لا تثبت لأحد إلا بنص صحيح من الإمام السابق.

وقد عقد الكليني بابًا لإثبات إمامة الحسن العسكري الإمام الحادي عشر عندهم بعنوان: (باب: الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام)[٢].

وأورد فيه ثلاث عشرة رواية لم يَخْلُ منها ولا رواية واحدة من راوٍ مجهول على ضوء كلام أئمة الجرح من الشيعة أنفسهم، وإليك الإشارة إليها بإيجاز.

الحديث الأول «٨٥٣» فيه: (يحيى بن يسار القنبري، قال شارح الكافي: (عبد الحسين المظفر) في كتابه: الشافي: «مجهول»[٣] ولم يعرف الخوئي هذا الراوي)[٤].

الحديث الثاني «٨٥٤» رواه بسنده عن: (جعفر بن محمد الكوفي عن بشار بن أحمد البصري عن علي بن عمر النوفلي).

---

(١) مقدمة تاريخ الغيبة الصغرى (ص: ٤٤).

(٢) الكافي (١/ ٣٢٥).

(٣) الشافي شرح الكافي (٣/ ٣٧١) ينظر الكلام على هؤلاء الرواة في الشافي في هذه الصفحة فما بعد.

(٤) معجم الرجال (٢٠/ ١١٦).

قال في الشافي: (جعفر بن محمد الكوفي لم يعرف حاله إلا بكثرة من روى عنه، وبشار بن أحمد أُهمِل ولم يُذكر اسمه في كتب المترجمين، وكذلك النوفلي سوى أن ذُكِر له هذه الرواية)[١].

الحديث الثالث «٨٥٥» في سنده: (عبد الله بن محمد الأصفهاني).

قال في الشافي: (سنده كما سبق - أي: مجهول - عبد الله بن محمد الأصفهاني ليس له ذكر في كتب الرجال إلَّا بهذه الرواية).

والسيد الخوئي عندما ترجم له[٢] أحال على هذه الرواية ولم يزد، مما يُؤكد أنه مجهول.

الحديث الرابع «٨٥٦» في سنده: (موسى بن جعفر بن وهب).

قال في الشافي: (مجهول).

الحديث الخامس «٨٥٧» وفيه: (أحمد بن محمد بن عبدالله بن مروان الأنباري).

قال في الشافي: (ضعيف إسناده، الأنباري من أصحاب أبي جعفر وأبي الحسن، وهو مجهول).

الحديث السادس «٨٥٨» فيه: (محمد بن أحمد القلانسي) و(علي بن الحسين بن عمرو).

قال في الشافي: (سنده كسابقه - يعني: ضعيف - القلانسي لم يُذكر له عنوان في كتب الرجال وابن عمرو هو: علي بن الحسين عدَّه الشيخ في: «رجاله» بهذا العنوان وحاله: مجهول).

الحديث السابع «٨٥٩» في سنده: (أبو محمد الإسبارقيني).

قال في الشافي: (كسابقه - يعني: مجهول - والإسبارقيني لم يُدوَّن له اسم في كتب

(١) الشافي (٣/ ٣٧١).

(٢) انظر: معجم رجال الحديث (١١/ ٣٢٣).

المترجمين).

الحديث الثامن «٨٦٠» في سنده: (سعد بن عبدالله عن جماعة من بني هاشم، منهم: الحسن بن الحسن الأفطس).

قال في الشافي: (مجهول كالصحيح: سعد بن عبدالله بن خلف القمي جليل القدر، وكان يُعد من شيوخ الطائفة، وبعض الأصحاب ضعَّف لقاءه لأبي محمد واختلفوا في وفاته... والأفطس لم يُذكر في ترجمته سوى هذه الرواية)....

قلت: عجبًا**!** مجهول كالصحيح**!!**

الحديث التاسع «٨٦١» وفيه: (علي بن محمد وإسحاق بن محمد).

قال في الشافي: (وهو كسابقه - أي: مجهول -).

وأمَّا الخوئي فقد قال: (هو إسحاق بن محمد النخعي ونقل أقوال المترجمين فيه، ومنها: هو معدن التخليط له كتب في التخليط كان فاسد المذهب كذَّابًا في الرواية وضَّاعًا للحديث... إلخ)[1].

الحديث العاشر «٨٦٢» وفيه: (علي بن محمد عن إسحاق بن محمد).

قال في الشافي: (سنده كما مضى - يعني: مجهول -) وقد تقدَّم آنفًا ذكر كِلا الاسمين.

الحديث الحادي عشر «٨٦٣» وفيه: (علي بن محمد عن إسحاق بن محمد).

قال في الشافي: (سنده كسابقه علته إسحاق بن محمد).

الحديث الثاني عشر «٨٦٤» وفيه: (علي بن محمد عن إسحاق بن محمد عن شاهويه).

قال في الشافي: (سنده كسابقه: شاهويه لم يُترجَم سوى أنَّه ذُكِر في هذه الرواية وحاله:

---

(١) معجم رجال الخوئي (٣/ ٢٢٩).

مجهول).

الحديث الثالث عشر «٨٦٥» وفيه: (علي بن محمد عمَّن ذكره عن محمد بن أحمد العلوي).

قال في الشافي: (سنده كما مضى محمد بن أحمد العلوي عدَّه الشيخ ممَّن لم يرو عنهم، وقال: روى عنه أحمد بن إدريس، وفي البلغة: صحح العلَّامة الحديث عنه وداود مضى غير مرة).

وأمَّا السيد الخوئي فقد طول في ترجمته لعله يفك الرموز عنه وأورد احتمالات كثيرة عن هذه الشخصية ثم ختمها بقوله: (وكيفما كان، لم يثبت وثاقة الرجل بهذه الأمور، ولكنه حسن لما يظهر من كلام النجاشي أنَّه من شيوخ أصحابنا)[1].

فالحديث فيه مجهول هو: «عمَّن ذكره» ويبدو أن هذا المجهول هو شيخ الراوي السابق: «إسحاق بن محمد» الكذاب ولكن الكليني تصرف خجلاً؛ لأنَّه سيقضي على: «إمامه» أو أن الراوي نفسه أراد أن يُنوِّع.

وعلى كل حال فالراوي: مجهول.

هذه دراسة سريعة لروايات إمام واحد ومن خلال منهج الطائفة نفسها ولعله لو أجرينا دراسة على الروايات التي تثبت بقية الأئمة لما كان حظهم بأحسن حالاً من حظ الإمام الحادي عشر، فكيف لو طبقنا قواعد مصطلح أهل السنة الذي حفظ الله ﷻ به دين الأمة لكان للمذهب شأن آخر؟!!

وقد تقدم قول شيخهم جعفر السبحاني في جهالة أحد رواة الشيعة، حيث قال: (وقع في إسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين ومائتين وخمسة وسبعين مورداً عنوان «أبي بصير» فاختلف في تعيين المراد منه، كما اختلف في تحقيق عدد من يطلق عليه هذه الكنية، فذهب

---

(١) معجم رجال الحديث (١٦/ ٦٠).

بعضهم إلى إطلاقها على اثنين، وبعض آخر على ثلاثة، وجمع كثير على أربعة، وربما يظهر من بعضهم أكثر من هذا العدد أيضاً)[١].

وقال أيضاً: (لكن المشهور كما ذكرنا اشتراكها بين أربعة رجال كما ذهب إليه ابن داود والتفرشي والعلامة الممقاني، قال الأول: أبو بصير مشترك بين أربعة:

١ - ليث بن البختري.

٢ - يوسف بن الحارث البتري.

٣- يحيى بن أبي القاسم.

٤ - عبد الله بن محمد الأسدي.

وهؤلاء الأربعة ليسوا كلهم ثقات كما جاء في معجم رجال الحديث، وقد ذكر بعضهم أن أبا بصير مشترك بين الثقة وغيره، **ولأجل ذلك تسقط هذه الروايات الكثيرة عن الحجية**)[٢].

وهذا أنموذج من جهالة الرواة، فالاسم الواحد ينطبق على عدة رواة منهم: الثقة، ومنهم: الضعيف؛ والعالم لا يستطيع تمييز المراد بالاسم من بين هذه الأسماء**!!**

وليس هذا خاصاً برواة الأحاديث بل رواة المصادر بكاملها التي نقل منها زعماء الطائفة مجهولة لا يعرفها علماء الطائفة كما يقرره الخوئي في مبحث سابق حيث يقول: (فالواصل إلى المحمدين الثلاثة- الكليني وابن بابويه والطوسي- إنما وصل إليهم من طريق الآحاد) إلى أن قال عن الصدوق: (و أمّا طرقه إلى أرباب الكتب - أي: التي نقل منها - **فهي مجهولة عندنا، ولا ندري أن أيّاً منها كان صحيحاً وأياً منها غير صحيح**، ومع ذلك كيف يمكن دعوى العلم

(١) كليات في علم الرجال (ص: ٤٦١).

(٢) كليات في علم الرجال (ص: ٤٦٢).

بصدور جميع هذه الروايات من المعصومين عليهم السلام؟)[(١)].

ثم رد على القول بقطعية صدور روايات الكتب الأربعة قائلاً: (وعلى الجملة: إنّ دعوى القطع بصدور جميع روايات الكتب الأربعة من المعصومين عليهم السلام واضحة البطلان).

ثم تطرّق بالتفصيل لروايات كل كتاب من الكتب الأربعة، وكان مما قاله عن كتاب الكافي: (ولو سلم أن محمّد بن يعقوب (الكليني) شهد بصحة جميع روايات الكافي فهذه الشهادة غير مسموعة، فإنّه إن أراد بذلك أن روايات كتابه في نفسها واجدة لشرائط الحُجّية فهو مقطوع البطلان، لأن فيها مرسلات وفيها روايات في إسنادها مجاهيل ومَن اشتهر بالوضع والكذب)[(٢)].

وقال أيضاً: (إنّ إخبار الشيخ الصدوق عن صحة رواية وحجّيتها إخبار عن رأيه ونظره، وهذا لا يكون حجّة في حق غيره).

وعن روايات الطوسي قال أيضاً: (**فيجري فيها ما ذكرناه في شهادة الصدوق**).

ويخلص الخوئي إلى أنه لم تثبت صحة جميع روايات الكتب الأربعة فلا بدّ من النظر في سند كل رواية منها[(٣)].

هذا في جهالة الرواة للروايات وجهالة الرواة للمصادر.

وأما في الرواة المطعون في عقائدهم فنكتفي بقول أحد علماء الاثني عشرية من علماء القرن الخامس الهجري، أي: قبل ألف سنة تقريباً وهو الشريف المرتضى [ت: ٤٣٦هـ].

فقد أكد الشريف المرتضى هذه الحقيقة في رسائله، فقال: «إن معظم الفقه وجمهوره بل جميعه لا يخلو مستنده ممن يذهب مذهب الواقفة: إما أن يكون أصلاً في الخبر، أو فرعاً، راوياً

(١) معجم رجال الحديث (١/ ٢٤-٢٥).

(٢) معجم رجال الحديث (١/ ٨٥).

(٣) معجم رجال الحديث (١/ ٨٨-٩٠).

عن غيره، ومروياً عنه، وإلى غلاة، وخطابية، ومخمسة، وأصحاب حلول كفلان وفلان ومن لا يحصى أيضاً كثرة، وإلى قمي مشبه مجبر، وأن القميين كلهم من غير استثناء لأحد منهم إلا أبا جعفر ابن بابويه رحمة الله عليه بالأمس كانوا مشبهة مجبرة، وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك وتنطق به، فليت شعري أي رواية تخلص وتسلم من أن يكون في أصلها وفرعها واقف أو غال، أو قمي مشبه مجبر، والاختبار بيننا وبينهم التفتيش».

ثم قال: «لو سلم خبر أحدهم من هذه الأمور لم يكن راويه إلا مقلد بحت معتقد لمذهبه بغير حجة ودليل، ومن كانت هذه صفته عند الشيعة جاهل بالله تعالى لا يجوز أن يكون عدلاً ولا ممكن تقبل أخباره في الشريعة...فمن أين يصح لنا خبر واحد يروونه ممن يجوز أن يكون عدلاً مع هذه الأقسام التي ذكرناها حتى ندعي أن تعبدنا بقوله...»[1].

هذا حكمه في رواة الفقه الشيعي الاثني عشري: رواة واقفة، أي: توقفوا في القول بإمامة أحد الأئمة الاثني عشر، أي: لم يؤمنوا به أو غلاة وخطابية ومخمسة وحلوليين!!.

ثم يقرر أخيراً أنه لا يصح ولا خبر واحد من رواية عدل عن عدل إلى منتهاه، وهذا هو شرط الصحة عند أهل السنة.

إذ لا يصحح أهل السنة الحديث إلا إذا رواه عدل عن عدل إلى نهاية السند، أما رواة الشيعة فيستحيل أن يتحقق هذا الشرط فيهم كما يقرره الشريف المرتضى أحد أقطاب المذهب الشيعي الاثني عشري كما تقدم.

وما ذكره المرتضى من فساد عقائد الرواة قد أكده آية الله العظمى البرقعي الذي درس الكافي وقرر أن فيه عيوباً، فقال: (ففي أحاديث كتاب الكافي عيوب كثيرة سواء من حيث السند ورواته كانت أم من حيث المتن وموضوعاته.

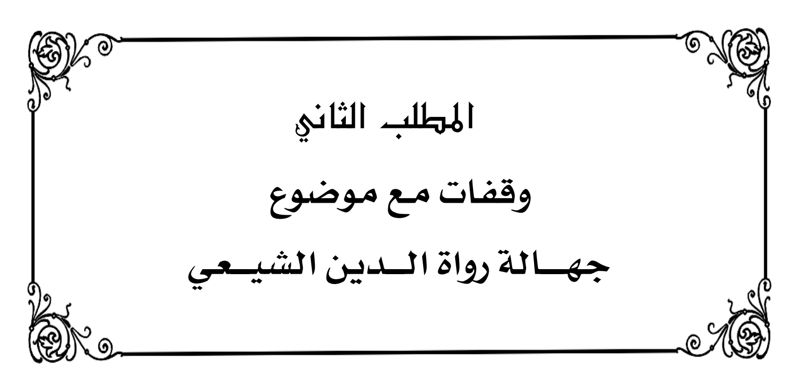
أمَّا من حيث السند فمعظم رواته من الضعفاء والمجهولين ومن الناس المهملين

---

(١) رسائل الشريف المرتضى (٣/ ٣١٠-٣١١) ومدخل إلى فهم الإسلام يحي محمد (٣٩٣).

<u>وأصحاب العقائد الزائفة، وهذا ما يقول به علماء الرجال من الشيعة).</u>

هذا مجمل ما ورد في جهالة رواة الشيعة وفيما يلي نقف معهم وقفات.



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
جهالة رواة الدين الشيعي

بعد هذا العرض الموجز لكلام أئمة الاثني عشرية نقف هنا وقفات:

أولاً: إن اعتراف بعض علماء الشيعة بجهالة رواة العقائد والتاريخ والفقه الشيعي يعتبر من أقوى الأدلة على عدم حفظ هذا المذهب، فإن الخلاف الذي وقع بين الشيعة والسنة هو في «العقائد» و«التاريخ» حيث زعموا أن لأئمتهم عقائد تخالف عقائد أهل السنة.

وزعموا أن هناك أحداثاً وقعت في جيل الصحابة ومن بعدهم تخالف ما يقرره التاريخ الإسلامي العام والنصوص الثابتة من السنة.

فإذا كان رواة تلك العقائد: «**مجهولين**»!!

وكان رواة تلك الأحداث التاريخية التي شوهت تاريخ الأمة: «**مجهولين**»!! فكيف إذاً يجوز بعد ذلك أن يعتمد عليهم في معرفة عقيدة أو تاريخ؟!

ثانياً: أوردنا قاعدة السيد محمد الصدر التي يقرر فيها أن كتب الرجال أهملت ذكر رواة العقائد والتاريخ أي: أنهم «مجهولون»، فقال: (**لكن هذه الكتب أهملت إهمالاً تامًا ذكر الرجال الذين وُجِدت لهم روايات في حقول أخرى من المعارف الإسلامية كالعقائد والتاريخ والملاحم مما قد يربو على رواة الكتب الفقهية**.

... فإذا وفق من حسن الحظ أن روى الراوي في التاريخ والفقه معًا وجدنا له ذكرًا في كتبهم، **أمَّا إذا لم يرو شيئًا في الفقه فإنه يكون مجهولاً**).

ولبيان مصداق شهادة الصدر هذه على رواة الشيعة الاثني عشرية فقد قمنا بدراسة الروايات التي تثبت الإمام الحادي عشر عندهم التي أوردها الكليني في كتاب الكافي فانتهينا إلى أن جميع تلك الروايات لم تصح لوجود راوٍ مجهول على الأقل في كل رواية!!

وهذا أوضح دليل على صحة كلام الصدر، وأن «رواة العقائد مجهولون»!! أي: غير معروفين لدى علماء الشيعة!!

إذاً: من هم هؤلاء المجهولون الذين دسوا هذه الروايات؟!

إنهم رجال مختلقون كما قرر الإمام الشيعي الزيدي أنه قد اعترف له بعض علماء الاثني عشرية أنه يضع الروايات ويضع لها أسانيد من عنده!!

وسيأتي قول الشيعي الزيدي أبي طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسني الذي يشهد فيه أن بعض علماء الاثني عشرية اعترف له أنه يقوم بتزوير أسانيد لأحاديث كاذبة، فقال: **(إن كثيراً من أسانيد الاثني عشرية مبنية على أسامٍ لا مسمى لها من الرجال،... وقد عرفت من رواتهم المكثرين من كان يستحل وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه)!!**[1].

ولهذا فإن تلك الأسماء في تلك الأسانيد أسماء وهمية لا حقيقة لها!

ولهذا عندما ترجم علماء الرجال الشيعة لهم لم يذكروا إلا أسماءهم فقط بناء على أنها أسماء موجودة في الروايات لا على أنهم أشخاص معروفون بالعلم وطلبه!!

والعجب أن بعض علماء الرجال المتأخرين عمدوا إلى هؤلاء الرواة فمدحوهم ونسبوا ذلك إلى مصنفي الرجال السابقين، مبررين ذلك بأن أولئك المصنفين لم يتركوهم بغير مدح ولا ذم إلا لأنهم معروفون عندهم، وهذا منهج يخالف الأمانة العلمية.

وقد تقدم أن الحسن بن داود من علماء القرن السابع قد فعل ذلك، فقد أورد جملة من

(١) الحور العين للحميري (ص: ١٥٣).

الرواة المجهولين عند علماء الطائفة السابقين الذين ذكروهم ولم يذكروا فيهم مدحاً ولاذماً ثم مدحهم الحسن بن داود ونسب ذلك للعلماء السابقين، وهذا تغيير للتاريخ لا يليق بمن يراقب الله ﷿.

لكن الحرص على تأييد المذهب يعمي ويصم!!

ثالثاً: ثم انظر إلى منهج الخوئي وهو أكبر محدث شيعي في العصر الحاضر حيث يقول: ((**مجهول كالصحيح**))!!

عجباً! لهذا المنهج.

الراوي غير معروف ويكون حديثه كالصحيح الذي يرويه الراوي المعروف بعدالته وضبطه؟؟!!

ما قيمة المنهج إذا كان لايترتب عليه حكمه؟!!

الراوي مجهول والمجهول شخصية غامضة وغموضها يشكك في حقيقتها وما رواه هذا النوع من الناس لا يكون صحيحاً ولا مثل الصحيح وإلا لاختلت الموازين.

وأهل السنة ولله الحمد يرفضون هذا المنهج لايقبلون رواية المجهول تعظيماً لدين الله ﷿ وثقة في أن كل ما تحتاجه الأمة في الدين قد صح عن الثقات.

فهل نطمع أن يرقى الشيعة إلى هذا المستوى الذي يحفظ الدين ويجمع كلمة المسلمين؟!!

رابعاً: وأما الرواة المطعون في دينهم فقد أكد الشريف المرتضى أنه لا تخلو رواية من روايات الفقه الشيعي من: (واقف أوغالٍ أو قُمِّيٍ مشبه مجبر) ثم تحدى من يخالف في ذلك وقال: «والاختبار بيننا وبينهم التفتيش» أي: الواقع وهو الروايات التي تنقل الدين الشيعي!!

ولا شك أن هذا دليل على استقراء المرتضى وتتبعه وإلا لم يقل ذلك وهو إمام معترف به عندهم!!

فرواة العقائد والتاريخ عند الصدر: ((مجهولون))، ورواة الفقه عند المرتضى: ((مجروحون)).

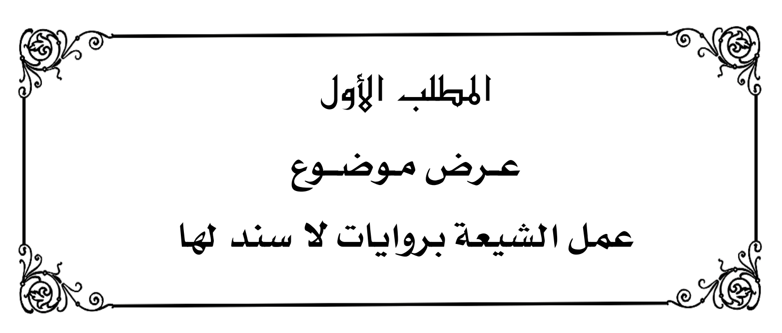
فأي ثقة بعد هذا في روايات الشيعة الاثني عشرية وجميع رواتهم إما أنهم مجهولون أو أنهم مجروحون في عقائدهم؟!



المبحث الرابع عشر
عمل الشيعة بروايات لا سند لها

المطلب الأول: عرض موضوع عمل الشيعة بروايات لا سند لها.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع عمل الشيعة بروايات لا سند لها.



المطلب الأول
عرض موضوع
عمل الشيعة بروايات لا سند لها

الشيعة الاثنا عشرية فرق واتجاهات من أهمها فرقتان كما تقدم:

الأولى: الإخبارية.

الثانية: الأصولية.

الطائفة الأولى: «الإخبارية» وهي تعتقد أن كل الروايات المنسوبة إلى أئمتهم صحيحة النسبة إليهم - وخاصة الكتب الأربعة التي تعتبر المصادر الأساسية للروايات عند الشيعة الاثني عشرية - ولهذا فإنهم يرفضون دراسة السند.

الطائفة الثانية: «الأصولية»، وهي لا توافق الفرقة الإخبارية في اعتماد كل ما نسب إلى أئمتهم من روايات، وتنادي بإخضاع الروايات للنقد ومنهج التعديل والتجريح، فما صححه المنهج قبلوه وما ضعفه ردوه.

هذا نظرياً فقط، وإلا ففي الحقيقة أن كلا الطائفتين تقبلان كل رواية تقرر عقائدهم، ويعدِّلون كل راوٍ يروي ما يقوي مذهبهم كما تقدم وسيأتي مزيد بيان بمشيئة الله تعالى..

والطائفة الأصولية قد نشأت في القرن الرابع تقريباً ولكنها لم تضع قواعد لتصحيح الروايات أو تضعيفها إلا في القرن السابع أو الثامن كما سيأتي.

ومن ذلك الوقت إلى الآن لم يستطيعوا أن يكتبوا كتاباً يشتمل على الروايات الصحيحة

وكتاباً آخر يحوي الروايات الضعيفة ولا كتاباً يجمع الرواة الثقات وآخر يجمع الضعفاء والوضاعين.

وقد حاول: ((البهبودي)) أحد علمائهم المعاصرين أن ينقح كتاب الكافي من الضعيف، فألف كتاباً سماه: **"صحيح الكافي"** ولكنه لقي هجمة شديدة من علماء الطائفة لم يستطع معها أن يعيد طباعة الكتاب بهذا الاسم وإنما طبع بعنوان: «**زبدة الكافي**» بدون إذنه[1] وقد حذف بعض أبوابه ومنها الباب الذي يتحدث عن علم الأئمة للغيب**!!**

أي: غيَّراسم الكتاب ليكون مختصراً للكافي لا تصحيحاً لرواياته.

والفرق بين المختصر والتصحيح أن المختصر لايدل على أن الروايات التي تركها ضعيفة، وأما إذا قال: «صحيح الكافي» فيعني أن ما لم يذكره فيه من روايات الكافي فهو ضعيف، وهذا هو الذي قصده في الطبعة السابقة، ولكن ما تعرض له من عتاب أو تهديد – لاندري أيهما تعرض له –منعه من إعادة الاسم على الطبعة الجديدة.

وهذا يدل على مدى إصرار الطائفة على بقاء كتبها دون تمحيص.

ومن أعظم الأدلة على صحة هذا الكلام هو موقف الفرقتين من روايات ظهرت في القرن الرابع لا سند لها ولا مصدر، وكلا الفرقتين تعتمدان عليها وتصححها**!!**

فأين المنهج؟!

الأصوليون يزعمون أنهم لا يقبلون الرواية ذات السند إلا بعد عرضها على منهج التصحيح والتضعيف، وها هي روايات لا سند لها ظهرت في القرن الرابع تقريباً وهم يصححونها فأين مصداقية المصطلح؟!

---

(١) وقد ذكر حيدر حب الله في مقابلة مع البهبودي وهو رجل قد بلغ السبعين أو الثمانين من عمره أن المراجع مارسوا عليه ضغوطاً شديدة وأعادوا طبع الكتاب بدون إذنه وتصرفوا في تغيير اسمه!!!. كتاب: نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكون والصيرورة (١٩٤)

هذه الروايات هي الروايات التي اشتمل عليها كتاب «**نهج البلاغة**» الذي ألفه الشيعي الاثنا عشري الشريف الرضي المتوفى عام (٤٠٣هـ) أو (٤٠٦هـ) جمع فيه خطباً نسبها إلى علي بن أبي طالب ﷺ الذي استشهد عام (٤٠هـ) - أي: بينه وبين علي ﷺ أكثر من ثلاثة قرون ونصف- ولم يذكر لها سنداً ولم يشر إلى المرجع الذي نقلها منه، بل لا يوجد كتاب سابق ذكر تلك الخطب بنصها فمن أين أتى بها الرضي؟!

قال ابن تيمية ﷺ: (..لكن صاحب نهج البلاغة وأمثاله أخذوا كثيراً من كلام الناس فجعلوه من كلام علي، ومنه ما يحكى عن علي أنه تكلم به، ومنه ما هو كلام حق يليق به أن يتكلم به ولكن هو في نفس الأمر من كلام غيره، ولهذا يوجد في كلام البيان والتبيين للجاحظ وغيره من الكتب كلام منقول عن غير علي، وصاحب نهج البلاغة يجعله عن علي.

وهذه الخطب المنقولة في كتاب نهج البلاغة لو كانت كلها عن علي من كلامه لكانت موجودة قبل هذا المصنف منقولة عن علي بالأسانيد وبغيرها، فإذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منها بل أكثرها لا يعرف قبل هذا علم أن هذا كذب، وإلا فليبين الناقل لها في أي كتاب ذكر ذلك ومن الذي نقله عن علي وما إسناده وإلا فالدعوى المجردة لا يعجز عنها أحد، ومن كان له خبرة بمعرفة طريقة أهل الحديث ومعرفة الآثار والمنقول بالأسانيد وتبين صدقها من كذبها علم أن هؤلاء الذين ينقلون مثل هذا عن علي من أبعد الناس عن المنقولات والتمييز بين صدقها وكذبها)[1].

وقد قام بعض الباحثين المعاصرين ـ من أهل السنة ـ بدراسة لهذا الكتاب مقارناً له بالكتب التي ورد فيها بعض أقوال علي ﷺ ومقارناً الأسلوب واللغة التي وردت في تلك الخطب بالأسلوب واللغة التي كانت مستعملة في بداية الإسلام، وانتهى إلى أن تلك الخطب مفتعلة إما بكاملها أو أغلبها، ونكتفي بإيراد نصين من تلك الدراسة: الأولى للأستاذ عبدالسلام هارون والثانية للدكتور صبري إبراهيم.

---

(١) منهاج السنة (٨/ ٤٤).

قال الأستاذ عبد السلام هارون ﷺ في تقديمه لطبعة عام «١٤٠٦» من نهج البلاغة: (وكنَّا إلى الأمس القريب في ريبتين اثنتين منه: أولاهما: من هو صانع الكتاب؟ أهو الشريف «الرضي» أم أخوه «المرتضى»؟) إلى أن قال عن الكتاب: (وإنَّ السجع والصناعة اللفظية تظهر في كثير من جوانبه على خلاف المعهود في نتاج هذا العصر النبوي.

قالوا: إنَّ فيه من دقة الوصف وغرابة التصوير ما لم يكن معروفًا في آثار الصدر الأول الإسلامي، كما أنَّه يطوي في جنباته كثيرًا من المصطلحات التي لم يتداولها الناس إلَّا [بعد] أن شاعت علوم الحكمة كالأين والكيف..) إلى أن قال: (وأمر آخر يريب: وهو أنَّ جامع هذه النصوص لم يسجِّل في صدر كتابه أو أثنائه شيئًا من مصادر التوثيق والرواية).

وقال محقق الكتاب الدكتور «صبري إبراهيم السيد» بعد دراسة الكتاب ونصوصه: (إنَّ الكتاب اشتمل على خمسة أقسام من النصوص:

- نصوص ثبتت نسبتها إلى عليّ.
- نصوص رواها الشيعة وحدهم.
- نصوص لم يروها أحد.
- نصوص مشكوك في صحة نسبتها لأسباب خاصة.
- نصوص ثبتت نسبتها لآخرين)[1].

والمحقق رغم كل ذلك لم يستطع أن يعزو بعض ما جاء فيها إلَّا إلى كتب الأدب والتواريخ، وهي كتب لا ترقى إلى الاعتماد عليها في توثيق النصوص الأدبية والتاريخية فكيف يعتمد عليها في إثبات كلام يقرر قضايا عقدية؟!!

ثمَّ إنَّ المحقق أجرى مقارنة بين النصوص التي في «نهج البلاغة» وبين نفس النصوص

---

(١) مقدمة تحقيق نهج البلاغة للدكتور: صبري إبراهيم السيد (١/ ٦٤).

التي في كتب الأدب والتواريخ فرأى أمرًا عجباً.

النصوص في تلك الكتب لا يتعدَّى بعضها خمسة أسطر، وإذا بها تصبح في كتابنا هذا خمسين ومائة سطرٍ!

ومثال ذلك أول خطبة في نهج البلاغة.

فقد بحث المحقق الدكتور: صبري عن مصدر لها من الكتب السابقة فلم يجدها إلا في أحد كتب الأدب الذي هو: "العقد الفريد" لابن عبد ربه الذي توفي عام (٣٢٨هـ) ولم يجدها كاملة وإنما وجد فيه: خمسة أسطر من الخطبة بينما هي في نهج البلاغة قد تجاوزت خمسين ومائة سطر.

ثمَّ استطرد يبيِّن الفوارق بين النصوص الموجودة في تلك الكتب وهذا الكتاب[1].

فهذا أنموذج من نصوص الكتاب التي وردت فيه ولم يوجد لها مصدر.

وأما الشيعة فيقررون أن كل ما في هذا الكتاب صحيح، قال أحد شيوخهم المعاصرين:

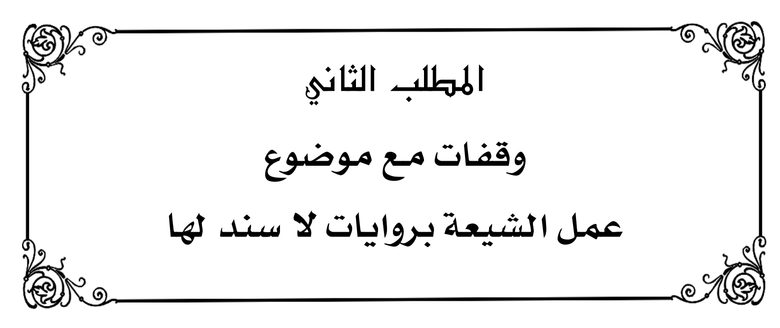
(إن الشيعة على كثرة فرقهم واختلافها متفقون متسالمون!! على أن ما في نهج البلاغة هو من كلام أمير المؤمنين "ع" اعتماداً على رواية الشريف ودرايته ووثاقته!!.. حتى كاد أن يكون إنكار نسبته إليه "ع" عندهم من إنكار الضروريات وجحد البديهيات!! اللهم إلا شاذاً منهم.. وأن جميع ما فيه من الخطب والكتب والوصايا والحكم والآداب حاله كحال ما يروى عن النبي ﷺ)[2].

وفيما يلي نقف مع مبحث عمل الشيعة بروايات لا سند لها.

---

(١) نهج البلاغة مقدمة المحقق (١/ ٦٥).

(٢) مستدرك نهج البلاغة لكاشف الغطاء (ص: ١٩٠-١٩١).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
عمل الشيعة بروايات لا سند لها

مرّ معنا أن الشيعة انقسموا إلى قسمين تجاه جواز نقد الروايات من عدمه.

فالطائفة الأولى: «**الإخبارية** » تمنع من تطبيق منهج النقد على الروايات زاعمة أنها كلها صحيحة وأنها كُتبت تحت إشراف المعصومين، وتؤكد أن تطبيق منهج النقد عليها سيقضي على المذهب كما سيأتي بيانه بمشيئة الله تعالى.

وأما الطائفة الثانية: «**الأصولية**» فإنها زعمت أنه لابد من استخدام منهج النقد، لأن الروايات قد تعرضت للدس والكذب.

فهل هذه الطائفة جادة في دعواها هذه؟

يأتي الاختبار في موقفهم من كتاب: «نهج البلاغة» الذي ليس له أي سند.

فهل يقبلونه أم يخضعونه للمنهج؟

وهذا الكتاب «**نهج البلاغة**» الذي يعتمد عليه الشيعة الاثنا عشرية في تقرير عقائدهم ليس له أي سند ولا مرجع، وبين المؤلف وعلي رضي الله عنه أكثر من ثلاثمائة وخمسين سنة.

فهل يمكن أن يقبل مسلم يخاف الله عز وجل أن يعتمد على كتاب لا سند له ولا مصدر في دينه؟!

إنهم يزعمون أنهم قبلوه «اعتماداً على رواية الشريف ودرايته ووثاقته» كما مر في كلام الشيعي الاثني عشري المعاصر كاشف الغطاء!!

فنقول: هل الشريف الرضي يوحى إليه أم لا؟!

فإن قالوا: يوحى إليه، فهذه ردة؛ إذ اعتقاد أن أحداً غير الأنبياء يوحى إليه هو اعتقاد نبوتهم،

واعتقاد نبوة أحد بعد نبينا محمد كفر بإجماع المسلمين، ونحن على يقين أنهم لا يقولون ذلك.

وإن قالوا: لا يوحى إليه ولكنه معصوم من الخطأ.

فهذه دعوى لا تقل عن سابقتها؛ إذ دعوى العصمة لأحد غير الأنبياء -عند أهل السنة- هي دعوى كاذبة.

وأما عند الشيعة الاثني عشرية فإنها في غير الأنبياء والأشخاص الذين ادعوا لهم الإمامة دعوى كاذبة كذلك!!

إذاً: تبقى قضية أخرى وهي أنه ثقة، أي: أنه لا ينسب شيئاً إلى علي لم يصح!!

فنقول: هل علماء الشيعة الآخرون الذين رووا الروايات وصنفوا المصنفات كأصحاب الكتب الأربعة: الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، وتهذيب الأحكام، والاستبصار - ثقات عندكم أم لا؟

فإن قلتم: ثقات!

قلنا: هل تقبلون كل ما رووه وجزموا بصحته أم لا؟!

فإن قالوا: نعم نقبل كل ما رووا!!

قلنا: إذاً لماذا تزعمون أنه لابد من منهج التصحيح والتضعيف في الرواية التي قد رووها واعتمدوها في كتبهم وهم ثقات مثل الشريف الرضي الذي قبلتم شهادته وصحة روايته؟!

وإن قلتم: لا نقبل كل ما رووا!

قلنا: لماذا تقبلون كتاباً لا سند له وهو: «نهج البلاغة» ولا تقبلون ما رواه أولئك في مصنفاتهم وقد شهدوا لها وارتضوها ديناً لهم وهم في عصر الشريف الرضي الذي ألف نهج البلاغة؟!

فإما أن تقبلوا الجميع أو تردوا الجميع أو تحكِّموا منهج النقد على الجميع، وإلا فإن

دعواكم تطبيق منهج النقد على رواياتكم مطعون فيه.

إن هذا خلل في منهج الشيعة الاثني عشرية تسبب في قبول هذه الطائفة كل رواية تناسب معتقدهم ولو لم يكن لها سند، ورد كل رواية تعارض معتقدهم ولو كانت بأصح الأسانيد!!

وما يستدلون به من كتب السنة أوضح دليل على ذلك، ففي كتب السنة أحاديث ضعيفة أو مكذوبة يأخذها الشيعة ويستدلون بها وهي لا تصح، ويردون الأحاديث الصحيحة عندهم؛ لأنها تعارض عقائدهم.

أما أهل السنة فمنهجهم واحد، وهو قبول الحديث الصحيح الذي ورد بسند صحيح، ورد الحديث الضعيف والمكذوب.

ولا يستدلون -ولله الحمد- على شيء من دينهم بغير الصحيح، ولا يقبلون من أحد حديثاً لم يذكر مرجعه ولو كان من كبار العلماء، ثم يخضعون حديثه ذلك لمنهج التصحيح والتضعيف، فإن صححه المنهج قبلوه وإن ضعفه ردوه، وهو منهج يقبلونه لهم وعليهم، فهل يقبل الشيعة الاثنا عشرية بذلك المنهج؟!

استمع إلى شهادة العالم الشيعي الزيدي: إبراهيم بن إبراهيم الوزير من علماء القرن الثامن الهجري وهو يعرض منهج أهل السنة في الرواية والحكم على الأشخاص.

قال ﵀ - بعد أن ذكر جملة من الأدلة -: (**السابع**: روايتهم للحجج الدالة على خلاف مذهبهم، مثل أثر عائشة في نفي الرؤية... ومثل الأحاديث والمناقب الدالة على تفضيل أمير المؤمنين علي ﵇.

ولقد ذكر الذهبي في كتابه: (طبقات القرَّاء) عليًّا ﵇، وذكر أنَّه لم يسبقه إلى الإسلام إلَّا خديجة، وأنَّ المكان يضيق عن مناقبه، وأنَّه جمع القرآن العظيم. وصحَّح ذلك، وردَّ على من خالف فيه.

ثمَّ ذكر أنَّ أبا بكر ﵁ مات ولم يختم القرآن، وكذلك عمر...).

ثمَّ عقَّب ابن الوزير بقوله: (ولو كانوا من أهل الكذب مع تفضيلهم لهما - أي: لأبي

بكر وعمر - لكذبوا لهما، أو تركوا ذكر ذلك نفيًا أو إثباتًا ليبقى مجملًا، ولم يعتنوا في ذكره وإيراد إسناده الصحيح، ولهذا نظائر لو ذكرتها واستوفيتها جاءت في مصنف مفرد.

الثامن: تضعيفهم لأحاديث أئمتهم المُحتَج بها في الفروع، فمن نظر (البدر المنير) و(خلاصته) و(الإرشاد) و(التلخيص) في الأحاديث التي احتج بها الشافعي؛ علم إنصافهم، وأنَّهم غير متعصبين، فلعلَّهم أجمعوا على ضعف قدر الربع من حججه. هذا وهم أصحابه المنتسبون إليه.

وكذلك المحدثون من الحنفية، ولهم في ذلك كتاب أحاديث الهداية. وكذلك المالكية...

العاشر: تضعيفهم للأحاديث الدالة على مذاهبهم في التفضيل وغيره.. -ثمَّ أورد أحاديث كثيرة في فضائل أبي بكر- ثمَّ قال: (أوردوها وضعَّفوها)، وذكر تضعيفهم لرواة من أهل السنَّة، وتوثيقهم لرواة من الشيعة، ثمَّ قال: (وعكس هذا: وهو تصحيحهم لما يباين مذهبهم إذا رواه الثقات).

ثمَّ قال: (وذكر -أي: الذهبي- أنَّ أحمد بن حنبل وثَّق سليمان بن قرم، وكان غاليًا في التشيع، فلم يمنعهم غلوّه في التشيع من توثيقه، ولا من رواية توثيق من وثَّقه.

وقال ابن عدي: أحاديثه حِسان، هو خير من سليمان بن أرقم بكثير.

قلت -ما زال الكلام له-: ولم يكن ابن أرقم من الشيعة - أي: ابن عدي فضَّل الشيعي في ضبطه على السنِّي عندما تبين ذلك، ولم يمنعهم مخالفتهم للشيعي من بيان الحق الذي له-.

الحادي عشر: تحرِّيهم للصدق في كتب الجرح والتعديل، وعدم المداهنة، فقد تكلموا في تضعيف الأصدقاء والقرابات، مثل: نوح بن أبي مريم، وابن أبي داود، ووالد علي بن المديني، بل في من يعظمونه وهو حقيق بالتعظيم؛ كالإمام الأعظم أبي حنيفة ﷺ، ضعَّفه بعضهم من جهة حفظه، وصدعوا بذلك في التصانيف، مع أنَّ الملوك حنفية في هذه الأعصار في مصر والشام، وهم مستمرون في ذلك.

الثاني عشر: تعديلهم لأعدائهم من غلاة الروافض، وكم في الصحيحين من رافضي

سبَّاب للصحابة، غالٍ في الرفض، كما مرَّ تعداد بعضهم، ونقل ذلك في كتبهم وهم يعلمون ذلك، ويذكرون مذهبه في كتبهم في الرجال، ويُصرِّحون بأنَّه ثقة حجة مأمون في الحديث.

والعدل على العدو أبلغ أمارات الإنصاف.

الثالث عشر: روايتهم لفضائل علي عليه السلام وفضائل أهل البيت في أيام بني أميَّة..إلخ)[1].

أرأيت دلائل الإنصاف عند أهل السنَّة؟! يشهد بها شيعي زيدي هداه الله لمعرفة الحق من خلال أدلة وشواهد وقف عليها وأورد بعضها؟!

فهل يمكن أن يكون منهج هؤلاء -وهم يتحرَّون الحق والصواب- أن يُفرِّقوا بين الأصحاب؟!

ويُؤكِّد ابن تيمية هذا المعنى فيقول: (كل من جرَّب من أهل العلم والدين الجمهور -أي: أهل السنَّة- علم أنَّهم لا يرضون الكذب ولو وافق أغراضهم، فكم يروون لهم في فضائل الخلفاء الثلاثة وغيرها من الأحاديث بأسانيد خير من أسانيد الشيعة، ويرويها مثل أبي نُعَيم والثعلبي وأبي بكر النقاش والأهوازي وابن عساكر، وأمثال هؤلاء، ولا يقبل علماء الحديث منها شيئًا! بل إذا كان الراوي عندهم مجهولًا توقفوا في روايته...)[2].

إن اعتماد ذلك المنهج من جميع المسلمين يحفظ العقائد ويوصل إلى الحقائق ويقضي على الخلاف.

وأما المنهج الشيعي فهو السبب في قبولهم لكل عقيدة وردت في تلك المراجع التي ليست مأمونة ولا محفوظة، مما ترتب عليه وجود عقائد عندهم تخالف عقيدة الإسلام.

فهل آن الأوان لمراجعة تلك الروايات وتصحيح المنهج لكشف الحقيقة وجمع كلمة الأمة على كتاب ربها عز وجل وسنة نبيها محمد صلى الله عليه وسلم؟

ذلك ما نرجوه، ولهذا كتبنا هذا البحث لاعتقادنا أن الشيعة لا يتعمدون قول الباطل ولا

---

(١) العواصم والقواصم (٢/ ٣٧٧-٤٠٠)، وهو من أعظم الكتب التي كتبها زيدي يبين فيه إنصاف أهل السنة.

(٢) منهاج السنة (٧/ ٤١٧-٤١٨).

قبوله ولكنهم خُدعوا به فقبلوه، فهم ضحايا لروايات لا تصح وهم قادرون على كشفها لو أرادوا.



المبحث الخامس عشر
ظهور روايات جديدة بعد مئات السنين

المطلب الأول: عرض موضوع ظهور روايات جديدة بعد مئات السنين.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع ظهور روايات جديدة بعد مئات السنين

المطلب الأول

عـرض مـوضـوع

ظهور روايات جديدة بعد مئات السنين

ظهرت للشيعة الاثني عشرية مصنفات في القرن الرابع الهجري اشتملت على روايات كثيرة نُسبت إلى أئمتهم وذلك بعد موت آخر رجل من أئمتهم الظاهرين وهو الحسن العسكري.

وزعموا أن العسكري ولد له ولد ثم اختفى عن الأنظار وأنه هو المهدي الذي سيخرج في آخر الزمان.

وبصرف النظر عن صحة هذه الدعوى من عدمها فليس هذا موضوعنا، ولكن موضوعنا هو الروايات التي يعمل بها الشيعة اليوم.

وقد اعتمدت الشيعة الاثنا عشرية أربعة كتب روائية قيل: إنها ظهرت في القرن الرابع في عهد الدولة البويهية، وهي:

١ – الكافي.

٢– من لا يحضره الفقيه.

٣– تهذيب الأحكام.

٤ – الاستبصار.

وقد ذكر مؤلفوها أنه لم يفتهم شيء من الروايات إلا النزر اليسير.

وبعد أكثر من ثمانمائة سنة – أي: في القرن الحادي عشر الذي ظهرت فيه الدولة الصفوية – ظهرت موسوعتان روائيتان كبيرتان للشيعة:

إحداهما: **بحار الأنوار للمجلسي المتوفى عام (١١١١هـ)** في خمسة وعشرين مجلداً طبع اليوم في أكثر من مائة مجلد؛ لأنهم أضافوا إليه كتباً أخرى.

والثانية: وسائل الشيعة للحر العاملي المتوفى عام (١١٠٤هـ) والذي طبع في ثلاثين مجلداً.

ثم ظهر بعدهما بقرنين من الزمان كتابان استدركا عليهما:

الأول: المستدرك على بحار الأنوار لعلي النمازي الشاهرودي المتوفى عام: (١٤٠٥ هـ).

قال في مقدمته: (ونحن في أثناء الفحص والتنقير عثرنا على جملة وافرة من ذلك -أي: من الروايات- ومطالب فاخرة على حياله -أي: على منواله- فرأيت أن الأحسن استقصاء ما فات من نظره الشريف....فجمعناها وألفناها في أجزاء...)[1].

ونحن لا ندري أين فحص ونقرَّ في القرن الرابع عشر؟!!

الثاني: المستدرك على الوسائل للنوري الطبرسي المتوفى عام (١٣٢٠هـ) جمع فيه ثلاثة وعشرين ألف رواية منسوبة إلى أئمة الشيعة الذين توفي آخرهم في منتصف القرن الثالث تقريباً، أي: قبل أكثر من ألف ومائة سنة.

وقد ذكر العالم الشيعى آغا بزرك الطهراني أن السبب في تأليف هذا المستدرك أن النوري الطبرسى المؤلف للكتاب قد عثر على «بعض الكتب المهمة التي لم تسجل في جوامع الشيعة مما لا يستغنى عنه!!»[2].

وقد اعتمد الشيعة على هذا الكتاب حتى زعم العالم الشيعي آية الله الخراسانى: (أن الحجة للمجتهد في عصرنا هذا لا تتم قبل الرجوع إلى المستدرك والاطلاع على ما فيه من الأحاديث)[3].

---

(١) مستدرك سفينة البحار (١/ ٢٧).

(٢) الذريعة (٢١/ ٧).

(٣) الذريعة (٢/ ١١١).

وأما مؤلف المستدرك فقد قال في مقدمة كتابه ذلك - بعد أن أشاد بكتاب الوسائل الذي جعل كتابه هذا مستدركاً عليه -: (ولكنا في طول ما تصفحنا كتب أصحابنا الأبرار، قد عثرنا على جملة وافرة من الأخبار، لم يحوها كتاب الوسائل، **ولم تكن مجتمعة في مؤلفات الأواخر والأوائل**، وهي على أصناف:

- منها: ما وجدناه في كتب قديمة لم تصل إليه ولم يعثر عليها.

- ومنها: ما يوجد في كتب لم يعرف هو مؤلفيها فأعرض عنها.

ونحن سنشير بعون الله تعالى في بعض فوائد الخاتمة إلى أسامي هذه الكتب ومؤلفيها، وما يمكن أن يجعل سبباً للاعتماد عليها، والرجوع إليها والتمسك بها).

إلى أن قال: (ومنها: ما وجدناه في مطاوي الكتب التي كانت عنده، وقد أهمله إما للغفلة عنه، أو لعدم الاطلاع عليه.

وحيث وفقني الله تعالى للعثور عليها، رأيت جمعها وترتيبها وإلحاقها بكتاب الوسائل من أجل القربات)[(١)].

إلى أن قال: (فبلغ بحمد الله تعالى مبلغاً لو شئت لجعلته جامعاً أصيلاً، وإلا فلهذا الجامع المنيف مستدركاً وتذييلاً، فكم من خبر ضعيف في الأصل يوجد في التذييل صحته، أو واحد غريب تظهر فيه كثرته، أو مرسل يوجد فيه طريقه وسنده، أو موقوف يكشف فيه مستنده، أو غير ظاهر في المطلوب تتضح فيه دلالته، وكم من أدب شرعي لا ذكر له وفيه ما يرشد إليه، وكم من فرع لا نص فيه يظهر من التذييل أنه منصوص عليه)[(٢)].

أي: قد ظهرت روايات تغير بسببها الحكم على روايات كثيرة في كتب الشيعة الأوائل لم يطلعوا عليها بكاملهم!! لتصبح عند أهل القرن الرابع عشر صحيحة، وبالتالي يتغير حكم

---

(١) الذريعة (١/ ٦٠).

(٢) الذريعة (١/ ٦١-٦٢).

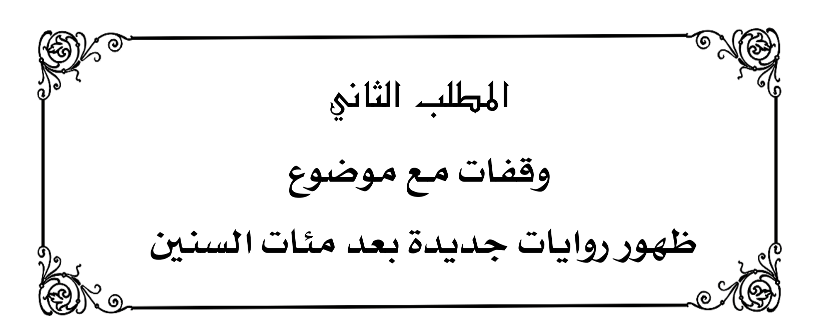
المسائل الدينية التي تدل عليها هذه الروايات بعد أن صُحِّحت فيكون دين المتأخرين أصح من دين المتقدمين!!

ثم قال في مقدمة خاتمة مستدركه: (وبعد: فقد نجز - بحمد الله تعالى وحسن توفيقه - كتاب «مستدرك الوسائل» **الحاوي لما خفي عن الأنام من أدلة الأحكام والمسائل!!!** حتى عرف صدق القائل: (كم ترك للأواخر الأوائل) وأصبح مصباحاً تزاح بأنوار أخباره غياهب الأوهام، ودستوراً يرجع إليه في معرفة الحلال والحرام، ودليلاً لرائد الفكر إذا تاه في مجاهل الشبهات، وسبيلاً قصداً إلى **مستور الأخبار ومخفي الروايات**، وهادياً إلى **كنوز من العلم لم تزل عن الأبصار مخفية!!!** وناشراً لأعلام هداية لم تزل من قبل مطوية، وطلع في آفاق المفاخر بدراً كاملاً بعد السرار، وعم نوره سائر الأمصار، **وافتخر به هذا العصر على ما تقدمه من سائر الأعصار**، وأصبحت عيون الفضل به قريرة، ومسالك الأفهام به مستنيرة، ورأى العلماء منه بالعيان، ما زعموا خروجه عن حد الإمكان، ونظروا إلى درر متسقة، طالما اشتاقوا أن يروها ولو متفرقة، ولما فاح مسك ختامه، ولاح كالبدر ليل تمامه، انتهى ميدان القلم إلى استدراك للفوائد، وما خفي على الشيخ المصنف رحمه الله من غوالي الفرائد، فاشتمل - بحمد الله تعالى - كسابقه على فوائد جمة، ونفائس مهمة، **لم تنل لآليها من قبل كف غائص، ولا دنت من آرام كناسها حبالة قانص**، فكم من راو مجهول بين أبناء صنفه بينت فيها حاله، ومهجور لضعفه نبأت على أنه في غاية الجلالة، ومشتبه شخصه وحاله يزول عنه الشك والريب، ومطعون في دينه يظهر براءته عن وصمة العيب، وكم من عالم ضاع اسمه في زوايا الخمول، ودرست من أبيات فضائله الآثار والطلول، وأخمدت مصابيح فضائله إعصار الإعصار، وعادت رياض مناقبه ذاوية الأزهار، أظهرت ما خفي من علمه، وجددت ما درس من رسمه، حتى عاد مناراً به يهتدى، وعلماً به يقتدى)[1].

هذه أربع موسوعات في الرواية الشيعية الاثني عشرية ظهرت بعد أكثر من ألف سنة ولم يعرفها الأوائل، نقف معها في المطلب الآتي بمشيئة الله تعالى.

---

(١) مقدمة المصنف من خاتمة المستدرك (١/ ٣-٥).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
ظهور روايات جديدة بعد مئات السنين

بالتأمل في هذه المسيرة التاريخية للرواية الشيعية نقف معها وقفات:

أولاً: أن المصنفين الأوائل قد ذكروا أنه إما لم يفتهم شيء من الرواية - حيث أوردوه إما نصاً أو إشارة - أو لم يفتهم إلا اليسير من الروايات.

قال الطوسي أحد مؤلفي الكتب الأربعة المعتمدة عند الشيعة في مقدمة التهذيب: (وأنا أرجو إذا سهل الله تعالى إتمام هذا الكتاب على ما ذكرت ووفق لختامه حسب ما ضمنت أن يكون كاملاً في بابه مشتملاً **على أكثر الأحاديث التي تتعلق بأحكام الشريعة، ومنبهاً على ما عداها مما لم يشتمل عليه هذا الكتاب**)[1].

وقال في مقدمة الكتاب الثاني من أصولهم الأربعة تأكيداً لهذا الكلام: (أما بعد: فإني رأيت جماعة من أصحابنا لما نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بـ(تهذيب الأحكام) ورأوا ما جمعنا (فيه) من الأخبار المتعلقة بالحلال والحرام ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلق بالفقه من أبواب الأحكام **وأنه لم يشذ عنه في جميع أبوابه وكتبه مما ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنفاتهم إلا نادر قليل وشاذ يسير**)[2].

وعدد أحاديث هذا الكتاب كما ذكر محققه حسن الموسوي الخراساني: (ثلاثة عشر ألف

---

(١) تهذيب الأحكام (١/ ٤).

(٢) تهذيب الأحكام (١/ ٢).

وخمسمائة وتسعون حديثاً)[١].

فهذه شهادة أكبر علماء الطائفة في القرن الخامس بأن كتابه الأول لم يفته شيء من الأحاديث إما نصاً أو إشارة، وأكد في الثاني أنه لم يشذ عن كتابه إلا: (نادر قليل وشاذ يسير) فمن أين جاءت هذه الأحاديث التي أظهرها هؤلاء المؤلفون في القرون المتأخرة؟!

ثانياً: أن هذه الموسوعات المتأخرة لم تذكر أين وجدت هذه الكتب التي نقلوا منها، هل وجدوها في مكتبات عامة أم في مكتبات خاصة ولمن هي تلك المكتبات، فإن من الواجب على من وجد كتباً جديدة أن يبين أين وجدها؟!!

قال صاحب مستدرك البحار: (**ونحن في أثناء الفحص والتنقير!! عثرنا على جملة وافرة من ذلك -أي: من الروايات -**) ولم يذكر أين فحص ونقر وأين وجد؟!

ثالثاً: يزعم مؤلف المستدرك على الوسائل أن هذه الروايات كانت مخفية، حيث قال: (فقد نجز بحمد الله تعالى وتوفيقه كتاب مستدرك الوسائل **الحاوي لما خفي عن الأنام من أدلة الأحكام**) إلى أن قال: (وسبيلاً قصداً إلى **مستور الأخبار ومخفي الروايات**، وهادياً إلى كنوز من العلم لم تزل عن الأبصار مخفية، وناشراً لأعلام هداية لم تزل من قبل مطوية..).

فهذه الكتب أو الروايات كانت مخفية عن الأنام - أي: الناس جميعاً - فأين كانت يا ترى؟!!

أكثر من ألف سنة مخفية عن الأنام؟!!

أي عقل يقبل هذه الدعوى ويصدق أن هناك روايات لم يطلع عليها الأنام طيلة ألف سنة؟!!

رابعاً: لو افترضنا أنها روايات كانت مخفية وليست مصنوعة مختلقة في هذا العصر فإن

---

(١) ذكر ذلك في تحقيقه الآخر لكتاب الاستبصار (١/ ١٠).

الأمانة العلمية والدينية تقتضي أن لا يقبل كتاب لم يعتن به العلماء ويدرسوه إذ ما يؤمننا أنه موضوع مكذوب أو زيد فيه ما ليس منه؟!

فإن دس الكتب والدس فيها والوضع في الرواية قد أقر بوجوده كل العلماء من السنة والشيعة بل قد قرر ذلك أئمة الاثني عشرية، فكيف تقبل كتب وتنشر وتعتمد وهي غير معروفة عند السابقين اعتماداً على وجودها؟!

خامساً: أن قبول الروايات قد رافقه قبول دعوى جديدة عجيبة من مؤلف جامع الرواة محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري المتوفى سنة (١١٠١هـ) حيث ادعى أنه بتأليفه لكتابه المذكور ستتغير أحكام اثني عشر ألف حديث عن الأئمة في العصور الأولى: تتغير من القول بضعفها أو إرسالها أو جهالتها إلى القول بصحتها.

قال في مقدمة كتابه ذلك: (بسبب نسختي هذه يمكن أن يصير قريب من اثني عشر ألف حديث أو أكثر من الأخبار التي كانت بحسب المشهور بين علمائنا - رضوان الله عليهم - مجهولة أو ضعيفة أو مرسلة معلومة الحال **وصحيحة!!!** لعناية الله تعالى، وتوجه - كذا - سيدنا محمد وآله الطاهرين)[١].

فهو بهذه الدعوى يستحدث ديناً جديداً لم يعرفه الأوائل، إذ تصحيح هذا العدد من الأحاديث يغير من المسائل الفقهية ما لا يقل عن عددها!!

وعلى هذا المنهج سار صاحب (فصل الخطاب) وصرح بأنه لا مانع من أن تكون أحاديث التحريف ضعيفة عند قدمائهم؛ لعدم علمهم بطرق صحتها فتتحول عنده إلى صحيحة[٢].

---

(١) مقدمة جامع الرواة (١/ ٦).

(٢) فصل الخطاب (ص: ٣٥٤).

وما دام الزمن مستمراً فلا مانع من أن تظهر بين الآونة والأخرى روايات جديدة تغير الدين الشيعي!!! فما أحوج عقلاء الشيعة أن يعيدوا النظر في منهجهم مع دين الله ﷻ!!

سادساً: كيف يستجيز المسلم أن يتعبد الله ﷻ بروايات لم يعرفها الأقدمون ولم يتعبدوا بها ولم تذكر في أمهات الكتب عندهم والتي هي الأربعة الأصول كما تقدم.

إن ظهور هذه الروايات بعد ثمانية قرون من موت -أو اختفاء حسب زعمهم- آخر إمام لهم يضع عليها علامة استفهام؟!

فإنه لا يصدق أن هناك روايات اختفت عن الأنظار ألف سنة ولم يكتشفها إلا أشخاص في القرن الحادي عشر ولكن الذي يظهر أنها: «أوجدت» والله حسيب من يتجرأ على دين الله ﷻ ويخترع فيه الروايات!!

ونحن نسأل علماء الشيعة: لماذا لم يظهر عند السنة روايات جديدة كما ظهر للشيعة؟!

ونحن نجيب فنقول: إن حراسة السنة للروايات تحول دون ذلك.

ولو أعلن أحد في المجتمع السني أنه وجد روايات بعد القرون الثلاثة الأولى دون أن يسند ذلك إلى من سبقه من علماء لرد قوله واتهم بالكذب فكيف لو زعم في القرن الحادي عشر ذلك؟!!

أما الشيعة فقد قبلت هذه الروايات بل واعتمدتها وشتان ما بين الموقفين!!

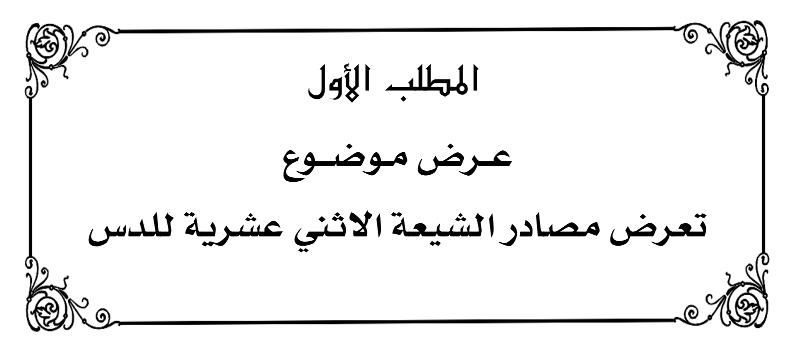
وأخيراً: فهل مع هذا يمكن أن يوثق بمصادر هذا حالها؟!



المبحث السادس عشر
تعرض مصادر الشيعة الاثني عشرية للدس

المطلب الأول: عرض موضوع تعرض مصادر الشيعة الاثني عشرية للدس.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع تعرض مصادر الشيعة الاثني عشرية للدس.



المطلب الأول
عرض موضوع
تعرض مصادر الشيعة الاثني عشرية للدس

إن ظروف التقية التي يزعمها الشيعة الاثنا عشرية قد تسببت في وضع الروايات الكاذبة ونسبتها إلى الأئمة وتناقلها بسرية شديدة بدعوى أن الإمام لا يستطيع أن يعلنها خوفاً على نفسه المقدسة.

فكانوا يتواصون بتداول تلك الروايات في جنح الظلام مما هيأ العقول المستغفلة إلى قبول تلك الروايات فوصلت إلى المصنفين الذين قبلوها وأخذوا يوجهونها بحسب تصوراتهم.

وقد كان هؤلاء الوضاعون يختلقون الكلام وينسبونه إلى أئمة الشيعة الاثني عشرية ويضعون له إسناداً إلى الأئمة ينتقون أسماءً معروفة أحياناً ويختلقون أسماءً وهمية أحياناً أخرى بحسب قدرة الواضع العلمية وخبرته في الكذب، مما أوقع علماء الشيعة الذين وقفوا على تلك الروايات في حيرة أمام تلك الأسانيد، إما لعدم معرفتهم بأسماء هؤلاء الأشخاص أو لصحة السند في الظاهر.

هذا الكلام الذي نذكره هنا ليس أوهاماً أو دعاوى نفتريها بل حقائق اعترف بها بعض المحققين الشيعة الاثني عشرية أنفسهم في العصر الحاضر.

* **قال المحدث الشيعي الغريفي المعاصر:** (إن كثيراً من الأحاديث لم تصدر عن الأئمة **وإنما وضعها رجال كذابون ونسبوها إليهم، إما بالدس في كتب أصحابهم أو بغيره وبالطبع لابد، وأن يكونوا قد وضعوا لها أو لأكثرها إسناداً صحاحاً كي تقبل حسبما فرضته عملية**

الدس والتدليس)[١].

* **وقال هاشم معروف الحسني في كتابه الموضوعات في الآثار والأخبار**: (وبعد التتبع في **الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما** نجد **أن الغلاة والحاقدين على الأئمة والهداة لم يتركوا باباً من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم**، وبالتالي رجعوا إلى القرآن الكريم لينفثوا عن طريقه سمومهم ودسائسهم؛ لأنه الكلام الوحيد الذي يحتمل ما لا يحتمله غيره، **ففسروا مئات الآيات بما يريدون وألصقوها بالأئمة الهداة زوراً وتضليلاً**)[٢].

* **وقال أيضاً**: (كما وضع قصاص الشيعة مع ما وضعه أعداء الأئمة عدداً كبيراً من هذا النوع للأئمة الهداة عليهم السلام ولبعض الأئمة والأتقياء، في حين أن الأئمة كانوا في غنى عن ذلك كله، وقد لعنوا كل من يضعهم فوق مستوى البشر وبغير المنزلة التي وضعهم الله بها)[٣].

* قال الشيخ محمد باقر البهبودي:

(إن عبد الكريم بن أبي العوجاء قبل أن يقتل قال:

أما والله لئن قتلتموني، لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام، والله لقد فطرتكم في يوم صومكم وصومتكم في يوم فطركم فضربت عنقه)[٤].

فقال البهبودي:

---

(١) قواعد الحديث (ص: ١٣٥).

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص: ٢٥٣).

(٣) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص: ١٦٥).

(٤) يشير البهبودي إلى قصة الزنديق: عبدالكري بن أبي العوجاء الذي كان يضع الروايات على النبي ﷺ فأخذه والي الكوفة في عهد أبي جعفر المنصور محمد بن سليمان: (وأمر بضرب عنقه فلما أيقن أنه مقتول قال أما والله لئن قتلتموني لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام) ميزان الاعتدال: (٢/ ٦٤٤)

ومن الأسف أننا نجد النموذج من هذه الأحاديث التي يفطرنا يوم صومنا ويصومنا يوم فطرنا في روايات الشيعة أكثر منها في روايات أهل السنة، روى شطراً منها أبو جعفر بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي، وكثيراً منها أبو جعفر بن علي بن بابويه القمي في كتبه، وأكثر ما رويت في ذلك تجدها في كتاب الإقبال للسيد أبي القاسم ابن طاووس)[1].

* **وقد أكد هذا الكلام العالم الشيعي آية الله العظمى البرقعي، فقال:** (**ولكن صانعي المذاهب لم يتنبهوا إلى سوء نتائج مقالاتهم، وقد كان همهم هو تخريب الإسلام وإيجاد التفرقة بين أبنائه**، ونحن قد بينا في أبواب النصوص على الأئمة أن أصحاب الأئمة لم يكن أحدهم يعرف هذه الأخبار المختلقة والموضوعة، ولم يعرفوا أسماء الأئمة الاثني عشر باسمهم ورسمهم، حتى أن كل واحد منهم كان يلح في سؤال إمامه عن الإمام الذي يليه....).

إلى أن قال: (ولذا عمد عدد من المغرضين والذين لا دين لهم إلى ذلك ووجدوا الفرصة مناسبة لهم للإيقاع وبث التفرقة بين المسلمين قدر ما استطاعوا ذلك عن طريق وضع الأحاديث المختلقة، ولذا قامت مذاهب كثيرة نتيجة لهذه الأحاديث الموضوعة، **وللأسف صدق بعض علماء المسلمين والمذهبيين هذه الموضوعات بسبب بساطتهم وجمعوها في كتبهم،** وأكثر هذه الموضوعات وجدت في القرن الثالث الإسلامي حين كانت الدولة الإسلامية في أوجها وفي كمال قدرتها.. وكان المغرضون يحترقون حسداً مما وصلت إليه الدولة الإسلامية من ازدهار وحضارة، ولم يجدوا بداً من تخريب ذلك، فدخلوا الإسلام ظاهراً ليكيدوا له في الخفاء، وكان لهم ذلك، وفعلاً لجئوا إلى وضع الأحاديث الكاذبة وخدعوا بعض المتعصبين مذهبياً، فأخذ هؤلاء تلك الأحاديث ليدعموا بها مذاهبهم وظنوا صحتها بالتأويلات والتوجيهات التي لا علاقة لها بذلك وحتى لو كانت باطلة بطلاناً محضاً. ومن جهة أخرى فقد كانت (٩٠٪) من هذه الأحاديث مخالفة للقرآن، **ونحن لا نظن أن الله يغفر لهذه الفئات**

(١) صحيح الكافي / محمد باقر البهبودي ص د.

التي أوجدت التفرقة وقامت على العناد والجهل، وكان من جراء ذلك قيام مذاهب لا تتفق أقوال أتباعها وأقوالهم مع القرآن، وليس في القرآن أي ذكر لها، وقد كانوا يعتبرون كل ما لم يعتبره الله ورسوله من أركان الدين وأصوله، نقول: كل ذلك كانوا يعتبرونه من الأصول والأركان فجاءوا بذلك بدين جديد.

وعلى سبيل المثال: لقد اختلقوا ألوف الأحاديث والمعجزات لإثبات الإمام المنصوص عليه، وصاروا يعدون إنكارها كفراً ويعدون الخرافات والأكاذيب المختلفة حجة.. مع أن الله تعالى نفى أية حجة بعد رسله كما في سورة النساء: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾ ﴾ [النساء: ١٦٥].

ولكن صانعي المذاهب يقولون: قال الإمام: (أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم) وبهذه الواسطة جعلوا مختلقات الأموات العوام حجة لشعبنا ومصدراً لاستعباده!)[١].

هذا في جانب الدس من الرواة.

وأما أحوال الكتب فنكتفي بما ورد عن الكافي، فقد اختلفت أقوال العلماء في محتوياته:

* قال المحدث الكركي (ت: ١٠٧٦): **(إن كتاب الكافي خمسون كتاباً)**[٢].

مع أن الطوسي قد ذكر أن الكافي لا يشتمل على أكثر من ثلاثين كتاباً، فقال في ترجمة الكليني هو: (محمد بن يعقوب الكليني، يكنى أبا جعفر، ثقة، عارف بالأخبار، له كتب، منها: كتاب الكافي، وهو يشتمل على ثلاثين كتاباً) ثم ذكرها[٣].

وعلماء الشيعة اختلفوا في كتاب (الروضة) هل هو من الكافي أم لا؟

---

(١) كسر الصنم (ص: ٣٢٨- ٣٢٩).

(٢) انظر: البحار (١٠٤/ ١٤٦).

(٣) الفهرست للطوسي (ص: ٢١٠).

* **قال العالم الشيعي الخوانساري:** (اختلفوا في كتاب الروضة: هل هو من تأليف الكليني أو مزيد فيها بعد على كتابه الكافي؟)(١).

* **وقال الشيخ عبد الرسول الغفاري:** «كثر الحديث حول كتاب الروضة عند العلماء المتقدمين:

فمنهم [من] جعله بين كتاب العشرة وكتاب الطهارة.

ومنهم من جعله مصنفاً مستقلاً عن الكافي.

وقسم ثالث تردد في نسبته للمصنف، بل في كلمات بعض المتأخرين نفاه عن الكليني ونسبه إلى ابن إدريس صاحب السرائر.

قال المولى خليل القزويني: «**وأن الروضة ليس من تأليف الكليني، بل هو من تأليف ابن إدريس، وإن ساعده في الأخير بعض الأصحاب**، وربما ينسب هذا القول الأخير إلى الشهيد الثاني ولكن لم يثبت»(٢).

هذا فيما يتعلق بالزيادات في الكتب.

وأما الكتب الموضوعة فنكتفي بإيراد أنموذج منها، وهو: «كتاب سليم بن قيس الهلالي».

هذا الكتاب وضع في الظلام وتنقل في الظلام، والذي وضعه حاول أن يوهم الناس بأنه تلقاه من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأنه من الأسرار التي لا يجوز إفشاؤها وأسبغ عليها هالة من التعظيم حتى تصدق لتقبل على نمط الروايات التي يخفيها الكذابون.

* وقد لقي هذا الكتاب قبولاً عند بسطاء الشيعة، وعندما بدأت الكتب السرية

(١) روضات الجنات (٦/ ١١٨)، الكنى والألقاب (٣/ ٩٨).
(٢) الكليني والكافي (ص: ٤٠٨).

تنكشف اكتُشف من قبل الشيعة أنفسهم أن هذا الكتاب مكذوب موضوع بل يحمل إلى جانب دعمه للمذهب نقضاً له، وفيه ما يرفضه العقل.

وقد ذكر أحد المطلعين على هذا الكتاب: (أن الكتاب يحمل **أخطر آراء السبئية** وهو تأليه علي ووصفه بأوصاف لا يوصف بها إلا رب العالمين، جاء في بعض روايات الكتاب مخاطبة علي بهذه الألقاب: «**يا أول، يا آخر، يا ظاهر، يا باطن، يا من هو بكل شيء عليم**»، **ويقول: «إن هذا الوصف صدر من الشمس لعلي وأنه سمعه أبو بكر وعمر والمهاجرون والأنصار فصعقوا ثم أفاقوا بعد ساعات»**)[1].

وقد اضطربت مواقف الشيعة حول الكتاب بسبب ما ورد فيه من ذكر عدد الأئمة وأنهم ثلاثة عشر لا بسبب تأليه علي رضي الله عنه - أي: للمحافظة على المذهب لا على الإسلام-:

وتلك المواقف هي:

١- موقف يقبله ويؤول ما يخالف المذهب.

٢- موقف ينكر ما يخالف المذهب ويقر ما يوافقه.

٣- موقف قام بالتعديل عملياً فحذف المخالف للمذهب وأبقى ما يوافقه.

٤- موقف يبطله بكامله دفعاً لمخالفة بعض روايته للمذهب لا رداً لكل ما فيه.

* قال بعض شيوخهم -وهو يعترف بأن كتاب سليم بن قيس موضوع عليه -: (**والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح!!!** نظير كتاب الحسنية، وطرائف ابن طاوس، والرحلة المدرسية)[2].

* أما المنكرون للكتاب فقد استدلوا بأنه خالف التاريخ بقوله: «**إن محمد بن أبي بكر**

(١) كتاب سليم بن قيس (ص: ٣٨) ط: الأعلمي، و (ص: ٣١-٣٢) ط: النجف، وانظر: البحار (٤١/ ١٨٢)، تأويل الآيات (٢/ ٦٥٥)، غاية المرام (٦/ ٢١٥).

(٢) أبو الحسن الشعراني / تعليقات علمية على شرح الكافي للمازندراني (٢/ ٣٠٧).

وعظ أباه عند الموت لأنه غصب الإمامة من علي! مع أن محمد بن أبي بكر ولد في سنة حجة الوداع فكيف يعظ أباه وعمره ثلاث سنوات»[١].

كما أنه جعل الأئمة ثلاثة عشر، وقالوا: بأن سليماً لا يعرف ولا ذكر في خبر، وأن أسانيد الكتاب مختلفة مضطربة[٢]، واتهموا أبان بن أبي عياش في وضع الكتاب[٣].

* وحدد بعض المعاصرين تاريخ وضعه، فقال: (**إنه موضوع في آخر الدولة الأموية لغرض صحيح**)[٤]!!

* وفريق منهم عزّ عليهم -فيما يبدو- أن يفقدوا هذا الكتاب جملة واحدة، مع أنه أصل من أصولهم وعمدة لشيوخهم.. فقال الناطق باسم هذا الفريق: (والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه والتوقف في الفاسد من كتابه)[٥].

* ولهذا رأى فريق منهم القيام بعمل جذري ينهي المشكلة التي أقلقتهم من أساسها، فقاموا بتعديل الكتاب ليتلاءم مع العقيدة الشيعية، فحذفوا الروايات التي تخالف المذهب أو تناقض العقل.

قال الحر العاملي: (والذي وصل إلينا من نسخه ليس فيه شيء فاسد، ولا شيء مما استدل به على الوضع)[٦].

ولا غرابة في جرأة العاملي على إنكار شيء فاسد فإنه هو الذي ألف كتاباً في القرن

---

(١) انظر: روضات الجنات (٤/ ٦٧)، رجال الحلي (ص: ٨٣).
(٢) انظر: رجال الحلي (ص: ٨٣)، روضات الجنات (٤/ ٦٧)، رجال ابن داود (ص: ٤١٣-٤١٤).
(٣) انظر: رجال الحلي (ص: ٢٠٦)، رجال ابن داود (ص: ٤١٣-٤١٤).
(٤) هو: أبو الحسن الشعراني في تعليقه على الكافي مع شرحه للمازندراني (٢/ ٣٠٧).
(٥) خلاصة الأقوال (ص: ١٦٣)، وسائل الشيعة (٢٠/ ٢١٠)، جامع الرواة (١/ ٣٧٤)، أعيان الشيعة (٧/ ٢٩٣)، نقد الرجال (٢/ ٣٥٦).
(٦) وسائل الشيعة (٢٠/ ٢١٠).

الحادي عشر أورد فيه روايات ضل عنها الأقدمون!!.

وهذا يؤكد استعداده للوضع والإنكار حماية للمذهب.

وأما محسن الأمين فيزعم أن النسخة التي وصلت إليه فإنما فيها عبدالله بن عمر وليس محمد بن أبي بكر، فقال: (إن ما وصل إلينا من نسخ الكتاب هو أن عبد الله بن عمر وعظ أباه عند الموت)[١].

والذي يرد على الاثنين هو من رأى الكتاب قبل أن تمتد إليه يد التغيير وهو ابن الغضائري المؤرخ الشيعي في الرواة في القرن الخامس الهجري، فقال: (والكتاب موضوع لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات فيه تدل على ما ذكرناه، منها: ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت، ومنها أن الأئمة ثلاثة عشر وغير ذلك)[٢].

وبمراجعة طبعتين من طبعات الكتاب يتبين أنه امتدت إليه أيدي التغيير:

الأولى: «طبعة النجف بالمطبعة الحيدرية» والثانية: «طبعة الأعلمي ببيروت».

فإنه لم يوجد فيهما ذكر لوصية عبدالله بن عمر ولا للحديث الذي يقرر أن الأئمة ثلاثة عشر، وهذا يدل على أن هناك جرأة على تغيير الكتب ووضعها للمحافظة على المذهب!!

ولكن الروايات التي نصت على أن الأئمة ثلاثة عشر لازال كتاب الكافي محتفظاً بها إلى اليوم، فهل يمكن أن يقدموا على تغييره؟!!

وهذه هي أحاديث الثلاثة عشر إماماً في الكافي:

* عن أبي سعيد الخدري قال: - في حديث طويل - قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إن لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى **من ذرية نبيها** وهم مني، وأما منزل نبينا في الجنة ففي أفضلها

---

(١) أعيان الشيعة (٢/ ١٠٢-١٠٣)، معجم رجال الحديث (٩/ ٢٣١).

(٢) رجال ابن الغضائري (ص: ٦٣)، خلاصة الأقوال (ص: ١٦٢)، نقد الرجال (٢/ ٣٥٥)، معجم رجال الحديث (٩/ ٢٢٨)، جامع الرواة (١/ ٣٧٤).

وأشرفها جنة عدن، وأما من معه في منزله فيها **فهؤلاء الاثنا عشر من ذريته** وأمهم وجدتهم وأم أمهم وذراريهم، لا يشركهم فيها أحد)[١].

وعلي ليس من ذرية النبي ﷺ فهو الثالث عشر.

* عن أبي جعفر عليه السلام عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «دخلت على فاطمة رضي الله عنها وبين يديها لوح فيه **أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم** عليه السلام، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي»[٢].

* وعن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «**إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي** زر الأرض -يعني: أوتادها وجبالها- بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»[٣].

* وبهذا الإسناد، عن أبي سعيد رفعه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «**من ولدي اثنا عشر نقيباً، نجباء، محدثون، مفهمون، آخرهم القائم** بالحق يملأها عدلاً كما ملئت جوراً»[٤].

فأنت ترى أنه يذكر أن عدد الأئمة من ولد النبي ﷺ اثنا عشر شخصاً، وعلي رضي الله عنه ليس من ولد النبي ﷺ، فدل على أن عدد الأئمة ثلاثة عشر بعلي رضي الله عنه **!!**

ولهذا فقد ظهر قديماً من الشيعة من يحتج بهذا الكتاب على أن الأئمة: **ثلاثة عشر** بناءً

---

(١) الكافي (١/ ٥٣٢)، وانظر: الغيبة للطوسي (ص: ١٥٣-١٥٤)، البحار (٣٠/ ١٠٧، ٣٦/ ٣٨١)، إعلام الورى (٢/ ١٦٨) كشف الغمة (٣/ ٣١١).

(٢) الكافي (١/ ٥٣٢)، كمال الدين (ص: ٣١٣)، الإرشاد للمفيد (٢/ ٣٤٦)، الغيبة (ص: ١٣٩)، الأنوار البهية للقمي (ص: ٣٤٧-٣٤٨)، أعيان الشيعة (٢/ ٥٥)، غاية المرام للبحراني (١/ ٢٢٢)، الخصال (ص: ٤٧٨)، عيون أخبار الرضا (٢/ ٥٢)، من لا يحضره الفقيه (٤/ ١٨٠).

(٣) الكافي (١/ ٥٣٤)، الغيبة (ص: ١٣٩)، معالم المدرستين (٣/ ٢٦٥).

(٤) الكافي (١/ ٥٣٤)، معالم المدرستين (٣/ ٢٦٥).

على رواية الكتاب المذكورة.

* **قال النجاشي في ترجمة هبة الله أحمد بن محمد الكاتب:** (وكان يتعاطى الكلام، ويحضر مجلس أبي الحسين بن الشبيه العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً، **وذكر أن الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين،** واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي: إن الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام)(١).

* **وأما راوي الكتاب الذي هو: «أبان بن أبي عياش» فقد قال ابن الغضائري:** (أبان بن أبي عياش - واسم أبي عياش هارون - تابعي، روى عن أنس بن مالك، وعن علي بن الحسين عليهما السلام، **ضعيف لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه**)(٢).

* **وأما من نسب إليه الكتاب وهو: «سليم بن قيس الهلالي» فقد قال فيه ابن الغضائري:** (سليم بن قيس الهلالي العامري: روى عن أبي عبد الله، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، عليهم السلام، وينسب إليه هذا الكتاب المشهور، وكان أصحابنا يقولون: إن سليماً لا يعرف ولا ذكر في خبر، وقد وجدت ذكره في مواضع من غير جهة كتابه ولا من رواية أبان بن أبي عياش عنه، وقد ذكر ابن عقدة في رجال أمير المؤمنين عليه السلام أحاديث عنه، والكتاب موضوع لامرية فيه، وعلى ذلك علامات تدل على ما ذكرنا، منها:

ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت.

ومنها: أن الأئمة ثلاثة عشر وغير ذلك.

وأسانيد هذا الكتاب تختلف تارة برواية عمر بن أذينة، عن إبراهيم بن عمر الصنعاني،

---

(١) رجال النجاشي (ص: ٤٤٠).

(٢) رجال ابن الغضائري (ص: ٣٦)، معجم الرجال للخوئي (١/ ١٢٩)، شرح أصول الكافي للمازندراني =(٢/ ٣٠٧)، خلاصة الأقوال (ص: ٣٢٥)، جامع الرواة (١/ ٩)، طرائف المقال (٢/ ٧)، الرسائل الرجالية (ص: ٣٩٦)، أعيان الشيعة (٢/ ١٠٢).

عن أبان بن أبي عياش، عن سليم.

و(تارة) يروي عن عمر، عن أبان بلا واسطة).

وقال في أبان بن أبي عياش: (ونسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه)[١].

* وقد أطال الكلام آية الله العظمى البرقعي على رواية عدد الأئمة، وتناول خلال ذلك كتاب «سليم بن قيس الهلالي»، ويحسن هنا نقل ذلك الكلام لنفاسته.

قال: (حديث ١: سنده ضعيف كما قال المجلسي.

وأما متنه ففيه عدد من الإشكالات.

الأول: أن هذا الحديث الطويل نُقل عن سليم بن قيس الهلالي وكتابه، ويجب العلم أن الممقاني يقول في تنقيح المقال (٢/ ٢٥) قال الغضائري: روى سليم بن قيس عن الإمام الصادق والإمام الحسن والإمام الحسين وعلي بن أبي طالب ولكن يقول أصحابنا الشيعة وعلماء الشيعة: **إن سليماً لم يُعرف ويُشَك في أصل وجوده ولم يذكروه بالخير، والكتاب المنسوب إليه موضوع قطعاً، وفيه أدلة كافية للدلالة على وضعه.**

وقال الشيخ المفيد في كتاب شرح اعتقادات صدوق (ص: ٢٧ طبع تبريز): **إن ذلك الحديث الذي أخذه صدوق عن كتاب سليم ليس صحيحاً، وينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بجميع ما في كتاب سليم؛ لأنه خليط من الكذب والتدليس.**

قال ابن داود: **هناك منكرات في كتاب سليم يعني فيه أكاذيب واضحة، وأنا أعده موضوعاً ومختلقاً، وقد ذُمَّ في قاموس الرجال**، قد ذكر بعض الأفاضل عدداً من أكاذيبه [منها]:

---

(١) رجال ابن الغضائري (ص: ٦٢-٦٣)، وانظر: خلاصة الأقوال (ص: ١٦٢)، نقد الرجال (٢/ ٣٥٦)، أعيان الشيعة (٢/ ١٠٣) (٧/ ٢٩٣).

١ – قال في هذا الكتاب: إن محمد بن أبي بكر وعظ أباه في احتضاره، مع أن أبا بكر عقد على أم محمد هذا في السنة التاسعة من الهجرة، وولد محمد في السنة العاشرة من الهجرة في سنة حجة الوداع، ولما توفي أبو بكر لم يكن لمحمد أكثر من عامين وعدة أشهر، كيف يعظ الطفل أباه وهو في السنة الثانية من عمره!

٢– ذكر في هذا الكتاب: أن عدد الأئمة ثلاثة عشر إماماً، كما جاء في كتاب الكافي أيضاً عدد من الروايات حيث تدل أن عدد الأئمة ثلاثة عشر إماماً، وسيأتي ذكر ذلك في باب ما جاء في الاثني عشر.

٣– قد شرح الصحيفة الملعونة الواردة في ذلك الكتاب ولا يُعلم متى كتبت تلك الصحيفة، على الرغم من أن هذه الصحيفة مكذوبة.

٤– سليم أتى بحديث في كتابه أن رسول الله قال لعلي عليه السلام: «أنا لا أخاف عليك من الجهل والنسيان ولكن اكتب هذا الحديث لشركائك! (يقول المؤلف على الظاهر تتمة هذا الحديث الأول باب اختلاف الحديث). قال علي: مَنْ شركائي؟ فذكر رسول الله أسماء الأئمة واستمر على ذلك.. حتى يقول سليم: لقد عرضت هذا الحديث على الإمام الحسن والإمام الحسين بعد وفاة معاوية، وقد قال هذان السيدان: يا سليم، نحن كنا جالسين وحدثك أمير المؤمنين بهذا الحديث، **وسليم هذا الكذاب لم يكن يعرف أن الإمام الحسن توفي قبل معاوية بعشر سنين، إذ توفي معاوية في: [سنة٦٠هـ] والإمام الحسن في: [سنة ٥٠ هـ]**. فكيف يقول: عرضت هذا الحديث بعد وفاة معاوية على الإمام الحسن؟!!

٥ – نسبة قتل المختار بن أبي عبيد إلى الحجاج بن يوسف مع أن المختار قد قتل في عام (٦٤ أو٦٥هـ) في حربه مع مصعب بن الزبير، والحجاج وصل إلى حكم الكوفة ورياستها سنة (٧٦هـ) يعني: بعد عشر سنين من قتل المختار، على كل حال روى الكليني في الكافي عن

سليم المجهول الوجود وعن كتابه الموضوع أحاديث كثيرة)[١].

هذه هي المواقف من كتاب سليم بن قيس الهلالي.

ووَضْعُ الكتب وجَعْلُ أسانيد لها كما في هذا الكتاب أو وضعُ الأحاديث وتركيب أسانيد لها أمر يستبيحه بعض أتباع المذهب الاثني عشري كما شهد بذلك أحد علماء الزيدية.

* فقد أورد نشوان الحميري عن السيد أبي طالب يحي بن الحسين[٢] أنه قال: (**إن كثيراً من أسانيد الاثني عشرية مبنية على أسامٍ لا مسمى لها من الرجال**).

ثم قال: (**وقد عرفت من رواتهم المكثرين من كان يستحل وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه**)[٣].

هذه الشهادة من هذا العالم الشيعي الزيدي هي مؤكدة لما تقدم من كلام محدثي الشيعة السابق.

ثم لعل هذا الكلام لهذا العالم الزيدي يفسر السبب وراء تناقض الروايات التي شكى منها أحد علماء الشيعة المعاصرين، حيث قال: (والقاصم للظهر وجود روايات معتبرة الأسانيد، متضاربة المعاني، متناقضة المتون)[٤].

هذه نبذة سريعة عن مصادر العقيدة الشيعية نقف معها في المطلب الآتي بمشيئة الله تعالى.

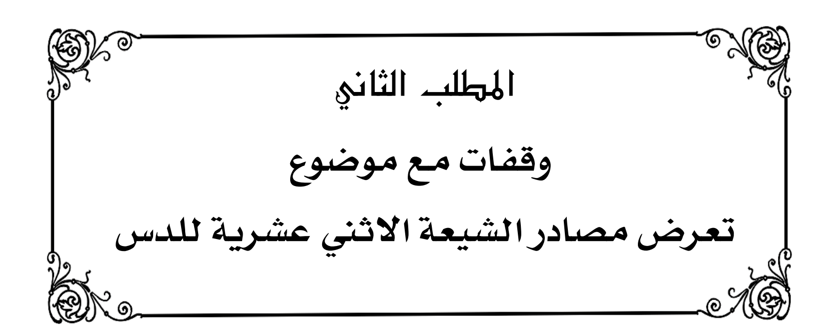
---

(١) كسر الصنم (ص: ٧٧-٧٨).

(٢) أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسني، وقد قال ذلك في كتابه الدعامة، وقد توفي سنة (٤٢٤هـ(انظر: معجم المؤلفين: (١٣/ ١٩٢-١٩٣٢).

(٣) الحور العين للحميري (ص: ١٥٣).

(٤) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٤٣٦).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
تعرض مصادر الشيعة الاثني عشرية للدس

بعد هذا العرض الموجز لأقوال العلماء في الدس في الرواية الشيعية ومصادرها نقف معها وقفات:

أولاً: أن ما اعترف به المتخصصون الشيعة من وجود دس في الرواية الشيعية وتأليف كتب مكذوبة يضع جميع الروايات الشيعية في قفص الاتهام.

ثانياً: أن الوضع كان مدروساً ومنظماً بحيث تُخفَى آثار الوضع باختلاق أسانيد لما يضعونه من روايات، بوضع أسماء من المعروفين ليكون السند في ظاهره صحيحاً أو وضع أسماء وهمية يحار في معرفتها أتباع المذهب.

ثالثاً: أن هذا الوضع قد انخدع به كبار مؤلفيهم أمثال الكليني حيث أورد كتاب سليم الهلالي مثلاً في كتابه معتمداً له.

وهناك عشرات بل مئات الكتب التي لم تعرف إلا بأسمائها اعتمد علماء الشيعة النقل منها ولم يعرفها غيرهم بل لم يعرفها كبار علمائهم!!!

رابعاً: أن أحد علماء الشيعة يشهد شهادة يلقى بها الله ﷿ يوم القيامة أن أحد: «المكثرين من الرواة الاثني عشرية» يعترف له بأنه يضع أحاديث ويختلق لها أسانيد كما تقدم.

فإذا كان هذا حال العالم الظاهر فما بالك بالمفسدين السريين؟!!

خامساً: هذا الأمر وحده كافٍ لإفقاد الثقة في الروايات الشيعية، فكيف به إذا انضم إليه

أمور أخرى.

سادساً: الشيعة أصحاب مزاج حسب شهادة الصدر يحذفون ما لا يريدون ويقبلون ما يريدون.

قال الصدر عن عبارة: «أشهد أن علياً ولي الله» التي لم تنقل عن الأئمة في كتب الشيعة الأربعة: (**كل ما في الأمر أنها تالفة خلال ما تلف من الكتب، وربما كانت مخالفة للتقية، ومحرجة بالنسبة إلى علمائنا السابقين (قدس سرهم) كالشيخ الصدوق، والطوسي، والمفيد، وحذفوها من كتب الحديث وطعنوا في صحتها!!**).

وقال: (كان الأئمة أيضاً في تقية مكثفة هم وأصحابهم **ولم يكن في مصلحة التشيع في ذلك الحين إعلان أمثال هذه الأمور**)[1].

قلت: هؤلاء هم أصحاب الكتب الأربعة التي يعتمدها الشيعة وبها يتدينون!!!

وهذه شهادة أحد علمائهم في العصر الحاضر، يشهد أنهم يحذفون ما يريدون حذفه، والذي يستبيح الحذف يستبيح الزيادة، فما يؤمننا أنهم زادوا روايات تدعم مذهبهم؟!!

قال حسين الموسوي تأكيداً لهذه الحقيقة: (ولما قامت الدولة الصفوية صار هناك مجال كبير لوضع الروايات وإلصاقها بالإمام الصادق وبغيره من الأئمة سلام الله عليهم).

ثم قال: (**بعد هذا الموجز السريع تبين لنا أن مصنفات علمائنا لا يوثق بها، ولا يعتمد عليها، إذ لم يعتن بها، ولهذا عبثت بها أيدي العدى، فكان من أمرها ما قد عرفت**)[2].

وهذه هي الحقيقة التي يدل عليها هذا المبحث وغيره من المباحث.

فهل يمكن أن يعتمد على هذه المصادر في إثبات عقيدة أو شريعة؟!

---

(١) السفير الخامس/ عباس الزيدي (ص: ٢٨٧-٢٩٠).

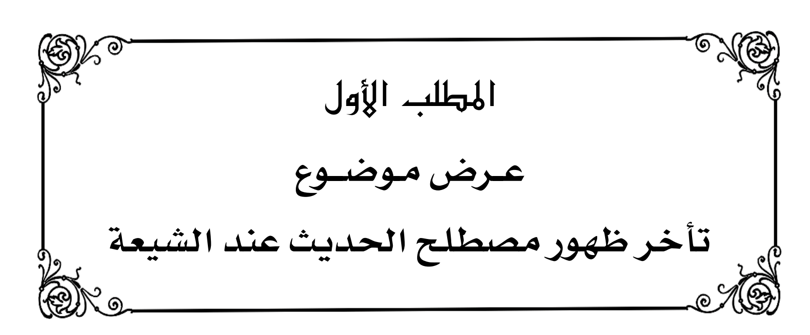
(٢) لله ثم للتاريخ (ص: ٨٦).



المبحث السابع عشر
تأخر ظهور مصطلح الحديث عند الشيعة

المطلب الأول: عرض موضوع تأخر ظهور مصطلح الحديث عند الشيعة.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع تأخر ظهور مصطلح الحديث عند الشيعة.



المطلب الأول
عرض موضوع
تأخر ظهور مصطلح الحديث عند الشيعة

العناية بالحديث ووضع الضوابط الدقيقة لقبوله أو رده بدأ عند أهل السنة من القرن الأول للهجرة، وذلك أن أهل السنة قد أدركوا أنه سيكون هناك من يكذب على رسول الله ﷺ، وسيكون هناك من يروي الحديث وإن لم يكذب بسبب الخطأ والوهم، ولذلك فلابد من العناية برواة الحديث والتعريف بهم حماية لسنة النبي ﷺ.

ثم إن أهل السنة لم يعودوا ينتظرون معصوماً يبلغهم الدين أو يفتيهم بإلهام أو من كتاب معروف -كما يزعم الشيعة- ويعرضون الروايات التي يشكون فيها عليه ليكشف لهم عن درجتها من الصحة والضعف ويبين لهم عن حال الرواة الذين يروون الأحاديث من التوثيق والتضعيف.

* ولهذا فقد شمروا عن ساعد الجد في حماية الدين من وقت مبكر باعتراف المنصفين من الشيعة كما سيأتي عن الشيخ نور الدين الموسوي العاملي، حيث يقول: (**وأما العامة فكتبهم دالة على أنهم في أول زمن التابعين انتخبوا أحاديثهم واعتمدوا عليها وأسقطوا منها كل شيء اشتبه عليهم صحته، حتى أن مالكاً أسقط من الحديث ما لا يحصى وأثبت ما لا يخفى والصحاح الست مشهورة**)[١].

أما الشيعة فهم لا يحتاجون أصلاً إلى هذا المنهج العلمي؛ لأنهم يعتقدون أن هناك معصوماً سيرافقهم في مسيرتهم الدينية طوال القرون -كما تقدم بيانه- فما هي الحاجة إلى

(١) حاشية كتاب الفوائد المدنية لأمين الاسترآبادي (ص: ١٢٥).

وضع ضوابط لمعرفة الصواب من الخطأ وإمامهم الذي يقود مسيرتهم لديه القدرة على بيان الحقيقة؟!

فإذا خفي عليهم شيء من أمر الرواية سألوا عنها الأئمة.

هذا مقتضى المذهب، ولم ينقل عن أحد من أئمتهم أنه وضع لهم في ذلك منهجاً ليرجعوا إليه عند إرادتهم معرفة درجة الرواية، ولا يعقل أن يقوم أحد أتباع المذهب مع وجود الإمام بوضع ضوابط لقبول الرواية أو ردها في عصر الإمام والإمام موجود؛ إذ هذا إلغاء لدور الإمام.

إلا إذا قالوا: إنه لابد من وجود علماء إلى جانب وجود الإمام، فالإمام يستفتى في الحلال والحرام، والعالم يستفتى في صحة الرواية في آنٍ واحد!!

ولايعرف هذا في تاريخ الشيعة طوال القرون الثلاثة التي كان لهم أئمة حسب زعمهم.

والعجب أنهم يحاولون أن يقرروا أن الاهتمام بالرواية بدأ من وقت مبكر.

وادعاؤهم هذا لا يتفق مع دعوى اعتقاد أن الله ﷻ قد أقام للأمة أئمة ينوبون عن النبي ﷺ في إبلاغ الدين الذي استودعه الله ﷻ عندهم وأنهم يعلمون كل الدين، فكل إمام جديد يعلم علم الإمام السابق.

* قال المجلسي: (باب أن عندهم جميع علوم الملائكة والأنبياء وأنهم أُعطوا ما أعطاه الله الأنبياء وأن كل إمام يعلم جميع علم الإمام الذي قبله)[1].

ثم إن الأئمة عندهم يعلمون الغيب: الماضي والحاضر والمستقبل كما في روايات الكافي، ومن كان له إمام مثل هذا فأي حاجة إلى جهد بشري غير معصوم لمعرفة الصواب من الخطأ والإمام المعصوم لديه القدرة على ذلك؟!

---

(١) بحار الأنوار (٥٦/ ١٥٩ ـ ١٧٩).

وعلماء الشيعة يدَّعون أن الشيعة كانوا يسألون الأئمة ويعرضون عليهم الأحاديث وتقرأ في مجالسهم، ولهذا فقد زعموا أنه كتبت في عهدهم كتب جُمعت فيها روايات الأئمة أطلقوا عليها: «الأصول» ومنها نقل علماء الشيعة القدامى مدوناتهم **حسب زعمهم!!**

فدعوى أن الشيعة عنوا بالأحاديث من وقت مبكر لا يقبل عقلاً إلا إذا كان هناك تشكيك في مقدرة أئمتهم على القيام بما كلفوا به**!!**

ولهذا لم تبدأ كتابة تراجمهم للرواة إلا في القرن الرابع، أي: بعد موت آخر إمام ظاهر حسب مصادرهم، ولم تبدأ كتابة مصطلح الحديث إلا في القرن السابع، ولا شك أن هذا خلل في المذهب ترتب عليه جمع الروايات والاستدلال بها طيلة تلك المدة دون منهج مكتوب تحاكم إليه هذه الروايات.

وما وجد في بعض كتب علمائهم القدامى من التوثيق والتضعيف ليس له ضابط مدون عندهم قبل القرن السابع، ولا يدرى عن مرادهم بمصطلح «ضعيف» أو «ثقة» ونحوها؛ إذ هذه مصطلحات أهل السنة وهم يرفضون العمل بمنهج أهل السنة، ورواياتهم تمنع مشاركة السنة في أي مصطلح أو منهج، وتؤكد أن الرشد في مخالفتهم، وهذا يعني أنهم إذا قال أحد علماء الشيعة في رواية إنها: ((**ضعيفة**)) أو إنها: ((**صحيحة**)) فذلك يعني أن: ((**الضعيفة**)) عندهم ((**صحيحة**)) وأن: ((**الصحيحة**)) عندهم ((**ضعيفة**)) لأن ذلك هو مفهوم مخالفة أهل السنة؛ إذ هذه مصطلحاتهم ولا يجوز أن يستخدمها الشيعة بنفس المعنى عند السنة لأنهم مطالبون بمخالفة أهل السنة كما سيأتي قريباً.

ثم إن الذين استحدثوا منهج التصحيح والتضعيف لا يكادون يعملون به، وإنما هو لدفع التعيير الذي عيرهم به أهل السنة؛ بل الأسانيد التي في رواياتهم مشكوك في وجودها في كثير من مصنفاتهم في الأصل إن لم يكن في جميعها، كما يدل على ذلك كلام علماء الشيعة أنفسهم.

وفيما يلي عرض موجز لبيان متى استحدث الشيعة مصطلح التصحيح والتضعيف وأسباب ذلك.

أولاً: بداية ظهور مصطلح التصحيح والتضعيف وأول من استحدثه:

لا يوجد للشيعة الاثني عشرية أي كتاب في مصطلح الحديث وأقسام الحديث وشروط التصحيح والتضعيف ودرجات الرواة ونحو ذلك قبل القرن السابع الهجري.

وهذا مايقرره أحد علماء الحديث الشيعي المعاصر حيدر حب الله وهو يدرس نشأة علوم السنة عند الشيعة الاثني عشرية حيث يقول:

(في الفصل الأول من الكتاب ركزنا على دراسة نظرية السنة في عصر الحضور، حيث وجدنا أن حضور المعصومين من أهل البيت يعد مفصلاً وحقبةً مستقلةً من حقبات التاريخ الشيعي، ولما لم نجد داخل هذه الحقبة مراحل مختلفة جعلنا الفصل الأول فيها منذ عصر النبي ﷺ وحتى بداية عصر الغيبة الصغرى عام ٢٦٠هـ على ما هو المعروف، وحاولنا هنا دراسة الموقف الشيعي من نظرية السنة على ضوء تحليل المعطيات الميدانية، **حيث لم تصلنا وثائق أو مصنفات في هذا الموضوع بالشكل الذي يسمح بجعلها مصدراً للدراسة**)(١)!!

ويقول: (**وعندما يقال: إن ابن بابويه هو مؤسس هذه الطريقة، فإن غموضاً يلف المنهج الذي اتبعه فقهاء الشيعة قبل ابن بابويه، فإذا كان المنهج المنصوص قد ولد مع ابن بابويه**)(٢).

ويقول كذلك:

(**في القرن الرابع الهجري، ولد المنهج الاستدلالي مع الطوسي في أواسط القرن الخامس الهجري، فإن سؤالاً يلح عن طبيعة المنهج الذي كان سائدا قبل القرن الثالث الهجري، أي**

---

(١) نظرية السنة في الفكر الإمامي: (١١).

(٢) المصدر السابق: (١٢).

زمن الحضور) [١]؟!

ويقول كذلك: (وإذا حللنا الفترة السابقة على ابن طاووس لم نجد خطوات نقدية في علم الرجال، إلا نتفا محدودة هنا أو هناك، منتشرة في مطاوي الدراسات الفقهية وغيرها، كما هو الحال مع كل من ابن إدريس والمحقق الحلي) [٢].

إذن لم يوجد هناك عناية بعلوم السنة قبل القرن الرابع فمتى ولد هذا العلم عند الشيعة إذن؟

يؤكد علماء الشية الكبار أن الذي استحدث هذا المصطلح إنما هو ابن المطهر الحلي أو شيخه أحمد بن طاوس حسب كلام علماء الشيعة أنفسهم.

* فقد أكد العاملي أن هذا المصطلح لم يعرفه القدماء وضرب مثالاً بالكليني، فقال بعد إيراده خطبة الكليني لكتابه الكافي: (ومعلوم أنه لم يذكر فيه قاعدة يميز بها الصحيح عن غيره لو كان فيه غير صحيح، **ولا كان اصطلاح المتأخرين موجوداً في زمانه -قطعاً-)** [٣].

* وقال الحر العاملي وهو يتحدث عن ظهور المصطلح **بعد أن ذكر جملة من الأمور**: (السادس عشر: **أن هذا الاصطلاح مستحدث في زمان العلامة، أو شيخه أحمد بن طاوس** كما هو معلوم، وهم معترفون به) [٤].

* وأكد ذلك صاحب كتاب الوافي، فذكر أن ابن المطهر الحلي هو: (أول من اصطلح على ذلك وسلك هذا المسلك) [٥]. أي في القرن السابع الهجري.

---

(١) المصدر السابق: (٤١ – ٤٤).

(٢) المصدر السابق: (١٧١).

(٣) وسائل الشيعة (٣٠/ ١٩٦)، وانظر: الكليني والكافي (ص: ٤٣٩)، رجال الخاقاني (ص: ٢١١).

(٤) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٦٢).

(٥) الوافي/ المقدمة الثانية (١/ ١١).

* ويقول حيدر حب الله: (إن ظاهرة نقد الأسانيد التي عرفناها مع العلامة ومن بعده قد بحثنا عنها في مجمل المصادر القديمة قدر المكنة فلم نجد لها أثراً إلا نادراً جداً.

وبإمكان القارئ ـ هكذا يقول حيدر ـ أن يفحص بنفسه ليجد أن ثقافة نقد السند على طريقة العلامة لم تكن مألوفة قبل ذلك)[(١)].

ثانياً: هذا المصطلح مأخوذ من أهل السنة.

* ذكر الحر العاملي أن الاصطلاح الجديد (وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره) والذي وضعه ابن المطهر إنما هو محاولة لتقليد أهل السنة، فقال: (**والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع**)[(٢)].

* وعزا العاملي إلى صاحب (المنتقى) قوله: (**إن أكثر أنواع الحديث المذكورة في دراية الحديث بين المتأخرين من مستخرجات العامة، بعد وقوع معانيها في أحاديثهم، وأنه لا وجود لأكثرها في أحاديثنا**، وإذا تأملت وجدت التقسيم المذكور من هذا القبيل)[(٣)].

* وقال شيخهم الحائري: (**ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني وإنما هو من علوم العامة..**)[(٤)].

فهؤلاء علماء الشيعة يؤكدون أن مصطلح الحديث الذي يراد به معرفة الحديث الصحيح من الضعيف لم يعرفه قدماء الشيعة إلا في زمان الحلي أو شيخه، أي: في القرن السابع الهجري.

---

(١) نظري السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكون والصيرورة (١٩٤).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٩).

(٣) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٦٣).

(٤) مقتبس الأثر (٩ ٣/ ٧٣).

ثالثاً: سبب وضع هذا المصطلح:

هل وضع هذا المصطلح لتمحيص الروايات، فما أقره منها قبل وما رده منها رد أم وضع لغير ذلك؟

الذي يظهر أن الشيعة وضعوا هذا المصطلح لحماية الروايات كما هو عند أهل السنة، ولكن العاملي يخالف هذا كما سيأتي بمشيئة الله تعالى - حيث أكد أن السبب في استحداث هذا المصطلح ليس الحاجة إليه وتحكيمه، ولكن لأن الشيعة في القرن السابع قد تعرضوا لهجوم من أهل السنة على يد شيخ الإسلام ابن تيمية بأن رواياتهم غير مسندة، فكان الرد أن الحلي استحدث هذا الاصطلاح ليسد هذا الباب، وهذا يؤكد أنه لم يظهر هذا المصطلح قبل ذلك التاريخ، ولم يظهر إلا بسبب نقد ابن تيمية لهم.

* قال ابن تيمية رحمه الله: (والرافضة أقل معرفة وعناية بهذا، إذ كانوا لا ينظرون في الإسناد ولا في سائر الأدلة الشرعية والعقلية هل توافق ذلك أو تخالفه، ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط، بل كل إسناد متصل لهم فلا بد من أن يكون فيه من هو معروف بالكذب أو كثرة الغلط)[1].

ولا شك أن ابن تيمية رحمه الله تحدث عن عصره ولم يستطيعوا أن يكذبوه، بل كان الرد أن ابن المطهر الحلي سارع إلى استحداث هذا المنهج الذي عُيرت الطائفة بعدم وجوده عندها.

* قال الحر العاملي: (والفائدة في ذكره (أي: السند)... دفع تعيير العامة (يعني: أهل السنة) الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم)[2].

رابعاً: عدم انطباق مصطلحات الحديث على مصطلحات الشيعة:

ورد في مصطلح الحديث عند السنة أن من شروط قبول رواية الراوي أن يكون «ثقة»

---

(١) منهاج السنة (٧/ ٣٧).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٨).

وفسروا: «الثقة» بأنه: «العدل الضابط» ولكن الشيعة الاثني عشرية لا يوجد في قواميسها الرجالية هذا الاصطلاح، فدعوى أن المراد بـ «الثقة» عندهم هو: «العدل الضابط» كما عند أهل السنة مردود؛ لأنه لا يوجد لديهم أي مصدر قديم يشرح هذا الاصطلاح.

* قال العاملي وهو يقرر أن معرفة العدالة التي هي من شروط تصحيح الحديث غير ممكنة عندهم لعدم عناية القدماء ببيانها في مصنفاتهم، قال: (**على أن معرفة الأعدل من الرواة في زماننا متعذرة غالباً، فإن علماء الرجال لم يضبطوا مراتب العدالة إلا نادراً، وتلك المواضع مع ندورها جداً لا تفهم من الاصطلاح الجديد قطعاً، فأين هذا عما ادعاه المعترض لولا التمويه**)[1].

فالمصطلح إذن غريب على منهج الشيعة الاثني عشرية، وكتبهم غير وافية بما يسهل استخدامه على روايات الشيعة ورواتها.

خامساً: أنموذج آخر على عدم توافق مصطلحات الشيعة مع مصطلحات أهل السنة:

قد يرد في مصنفات الشيعة اصطلاح «ضعيف» على الرواية فترد لذلك ولا يعمل بها ويظن أن المراد بذلك ما اصطلح عليه علماء السنة، والحقيقة هي خلاف ذلك.

إن مراد أهل السنة بالضعيف إن كان حكماً على الرواية فيراد به أنها: «ضعيفة» غير مقبولة ولا يحتج بها، وإن كان المراد بها الراوي فحديثه مردود ولا يجوز الاستدلال به.

أما قدماء الشيعة فإطلاق الحكم بالضعف عندهم لا يراد به حقيقته وإنما هو تضعيف صوري.

فتراهم يضعفون المرسل -مثلاً- في مكان ثم يعملون به في مكان آخر، ويردون رواية راوٍ في مكان ثم يعملون بها في مكان آخر، ويقبلون رواية الثقة في مكان ويردونها في مكان آخر.

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٧٨).

* وهذا بشهادة الحر العاملي حيث قال وهو يتحدث عن منهج الطوسي شيخ الطائفة في عصره في القرن الرابع:

(فإن قلت: إن الشيخ كثيراً ما يُضعِّفُ الحديث، معللاً بأن راويه: «ضعيف» وأيضاً يلزم كون البحث عن أحوال الرجال عبثاً، وهو خلاف إجماع المتقدمين والمتأخرين، بل النصوص عن الأئمة كثيرة في توثيق الرجال وتضعيفهم.

قلت: أما تضعيف الشيخ بعض الأحاديث بضعف راويه فهو تضعيف غير حقيقي، لما تقدم، وإنما هو تضعيف ظاهر، ومثله كثير من تعليلاته كما أشار إليه صاحب المنتقى في بعض مباحثه).

ثم أوضح مرة أخرى منهج الطوسي، فقال: إنه (**يقول: هذا ضعيف، لأن راويه فلاناً ضعيف، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى، وكثيراً ما يضعف الحديث بأنه مرسل ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيراً ما يعمل بالمراسيل وبرواية الضعفاء، ويرد المسند ورواية الثقات**)[1].

وليس هذا خاصاً بعالم دون آخر بل هذا منهج الشيعة عموماً حيث لايرون وصف الرواية بالضعف سبباً في ردها.

*** قال العالم الشيعي المعاصر هاشم معروف وهو يتحدث عن روايات الكافي الضعيفة:**

«إن اتصاف هذا المقدار من مرويات الكافي بالضعف لا يعني عدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين، **ذلك لأن وصف الرواية بالضعف من حيث سندها.. لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة، أو في بعض الكتب المعتبرة.. أو لكونها معمولاً بها عند العلماء، وقد نص أكثر الفقهاء على أن الرواية الضعيفة إذا اشتهر العمل بها والاعتماد عليها تصبح كغيرها من الروايات الصحيحة، وربما تترجح عليها في مقام**

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٧٨-٢٧٩).

التعارض»[1].

* وقال شيخهم الشعراني عن أسانيد الكافي: (وإن كان أكثرها ضعيفاً فإن مضامينها صحيحة)[2].

وهذا المنهج هو الذي سار عليه الخوئي كما تقدم بيانه.

سادساً: دعوى أن روايات الشيعة لا تحتاج إلى منهج نقدي يبين درجتها من الصحة والضعف:

إن من أغرب الدعاوى التي يطلقها كثير من الشيعة الاثني عشرية أن كتبهم صحيحة ومعصومة كعصمة أئمتهم؛ لأنها بزعمهم قد ضبطت وحفظت ودونت في مجالس الأئمة، وأن الكتب الروائية الشيعية نقلت من تلك الأصول! إذاً: لا حاجة إلى المنهج النقدي السني!!

* **يقول الحر العاملي**: (الفائدة التاسعة في ذكر الاستدلال على صحة أحاديث الكتب التي نقلنا منها هذا الكتاب وأمثالها تفصيلاً، ووجوب العمل بها، فقد عرفت الدليل على ذلك إجمالاً، ويظهر من ذلك ضعف الاصطلاح الجديد على تقسيم الحديث إلى: صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف، الذي تجدد في زمن العلامة، وشيخه أحمد بن طاوس، والذي يدل على ذلك وجوه:

الأول: أنا قد علمنا علماً قطعياً بالتواتر والأخبار المحفوفة بالقرائن، أنه قد كان دأب قدمائنا وأئمتنا عليهم السلام في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة، ضبط الأحاديث وتدوينها في مجالس الأئمة وغيرها، وكانت همة علمائنا مصروفة في تلك المدة الطويلة في تأليف ما يحتاج إليه من أحكام الدين لتعمل به الشيعة، **وقد بذلوا أعمارهم في تصحيحها وضبطها وعرضها على أهل**

---

(١) دراسات في الحديث والمحدثين: (ص: ١٣٧).

(٢) تعاليق علمية على شرح الكافي للمازندراني: (٢/ ١٢٣).

العصمة، واستمر ذلك إلى زمان الأئمة الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة، وبقيت تلك المؤلفات بعدهم أيضاً مدة، وأنهم نقلوا كتبهم من تلك الكتب المعلومة المجمع على ثبوتها، وكثير من تلك وصلت إلينا، وقد اعترف بهذا جمع من الأصوليين أيضا)[١].

سابعاً: دعوى الاثني عشرية أنه كان هناك أصول صحيحة:

إن دعوى أن للشيعة أصولاً صحيحة وصل عددها إلى أربعمائة أصل من أغرب الدعاوى، فأين هذه الأصول؟! وكيف حكمتم بأنها صحيحة ولم تستطيعوا أن تظهروا للعالم أصلاً واحداً منها يصدق هذه الدعوى فكيف بأربعمائة؟!

* **قال العاملي: (الثاني: أنا قد علمنا بوجود أصول صحيحة ثابتة كانت مرجع الطائفة المحقة يعملون بها بأمر الأئمة عليهم السلام، وأن أصحاب الكتب الأربعة وأمثالها كانوا متمكنين من تمييز الصحيح من غيره غاية التمكن)**[٢].

ثامناً: دعوى أن الأئمة أمروا بمخالفة أهل السنة:

ورد في كتب الشيعة روايات تنهى عن موافقة أهل السنة في المسائل الخلافية، ويستدل العاملي بها على أنه لا يجوز موافقة السنة في ما اختصوا به ومنه مصطلح الحديث، والعاملي من فرقة الإخباريين الذين يصدقون كل الروايات المنسوبة إلى آل البيت، ومنهجه ذلك يعكس دلالة تلك الروايات، إذ المذهب أساساً لم يقم إلا لمخالفة أهل السنة: ابتداءً بالعقائد وانتهاءً بالفروع.

ففي أي مسألة فيها خلاف عند الشيعة الصواب فيها هو في القول المخالف لأهل

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٠-٢٥٢).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٢).

السنة.

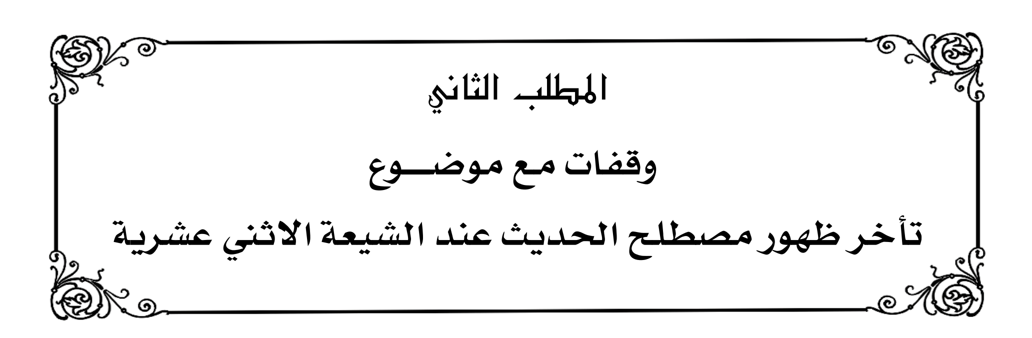
ومنهج تصحيح الأحاديث فيه خلاف بين الشيعة والسنة.. إذاً القول الراجح هو ما خالف أهل السنة.

* قال العاملي: (**الثاني عشر: أن طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة - أي: أهل السنة- والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع**، وكما يفهم من كلام الشيخ حسن وغيره، **وقد أمرنا الأئمة عليهم السلام باجتناب طريقة العامة**، وقد تقدم بعض ما يدل على ذلك في القضاء في أحاديث ترجيح الحديثين المختلفين وغيرها)[١].

هذه نبذة يسيرة عن مسيرة مصطلح الحديث عند هذه الطائفة نقف معها في المطلب القادم بإذن الله عز وجل.

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٩).



المطلب الثاني
وقفات مع موضـــوع
تأخر ظهور مصطلح الحديث عند الشيعة الاثني عشرية

تقدم إيضاح عناية أهل السنة بالرواية، وأن ذلك ظهر في وقت مبكر مما ترتب عليه حفظ الأحاديث النبوية، فقد عنوا بالرواة وتراجمهم والتعريف بهم وبشيوخهم وتلاميذهم ودرجة حفظهم وديانتهم، إضافة إلى وضع المصطلحات الحديثية للأحاديث النبوية للتفريق بين درجاتها، مما كان له أكبر الأثر في حفظ السنة النبوية ومعرفة الأحاديث الصحيحة من الضعيفة.

أما الشيعة فقد تأخر ظهور مصطلح الحديث عندهم مما كان له آثاره السلبية عليها، وقد أوردت هذه المسألة في المطلب السابق تحت عناوين عدة نقف معها بحسب تلك العناوين:

أولاً: بداية ظهور المصطلح:

تقدم أن مصطلح الحديث الذي يحكم من خلاله على الروايات عند الشيعة تأخر وضعه إلى القرن السابع الهجري، وذلك يعني أن علماء الطائفة إلى ذلك الوقت لا يوجد عندهم قواعد يتحاكمون إليها عند الاختلاف في الرواية، إذ الحكم على الرواية يحتاج إلى بيان درجات الرواة ووضع الألفاظ التي تدل على درجاتهم، ثم بيان درجات الروايات ووضع الألفاظ التي تدل عليها.

وتلك الألفاظ اصطلاحية، أي: أن العلماء يتفقون على إطلاق ألفاظ على معانٍ محددة يسهل على الدارس للرواية استخدامها عند دراسة الرواية، وينتهي إلى الحكم عليها من خلال تلك المصطلحات.

هذا الفن لا يوجد له أي مصنف عند الشيعة قبل القرن السابع الهجري، وإنما استحدث في هذا القرن على يد أحد علماء الشيعة الاثني عشرية وهو: «ابن المطهر الحلي» الذي استحدث هذا المصطلح ووضع له المصطلحات.

ولكن ما الفائدة في استحداث هذا المصطلح وقد استقر المذهب الشيعي وكتبت المصنفات الشيعية وقعدت القواعد وذلك قبل ظهور المصطلح على خلاف مذهب أهل السنة الذي ظهر قبل وضع كتب العقائد وكتب الفروع فكان له دور كبير في التثبت من الرواية والاستدلال بها.

والمطلع على كتب أهل السنة التي كتبت في القرن السابع كالمغني لابن قدامة والمجموع للنووي ونحوهما يرى أنها مملوءة بالتصحيح والتضعيف بناء على قواعد المصطلح الذي نضج واستقرت قواعده قبل ذلك بقرون.

أما الشيعة الاثنا عشرية فما الفائدة باستحداث المصطلح وقد دونت كتب الرواية وألفت مصنفات الفقه والعقائد قبل ذلك ثم يظهر المصطلح بعد ذلك؟!

ثم هل الشيعة استفادوا منه في التصنيف في العقائد والفروع بعد ذلك فحكموا عليها من خلاله فاستدلوا بالصحيح وتركوا الضعيف؟!

فإن قالوا: نعم.

قلنا: هاتوا كتاباً واحداً استخدم تلك المصطلحات الحديثية قاصدين بها معانيها الاصطلاحية قبل القرن السابع، بل وحتى بعد القرن السابع.

وقد جزم الباحث الشيعي المعاصر: حيدر حب الله بذلك ـ كما تقدم ـ حيث قال: (إن ظاهرة نقد الأسانيد التي عرفناها مع العلامة ومن بعده قد بحثنا عنها في مجمل المصادر القديمة قدر المكنة فلم نجد لها أثراً إلا نادراً جداً)[1].

---

(١) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكون والصيرورة (١٩٤).

ولا يوجد كتاب صنف في عقائد الشيعة يصرح بالصحة والضعف إلى نهاية القرن الثالث عشر بل لعله إلى اليوم، فإننا لم نجد كتاباً يعتمد هذا المنهج.

نعم! قد يذكرون التصحيح والتضعيف في بعض الموسوعات أو في كتب الفقه لكن لا يكاد يوجد ذلك في كتب العقائد.

وعندما حاول أحد علماء القرن العاشر تطبيق هذا المصطلح على المسائل الفقهية ـ لا على العقائد ــ وهو: السيد شمس الدين محمد بن علي العاملي: (ت: ١٠٠٩هـ) في كتابه: ((مدارك الأحكام في شرح الإسلام)) واجه هجوماً شديداً من رموز الطائفة كما يذكر الباحث: حيدر حب الله[١].

فهل ننتظر من علماء الطائفة أن يراجعوا كتبهم وينقُّوها من الروايات الضعيفة والمكذوبة؟! على ضوء تصحيح المنهج ومراعاة التصحيح والتضعيف في الكتب الاستدلالية؟!

ثانياً: المصطلح أخذ من أهل السنة:

ليس هناك غضاضة ولا حرج من استفادة المسلمين بعضهم من بعض في العلوم والمناهج، ولكن الشيعة انفردت عن الأمة بمنهج ادعائي حرمها التبكير في دراسة العلوم، فالشيعة اعتمدت على وجود أئمة يحفظون لها دينها ويفتونها في حوادثها ويفسرون لها كتاب ربها -حسب معتقدها- ولهذا فقد أهملت علوم الرواية والفقه والتفسير ثم فوجئت بانقطاع الأئمة الظاهرين (حسب مصطلحهم) وإذا بها لا تجد الأسس التي تحفظ بها دينها وتبين لها معاني كتاب الله ﷻ وتستنبط من خلالها أحكام دينها، فاتجهت إلى علوم السنة فأخذت منها أسس تلك العلوم، ويتضح ذلك من خلال المقارنة بين تلك العلوم عند أهل السنة وأمثالها

(١) نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكون والصيرورة (٢٠٩).

عند الشيعة واعتراف علماء الشيعة بذلك كما سيأتي قريباً بمشيئة الله تعالى.

ولا شك أن هذا يؤكد تأخر العناية بالمذهب وعدم وفائه بعوامل حفظه وبقائه، وكان ينبغي أن يثير هذا انتباههم لهذه الحقيقة، ولكن ذلك لم يحدث إلا لفئات قليلة بالنسبة لأتباع المذهب.

ثالثاً: سبب استحداث هذا المصطلح:

تقدم ذكر السبب في استحداث هذا المصطلح وأنه ليس لتنقية المذهب وتصفيته من الروايات الدخيلة على المذهب وحمايته من الكذابين، وإنما كان ردة فعل لتعيير السنة لهم بأنه لا سند لكتبهم ولا منهج لحفظها، وهذا باعتراف علماء الشيعة وشهادتهم، وهذا يؤكد أن حدوث المصطلح لن يكون له ثمرة عملية، فاستحداثه كان ردة فعل لا أكثر.

وهذا ما يؤكده قول المحدث المعاصر: البهبودي الذي قام بعملية تصحيح للكافي والذي كنا نعتقد أنه أراد إنقاذ الطائفة ولكنه يصرح في مقابلة مع: حيدر حب الله أنه أراد رد هجوم أهل السنة فقط وإن كنا نظن أنه قال ذلك دفاعاً عن نفسه لكن قوله ذلك يكشف عن واقع الطائفة اليوم والذي تصر فيه على إبقاء الروايات دون تمحيص:

يقول البهبودي عن سبب قيامه بتصحصيح الكافي: (إنني سمعت أن إحدى دور النشر الإسلامية قد جهزت كتباً لإرسالها إلى الخارج ـ إلى أهل السنة في السعودية ـ فرأيت من اللازم تقديم أنفسنا لهم بشكل آخر!! لأنهم كانوا يطلبون الكتب الشيعية الجديدة بعد أن كانوا تعرفوا ـ كما قالوا ـ على الكتب الشيعية القديمة وهدفهم ممارسة النقد على الشيعة انطلاقاً من كتبهم الجديدة فرأيت أن لو تركت الكتب كذلك بما فيها من خرافات!! ـ إن صح التعبيرـ لغدى الأمر مشكلاً؛ لهذا فكرت في مرجع أساسي نكلمهم على أساسه فكانت فكرة: ((صحيح الكافي))[(١)].

---

(١) نظري السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكون والصيرورة (٧٧٧).

رابعاً: عدم مطابقة مصطلحات الحديث السني على مصطلحات الشيعة:

إن (مصطلح الحديث) يجب أن يقوم على مصطلحات الطائفة نفسها وإلا فإنه لا يحقق المطلوب، فإن أهل السنة اصطلحوا على مصطلحات تواطأ عليها العلماء منذ زمن مبكر، أما الشيعة فإنه ليس لهم نفس المصطلحات، إذ لم تشتمل كتبهم السابقة على نفس تلك المعاني، ولهذا فإنه لا يمكن تطبيق المصطلح المحدث على مصطلحات لا تدل عليها، فالصحيح والضعيف وهما قاعدتا المصطلح للحكم على الحديث لفظان غريبان على الطائفة، وما يراد به عند أهل السنة غير ما يراد به عند الشيعة، ولهذا فإن استعمالهما عند الشيعة لا ينطبق على رواة الشيعة ولا أحاديثها كما تقدم.

* وهذا ما أكده الحر العاملي كما تقدم، حيث قال: (**إن معرفة الأعدل من الرواة في زمانتا متعذرة غالباً، فإن علماء الرجال لم يضبطوا مراتب العدالة إلا نادراً، وتلك المواضع مع ندورها جداً لا تفهم من الاصطلاح الجديد قطعاً، فأين هذا عما ادعاه المعترض لولا التمويه**).

خامساً: دعوى أن روايات الشيعة لا تحتاج إلى منهج نقدي:

يزعم بعض علماء الشيعة أن الروايات الشيعية قد دونت في مجالس الأئمة المعصومين ثم عُرضت عليهم، فهي إذن صحيحة كلها، فأي حاجة بعد ذلك إلى منهج تصفية للروايات أصلاً؟!

نعم، هذا مقتضى المذهب لو كان صحيحاً؛ فإن المذهب قام على أن هناك أئمة معصومين وكل إليهم حفظ الدين، وكل ما يروى عنهم يجب أن يكون موثقاً منهم!! لكن الواقع يكذب هذا، وبعض علماء الطائفة يكذبون هذا الادعاء كما تقدم من رد الخوئي على العاملي!!

* ثم العجيب أنهم يزعمون أن: (الضعيفة إذا اشتهر العمل بها والاعتماد عليها تصبح كغيرها من الروايات الصحيحة، وربما تترجح عليها في مقام التعارض»[1]، فهل سمع بمثل هذه القاعدة في البشرية؟

الباطل إذا عمل به يصبح حقاً بل ربما يرجح على الحق الذي لم يعمل به. ياله من منهج عجيب؟!!

فمثلاً: وردت روايات في كتب الأقدمين ولم يردوها وهي واضحة البطلان فهل تصبح بروايتهم لهاحقاً؟؟!!

ومن ذلك ما ورد في الكتاب المنسوب إلى سليم بن قيس الهلالي عن رسول الله - ﷺ - أنه قال لعلي: «ياعلي! أنت مني وأنا منك سيط لحمك بلحمي، ودمك بدمي... من جحد ولايتك جحد الله ربوبيته، ياعلي أنت عَلَم الله بعدي الأكبر في الأرض، وأنت الركن الأكبر في القيامة، فمن استظل بفيئك كان فائزاً؛ لأن حساب الخلائق إليك، ومآبهم إليك، والميزان ميزانك، والصراط صراطك، والموقف موقفك، والحساب حسابك، فمن ركن إليك نجا، ومن خالفك هوى وهلك، اللهم اشهد اللهم اشهد»[2].

ورووا عن أبي عبد الله في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾، «يعني بذلك: ولا تتخذوا إمامين إنما إمام واحد»[3].

فهل اعتماد المفسرين الشيعة وروايتهم لها يجعلها تصبح حقاً!!

سادساً: دعوى أنه كان هناك أصول صحيحة نقلت منها مصادر الشيعة:

إن دعوى أنه كان للشيعة أصول صحيحة وصل عددها إلى أربعمائة أصل من أغرب

---

(١) دراسات في الحديث والمحدثين: (ص: ١٣٧).

(٢) تفسير العياشي (٢/ ٢٦١)، والبرهان (٢/ ٣٧٣)، ونور الثقلين (٣/ ٦٠).

(٣) كتاب سليم بن قيس (ص: ٢٤٤-٢٤٥).

الدعاوى.. فأين هذه الأصول؟! وكيف حكمتم بأنها صحيحة ولم تستطيعوا أن تظهروا للعالم أصلاً واحداً منها يصدق هذه الدعوى فكيف بأربعمائة؟!

ثم أين في كلام أصحاب الكتب الأربعة أنهم نقلوا من الأصول الأربعمائة؟!

لا يوجد ولا كلمة واحدة في مقدماتهم تذكر أنها نقلت من أصول صحيحة؟! وإنما هي دعوى من المتأخرين للإيهام بأن للشيعة كتباً طيلة القرون الثلاثة السابقة ولايستطيعون إخراج كتاب واحد ألف في تلك القرون إلا كتاباً واحداً كذبه علماء الطائفة وأكدوا أنه موضوع وهو كتاب سليم الهلالي كما تقدم!!.

سابعاً: دعوى أن الأئمة أمروا بمخالفة أهل السنة:

لقد واجه العاملي المصطلح الجديد مواجهة شديدة وحمل عليه وعلى من أدخله إلى المذهب الشيعي حملة قاسية على أصحابه، وأفرغ ما في جعبته من الأدلة على عدم صلاحية مصطلح الحديث السني لتطبيقه على روايات الشيعة محذراً من سقوط المذهب تارة ومن لزوم الطعن في علماء الطائفة تارة أخرى.

* ثم أخيراً يطلق سهامه فيقول: (**إن طريقة المتقدمين (أي: علماء الشيعة السابقين) مباينة لطريقة العامة (أي: أهل السنة)، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع**).

* **و يقول الكركي الشيعي صاحب كتاب هداية الأبرار:**

(إن تقسيم الأحاديث إلى الأقسام الأربعة المذكورة في الدراية من مخترعات العامة- أي أهل السنة - ... وإن عمل أصحابنا المتأخرين به كان عن غفلة وأية غفلة حيث لم ينتبهوا لما يلزمه من المفاسد والطعن في أصل المذهب فضلاً عن أهله...)[1]!!!

---

(١) هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار: (ص: ١٣٦).

إلى أن قال: (إلى أن شاع طريق الأصوليين واختلطت أصول العامة بأصول الخاصة فأعرض المتأخرون عن العمل بأكثر الأحاديث، **لذلك كثر الاختلاف بينهم وزادت الحيرة!**)[١].

وأخيراً فهذه بعض شهادات أتباع المذهب تؤكد أن المذهب قد تعلق بسفينة أهل السنة التي يقودها رسول الله ﷺ مما مكنه من الاستمرار والبقاء وإلا لكان له شأن آخر.

فهل يعي العقلاء هذه الحقيقة ويعيدوا النظر في حقيقة المذهب؟؟!!

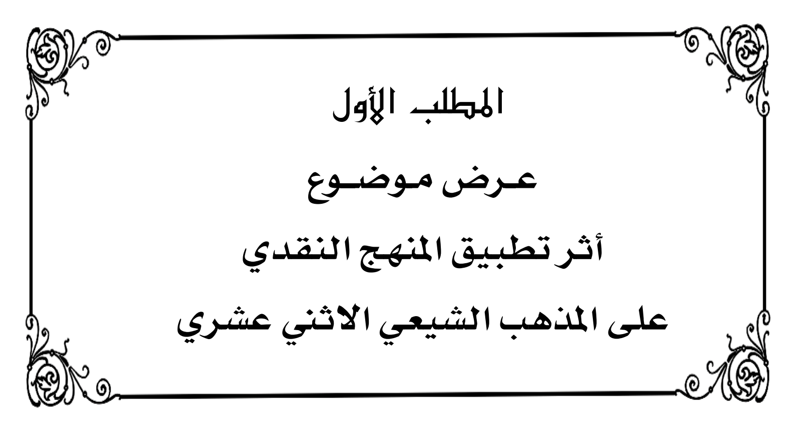
(١) هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار: (ص: ١٣٦).



المبحث الثامن عشر
أثر تطبيق المنهج النقدي
على المذهب الشيعي الاثني عشري

المطلب الأول: عرض موضوع أثر تطبيق المنهج النقدي على المذهب الشيعي الاثني عشري.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع أثر تطبيق المنهج النقـدي على المذهب الشيعي الاثني عشري.



المطلب الأول
عرض موضوع
أثر تطبيق المنهج النقدي
على المذهب الشيعي الاثني عشري

لقد بذل الحر العاملي الشيعي الاثنا عشري الإخباري جهداً كبيراً لرفض المنهج العلمي النقدي لروايات الشيعة المأخوذ من أهل السنة، مدعياً أن الروايات دونت تحت عين المعصومين وسمعهم فلا حاجة إذاً إلى مراجعة للتوثق من صحتها؛ لأنها كلها صحيحة...

ثم يكشف السر الذي من أجله استماتت لرفض هذا المنهج الذي لا يتوافق مع المذهب وهو: (**أن تطبيق هذا المنهج يؤدي إلى إبطال رواياته وتخطئة علمائه**).

❊ قال العاملي وهو يتحدث عن عدم ملائمة منهج النقد السني لتمحيص الروايات الشيعية:

(الرابع عشر: **أنه يستلزم ضعف أكثر الأحاديث التي قد علم نقلها من الأصول المجمع عليها، لأجل ضعف بعض رواتها، أو جهالتهم، أو عدم توثيقهم، فيكون تدوينها عبثاً، بل محرماً، وشهادتهم بصحتها زوراً وكذباً.**

ويلزم بطلان الإجماع الذي علم دخول المعصوم فيه -أيضاً- كما تقدم، واللوازم باطلة وكذا الملزوم.

بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق؛ لأن الصحيح -عندهم-: ما رواه العدل الإمامي الضابط في جميع الطبقات.

ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة إلا نادراً، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة قطعاً بل بينهما عموم من وجه، كما صرح به الشهيد الثاني وغيره، **ودعوى بعض المتأخرين: أن (الثقة) بمعنى (العدل، الضابط) ممنوعة، وهو مطالب بدليلها. وكيف وهم – أي: علماء الإمامية القدامى– مصرحون بخلافها حيث يوثقون من يعتقدون فسقه وكفره وفساد مذهبه؟!)**[1].

فهو يقرر أن استعمال مصطلح الحديث يؤدي إلى ضعف جميع أحاديث الاثني عشرية وإبطال الإجماع، وذلك لأن قدماء الشيعة يوثقون بدون ضابط.

فقد وثقوا الفساق بل والكفار وفاسدي العقائد.

ولهذا فإن استعمال هذا المصطلح سينقض كل ما بناه الأوائل لأنهم بنوا على غير قاعدة.

هذا مايقرره العاملي.

*** ثم استطرد العاملي في رد هذا المصطلح، فقال:**

(الثالث عشر: أن الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئة جميع الطائفة المحقة في زمن الأئمة، وفي زمن الغيبة كما ذكره «المحقق» في أصوله، حيث قال: أفرط قوم في العمل بخبر الواحد. إلى أن قال: واقتصر بعض عن هذا الإفراط، فقالوا: كل سليم السند يعمل به، وما عَلِمَ أن الكاذب قد يصدق **ولم يتفطن أن ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب؛ إذ لا مصنف إلا وهو يعمل بخبر المجروح، كما يعمل بخبر العدل)**[2].

هذا تقرير العاملي عن تطبيق منهج النقد على روايات الشيعة.

* وأما العالم الشيعي الآخر يوسف البحراني فقد تجاوز تقريره تقرير العاملي السابق، حيث أكد أن تطبيق منهج النقد على الروايات الشيعية لا ينتهي إلى إبطالها أوتخطئة علماء

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٦٠).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٩)، رجال الخاقاني (ص: ٢١٩).

المذهب فحسب، بل يتعدى ذلك كله على إبطال الدين الشيعي بكامله بحيث لا يبقى لهم منه شيء وعندئذٍ يحتاجون إلى أن يحصلوا ديناً آخر.

مع أن أهل السنة مجمعون على وجوب تطبيق هذا المنهج على رواياتهم فلم يزدد الدين عندهم بذلك إلا قوة وحفظاً.

* قال العالم الشيعي الاثنا عشري يوسف البحراني (ت: ١١٨٦هـ): (**والواجب: إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة أخرى غير هذه الشريعة، لنقصانها وعدم تمامها، لعدم الدليل على جملة أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئاً من الأمرين، مع أنه لا ثالث لهما في البين،** وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر)[١].

نعم! إذا طبقتم هذا المنهج فابحثوا عن دين آخر.

إن الدين الآخر موجود يا شيخ الإخباريين.. إنه الدين الذي جاء به محمد ﷺ وحفظه أهل السنة وطبقوا عليه هذا المنهج فلم يزده إلا قوة إلى قوته.

* ويقرر باحث معاصر نفس ما يقرره البحراني وهو: مرتضى العاملي في كتابه: ((مأساة الزهراء)) فيؤكد أنه ليس من حق أحد أن يطلب من الناس أن يقتصروا فيما يثيرونه من قضايا على ما ورد (عن النبي والأئمة بأسانيد صحيحة وفق المعايير الرجالية في توثيق رجال السند لأن ذلك معناه أن يسكت الناس كلهم عن الحديث في جل القضايا والمسائل دينية كانت أو تاريخية أو غيرها...).

إلى أن قال:

(بل إن هذا الذي يطلب ذلك من الناس لو أراد هو أن يقتصر في كلامه على خصوص

---

(١) لؤلؤة البحرين (ص: ٤٧)، وانظر: طرائف المقال (٢/ ٣٩٦).

القضايا التي وردت بأسانيد صحيحة عن المعصومين فسيجد نفسه مضطراً إلى السكوت والجلوس في بيته لأنه لن يجد إلا النزر اليسير الذي سيستنفذه خلال أيام أو أقل من ذلك.)[1]

عجباً لهذا الدين إما أن يحدث بكل ما وصل إليه فيقوم الدين حتى لو كان غير صحيح.

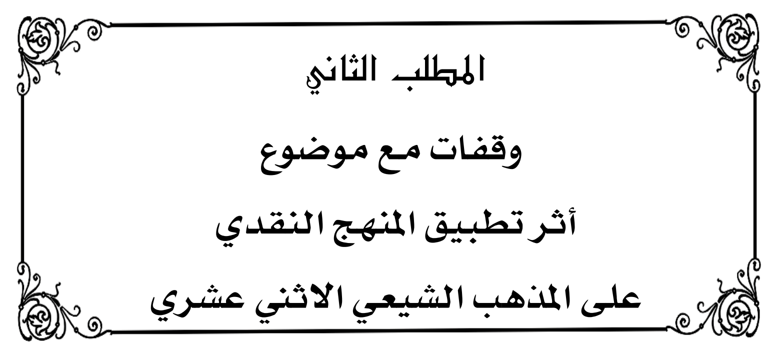
وإما أن يسكت لأنه لن يجد كلاماً صحيحاً!!

إذاً: لا يسكت فليتكلم بكل ما يصله حتى لو كان باطلاً لئلا يسكت!!

وهذا يؤكد كلام البحراني أن تطبيق قواعد الرواية على روايات الشيعة سيبطل الدين وهم لا يريدون أن يبطل الدين حتى لو لم يصح!!

لكنه إن لم يسكت عن الباطل مع علمه به فالحساب عند الله ﷻ أعظم من حرج السكوت يا شيخ مرتضى، فأعدَّ الجواب لربك الذي إليه المرجع والمآب، واحذر أن تظن أن المرجع في الآخرة إلى غيره، فإن ذلك الاعتقاد هو من هذه الروايات التي لو طَبقتَ عليها التصحيح والتضعيف لسكتَّ.

(١) مرجعية المرحلة وغبار التغيير/ الشاخوري: (١١٥)، مأساة الزهراء/ مرتضى العاملي: (١/ ٢٧)



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
أثر تطبيق المنهج النقدي
على المذهب الشيعي الاثني عشري

لقد بدأ اهتمام أهل السنة بحفظ السنة من وقت مبكر، فألفوا كتب تراجم الرواة، ووضعوا المصطلحات التي يتعامل بها مع الأحاديث النبوية منذ القرن الأول والثاني الهجري.

وقد نضج المنهج النقدي للحديث في القرن الثالث والرابع، فظهر أثر ذلك في كتب السنة ومؤلفات العقائد وكتب الفقه، فأكثر مصنفي كتب السنة ذكروا فيها درجات الحديث التي جمعوها في مصنفاتهم.

ثم جاءت مرحلة ثالثة فأُفرد للحديث الصحيح كتب وأُفرد أخرى للضعيف، ثم أُفرد للثقات من الرواة مصنفات وأُفرد أخرى للضعفاء.

وهكذا حتى أصبحت هذه الطريقة واضحة مسلوكة، واستطاع كل عالم من خلال هذا المنهج الموثق أن يتعرف على الصحيح والضعيف.

وأما الشيعة فلم يعنوا بهذه الأمور إلا في أوقات متأخرة، ولو أردنا تطبيق المنهج السني على روايات الشيعة لترتب عليه عدة نتائج كلها تكشف عن ضعف المذهب -كما شهد بذلك طائفة من علماء المذهب ومنهم: العاملي والبحراني ومرتضى العاملي وغيرهم.

* **فأما العاملي فقد قرر أن تطبيق ذلك المنهج يؤدي إلى ما يلي:**

١- **ضعف أحاديث الطائفة،** حيث قال: (إنه يستلزم ضعف أكثر الأحاديث التي قد علم نقلها من الأصول المجمع عليها، لأجل ضعف بعض رواتها أو جهالتهم أو عدم توثيقهم).

٢- **بطلان إجماع الطائفة على صحة هذه الروايات،** فقال: (ويلزم بطلان الإجماع الذي علم دخول المعصوم فيه).

٣- تخطئة علماء الشيعة، فقال: (إن الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئة جميع الطائفة المحقة).

وذلك لأن جميع الطائفة قبل القرن السابع لا يعرفون مصطلح الحديث، ولم يبحثوا فيه، فاستحداث مصطلح جديد يعني أن ذلك استدرك عليهم، والاستدراك عليهم يعني أنهم كانوا مخطئين في عدم استحداث هذا المصطلح.

* وأما البحراني فذهب إلى أكثر من ذلك حيث يرى أن تطبيق منهج المصطلح سيؤدي إلى بطلان الدين الشيعي من أساسه، **يقول:** (**والواجب: إما الأخذ بهذه الأخبار كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين وشريعة أخرى غير هذه الشريعة؛ لنقصانها وعدم تمامها**).

فإذا ثبت أن هذه الأخبار تحتاج إلى هذا المصطلح وجب على كلامه البحث عن دين آخر وشريعة أخرى؛ لأن هذا المصطلح سيقضي على المذهب.

وفرقة الأصوليين الشيعة قد أكدت أن روايات الشيعة تحتاج إلى هذا المصطلح، ولو استخدموه على حقيقته لتحقق طلب البحراني وهو: البحث عن دين آخر وشريعة أخرى.

وأما مرتضى العاملي فقد أكد أنه لو التُزم أن لا يُروى إلا الصحيح لما استطاع العالم أن يجد شيئاً يتكلم به إلا يسيراً ولذلك سيضطر إلى عدم الكلام.

ثم يرجح وجوب الكلام ولولم يصح المتكلم به!!

يعني: أنه يتكلم بما لا يصح!!

فهل هذه ديانة ترضي الله ﷻ؟!!

إن هذه النتائج الخطيرة التي يقررها هؤلاء العلماء تؤكد أن المذهب لا يحتمل النقد العلمي، ولو طبق عليه لاختفى من الوجود.

فهل يعقل الشيعة هذه الحقيقة، ثم يقومون بمراجعة رواياتهم على ضوء المنهج العلمي لتنقية دين الله ﷻ مما لحق به من روايات دخيلة فرقت الأمة وشرخت عقيدتها.

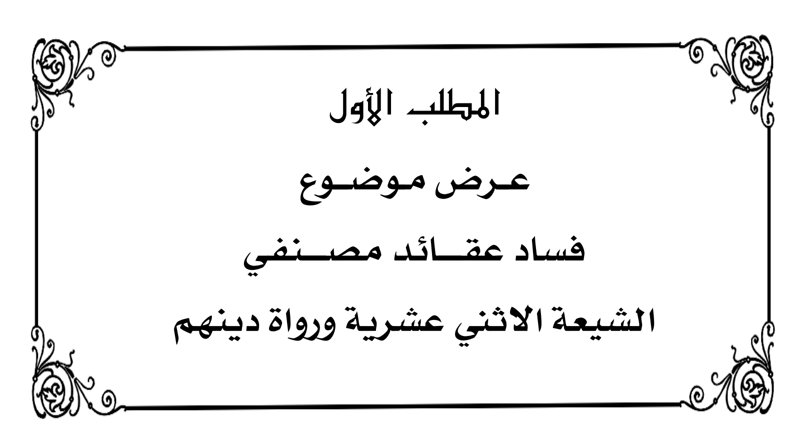
هذا ما نرجوه.



المبحث التاسع عشر
فساد عقائد مصنفي الشيعة الاثني عشرية ورواة دينهم

المطلب الأول: عرض موضوع فساد عقائد مصنفي الشيعة الاثني عشرية ورواة دينهم.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع فساد عقائد مصنفي الشيعة الاثني عشرية ورواة دينهم.



المطلب الأول
عرض موضوع
فساد عقائد مصنفي
الشيعة الاثني عشرية ورواة دينهم

إن بعض علماء الشيعة يتهمون أصحاب المصنفات التي يعتمد عليها الشيعة بفساد عقائدهم وعدم أهلية كتبهم للاحتجاج، وهذا إضافة إلى اتهام الرواة سابقاً.

ولا شك أن هذا من أعظم الطعون التي توجه إلى زعماء المذهب الشيعي من علماء المذهب الشيعي نفسه.

* فهذا شيخ الطائفة الطوسي -كما يسميه علماء الشيعة (ت: ٤٠٦هـ) مصنف نصف الكتب الأربعة التي يعتمد عليها الشيعة- يقول: (فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول فلابد من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعول على روايته أو لا، وأبين عن اعتقاده وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له؛ **لأن كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة**)[1].

فهو يتهم **كثيراً** من مصنفي الشيعة بأنهم أصحاب مذاهب فاسدة ثم يزعم أن كتبهم معتمدة!!

فإن المصنف إما أن يروي روايات صحيحة وإما أن يروي روايات باطلة.

فإن كان يروي روايات صحيحة ولم تصحح عقيدته هو فكيف يرجى منه تصحيح

---

(١) الفهرست (ص: ٣٢).

عقائد الآخرين؟! وإن كان ما يرويه فاسداً فكيف يُقبل منه الفساد؟!

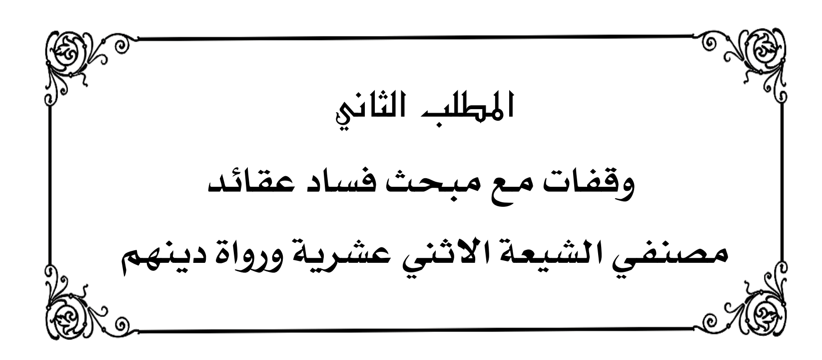
* وأما الشريف المرتضى فإنه يرفض مصنفات الشيعة ويتهمهم بأنه لا يحتج بهم، ويشهد عليهم بأنهم لا يعرفون الحجة التي يثبتون بها دينهم، وأن مصنفاتهم لا تصلح لإقامة الحجة الدينية، فمن أين إذن تؤخذ الحجج الدينية إذا كانت الأحاديث التي يرويها محدثو الشيعة غير صالحة للاحتجاج!!

يقول الشريف المرتضى: (**دعنا من مصنفات أصحاب الحديث من أصحابنا، فما في أولئك محتج، ولا من يعرف الحجة، ولا كتبهم موضوعة للاحتجاجات**)[1].

هذه إشارة سريعة عن حكم بعض علماء الطائفة على مصنفي كتب الأصول الشيعية الاثني عشرية نقف معها وقفات.

---

(١) رسائل الشريف المرتضى (١ / ٢٧)، وانظر: مدخل إلى فهم الإسلام ليحيى محمد (ص: ٣٩٣).



المطلب الثاني
وقفات مع مبحث فساد عقائد مصنفي الشيعة الاثني عشرية ورواة دينهم

في المطلب السابق عرض لكلام عالمين من علماء الشيعة القدامى يؤكدان قضيتين:

الأولى: أن كثيراً من مصنفي كتب الشيعة أصحاب مذاهب، أي: عقائد فاسدة.

الثانية: أن مصنفي كتب الرواية ليس فيهم من يحتج بقوله، بل لا يعرف هو الحجة التي ينصر بها عقيدته.

ولا شك أن هذا طعن شديد على مؤلفي الشيعة، ومؤلفو الشيعة الذين يعتمد عليهم هم:

* **الطوسي** مؤلف كتابين من كتب الشيعة المعتمدة (تهذيب الأحكام والاستبصار).

* **ابن بابويه** المعروف عندهم بـ«الصدوق» مؤلف كتاب (فقيه من لا يحضره الفقيه).

* **الكليني** مؤلف كتاب (الكافي).

فهل هؤلاء عقائدهم فاسدة؟! وهل هؤلاء لا يحتج بهم وليس فيهم من لا يعرف الحجة؟!

إن الطوسي وإن كان هو أحد مؤلفي هذه الكتب الأربعة لكن عبارته تكاد تشير إلى بقية أصحاب هذه الكتب؛ إذ يقول: (**إن كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة**) ولا يعرف في ذلك التاريخ ولا بعده أشخاص

كتبهم معتمدة غير هؤلاء الثلاثة الذي هو أحدهم، فمن هم الكثير يا ترى غير هؤلاء**!!**

والعقيدة هي المنظار الذي ينظر به الإنسان إلى الحياة والأحياء، فإذا فسد المنظار فسدت الحياة، وإذا فسدت عقيدة المؤتمن على رواية الدين أو تدوينه فإن ذلك ينعكس على الدين بكامله.

وإذا كانت عقيدة العالم فاسدة وهو يروي الدين وينقله إلى الناس ولم تصحح عقيدته بما يرويه فكيف يصحح عقائد الآخرين.

* وأما الشريف المرتضى فإنه قد نص على هؤلاء نصاً؛ لأن هؤلاء هم أصحاب الحديث الشيعي حيث نص عليهم، فقال: (**دعنا من مصنفات أصحاب الحديث من أصحابنا، فما في أولئك محتج، ولا من يعرف الحجة، ولا كتبهم موضوعة للاحتجاجات**).

وهؤلاء الثلاثة الذين كانوا في عصره تقريباً هم أصحاب الحديث من أصحابه**!!**

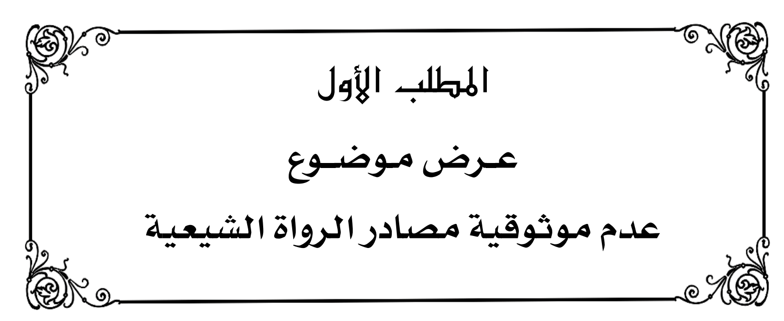
إذاً: كيف نثق بمن لا يعرف الحجة**؟!**



المبحث العشرون
عدم موثوقية مصادر الرواية الشيعية

المطلب الأول: عرض موضوع عدم موثوقية مصادر الرواة الشيعية.

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع عدم موثوقية مصادر الرواة الشيعية.



المطلب الأول
عرض موضوع
عدم موثوقية مصادر الرواة الشيعية

يعتمد الشيعة الاثنا عشرية في معرفة دينهم على الكتب التي ألفها علماء الطائفة القدماء والمتأخرون.

فقد ألف علماء الطائفة عدة كتب لجمع روايات أئمتهم وأهمها لديهم ثمانية كتب، منها أربعة قديمة ومنها أربعة متأخرة.

أما الأربعة القديمة، فهي: (الكافي، التهذيب، الاستبصار، من لا يحضره الفقيه).

* قال شيخهم المعاصر محمد صادق الصدر: (إن الشيعة... مجمعة على اعتبار الكتب الأربعة، وقائلة بصحة كل ما فيها من روايات!!!) [1].

وأما الأربعة المتأخرة، فهي: (الوافي، بحار الأنوار، الوسائل، مستدرك الوسائل). فتصبح مصادرهم الرئيسة ثمانية.

* قال عالمهم المعاصر محمد صالح الحائري: (وأما صحاح!! الإمامية فهي ثمانية أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لمحمد حسين المرحوم المعاصر للنوري) [2].

هذه هي الكتب التي لابد للفقيه الشيعي من العودة إليها عند إرادة الإفتاء.

---

(١) أصل الشيعة وأصولها (ص: ١٢٧).

(٢) منهاج عملي للتقريب/ مقال لمحمد الحائري ضمن كتاب الوحدة الإسلامية (ص: ٢٣٣).

فما هو حال هذه الكتب وما هي مكانتها التي تستحقها في ميزان النقد عند الشيعة المتأخرين والتي زعم الصدر: (أن الشيعة تقول بصحة كل ما فيها) كما تجرأ الحائري ووصفها بـ: (صحاح الإمامية)؟!

سنحاول هنا أن نورد بعض الكلام الذي قاله بعض علماء الطائفة المعاصرين في هذه المصادر الشيعية، إذ البحث لا يحتمل الإطالة، وسنخص كتاب: (الكافي) بمزيد من الحديث؛ لأنه يعتبر عند طائفة الشيعة أهم كتاب بعد كتاب الله ﷻ.

أولاً: (كتاب الكافي):

سوف نعرض هنا تاريخ اكتشاف نسخه وبداية شرح العلماء له وموقف العلماء منه، مع إشارة سريعة عن قسم الأصول منه.

أ - نسخ الكتاب:

لا يوجد لكتاب الكافي نسخة محفوظة قبل القرن الحادي عشر، وهذا أمر خطير؛ إذ كتاب هو أهم وأعظم وأقدم كتاب عند الشيعة كتب قبل أكثر من ألف سنة لا يوجد له نسخ قديمة محفوظة ولم يعثر له على نسخ إلا في القرن الحادي عشر، أي: بعد أكثر من سبعة قرون من تأليفه!!

* فقد ذُكر في مقدمة تحقيق الطبعة الثالثة التي صححها وعلق عليها: علي أكبر الغفاري وطبعها الشيخ محمد الآخوندي أنه اعتمد في تحقيقها على سبع نسخ، أربع منسوخة بخط اليد وثلاث مطبوعة بالآلة، ولو كانت هناك نسخ أقدم من ذلك لذكرها محقق الكتاب.

وفيما يلي عرض لتلك النسخ وبيان تواريخ نسخها كما ذكره المحقق:

١) نسخة مصححة عام [١٠٧٦ هـ].

٢) نسخة مصححة في القرن الحادي عشر الهجري.

٣) نسخة مصححة **بدون** تاريخ.

٤) نسخة مصححة عام [١٠٥٧ هـ].

والمطبوعة:

١) طبعة عام [١٢٨٢ هـ].

٢) طبعة عام [١٣١١هـ].

٣) طبعة عام [١٣٣١ هـ].

وذكر أن الطبعة السابقة مراجعة على ثلاث نسخ، وهي:

١ - نسخة مخطوطة مقروءة على العلامة المجلسي في عام: [١٠٧١هـ]

٢- نسخة مخطوطة بخط العاملي عام: [١٠٩٢ هـ]

٣- نسخة بدون تاريخ.

هذه هي النسخ التي حقق عليها الكتاب، ولو وجد غيرها لذكره، مما يؤكد عدم وجود نسخ أخرى؛ لأن المحقق يحرص على ذكر أقدم النسخ للكتاب ثم يحدد النسخة التي يعتمدها بعد ذلك.

ب - شروح الكتاب:

* ثم إن الكتاب لم يشرح إلا في القرن الحادي عشر، فقد ذكر الناشر السابق في مقدمة النشر أن للكتاب اثني عشر شرحاً كلها في القرن الحادي عشر، أي: بعد أكثر من سبعة قرون من تأليفه؟!

ولم يذكر أي شرح للكتاب قبل ذلك، مع أن المقام مقام تعريف.

ج- عدد أحاديث الكافي ودرجاتها:

عدد أحاديث الكافي: (١٦١٢١ حديثاً).

وأما درجاتها: فقد ذكر العاملي في خاتمة المستدرك أن أحاديث الكافي على خمسة أقسام:

القسم الأول: (٥٠٧٢) حديثاً صحيحاً.

القسم الثاني: (٠١٤٤) حديثاً حسناً.

القسم الثالث: (١١١٨) حديثاً موثقاً.

القسم الرابع: (٠٣٠٢) حديث قوي.

القسم الخامس: (٩٤٨٥) حديثاً ضعيفاً.

والمجموع = ١٦١٢١ حديثاً[(١)].

ولم يذكر أن فيه موضوعاً!!

* وقد قام باحث شيعي معاصر هو البهبودي بدراسة الكافي ولم يصح له منه إلا: (٤٤٢٨) حديثاً صحيحاً، وخرج (١١٦٩٣) حديثاً لم تصح على قواعدهم.

هذا أهم كتاب عند الشيعة الذي ورد في مدحه ما يتناقض مع هذه النتيجة.

وفيما يلي طرف منها:

د - أقوال العلماء في الكتاب:

اختلف علماء الشيعة في تقييم الكتاب ما بين غالٍ ومعتدل:

---

(١) القرآن الكريم وروايات المدرستين لمرتضى العسكري (ص: ٣٧)، دفاع عن الكافي لثامر هاشم حبيب العميدي (٢/ ٣٠٨)، الكليني والكافي (ص: ٤٠٢).

أما الغالون فيه، فمنهم:

* **المجلسي** حيث قال: (كتاب الكافي أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها)[١].

* **الفيض الكاشاني** حيث قال: (الكافي أشرفها، وأوثقها، وأتمها، وأجمعها، لاشتماله على الأصول من بينها، وخلوه من الفضول وشينها)[٢].

* **عبد الرسول الغفار** إذ يقول: (**الكافي من كتب الأصول التي صنفت في عهد الأئمة المعصومين!!...** فقد أمضى عشرين سنة في شأن تصنيف الكافي ... حيث كان يتحرى الدقة والضبط في الرجال، والأسانيد، والمتون، والطرق ...ودقته في نقل الأسانيد والطرق المتعددة من غير خلط أو التباس، لهذا أصبح المرجع الأول للطائفة وحقاً أنه لم يصنف مثله، والذين جاءوا بعده فهم عيال عليه)[٣].

وأما المعتدلون، فمنهم:

* **هاشم معروف الحسني** حيث قال عن الكليني وكتابه:

(**وليس غريباً على من ينتحل البدع أن يكون في مستوى المنحرفين والمهوشين، إنما الغريب أن يأتي شيخ المحدثين بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاماً في البحث والتنقيب عن الحديث الصحيح فيحشد في مروياته أو في كتابه تلك المرويات الكثيرة في حين أن عيوبها متناً وسنداً ليست خفية بنحو تخفى على من هو أقل منه علماً وخبرة بأحوال الرواة**، وجاء العلماء والمحدثون من بعده فاحتضنوا الكافي ومروياته؛ **لأنه بنظر فريق لم يتخط المرويات الصحيحة،**

---

(١) انظر: الكليني والكافي (٢١٠)، كليات في علم الرجال (ص: ٣٦٠)، الكافي (١/ ٢٧)، مستدرك الوسائل (١/ ٢٩)، مرآة العقول (١/ ٣)، (٣/ ٤٦٦)، الذريعة (١٣/ ٩٥)، كشف الحقائق (٢٠)، نهاية الدراية (ص: ٥٤١).

(٢) مقدمة الأصول من الكافي/ حسين علي محفوظ (ص: ٢٥ – ٢٨).

(٣) الكليني والكافي (ص: ٤١٥-٤١٦٩).

وبنظر الفريق الأكثر جمع كمية كبيرة من المرويات الصحيحة إلى جانب المرويات المكذوبة على أهل البيت، والفريقان مسئولان عن موقفهم هذا)[(١)].

* **آية الله أبو الفضل البرقعي** حيث قال: (ففي أحاديث كتاب الكافي عيوب كثيرة، سواء من حيث السند ورواته كانت، أم من حيث المتن وموضوعاته؛ **أما من حيث السند فمعظم رواته من الضعفاء والمجهولين ومن الناس المهملين وأصحاب العقائد الزائفة، وهذا ما يقول به علماء الرجال من الشيعة**)[(٢)].

هـ - أصول الكافي:

اشتمل الكافي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: جعله للأصول، أي: العقائد.

القسم الثاني: جعله للفروع.

القسم الثالث: اشتمل على روايات متنوعة ختم بها الكتاب وسماه الروضة، وهذا إذا كان هذا القسم من تأليفه؛ إذ يشكك بعض علماء الشيعة في نسبته إليه كما تقدم.

أما القسم الأول: فهو الأصول وهو جزآن:

الجزء الأول: عدد أحاديثه (١٤٤٥) حديثاً، اتفق المراجعون لأحاديث هذا الجزء على تصحيح (٨٧) حديثاً فقط، وصحح البهبودي الذي أخرج الأحاديث الصحيحة من الكافي (١٦١) حديثاً فقط.

وهذا الجزء خاص بمسائل العقيدة.

الجزء الثاني: عدد أحاديثه (٢٣٤٦) حديثاً، اتفق المراجعون لأحاديث هذا الجزء على

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص: ٢٥٣).
(٢) كسر الصنم (ص: ٣٧).

تصحيح (٣٣)حديثاً، وصحح البهبودي (٣٩٢) حديثاً فقط.

وهذا التصحيح في كلا الجزأين على منهج الشيعة، ولو صحح الكتاب على منهج أهل السنة لأدى ذلك إلى اختفاء الكتاب من الوجود، **كما أن تطبيق منهج النقد العلمي على روايات الشيعة سيؤدي إلى اختفاء الدين الشيعي من الوجود كما أشار إلى ذلك أكبر علماء الشيعة في القرن الحادي عشر أو من أكابرهم وهو البحراني كما تقدم.**

و- الأحاديث المعزوة إلى النبي ﷺ وأصحاب الكساء في هذين الجزأين هي على النحو الآتي:

الاسم	الجزء الأول	الجزء الثاني
النبي ﷺ	(٤) أحاديث	(١٧) حديثاً
علي رضي الله عنه	(٣٨) حديثاً	(٣٠) حديثاً
فاطمة رضي الله عنها	(٠)صفر	(٠)صفر
الحسن رضي الله عنه	(٠) صفر	(١) حديث واحد
الحسين رضي الله عنه	(٢) حديثان	(١) حديث واحد

وبمراجعة أحاديث الجزء الثاني فإنه لم يصح من الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ وأهل الكساء شيء مطلقاً!!

وبمراجعة المصادر الأربعة الأساسية السابقة فإنه لا يوجد فيها ولا رواية واحدة عن فاطمة رضي الله عنها مطلقاً!!

ثانياً: تعريف بالكتب الثلاثة الأخرى:

أ - نسخ الكتب:

*** كتاب من لا يحضره الفقيه:**

ذكر المحقق: (علي أكبر الغفاري) سبع عشرة نسخة كلها في القرن الحادي عشر، كتبت ما بين عامي [١٠٥٧هـ] و[١١٠١هـ].

*** تهذيب الأحكام:**

لم يذكر له نسخ قبل القرن الحادي عشر، فإن المحقق: (الحجة السيد حسن الموسوي الخرسان) لم يذكر له إلا أربع نسخ كلها في القرن الحادي عشر:

١ - نسختان في عام [١٠٧٨ هـ].

٢- نسخة في عام [١٠٧٧هـ].

٣- نسخة في عام [١٠٧٤ هـ].

هذه النسخ كلها كتبت في أربع سنوات!!!

*** كتاب الاستبصار:**

لم يذكر له المحقق السابق: (الحجة السيد حسن الموسوي الخرسان) إلا ثلاث نسخ كتبت في القرن الحادي عشر كذلك، ولو كانت هناك نسخ أخرى لذكرها.

١ - نسخة في عام [١٠٩٠ هـ].

٢- نسخة في عام [١٠٧٨ هـ].

٣- نسخة في عام [١٠٧٢ هـ].

هذه مصادر المذهب الشيعي الرئيسة، لم توجد نسخة لأي من هذه المصادر قبل القرن

الحادي عشر، وهذا أمر يبعث على الشك.

وليس بعيداً بعد هذا النقد أن تظهر نسخ مستعجلة يكتب عليها أنها نسخت قبل ذلك التاريخ كما سارع الحلي عند نقد أهل السنة للشيعة بأنه ليس لهم عناية بالأسانيد فاقتحم كتب السنة وأخذ منها علم المصطلح وأخرج لهم مصطلحاً سريعاً!!

ب- منهج المؤلفين لهذه الكتب:

*** تهذيب الأحكام والاستبصار وكلاهما للطوسي:**

لقد قالوا عن منهج الطوسي في كتبه: إن الطوسي مضطرب في منهجه، متناقض في استدلاله، يكثر الغلط في كتبه.

* **قال بحر العلوم في رجاله:** (فإن الشيخ -يعني: الطوسي- قد يضعف الرجل في موضع ويوثقه في آخر، وآراؤه في هذا وغيره لا تكاد تنضبط)[(١)].

* **وقال الحر العاملي:** (وأيضاً فإنه يقول -يعني: الطوسي- هذا ضعيف؛ لأن راويه فلان ضعيف، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى، وكثيراً ما يضعف الحديث بأنه مرسل ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيراً ما يعمل بالمراسيل وبرواية الضعفاء، ويرد المسند ورواية الثقات)[(٢)].

* **وقال الشاخوري:** (كان هذا الشيخ المطلق رئيس مذهب الحق وإماماً في الفقه والحديث، إلا أنه كان كثير الاختلاف في الأقوال، وقد وقع له خبط عظيم في كتابي الأخبار في تمحله للاحتمالات البعيدة والتوجيهات الغير سديدة، وكانت له خيالات مختلفة في الأصول، ففي (المبسوط والخلاف) مجتهد صرف وأصولي بحت، بل ربما سلك مسلك العمل بالقياس والاستحسان في كثير من مسائلهما كما لا يخفى على من أرخى عنان النظر في مجالهما، وفي كتاب

(١) الفوائد الرجالية (٤/ ٧٨).

(٢) خاتمة الوسائل (٢٠ / ١١١).

(النهاية) سلك مسالك الأخباري الصرف بحيث أنه لا يتجاوز فيها مضامين الأخبار ولم يتعد مناطيق الآثار)[١].

* **وقال الخوئي**: (إن الشيخ الطوسي كان يكثر عليه الخطأ، فقد يذكر شخصاً واحداً في باب واحد مرتين، أو يترجم شخصاً واحداً في فهرسته مرتين، وأما خطأه في كتابيه التهذيب والاستبصار فكثير)[٢].

* **وقال أبو الهدى الكلباسي** عن كتب الشيخ الطوسي: (وبالجملة فالأغلاط فيها لا تحصى، بل عن بعض السادة من متأخري المحدثين أنه قد أفرد كتاباً في توضيحها وإحصائها)[٣].

* **وقال هاشم معروف الحسني**: (ويدعي الشيخ عبد الصمد أن التهذيب للشيخ الطوسي يشتمل على أحاديث دخلتها بعض الزيادات لأسباب لا تعود إلى لمؤلف**!!**)[٤].

* قال يوسف البحراني في حدائقه: (إنه لا يخفى على من راجع التهذيب وتدبر أخباره ما وقع للشيخ ﵀ من التحريف والتصحيف في الأخبار سنداً ومتناً، وقلما يخلو حديث من أحاديثه من علة في سند أو متن**!!**)[٥].

* **قال الشيخ نور الدين الموسوي العاملي** في حاشيته وهو يرد على قول الأمين الاسترآبادي: (**وكأن المصنف لم يكن في حال اليقظة لما نظر إلى كتاب الاستبصار!** وهذا الاختلاف الواقع بين الأحاديث والأكثر موافق لمذاهب العامة وليس للجمع بين أغلبها

(١) حركية العقل الاجتهادي لدى فقهاء الشيعة الإمامية (ص: ٥٧)، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات (ص: ٢١٧).
(٢) معجم رجال الحديث (١/ ٩٩).
(٣)سماء المقال في علم الرجال (١/ ١٦٧).
(٤) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص: ٦٥).
(٥) الحدائق الناضرة (٣/ ١٥٦).

سبيل)[١].

ولا ندري عن مراده هنا بقوله: (**وكأن المصنف لم يكن في حال اليقظة لما نظر إلى كتاب الاستبصار!**) هل يتهمه بالجنون أم بشئ آخر!!

٣) كتاب: (فقيه من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القمي:

* قال عنه وعن كتابه الشيخ باقر الإيرواني: (إن كتاب الفقيه يشتمل على (٥٩٦٣ حديثاً) على ما قيل، **بيد أن قسماً كبيراً منها يبلغ (٢٠٥٠ حديثاً) هو من المراسيل**)[٢].

* **وقال الشيخ نور الدين الموسوي العاملي**: (رأينا الصدوق رحمه الله أفتى بخلاف ما في الكافي في بعض المسائل، بل أفتى بخلاف ما في "من لا يحضره الفقيه" في بعض مؤلفاته غيره)[٣].

* **وقال جعفر سبحاني: (إن جل روايات الشيخ في كتابي التهذيب والاستبصار روايات معلقة، ومثله الصدوق في الفقيه)**[٤].

أي: ليس لها سند فكيف يوثق بها؟!!

وأما وثاقة الصدوق فقد شكك فيها كثير من علماء الشيعة:

* قال الشيخ سليمان الماحوزي: (**كان بعض مشايخنا يتوقف في وثاقة شيخنا الصدوق**)[٥].

(١) حاشية كتاب الفوائد المدنية والشواهد المكية (ص: ٣٠٩).

(٢) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية لباقر الإيرواني (ص: ٢٧١)، الحدائق الناضرة ليوسف البحراني (٤/ ٢٠٩)، مقباس الهداية في علم الدراية للشيخ عبد الله الممقاني (١/ ٣٥٩).

(٣) حاشية كتاب الفوائد المدنية لأمين الاسترآبادي (ص: ٣١٠).

(٤) أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية (ص: ٦٩).

(٥) هامش سماء المقال (٢/ ٢١٠)، وانظر: مقدمة محقق معاني الأخبار للصدوق (ص: ١٤)، تعليق على منهج المقال للوحيد البهباني (ص: ٣١٨).

* **وقال أبو الهدى الكلباسي وهو يدافع عن الصدوق:** (ذكر بعض علماء الرجال في حق الصدوق المجمع على عدالته من أن توقف بعض في اعتبار روايته لعله لعدم ثبوت ضبطه)[١].

وهنا تناقض عجيب حيث زعم أنه: مجمع على عدالته بينما هو يورد من طعن فيها**!!**

* **وقال البحراني:** (والعجب من بعض القاصرين أنه يتوقف في توثيق الشيخ الصدوق ويقول: إنه غير ثقة؛ **لأنه لم يصرح بتوثيقه أحد من علماء الرجال)**[٢].

وقد جرح العالم جعفر النجفي (ت١٢٢٧هـ) شيخ الشيعة الإمامية ورئيس المذهب في زمنه[٣]، قال في كتابه «كشف الغطاء» عن مؤلفي الكتب الأربعة:

(والمحمدون الثلاثة كيف يعول في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذب رواية بعض.. ورواياتهم بعضها يضاد بعضها.. ثم إن كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها كأخبار التجسيم والتشبيه وقدم العالم وثبوت المكان والزمان)[٤].

هذه بعض أقوال العلماء في الكتب الأربعة ومؤلفيها.

ثالثاً: المراجع المتأخرة:

إذا كان هذا حال الكتب الأساسية في المذهب فما بالك بالموسوعات المتأخرة التي ألفت في القرن الحادي عشر الهجري وما بعده والتي جمعت ما هب ودب بعد موت آخر إمام ظاهر من أئمتهم بأكثر من ثمانية قرون.

١) الوافي للفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ).

---

(١) سماء المقال (٢/ ٢١٠).
(٢) مقدمة معاني الأخبار (ص: ١٣)، وانظر: هامش سماء المقال (٢/ ٢١٠).
(٣) هامش الشيعة في الميزان (ص: ٢٧٢).
(٤) كشف الغطاء (ص: ٤٠).

٢) وسائل الشيعة للحر العاملي (ت ١١٠٤هـ).

٣) بحار الأنوار للمجلسي (ت ١١١١هـ).

٤) مستدرك الوسائل للنوري الطبرسي (المتوفى ١٣٢٠ هـ).

ونكتفي هنا بالحديث عن كتاب واحد هو بحار الأنوار:

* **قال آية الله محمد آصف محسني** في كتابه مشرعة بحار الأنوار: (**لا شبهة في شمول أسانيد الروايات المذكورة في الكتاب للضعفاء والكذابين والمجاهيل الكثيرة، بل وعلى الثقات الذين اشتبهوا في التلقي أو الإلقاء، بل وأكثر مصادر الكتاب لم تصل نسخها إلى المؤلف العلامة بالأسانيد المتصلة المعنعنة عن ثقة عن ثقة وعن ثقات منتهية إلى مؤلفيها الثقات**، على أن جملة من مؤلفي المصادر مجاهيل، ومن قرأ مقدمة المؤلف في أول الكتاب يدرك بسهولة أن المؤلف العلامة نفسه أيضاً لم يكن معتقداً بصحة روايات كتابه من الأول إلى الآخر، وكل عاقل فطن إذا التفت إلى حال الرواة وكيفية الكتابة والتدوين في تلك الأعصار يقطع بمخالفة جملة من الروايات للواقع، فضلاً عن قطعه بتحريف جملات الروايات وكلماتها)[(١)].

* وقال كذلك: (**ليعلم أهل العلم المتوسطون أن في بحار العلامة المجلسي رضوان الله عليه مع كونها بحار الأنوار جراثيم مضرة لشاربها ومواد غير صحية لابد من الاجتناب عنها، وأشياء مشكوكة ومشتبهة وجب التوقف فيها...**)[(٢)].

* **وقال أيضاً**: (فكتاب بحار الأنوار كتاب مهم لكن لا يجوز الأخذ بكل ما فيه، ولأجله **بنينا له مشرعة حتى يؤخذ منها من مكان مخصوص لا يغرق الآخذ ولا يشرب ماء فيه الجراثيم والمكروبات المضرة**)[(٣)].

---

(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٤٩٤).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (١/ ١١).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٢٧٣).

* **وقال كذلك**: (وانظروا بنظر الاعتبار إلى الكتب الأخلاقية المدونة الموجودة عندنا فقد مسخت الأخلاق الإسلامية فيها إلى حد ما باحتفافها بالشعارات العرفانية، والنعرات الصوفية، ومبالغات الأغبياء الجهلة، وبالمزخرفات اليونانية، **وزينوها بالروايات الضعيفة والمجهولة ونسبتها إلى الرسول الأكرم والأئمة عليهم السلام نسبة قاطعة كالمتواترات!!**)[1].

* **وقال**: (**والقاصم للظهر وجود روايات معتبرة الأسانيد، متضاربة المعاني، متناقضة المتون**، من أشهر عللها جهل الرواة في التلقي، وضعف فهمهم، وقصور استعدادهم في كلام الإمام، وهذا ينزل قيمة الروايات المعتبرة فضلاً عن غيرها غالباً والله الهادي والعاصم)[2].

وقال: (**إن المائلين إلى الإفراط والحاكمين بحجية كل كتاب حديثي وبحجية كل حديث منسوب إلى النبي الأكرم أو الإمام هم الأكثرون، إما للسذاجة أو قلة العلم أو لشدة الاعتقاد والمحبة والإخلاص** بمن ينتهي إليه سند الحديث من الرسول الأعظم وأوصيائه صلى الله عليه وعليهم، فيصعب عليه تضعيفه ورده، أو لحصول الاطمئنان بصدور الخبر من النبي أو الإمام من أسباب لا يحصل منها لغيرهم من المحققين)[3].

رابعاً: منهج أهل السنة ومنهج الشيعة:

يعترف المنصفون من الشيعة بنضج علم الرواية عند السنة من وقت مبكر، ومن ذلك:

* **ما ورد عن الشيخ نور الدين الموسوي العاملي، حيث يقول**: (وأما العامة فكتبهم دالة على أنهم في أول زمن التابعين انتخبوا أحاديثهم واعتمدوا عليها وأسقطوا منها كل شيء اشتبه عليهم صحته، حتى إن مالكاً أسقط من الحديث ما لا يحصى وأثبت ما لا يخفى، والصحاح الست مشهورة)[4].

---

(١) مشرعة بحار الأنوار (١/ ١٥).

(٢) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٤٣٦).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (١/ ٢٢).

(٤) حاشية كتاب الفوائد المدنية لأمين الاسترآبادي (ص: ١٢٥).

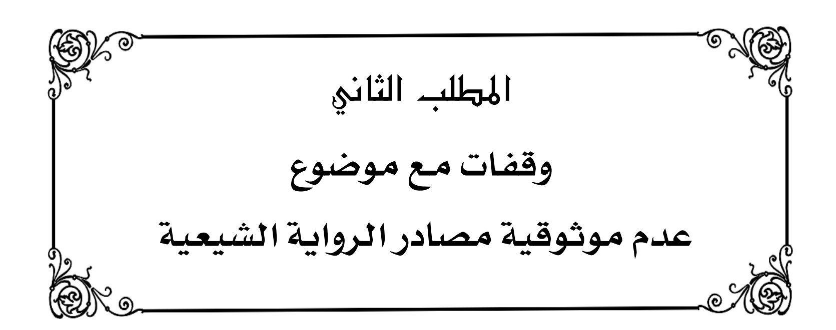
* **وقال السيد هاشم معروف الحسني**: (والذي لا يجوز التنكر له أن محدثي السنة من أواسط القرن الخامس كانوا أكثر وعياً وإدراكاً للأخطار التي أحاطت بالحديث الشريف من محدثي الشيعة، فألفوا بالإضافة إلى كتب الرواية وأحوال الرجال عشرات الكتب خلال قرنين من الزمن حول الموضوعات، وبعضها يحمل هذا الاسم بالذات، ومن بين هؤلاء عبد الرحمن ابن الجوزي العالم الشهير الذي ألف كتابه الموضوعات في ثلاثة أجزاء خلال القرن السادس الهجري، وتوالت بعده المؤلفات في هذا الموضوع، فألف السيوطي والفتني!، وغيرهما بنفس التخطيط والأسلوب، وأصبحت كتبهم من أجل المصادر وأكثرها فائدة لمن يريد أن يكتب في هذه المواضيع.

أما الشيعة فقد تجاهلوا هذا الموضوع وكأنه لا يعنيهم من أمره شيء في حين أن الموضوعات بين مروياتهم لا تقل في عددها وأخطارها عن الموضوعات السنية، وكل ما في الأمر أنهم عالجوا مشاكل الحديث عن طريق مؤلفاتهم في علمي الرجال والدراية اللذين يبحثان عن أحوال الراوي والرواية ويضعان الخطوط العامة لما يصح الاعتماد عليه وما لا يصح، ولكنهم لم يحاولوا خلال هذه القرون الطوال أن يضعوا ولو كتاباً واحداً يشتمل ولو على نموذج من الموضوعات في مختلف المواضيع، في حين أنهم لا يزالون يعانون مما تركته تلك الموضوعات من آثار سيئة على المذهب الشيعي البعيد عن الشذوذ والأساطير والخرافات التي أدخلها المرتزقة من أتباع الحكام والقصاصون وقادة الفرق والأحزاب)[1].

بعد هذا العرض عن مصادر الشيعة الروائية نقف معها في المطلب الآتي وقفات.

---

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة (ص: ٨٨).



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع
عدم موثوقية مصادر الرواية الشيعية

بعد هذا العرض الموجز عن مصادر الرواية الشيعية ومؤلفيها نقف هنا وقفات عدة:

أولاً: أن المصادر المعتمدة عند الشيعة الاثني عشرية الأربعة ذُكر أنها كتبت في القرن الخامس الهجري وذلك في عصر الدولة البويهية الشيعية، وكان المفترض أن يتدارسها الشيعة طوال تلك المدة التي بين زمن تأليفها وزمن نسخها في القرن الحادي عشر، فتكثر نسخها ويتداولها علماء الطائفة ويراجعوها ويدرسوا أسانيدها ويشرحوا متونها وغير ذلك من أوجه الاعتناء، ولكنَّ شيئاً من ذلك لم يتم، إذ لو تم لعثر على شيء منه.

فهاهم محققوا تلك الكتب يقررون أنهم اعتمدوا في تحقيق تلك الكتب على نسخ محدثة في القرن الحادي عشر ولم يستطيعوا العثور ولو وجدوا لذكروه.

وفن التحقيق معروف لدى المحققين، إذ يحرصون على أقدم النسخ حتى لو كان خطها رديئاً، إما باعتمادها أصلاً للتحقيق أو باعتمادها شاهدة لصحة الكتاب.

والمحقق يقوم ببحث دقيق عن النسخ في المكتبات العامة التي تحتوي على مخطوطات الكتب للوقوف عليها أثناء التحقيق وإجراء عملية التصحيح على ضوئها لإثبات صحة الكتاب.

فلو وجد المحققون نسخاً قديمة لما أهملوها ولو بالإشارة.

ولهذا فكيف يُطمأن إلى أن تلك المصادر لم تتعرض للدس والإفساد طيلة تلك المدة التي

اختفت فيها تلك المصادر؟!!

إذ المصادر الأساسية لكل طائفة مما يوليه علماء الطائفة عنايتهم واهتمامهم بتدريسها وشرحها والنسخ منها وقراءتها على العلماء وتدوين خطوطهم عليها للحفاظ عليها من الزيادة والنقصان، وهذا ما جرى عليه أهل السنة مع مراجعهم.

وقد وضع علماء السنة ضوابط دقيقة لقبول النسخ الخطية لئلا تقبل النسخ التي لم تحفظ.

فشرط العلماء عدم قبول أي نسخة ليس عليها خطوط العلماء الذين يعتنون بها ويشهدون بصحتها.

وأما الشيعة فقد قبلوا هذه النسخ التي كتبت بعد مئات السنين مع أن علماء الطائفة يقررون أن الروايات والمصنفات قد تعرضت للدس والوضع في عهد الأئمة أنفسهم فما بالك بالعصور بعدهم؟!!

فكيف مع ذلك يجوز أن نثق في كتاب اختفى أكثر من ستمائة عام لا ندري أين حفظ ولا من حفظه ولم توجد له نسخ خطية إلا في القرن الحادي عشر؟!

وعدم وجود نسخ قديمة له إحدى دلالتين:

الأولى: أن الكتب القديمة قد أخفيت ووضع محلها نسخ جديدة بروايات جديدة تتفق مع الكتب المخفية في الاسم ولكنها تختلف عنها في المضمون.

الثانية: أنه زيد في هذه الكتب وحذف منها فأعدمت الكتب السابقة لإخفاء تلك الزيادة أو النقصان.

ثانياً: موقف العلماء من مصادر الرواية:

وأما موقف العلماء من المصادر فهي مواقف متباينة:

* فموقف يقدسها ويشهد لها بالصحة.

* وموقف يعترف بعدم صحة كل ما ورد فيها.

ولا شك أن الموقف الأول موقف الغلو الذي لا يليق بالعالم، فإن هذه الكتب جمعت الروايات من خلال رواة فيهم الصادق والكاذب والحافظ والواهم وهذا أمر يعترف به كل عاقل.

ولهذا فإن ما يروى عن طريق هؤلاء الرواة منه ما هو صحيح ومنه ما هو ضعيف، وذلك يتطلب إخضاع تلك الروايات للبحث والدراسة.

وقد أدرك أهل السنة هذه الحقيقة واهتموا بوضع المناهج الكفيلة بحماية السنة، فأرَّخُوا للرواة وعرَّفوا بهم تعريفاً دقيقاً، ووضعوا منهجاً للتعريف بأحوالهم، ودرسوا من خلال ذلك الروايات، فقبلوا صحيحها وردوا ضعيفها.

ولهذا لم يشهدوا لكتاب بأنه صحيح غير كتابين عني بهما صاحباهما ودققا في اختيار أحاديثهما تدقيقاً شديداً، ومع ذلك لم يسلما من نقد العلماء وتتبعهم لهما ونقدهم لبعض ما ورد فيهما ليقينهم أن البشر مهما بلغوا في الكمال فإنهم لا يسلمون من النقص والوهم.

ثالثاً: كتاب الكافي:

لقد أوردنا عدد أحاديث القسم الأول من الكتاب وهو المتعلق بالاعتقاد و المسمى بـ: «الأصول»، وقد اشتمل هذا القسم على (٣٧٩١) حديثاً لم يتفق محدثوا الشيعة إلا على تصحيح (١٢٠) حديثاً، وذلك على قواعد الشيعة أنفسهم والتي فيها تساهل في التصحيح، وهذا لا شك أنه ينقص من مكانة ذلك الكتاب الذي يزعم الشيعة أنه لم يؤلف مثله في

الإسلام!!

ثم ليس في هذا الجزء عن النبي ﷺ إلا واحد وعشرون حديثاً، ولا عن علي رضي الله عنه إلا ثمانية وستون حديثاً.

ولا يوجد حديث واحد عن فاطمة رضي الله عنها لا في الكافي ولا في بقية الكتب الأربعة!!

فما هو السر يا ترى؟!!

ثم لم يصح حسب قواعد مصطلح الشيعة الاثني عشرية حديث واحد عن النبي ﷺ في الجزء الثاني من الأصول، وهذا يكشف عن خلل عجيب في مصادر هي عمدة الطائفة في دينها!!

رابعاً: مصنفوا كتب المصادر القديمة:

مصنف كتابين من تلك الكتب هو «**الطوسي**» وقد كشف العلماء عن ضعفه علمياً واضطرابه منهجياً.

فقد أكد علماء الشيعة أن آراءه في ذلك: (**لا تكاد تنضبط**) كما قال محمد مهدي بحر العلوم، ثم إنه ـ أي الطوسي ـ يضعف الراوي في مكان ويعمل بروايته في مكان آخر، ويقبل رواية المرسل ويرد المسند ورواية الثقة!!

وأكد علماء الشيعة كذلك أنه قد وقع له (**خبط عظيم في كتابي الأخبار**) أي: تهذيب الأحكام والاستبصار، وأن الأخطاء والأغلاط في كتبه لا تحصى كما قال الشاخوري!! فكيف مثل هذا يوثق في علمه وروايته، والعجب أنهم سموه: (**شيخ الطائفة**)!! وإذا كان هذا شيخ الطائفة فكيف ببقية علماء الطائفة؟!

ولقد بلغ ببعض علماء الطائفة -كما تقدم- أن اتهمه في عقله، حيث قال: (**وكأن المصنف لم يكن في حال اليقظة لما نظر إلى كتاب الاستبصار**)!!

وليس هذا خاصاً بالطوسي، بل حتى مؤلف الكتاب الثالث وهو: (**الصدوق**) فقد شكك بعض علماء الشيعة في وثاقته؛ لأن جميع كتب الرجال الشيعية القديمة كما تقدم لم توثقه، وذلك شيء يدعو إلى الريب**!!**

خامساً: بحار الأنوار:

هذا الكتاب ألفه صاحبه في القرن الحادي عشر، أي: بعد أكثر من ثمانمائة سنة من مدة آخر إمام من أئمة الشيعة الظاهرين ــ حسب اصطلاحهم ــ ولهذا فقد جمع فيه روايات يُشك أن أكثرها موضوع في هذا القرن، **ولهذا فإن بعض علماء الشيعة المعاصرين قد حذروا من هذا الكتاب:**

قال آية الله محمد آصف محسني: (لا شبهة في شمول أسانيد الروايات المذكورة في الكتاب للضعفاء والكذابين والمجاهيل الكثيرة..)

وقال: (إن في بحار العلامة المجلسي رضوان الله عليه **مع كونها بحار الأنوار جراثيم مضرة لشاربها**) ثم كشف النقاب عن قاصمة الظهر، فقال: (**والقاصم للظهر وجود روايات معتبرة الأسانيد، متضاربة المعاني، متناقضة المتون، من أشهر عللها جهل الرواة في التلقي**).

ولعل هذا يفسره كلام الزيدي السابق الذي يشهد أن أحد علماء الاثني عشرية كان يضع أحاديث ويضع لها أسانيد صحيحة**!!**.

وشهادة آية الله محمد آصف محسني السابقة شهادة من عالم خبير بالكتاب من زعماء الطائفة يكشف القناع عن هذا الكتاب المملوء بالجراثيم العقدية والأخلاقية التي دسها الكذابون لينصروا عقائدهم ويفسدوا دين الإسلام!!

فأي موثوقية في مثل هذه الموسوعات التي تولدت بعد قرون من عصور الرواية مما يؤكد استمرار الكيد لهذا الدين والدس فيه.

وأما روايات أهل السنة فقد سخر الله ﷻ لها رجالاً مخلصين كشفوا عن الأحاديث

المكذوبة فيها – والتي أراد المتسللون في الأمة إفساد الدين بها – وهتكوا أستارهم.

فراجع كتب الموضوعات عند أهل السنة تجد أنهم من القرن الثالث الهجري قد كشفوا روايات الكذابين الذين أرادوا أن يتسللوا إلى مصادر السنة وجمعوها في مصنفات خاصة.

وأما الشيعة فإن مصادرهم لم يعتن بها علماؤهم طيلة هذه المدة، بل لا يدرى أين كانت موجودة إلى القرن الحادي عشر، أي: أكثر من ثمانية قرون**!!!**

سادساً: يعترف المنصفون من علماء الشيعة بتقدم أهل السنة في ضبط الروايات وحفظها وتمحيصها وتأخر الشيعة في ذلك.

* قال نور الدين الموسوي العاملي: (**وأما العامة فكتبهم دالة على أنهم في أول زمن التابعين انتخبوا أحاديثهم واعتمدوا عليها وأسقطوا منها كل شيء اشتبه عليهم صحته**).

وزمن التابعين في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، أي: قبل ألف وثلاثمائة سنة تقريباً، وهذا دليل حفظ الله ﷻ الدين بأهل السنة.

* ويؤكد هاشم معروف الحسني هذه الحقيقة بقوله: (**والذي لا يجوز التنكر له أن محدثي السنة من أواسط القرن الخامس كانوا أكثر وعياً وإدراكاً للأخطار التي أحاطت بالحديث الشريف من محدثي الشيعة**).

وهذه شهادات بعض منصفي الشيعة تؤكد حفظ أهل السنة لمروياتهم وإهمال الشيعة لمروياتهم.

وهذا يؤكد أن مصادر الشيعة لا ترقى إلى درجة الوثوق بها للاستدلال على الدين لاعقيدة ولا شريعة.

فهل يجوز بعد هذه الشهادات من محققي الطائفة أنفسهم أن يعتمدوا على مثل هذه الكتب في تقرير عقيدة أو بيان حكم يتقرب به إلى الله ﷻ؟!

إن الذي يهمه دينه يبحث عن المصادر الموثوقة ليتعبد الله ﷻ بما صح عن نبي الإسلام محمد ﷺ ولا يلقي بالاً للموروثات التي لا يوثق بها.

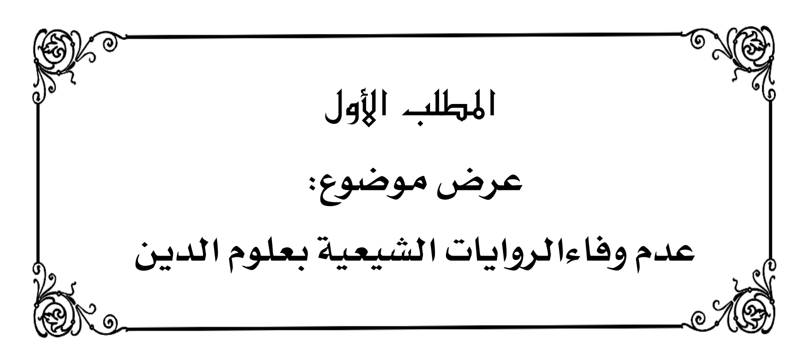
وليعد الجواب يوم القيامة كل من فرط في البحث عن الحق واتبع الآباء والأجداد وآثر الحياة الدنيا على الآخرة والله المستعان.



المبحث الحادي والعشرون
عدم وفاء الروايات الشيعية بعلوم الدين

المطلب الأول: عرض موضوع: عدم وفاءالروايات الشيعية بعلوم الدين

المطلب الثاني: وقفات مع موضوع: عدم وفاءالروايات الشيعية بعلوم الدين



المطلب الأول
عرض موضوع:
عدم وفاء الروايات الشيعية بعلوم الدين

ابتدأنا هذا الكتاب ببحث عن الإمامة ودعوى الشيعة الاثني عشرية أنها كالنبوة وأن الشيعة تعتمد في دينها على هذه الإمامة وعينت أشخاصاً زعمت أنهم أئمة منصوص عليهم من الله ﷻ وأن الشيعة الاثني عشرية اعتمدت عليهم في معرفة دينها.

ثم زعمت أن هؤلاء الأئمة هم: ((سفينة النجاة)) من ركب فيها نجا، ومن تخلف عنها هلك!!

ثم نسبت إلى هؤلاء الأئمة عشرات الآلاف من الروايات والتي تبين لنا في الأبحاث السابقة عدم موثوقيتها.

ولكنا هنا سنفترض أن هذه الروايات صحيحة وأنها صادرة عن الأئمة والذين تتابعوا إلى منتصف القرن الثالث.

فهل صحيح أن هذه الروايات مثلت: ((سفينة نجاة)) من ركبها لم يحتج إلى سفينة غيرها إذ فيها حسب زعمهم النجاة لأنها تمثل الحقيقة الدينية التي يحتاجها المسلم؟!

هذا ما سنراه في هذا المبحث بمشيئة الله تعالى.

بمراجعة المذهب الشيعي والذي اشتمل على عدة علوم هي:

الروايات نفسها.

ومصطلح الحديث الذي يحفظ به تلك الروايات.

والفقه الذي هو تفصيل الأحكام.

وأصول الفقه الذي هو قواعد الفقه.

والتفسير الذي هو بيان لكتاب الله ﷻ.

نرى أن الشيعة الاثنى عشرية لم تكتف بما ورد عن الأئمة في هذه العلوم التي تمثل الركائز التي يقوم عليها الدين ولم ينقل عن أئمتهم طوال وجودهم ما يكفيهم فيها عن غيرهم وذلك بشهادة علمائهم على هذه الحقيقة كما سيأتي وبصنيعهم الذي هو أكبر شاهد على هذه الحقيقة.

وفيما يلي نماذج من اعتراف علمائهم بتلك الحقيقة.

ونذكر كلاً من هذه الفنون على حده:

أولاً: الروايات.

المتتبع لروايات الأحكام في كتب الشيعة يجد أن نسبة كبيرة جداً قد تصل إلى قرابة ثمانين في المائة هي روايات سنية نقلت بنصها في الغالب ثم نُسبت إلى الأئمة وحُرف بعضها أو زِيد فيه ونقص.

فإن التصنيف الشيعي لم يظهر إلا في القرن الرابع وهو القرن الذي قد دونت فيه جميع الروايات السنية وأصبح لها مؤلفات وموسوعات ومن زعم أن هناك كتباً للشيعة الاثني عشرية صحت نسبتها إلى مؤلفيها قبل ذلك فليدلنا عليه إذ لو وجد لأُظهر.

وأما الدعاوى التي قد ملئت بها كتب التراجم الاثني عشرية بأن هناك مؤلفات لأعداد كبيرة من علمائهم دون وجود نسخ لها فلا يثبت بمثلها حقائق.

يقول المحدث: حيدر حب الله في سياق كلام له عن نسبة فقه الشيعة إلى السنة ــ سيأتي قريباً بمشيئة الله تعالى ــ: (وهذا نظير المقولة المنسوبة إلى السيد محمد حسين البروجردي (متوفى ١٣٨٠هـ) التي تقول **بأن روايات أهل البيت عليهم السلام إنما تعبّر عن حاشية على الفقه السني**)[١].

ثانياً: مصطلح الحديث.

وهذا الفن قد نضج عند أهل السنة والجماعة قبل القرن الرابع باعتراف علماء الشيعة أنفسهم بينما لم تعرف الشيعة هذا الفن إلا في القرن السابع أو السادس حيث قاموا بنقله من كتب السنة كما تقدم تفصيله سابقاً ولا بأس بإعادة بعض أقوال علماء الشيعة الاثني عشرية في ذلك من باب التذكير.

* ذكر الحر العاملي أن الاصطلاح الجديد (وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره) والذي وضعه ابن المطهر إنما هو محاولة لتقليد أهل السنة، فقال: (**والاصطلاح الجديد** موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو **مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع**)[٢].

* **يقول الكركي الشيعي الإخباري صاحب كتاب هداية الأبرار:**

(إن تقسيم الأحاديث إلى الأقسام الأربعة المذكورة في الدراية من مخترعات العامة- أي أهل السنة - ... وإن عمل أصحابنا المتأخرين به كان عن غفلة وأية غفلة حيث لم ينتبهوا لما يلزمه من المفاسد والطعن في أصل المذهب فضلاً عن أهله...)[٣]!!!

إلى أن قال: (**إلى أن شاع طريق الأصوليين واختلطت أصول العامة بأصول الخاصة فأعرض المتأخرون عن العمل بأكثر الأحاديث**، لذلك كثر الاختلاف بينهم وزادت

(١) علم الكلام المعاصر/ حيدر حب الله: (ص٢٩-٣١).
(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٩).
(٣) هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار: (ص: ١٣٦).

الحيرة!)[١].

نعم حيرة نحمد الله على السلامة!!

لأن الروايات لم تصدر من معصوم ولم تحفظ من أتباع الطائفة وتطبيق المصطلح عليها يبطلها!!

ثالثاً: الفقه.

والفقه وهو الجانب التشريعي في الدين والمتعلق بأعمال العباد.

وأول كتاب ظهر للشيعة الاثني عشرية كان انعكاساً للفقه السني الذي قد نضج قبل ذلك في حين أنه لا يوجد للشيعة كتاب فقهي قبل ذلك مما جعلهم يعتمدون على كتب السنة.

*** يقول الباحث الشيعي جعفر الشاخوري البحراني:**

(وجد الفقهاء الأوائل بعد وفاة الإمام الحسن العسكري في منتصف القرن الهجري الثالث أن الفقه السني والمؤسسة الدينية السنية مر عليها زمن طويل تكونت وقطعت أشواطاً في البناء من خلاله، فيما يريد الفقه الإمامي التكون والتبلور حديثاً في صيغات منهجية، وذلك لأن عصر التشريع انتهى بالنسبة للمدرسة السنية بوفاة النبي الأعظم ﷺ ومنذ ذلك الحين شرعت هذه المدرسة بالظهور، بينما لم ينته عصر التشريع ولم يبدأ عصر الفقه في المدرسة الإمامية إلا في أوائل القرن الرابع الهجري بعد انتهاء الغيبة الصغرى للإمام المهدي، فقامت المدرسة الإمامية على أساس علمي بحت!! ووجدت وظيفتها في صيانة تراث الأئمة وصياغته وفق منهاج البحث الفقهي، **يستحثها شعور قوي بضرورة مسابقة الزمن ومواكبة ما وصلت إليه المدرسة السنية**)[٢].

لماذا لم يواكب الأئمة ما وصلت إليه المدرسة السنية وقد شهدوا ما وصلت إليه السنة

---

(١) هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار: (ص: ١٣٦).

(٢) مرجعية المرحلة وغبار التغيير: (ص: ٣٤٠).

وعاصروها؟؟!!

* ويقول المحدث الشيعي المعاصر: حيدر حب الله عن الفقه الاثني عشري:

(وبظهور كتابي: "المبسوط" و"الخلاف" للشيخ أبي جعفر الطوسي (٤٦٠هـ) بدأ الوضع يختلف، لقد أراد الطوسي في الكتاب الأول إثبات أن الشيعة لديهم في الموروث الخاص بهم استيعاباً لمفردات الفقه الإسلامي وصوره وفرضياته ونوازله، لقد أراد رد التهمة الموجهة إلى الإمامية من أنه لا فقه لها، فأسس المبسوط على أساس ذلك.

ولم تكن أمام الطوسي – فيما يبدو – عينات شيعية ليحذو حذوها في تأليفه للمبسوط، من هنا أخذ الفروع التي طرحها أهل السنة في مصنفاتهم، وحاول أن يعطي مواقف شيعية لها، **وعبر هذا الطريق دخلت الأفكار والمقولات والفروض والخلافات السنية إلى الداخل الشيعي.**

فبعد أن ألف الطوسي "الخلاف" على أساس الفقه المقارن، **وأغرق الساحة الشيعية بآراء الفقه السني ومناقشتها على نطاق شمل الفقه من أوله إلى آخره، مكنه ذلك من تقديم تجربة المبسوط بشكل بارع.**

وهكذا شعر الفكر الشيعي أنه بات مطالباً بمتابعة الخلافات والفكر السني في جزئياته ومناهجه بصورة أكبر من خلال متابعته كتاب المبسوط، الذي فتح لمرحلة جديدة، وهذا ما أثار حفيظة بعض الفقهاء كابن إدريس الحلي، على ما أسلفنا سابقاً.

إلا أن مجئ العلامة الحلي (٧٢٦هـ) [(١)] غير الأوضاع قاطعاً الطريق على منتقدي تجربة

---

(١) ذكر حيدر حب الله في حاشية كتابه أن الحلي درس على أهل السنة فقال: (درس العلامة الحلي عند بعض علماء السنة مثل: الشيخ نجم الدين علي بن عمر الكاتب القزويني الشافعي، والشيخ برهان الدين النسفي الحنفي، والشيخ تقي الدين عبدالله بن جعفر بن علي بن الصباغ الحنفي الكوفي.

الشيخ الطوسي رغم مظاهرها المحافظة، **فقد خاض العلامة إطار الفكر السني على نطاق واسع، وتعلم بشكلٍ متميزٍ العلوم الدينية عند السنة حتى [تـ] تلمذ على بعض علمائهم)**(١).

و يقول حيدر حب الله بعد كلام له عن النتاجات الفقهية لدى الشيعة ما يلي:

"هكذا المقولة التي ترى أن أمثال السيد المرتضى- (المتوفي ٤٣٦هـ) والشيخ الطوسي كانوا يطلقون الإجماع الكثير في كتبهم نظراً لسياق تاريخي معين أنتج هذه الكتب، **وهو سياق المواجهة مع أهل السنة الذين كانوا يعيّرون الشيعة بعدم وجود نتاجات فقهية ورجالية عندهم**، هذا الأمر فرض الحاجة إلى إبراز نوع من الوحدة والتماسك ثم قال:

وهذا نظير المقولة المنسوبة إلى السيد محمد حسين البروجردي (متوفى ١٣٨٠هـ) التي تقول **بأن روايات أهل البيت عليهم السلام إنما تعبّر عن حاشية على الفقه السني**.

ثم يقول أيضاً: (نفس فكرة السيد البروجردي هذه يطبقها السيد حسين المدرسي الطباطبائي على مبسوط الشيخ الطوسي في علم الفقه، فهو يرى أن قراءة النتاجات الفقهية السنية التي عاصرها الطوسي تؤكد أن الشيخ كان يعمد إلى القيام بحاشية على هذا الفكر السني تمثل إبرازا لمواقف الشيعة في الموضوعات المطروحة آنذاك على غرار ظاهرة التعليق على الرسائل العلمية عند المتأخرين والمعاصرين من الفقهاء.

هذه الفكرة إذا صحّت - ولم يدّع البعض العكس - تفتح أمامنا أفقا جديداً في عملية قراءة الفقه الشيعي تدريجياً، فعلى سبيل المثال نسأل:

هل إن نمط التقسيمات والتبويبات التي جُعل عليها الفقه زمن الشيخ وبعده كانت مستقاةً في الترتيب السني للأبواب كما قد يظهر بالمقارنة مع الكتب التي سبقت كتب الشيخ

---

(١) نظرية السنةفي الفكر الإمامي: (٢٢٨).

ككتب المفيد (المتوفى ٤١٢ هـ) والصدوق (المتوفى ٣٨١ هـ) من أمثال المقنعة والهداية والمقنع.. أم إن الأمر ليس كذلك؟)[١].

رابعاً: أصول الفقه.

وكذلك لم يكن للشيعة الاثني عشرية طوال تلك المدة عناية بأصول الفقه لأنه من علوم العامة ـ أي أهل السنةـ فلم يجدوا بداً من الاعتماد على أهل السنة وأخذ هذا العلم عنهم.

* قال الكركي كذلك: (**لم يكن للشيعة في أصول الفقه تأليف لعدم احتياجهم إليه، لوجود كل ما لا بد لهم منه من ضروريات الدين ونظرياته في الأصول المنقولة عن أئمة الهدى (ع) إلى أن جاء ابن الجنيد فنظر في أصول العامة وفروعهم، وألف الكتب على ذلك المنوال حتى أنه عمل بالقياس**)[٢]!

خامساً: التفسير.

وكذلك تفسير كتاب الله ﷻ ليس للشيعة كتاب للتفسير يبين حقائقه ويشرح ألفاظه ويظهر كنوزه.

ولما اطلعوا على كتب تفسير السنة وقارنوها بما لديهم وجدوا فيها علماً لم يجدوه في رواياتهم فلم يجدوا بدّاً من الاعتماد عليها والرجوع إليها..

فإن المطلع على تفاسير الشيعة القديمة التي اعتمدت على الروايات المنسوبة إلى الأئمة لا يجد فيها تفسيراً إلا في القليل النادر وإنما يجد تفسير القرآن كله في الشيعة وأئمتهم وأتباعهم والطعن والتكفير لأصحاب رسول الله ﷺ.

---

(١) علم الكلام المعاصر/ حيدر حب الله: (ص٢٩-٣١).

(٢) هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار: (ص: ٢٣٣).

ولكن مفسري الشيعة المتأخرين لما لم يجدوا فيها مقنعاً اتجهوا إلى كتب السنة ليجدوا التفسير الذي يفتح لهم آفاق هذا الكتاب العظيم.

وقد بدأ هذه المسيرة أحد أكابر علماء المذهب الشيعي المعروف بشيخ الطائفة الطوسي ثم اتسع هذا الأخذ في العصر الحاضر.

وقد حاول بعض علماء الشيعة اتهام الطوسي لما خرج عن الروايات بأنه اعتمد على تفاسير السنة: "تقية" والله المستعان كل من وافق الحق: "تقية".

الأئمة إذا وافقوا الحق: "تقية" والعلماء إذا أظهروا الحق: "تقية"

لماذا أصلاً يؤلف؟!

لاداعي للتأليف إذا كان لايستطيع إظهار الحق فليسكت!!

*** قال الشيعي حسين النوري الطبرسي الذي جمع كلام علماء الشيعة في نقص القرآن وإثبات تحريفه:**

«ثم لا يخفى على المتأمل في كتاب «**التبيان**» -**أي: تفسير الطوسي** -**أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين**، فإنك تراه اقتصر في تفسير الآيات على نقل كلام الحسن وقتادة والضحاك والسدي وابن جريج والجبائي والزجاج، وابن زيد وأمثالهم، ولم ينقل عن أحد من مفسري الإمامية، ولم يذكر خبراً عن أحد من الأئمة عليهم السلام إلا قليلاً في بعض المواضع لعله وافقه في نقله المخالفون، بل عد الأولين في الطبقة الأولى من المفسرين الذين حمدت طرائقهم ومدحت مذاهبهم، وهو بمكان من الغرابة لو لم يكن على وجه المماشاة..»[1].

ثم تأكد لبعض المتأخرين أن تفاسير الشيعة لا تكفي لفهم القرآن فأخذوا يستدلون بأقوال الصحابة والتابعين من أهل السنة على استحياء.

(١) فصل الخطاب: (ص: ٣٥) والورقة (١٧) من النسخة المخطوطة من الكتاب المذكور.

فانظر في التفاسير الشيعية المعاصرة تجدها مملوءة بتفاسير أهل السنة.

سادساً: وأخيراً: القرآن الكريم

القرآن الكريم هو المصدر الأساسي للدين فمن جمعه؟!

ومن حافظ عليه إلى اليوم؟!

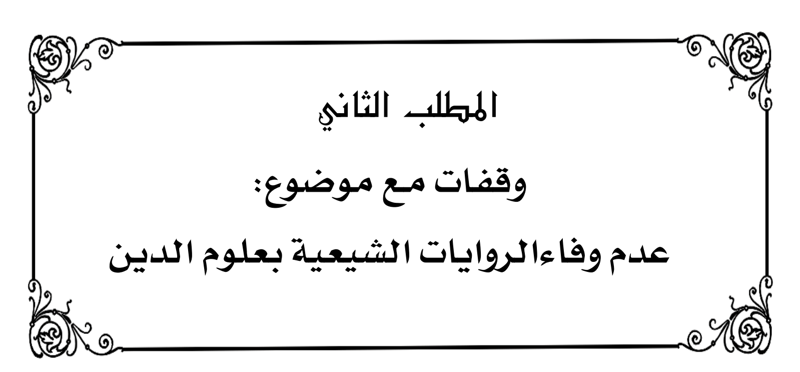
هل رواه أئمة الشيعة؟!

وهل تلقاه الشيعة وأئمتهم ـ من بعد علي رضي الله عنه ـ من غير أهل السنة؟!

هل يوجد سند شيعي لرواية القرآن في الروايات التي تزن أطناناً؟!

إن الشيعة إنما أخذوه من أهل السنة الذين كتبوه وجمعوه ونسخوه ورووه عبر العصور الإسلامية!!

فأين في الروايات رواية كتاب الله عز وجل عن أئمة الشيعة؟؟!!



المطلب الثاني
وقفات مع موضوع:
عدم وفاء الروايات الشيعية بعلوم الدين

بعد هذا العرض الموجز عن العلوم السنية التي قام عليها المذهب الشيعي نقف هنا معها وقفات:

أولاً: سفينة النجاة:

يدعي الشيعة أن المذهب الشيعي هو: "سفينة النجاة" من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك.

وبمراجعة روايات الشيعة كما تقدم يتضح أن أغلبها صورة من روايات السنة. والسنة قد دونوا كتبهم وضبطوا رواياتهم قبل ظهور أول تصنيف للشيعة الاثني عشرية فأي الطائفتين أخذت من الأخرى؟!

لا شك أن النظرة المتجردة تؤكد أن المتأخر هو الذي أخذ عن المتقدم.

وذلك يدل على أن المذهب ليس: "سفينة النجاة" وإلا لما احتاج إلى سفينة أخرى.

كما يؤكد أن تلك الروايات المنسوبة إلى الأئمة لم تف بحاجتهم من العلم ولو كانت عن الأئمة المنصوبين من الله ﷻ لكان فيها الغناء!!

وما سيأتي شاهدٌ لهذه الحقيقة.

ثانياً: مصطلح الحديث:

اقتباس الشيعة هذا العلم من السنة لا خلاف فيه بين الشيعة أنفسهم واعترافاتهم أقوى دليل.

حيث يؤكد العاملي أن المصطلح: "**مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع**"

وأن العالم الشيعي الحلي في القرن السابع خاض في: "**إطار الفكر السني على نطاق واسع، وتعلم بشكلٍ متميزٍ العلوم الدينية عند السنة حتى [تـ] تلمذ على بعض علمائهم)**[1].

وهذا شاهد ثانٍ أن: "سفينة النجاة" الموهومة ليست كافية للنجاة فإنها لو كانت كافية للنجاة لما احتاجت إلى سفينة أخرى تسطو على علومها وتدعم بها سفينتها؟!

لماذا لم يرد عن قواد السفينة من أئمتهم ـ لو كانوا أئمة منصوصاً عليهم من الله ـ هذا العلم لتكون السفينة مكتفية بعلومها ولا تحتاج إلى سفينة أخرى؟

إنه لو كانت سفينة الاثني عشرية سفينة نجاة لما احتاجت إلى سفينة أخرى، بل السفينة الأخرى التي أمدت هذه السفينة بهذه العلوم هي: "سفينة النجاة".

هذه السفينة هي سفينة محمد ﷺ و ركابها هم أتباعه وقد احتوت سفينتهم على كل ما يحتاجون إليه في دينهم وهم يعطون السفن الأخرى ولا يأخذون منها.

أليس هذا دليلاً بيناً على هذه الحقيقة؟!

ما أحوج العقلاء إلى المراجعة واتخاذ القرار الصحيح للركوب في السفينة الأصل للوصول إلى النجاة؟

(١) نظرية السنة في الفكر الإمامي: (٢٢٨).

ثالثاً: الفقه:

الفقه هو زبدة الفهم عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ.

وقد تكامل ونضج عند أهل السنة ركاب سفينة رسول الله ﷺ.

وقد كان هذا العلم يتكامل وينضج مع وجود أئمة الشيعة الذين زعمت أنهم أئمة منصوص عليهم من الله، ونحن نبرئهم من هذه الدعوى الشيعية الاثني عشرية.

قال الشاخوري كما تقدم: "وجد الفقهاء الأوائل بعد وفاة الإمام الحسن العسكري في منتصف القرن الهجري الثالث **أن الفقه السني والمؤسسة الدينية السنية مر عليها زمن طويل تكونت وقطعت أشواطاً في البناء من خلاله**"

وقد أكد المحدث الشيعي المعاصر: حيدر حب الله كما تقدم أن العلامة الحلي **"قد خاض إطار الفكر السني على نطاق واسع، وتعلم بشكلٍ متميزٍ العلوم الدينية عند السنة حتى [تـ] تلمذ على بعض علمائهم"**

فلماذا لم يرد عن هؤلاء الأئمة من الفقه وتقعيده ما يغني الشيعة الاثني عشرية عن فقه غيرهم؟!

إذا كان هؤلاء هم قادة السفينة الشيعية فلماذا لم يغنوهم بفقه يحفظ سفينتهم؟!

لماذا يتركونهم يتطفلون على سفينة أخرى؟!

إنهم لو كانوا قادة كما زعمت الشيعة لما أهملوا ذلك!

فلما لم يفعلوا دل على أن السفينة الشيعية لا ربان لها من آل البيت وأن ربانها مجهولون، ربان ليس لديهم من العلم ما يستطيعون به إغناء السفينة.

ولهذا فإن سفينة الشيعة الاثني عشرية احتاجت إلى فقه سفينة النبوة لتأخذ منها ما يُمَكّنها من السير والاستمرار.

ولو لم تفعل لتوقفت السفينة.

إذن السفينة التي تزودت منها هي سفينة النجاة.

سفينة تعطي ولا تأخذ هي السفينة التي تستحق هذا الوصف "سفينة النجاة"

فسفينة الشيعة تنتسب إلى آل البيت بدعوى أنها امتداد للنبوة.

ولو كانوا كذلك لما تركوا السفينة ناقصة محتاجة.

فهل آن الأوان لاكتشاف الحقيقة؟!

رابعاً: أصول الفقه:

ها هي مكتبات الشيعة اليوم مملوءة بكتب أصول الفقه ويتفنن الشيعة في بحثه ويتسابقون إلى عرضه على أتباع المذهب!

فهل عرفوا أنه من سفينة أهل السنة!!

لماذا لم يترك لهم الأئمة علماً أصولياً متميزاً عن علوم أهل السنة؟!

لماذا يحوجونهم إلى سفينة أخرى إن كانوا قادة لسفينة النجاة؟!

وهكذا.... وهكذا... الأسئلة تتابع فهل من مجيب؟!

خامساً: التفسيــــر:

تفسير كتاب الله ﷻ أعظم العلوم وهو العلم الذي تقدم أول الكتاب أن الشيعة تزعم أن من مهمة الأئمة بيانه.

وها هم قد ماتوا جميعاً ولم يتركوا لكتاب الله ﷻ تفسيراً يغنيهم عن غيرهم بينما أهل السنة قد نضج علم التفسير لديهم قبل القرن الرابع.

وقد عاصر الأئمةُ مفسري أهل السنة وظهرت أوائل مدونات التفسير التي دونها مفسروا السنة في عصرهم، فلماذا إن كانوا أئمة منصوبين من الله ﷻ لم يضعوا تفسيراً لكتاب الله ﷻ يغني أتباعهم عن تفسير أهل السنة؟!

إننا نجزم أن هؤلاء الأبرار من آل البيت لم يكونوا أئمة منصوبين من الله ﷻ وإنما هي دعاوى نُسبت إليهم ولو كانوا أئمة لأغنوا الشيعة عن غيرهم.

سادساً:

إن المتأمل اليوم لعلوم الشيعة ومصنفاتها في مكتباتها يجد أن هذه العلوم التي استمدتها من أهل السنة ثم قاموا بتطويرها وتعميقها تمثل أكثرعلوم الشيعة الاثني عشرية.

فإن كانت هذه العلوم ضرورية للطائفة فلماذا لم تأتِ عن أئمتهم؟!

وإن كانت غير ضرورية فلماذا أخذوها وضاعفوا من الجهود في تطويرها؟!

سابعاً:

انقسم الشيعة بسبب هذه العلوم المأخوذة من أهل السنة إلى فرقتين:

فرقة أخذت هذه العلوم وطورتها ونمتها حتى كادت تطغى على مصنفات الرواية لديهم.

وتسمت هذه الفرقة باسم "الفرقة الأصولية" وهي تمثل اليوم غالبية وببركة هذه العلوم انفتحت على الحياة وتفاعلت معها وقام لهم اليوم دولة يحكمها الأصوليون الذين تزودوا بعلوم أهل السنة.

والفرقة الثانية: رفضت هذه العلوم وحاربتها بل وحاربت الفرقة التي أخذتها وكفرتها فكان سبباً لضعفها وخمولها وانزوائها وانغلاقها وتسمى بفرقة: "الإخبارية"

وهذا دليل على أن السفينة المطورة التي طورها الأصوليون وأمدوها بعلوم أهل السنة أنها لو لم تفعل ذلك لكان حالهم كحال الفرقة الإخبارية.

وهذا دليل بين على أن ما حصل لسفينة الأصوليين من قوة واستمرار كان بسبب الاستعانة بسفينة أهل السنة.

وهذا من أقوى الأدلة على أن السفينة التي يركبونها ليست سفينة النجاة.

ثامناً: هناك سفينتان:

سفينة يدعي أصحابها أن ربانها هو رسول الله ﷺ الذي يقودها بكتاب الله ﷻ يبين مجمله ويشرح مبهمه ويربي به أتباعه.

فركبوا هذه السفينة وحافظوا عليها وفتحوا بها العالم وأبرزوا من علوم الدين ما بهر العالم حتى إن المؤسسات التشريعية العالمية قد اقتبست من كتبهم الفقهية.

فتميزت هذه السفينة وظهرت بركة النبوة في علومها وجهادها وفتوحاتها واحتاج الناس إليها ولم تحتج هي إلى الناس.

وسفينة يدعي أصحابها أن ربانها – بعد رسول الله ﷺ – أشخاص من آل بيته انتهى – أو اختفى على حد زعمهم – آخرهم في منتصف القرن الثالث و زعموا أن هذه السفينة هي "سفينة النجاة" ثم إذا بهم لم يجدوا فيها ما يغنيهم عن غيرهم و رأوا سفينتهم قد توقفت بينما سفينة "النبوة" قد أبحرت واتسعت وقويت فقرروا أن يستنجدوا بتلك السفينة فمدوا أيديهم إليها واقتبسوا من أنوارها فسارت سفينتهم بعد أن انقسمت السفينة إلى سفينتين:

سفينة الأصوليون.

سفينة الإخباريين.

وركب أكثر الشيعة تلك السفينة المُهَجَّنة – أي التي طُعمت بعلوم أخرى – "سفينة الأصولين" فسارت حتى أصبح لهم اليوم دولة وكيان.

بينما بقيت السفينة المنفصلة: "سفينة الإخبارية" في ظل النسيان!

فأي السفينتين يا ترى هي سفينة النجاة؟!

السفينة المعطية؟!

أم السفينة الآخذة؟!

هذا ما يحتاج إلى جواب من عقلاء الطائفة؟!

الخاتمة

بعد هذه الجولة السريعة في مصادر روايات الشيعة الاثني عشرية وظهور الخلل الذي لم يسلم منه جانب من جوانب تلك المصادر ورواتها ومصنفيها ننتهي إلى ما يلي:

أولاً: أن آل البيت قد لاقوا أنواع الأذى من كثير من أتباعهم حتى شَكَوْا منهم ولعنوهم واتهموهم بالكذب عليهم والدس في رواياتهم ومصنفات أتباعهم.

وهذه شهادات من المعصومين عند الشيعة بوقوع الدس والكذب في الرواية ولم تأتِ شهادة أخرى من معصوميهم تبين الكذب والدس الذي وقع في أحاديثهم ومصنفاتهم مما يفقد الثقة بكل رواية شيعية لم يأت الدليل من معصوم الشيعة بقبولها.

فإن هذه الشهادة كانت من أوائل الأئمة إلى عهد موسى بن جعفر الكاظم ولم يرد بعدها تمحيص من الأئمة المتأخرين وتمييز لصحيح الرواية من ضعيفها.

فتبقى تلك الروايات على الأصل وهو عدم معرفة المكذوب والمدسوس منها مما يوجب التوقف عن قبول جميع الروايات..

وقد اعترف بذلك المحققون من علماء المذهب وأن الرواية تعرضت للدس والكذب ولم يوردوا دليلاً عن المعصوم يكشف لهم ذلك الدس والكذب.

ثانياً: اتضح لنا من عرض مصادر الشيعة الروائية أنها لم تحفظ ولم يعتن بها علماء الطائفة طيلة ثمانية قرون مما أضعف الوثوق بها؛ إذ مصنفات مكثت قرابة ثمانية قرون ولم يعثر لها على أصول قديمة مما يؤكد أن علماء الطائفة لم يعتنوا بها ولم يدرسوها ولم يشرحوها ولم ينتسخوا منها نسخاً، مما يفقد الثقة بها، خاصة وأنه قد ثبت وجود دس وكذب في الرواية.

ثالثاً: أن مصادر التراجم الرجالية لم تتضمن من المعلومات ما يؤهلها لتكون مرجعاً كاملاً لمعرفة أحوال رواة الحديث الشيعي ودرجاتهم لنتمكن من الحكم عليهم من خلالها،

فإن كتب التراجم إنما كان همها ذكر كتب الأشخاص وطبقاتهم ونحو ذلك، وإن ذُكرت درجة الراوي فإنها إنما تأتي عرضاً لا أصلاً كما شهد بذلك علماء الشيعة أنفسهم.

ولهذا رأينا المتأخرين من المصنفين في الرجال يعمدون إلى توثيق كل من أهمله القدماء بدعوى أن المهمل الذي لم يكتب في ترجمته شيء فإنه ثقة!! وذلك بسبب قصور الكتب القديمة، لذا حاول المتأخرون سد هذه الثغرة بهذا الأسلوب الذي يفسد الأديان.

وقد شهد بعض علماء الطائفة أن جميع رواة العقائد والتاريخ مجهولون، أي: لم تُعَرِّف بهم كتب التراجم الشيعية، بل قد طعن بعض علماء الشيعة في المصنفين الشيعة أنفسهم بأن عقائدهم فاسدة **وباضطراب** المنهج وكثرة الأخطاء التي ترفع الثقة بكتبهم.

رابعاً: تبين لنا أن إخراج روايات شيعية جديدة قد استمر إلى القرن الحادي عشر بدعوى أنهم وجدوا روايات مخفية عن أنظار العالم!! بل زعموا أن هناك روايات غيرت أحكام قرابة اثني عشر ألف رواية في القرن الحادي عشر، وهذا دليل على وجود جرأة في توليد الروايات.

خامساً: تبين أن هناك آلاف الروايات متضادة متعارضة حيرت العلماء مما اضطرهم إلى محاولة الجمع بينها بدعوى التقية مما يزري بآل البيت ويحملهم مسئولية ذلك التناقض في الرواية لأنهم ذكروا الأقوال المتناقضة، فأوقعوا الناس في تلك الحيرة حسب زعم علماء الطائفة.

سادساً: تبين لنا أن هناك اتهاماً متعمداً لآل البيت بإخفاء الحقائق بل بإظهار الباطل وقول الباطل؛ حماية لأنفسهم لا لإخفاء الدين فحسب بل لإفساد الدين، وذلك بإفتاء الناس بغير الحق للتعمية، بل يقولون الباطل تقية حتى لو لم يحضرهم أحد من الناس!! بل بلغ بالأئمة أن أحدهم هَمَّ أن يتظاهر بالجنون حتى يسلم من الحكام كما شهد بذلك علماء الطائفة!!

وليس هذا إلا إزراءً بهؤلاء الأئمة الذين نشهد الله ﷻ أننا نعتقد فيهم خلاف ذلك، ونعتقد أنهم لو كانوا أئمة منصوبين من الله ﷻ لأظهروا إمامتهم ولو تعرضوا للقتل.

فهاهم قد ماتوا ولم تنفعهم التقية، فأي حياة هذه التي يحافظ فيها الشخص على نفسه ويضيع دينه ويفتي الناس بالباطل وهو إمام منصوب من الله ﷻ.

إننا نعتقد جازمين أن الأئمة كانوا على مذهب أهل السنة، وأن هناك من كذب عليهم واتهمهم بأنهم إنما يظهرون موافقة السنة تقية -أي: كذباً- فكلما عملوا عملاً أو قالوا قولاً يدينون الله ﷻ به قال المتاجرون بهم: إنهم إنما فعلوه تقية ولهم أعمال وأقوال في السرغير ذلك بلغتنا من الثقات، وهؤلاء الثقات المزعومون هم الذين اشتكى منهم الأئمة ولعنوهم وكذبوهم وحذروا منهم!!

سابعاً: لقد ترتب على هذه الروايات المتناقضة تناقض فتاوى علماء الشيعة حتى شكى من اختلافهم كثير من علماء الطائفة، بل بلغ من اختلافهم أن العالم نفسه يناقض نفسه!! بل أصبح دين المتأخرين غير دين السابقين، إذ قد خالفوهم في الفتاوى خلافاً غيَّر معالم الدين كما شهد بذلك كثير من علمائهم.

ثامناً: بينا أن الشيعة لم يهتموا بدراسة الأسانيد ولم يضعوا لها منهجاً علمياً لمعرفة صحيحها من ضعيفها إلا في القرن السابع، ثم إن هذا المنهج لقي حرباً شديدة من بعض علماء الطائفة بدعوى أن روايات الطائفة كلها صحيحة وأنها مما أقره الأئمة.

وبالتالي فجميع الكتب التي كتبت في القرن الخامس وخاصة الكتب الأربعة صحيحة؛ لأنها نقلت من أصول صحيحة وعرضت على الأئمة وأقروها فهي لا تحتاج إلى منهج نقدي.

ولكن علماء الطائفة الآخرين يسفهون هذا القول ويؤكدون أن روايات الشيعة ليست كلها صحيحة وأنها قد تعرضت للدس والوضع مما يجعل دراستها وعرضها على المنهج النقدي أمراً محتماً ولكنهم يقررون هذا نظرياً فقط وأما الواقع فلا أثر له

ولكنَّ المعارضين يؤكدون أن تطبيق هذا المنهج النقدي على الروايات الشيعية سينتهي باختفاء الدين الشيعي وإبطاله؛ لأن الرواة لم يعرف حالهم، ولم تحفظ لهم كتب التراجم درجاتهم، بل فيهم الكذابون والمجهولون، ولو طبق ذلك المنهج لانتهى هذا المذهب من الوجود.

وهذه حقيقة أعلنها المدركون لحقيقة المذهب العارفون بواقع روايات المذهب ورواته!!

وخالفهم نظرياً طائفة ولكنهم لم يستعملوا ذلك المنهج استعمالاً جاداً ينقي الروايات ويميز صحيحها من ضعيفها ولعلهم لم يفعلوا خوفاً من تحقق شهادة الطائفة الأخرى بأن تطبيق المنهج سيؤدي إلى اختفاء الدين.

فهل يمكن أن تكون هذه الدراسة سبباً لمراجعة علماء الطائفة رواياتهم وما ترتب عليها من عقائد وأحكام لتصفيتها من الدخيل وجمع كلمة الأمة على كتاب ربها ﷻ وسنة رسوله ﷺ، هذا ما نرجوه.

تاسعاً: أوضحت هذه الدراسة أن الشيعة الاثني عشرية لم تجد في العلوم المنقولة عمن نسبت إليهم الإمامة ما يكفي لمسيرتهم الدينية مما اضطرهم إلى الاستنجاد بعلوم أهل السنة النبوية ــ التي قد نضجت علومها ببركة متابعتها لنبيها ﷺ ـ لدفع مسيرة التشيع والتي كان لها أكبر الأثر في استمرار الطائفة وتقدم علومها.

ويشهد لذلك حال الفرقة الإخبارية اليوم التي رفضت علوم السنة حيث لم يظهر لها أي بروز في الوجود انتظاراً لخروج المهدي فيقود مسيرتهم ولولم تتخذ فرقة الأصولية القراربالاستنجاد بسفينة أهل السنة لكان الشيعة اليوم في عالم النسيان.

فهل يعيد الشيعة تقييم المذهب للوصول إلى الحقيقة؟؟

ونختتم بحثنا بذكر موعود الله ﷻ لمن أراد الوصول إلى الحقيقة وجاهد في سبيلها.

قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٦٩ ﴾ [العنكبوت:٦٩]

فالله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع الشيعة:

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١	اختيار معرفة الرجال	المؤلف: الشيخ الطوسي ، تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي ، سنة الطبع: ١٤٠٤ ، مطبعة: بعثت - قم ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .
٢	أساس الأصول في الرد على الفوائد المدنية الاسترابادية	المؤلف: السيد دلدار علي بن محمد معين النقوي النصير آبادي اللكهنوي، لكهنو الهند.
٣	أصل الشيعة وأصولها	المؤلف: الشيخ كاشف الغطاء، علاء آل جعفر، ط: الأولى ١٤١٥هـ، مطبعة: ستارة، الناشر: مؤسسة الإمام علي.
٤	إعلام الورى بأعلام الهدى	المؤلف: الشيخ الطبرسي ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ط: الأولى، ربيع الأول ١٤١٧ هـ، مطبعة: ستارة - قم ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم .
٥	أعيان الشيعة	المؤلف: السيد محسن الأمين ، تحقيق وتخريج: حسن الأمين ، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت - لبنان .
٦	الاحتجاج	المؤلف: الشيخ الطبرسي ، تعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخرسان ، سنة الطبع: ١٣٨٦ -١٩٦٦م ، الناشر: دار النعمان للطباعة والنشر - النجف .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٧	الاختصاص	المؤلف: أبو عبد الله محمد بن النعمان العكبري الملقب بالشيخ المفيد، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، رتب فهارسه: السيد محمود الزرندي المحرمي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم.
٨	الإرشاد	المؤلف: الشيخ المفيد ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث ، ط: الثانية ١٤١٤ - ١٩٩٣م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .
٩	الاستبصار	المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، حققه وعلق عليه: السيد حسن الموسوي، نهض بمشروعه: الشيخ علي الآخوندي، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، بازار سلطاني.
١٠	الأسرار الفاطمية	المؤلف: الشيخ محمد فاضل المسعودي ، تقديم: السيد عادل العلوي ، ط: الثانية ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م، مطبعة: أمير - قم ، الناشر: مؤسسة الزائر للطباعة والنشر- رابطة الصداقة الإسلامية .
١١	الأصول الأصيلة	المؤلف: الفيض القاساني ، سنة الطبع: ٢٥ محرم ١٣٩٠ ، الناشر: سازمان چاپ دانشگاه - إيران .
١٢	الاعتقادات في دين الإمامية	المؤلف: الشيخ الصدوق ، تحقيق: عصام عبد السيد ، ط: الثانية ١٤١٤ - ١٩٩٣ م ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .
١٣	الإمام الصادق	المؤلف: محمد الحسين المظفر ، دار الزهراء، بيروت، ط: الثالثة ١٣٩٧هـ.

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١٤	الإمامة والتبصرة من الحيرة	المؤلف: أبو الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي، قم، دار المرتضى، بيروت.
١٥	الانتصار	المؤلف: العاملي ، ط: الأولى ١٤٢٢ ، الناشر: دار السيرة – بيروت – لبنان .
١٦	الأنوار البهية	المؤلف: الشيخ عباس القمي ، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي ، ط: الأولى ١٤١٧ ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
١٧	التحرير الطاوسي	المؤلف: الشيخ حسن صاحب المعالم ، تحقيق: فاضل الجواهري ، ط: الأولى ١٤١١ ، مطبعة: سيد الشهداء (ع) – قم ، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي – قم.
١٨	التفسير الأثري الجامع: المقدمة – سورة الحمد	المؤلف محمد هادي معرفة، ط: الأولى ٢٠٠٢، طهران – إيران، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.
١٩	التفسير الصافي	المؤلف: للفيض الكاشاني، صححه وقدم له وعلق عليه: حسين الأعلمي، منشورات مكتبة الصدر، طهران.
٢٠	الحبل المتين	المؤلف: البهائي العاملي ، الناشر: منشورات مكتبة بصيرتي – قم .
٢١	الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة	المؤلف: يوسف البحراني، قام بنشره: الشيخ على الآخوندي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم (إيران).
٢٢	الحور العين	المؤلف: نشوان الحميري، بتحقيق كمال مصطفى، وقدّم له محمد زاهد الكوثري.
٢٣	الخصال	المؤلف: الشيخ الصدوق ، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري ، سنة الطبع: ١٨ ذي القعدة ١٤٠٣ – ١٣٦٢ ش ، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٢٤	الخلاف	المؤلف: الشيخ الطوسي ، تحقيق: جماعة من المحققين ، سنة الطبع: جمادي الآخرة ١٤٠٧ ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
٢٥	الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة	المؤلف: السيد على خان المدنى ، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم ، سنة الطبع: ١٣٩٧ ، الناشر: منشورات مكتبة بصيرتي – قم .
٢٦	الذريعة	المؤلف: آغا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢٧	الرجال (رجال ابن داود الحلي)	المؤلف: ابن داود الحلي ، تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم ، سنة الطبع: ١٣٩٢ – ١٩٧٢ م ، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية – النجف .
٢٨	الرجال والدراية	المؤلف: جعفر السبحاني، نشر المركز العالمي للدّراسات الاسلامية.
٢٩	الرسائل	المؤلف: الخميني، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، ربيع الأول ١٣٨٥هـ.
٣٠	الرسائل الرجالية	المؤلف: أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم الكلباسي، تحقيق: محمد حسين الدرايتي، قم، دار الحديث، ١٤٢٢ق-١٣٨٠ش.
٣١	الرواشح السماوية	المؤلف: ميرداماد محمد باقر الحسيني الأستر آبادي ، تحقيق: غلام حسين قيصريه‌ها، نعمة الله الجليلي ، ط: الأولى ١٤٢٢-١٣٨٠ش ، مطبعة: دار الحديث ، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٣٢	السرائر	المؤلف: ابن إدريس الحلي، تحقيق: لجنة التحقيق، ط: الثانية، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
٣٣	السفير الخامس	المؤلف: عباس الزيدي المياحي، بيروت: ممثلية المرجع الشهيد السيد محمد الصدر في بيروت، ٢٠٠١م
٣٤	الشافي شرح الكافي	المؤلف: عبد الحسين بن عبد الله المظفر، مطبعة الغري، النجف، ط: الثانية ١٣٨٩هـ.
٣٥	الشهادة الثالثة المقدسة معدن الإسلام الكامل وجوهر الإيمان الحق	المؤلف: عبدالحليم الغزي، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ، دار القاريء – بيروت – لبنان.
٣٦	الشيعة في الميزان	المؤلف: محمد جواد مغنية، ط: الرابعة ١٣٩٩ – ١٩٧٩م، الناشر: دار التعارف للمطبوعات – بيروت – لبنان.
٣٧	الشيعة والتصحيح	موسى الموسوي، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٣٨	صحيح الكافي	محمد باقر البهبودي، ط: الأولى.
٣٩	الصوارم المهرقة	المؤلف: الشهيد نور الله التستري ، تحقيق: السيد جلال الدين المحدث ، سنة الطبع: ١٣٦٧ ، مطبعة: نهضت .
٤٠	العروة الوثقى	المؤلف: السيد محمد كاظم اليزدي، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط: الأولى ١٤١٧، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
٤١	علم الكلام المعاصر	حيدر حب الله – طبعة المركز العالمي للعلوم الاسلامية الأولى

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٤٢	العوالم	المؤلف: الشيخ عبد الله البحراني، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي (ع)، ط: الأولى المحققة ١٤٠٧ – ١٣٦٥ ش، مطبعة: أمير – قم، الناشر: مدرسة الإمام المهدي بالحوزة العلمية – قم.
٤٣	الغدير	المؤلف: الشيخ الأميني، ط: الرابعة ١٣٩٧ – ١٩٧٧م، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.
٤٤	الغيبة	المؤلف: الشيخ الطوسي، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، ط: الأولى، شعبان ١٤١١، مطبعة: بهمن، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية – قم .
٤٥	الفصول المهمة في أصول الأئمة	المؤلف: الحر العاملي، تحقيق وإشراف: محمد بن محمد الحسين القائيني، ط: الأولى ١٤١٨ – ١٣٧٦ش، مطبعة: نگين – قم، الناشر: مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا (ع) .
٤٦	الفهرست للطوسي	المؤلف: الشيخ الطوسي، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، ط: الأولى، شعبان ١٤١٧، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة .
٤٧	الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية	المؤلف: محمد جميل حمود، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ٢٠٠١م
٤٨	الفوائد الرجالية	المؤلف: السيد محمد المهدي بحر العلوم، تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم، ط: الأولى ١٣٦٣ ش، مطبعة: آفتاب، الناشر: مكتبة الصادق – طهران .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٤٩	الفوائد المدنية والشواهد المكية	المؤلف: محمد أمين الإسترآبادي، السيد نور الدين العاملي، تحقيق: الشيخ رحمة الله الرحمتي الأراكي، ط: الأولى، منتصف شعبان ١٤٢٤، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
٥٠	القرآن الكريم وروايات المدرستين	المؤلف: السيد مرتضى العسكري، ط: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
٥١	القول المفيد في الاجتهاد والتقليد	المؤلف: جعفر السبحاني، الرسائل الأربع – الرسالة الثالثة عرض: السيد طعان خليل الموسوي العاملي - الناشر مؤسسة الإمام الصادق للتحقيق والتأليف.
٥٢	الكافي	المؤلف: الشيخ الكليني ، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري ، ط: الخامسة ١٣٦٣ ش ، مطبعة: حيدري ، الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران .
٥٣	الكليني والكافي	المؤلف: الشيخ عبد الرسول الغفار ، ط: الأولى ١٤١٦ ، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
٥٤	الكنى والألقاب	المؤلف: الشيخ عباس القمي ، الناشر: مكتبة الصدر – طهران ،
٥٥	المحاسن	المؤلف: أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث) ، سنة الطبع: ١٣٧٠ – ١٣٣٠ ش ، الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران .
٥٦	المراجعات	المؤلف: السيد شرف الدين عبد الحسين الموسوي، تحقيق: حسين الراضي، ط: الثانية ١٤٠٢ – ١٩٨٢ م .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٥٧	المزار	المؤلف: محمد بن المشهدي ، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني ، ط: الأولى ، رمضان ١٤١٩ ، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر: نشر القيوم – قم – إيران .
٥٨	المزار	المؤلف: الشيخ المفيد ، تحقيق: السيد محمد باقر الأبطحي ، ط: الثانية ١٤١٤ – ١٩٩٣ م ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان .
٥٩	المعتبر	المؤلف: المحقق الحلي ، تحقيق وتصحيح: عدة من الأفاضل، إشراف: ناصر مكارم شيرازي ، سنة الطبع: ١٣٦٤ ش ، مطبعة: مدرسة الإمام أمير المؤمنين (ع) ، الناشر: مؤسسة سيد الشهداء (ع) – قم .
٦٠	المقالات والفرق	المؤلف: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، تصحيح وتعليق: محمد جواد مشكور، مطبعة حيدري، طهران ١٩٦٣م.
٦١	المكاسب المحرمة	المؤلف: السيد الخميني ، ط: الثالثة ١٤١٠ – ١٣٦٨ ش ، الناشر: مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع – قم – إيران .
٦٢	المنية والأمل في شرح الملل والنحل	المؤلف: أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق: محمد جواد مشكور، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٣٩٩هـ.
٦٣	الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة	المؤلف: هاشم معروف الحسني، دار الكتاب اللبناني، بيروت–لبنان ١٩٧٣م
٦٤	النهاية في مجرد الفقه والفتاوى	المؤلف: الشيخ الطوسي ، الناشر: انتشارات قدس محمدي – قم .
٦٥	الوافي	المؤلف: الفيض الكاشاني، المكتبة الإسلامية، طهران
٦٦	أمل الآمل	المؤلف: الحر العاملي ، تحقيق: السيد أحمد الحسيني ، مطبعة: الآداب – النجف ، الناشر: مكتبة الأندلس – بغداد .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٦٧	أنوار الهداية	المؤلف: السيد الخميني ، تحقيق: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، ط: الأولى ، ذي القعدة ١٤١٣ – ١٣٧٢ ش ، مطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي ، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني قدس سره .
٦٨	بحار الأنوار	المؤلف: العلامة المجلسي ، ط: الثانية المصححة ١٤٠٣ – ١٩٨٣ م ، الناشر: مؤسسة الوفاء – بيروت – لبنان .
٦٩	بحوث في علم الأصول	تقريرات بحث الصدر في الأصول بقلم السيد محمود الهاشمي ط قم ١٤٠٥
٧٠	بصائر الدرجات	المؤلف: محمد بن الحسن الصفار ، تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي ، سنة الطبع: ١٤٠٤ – ١٣٦٢ ش ، مطبعة: مطبعة الأحمدي – طهران ، الناشر: منشورات الأعلمي – طهران .
٧١	بيت الأحزان	المؤلف: الشيخ عباس القمي ، ط: الجديدة الأولى ١٤١٢ ، مطبعة: أمير ، الناشر: دار الحكمة – قم – إيران .
٧٢	تاريخ آل زرارة	المؤلف: أبو غالب الزراري ، سنة الطبع: ١٣٩٩ ، مطبعة: مطبعة رباني .
٧٣	تاريخ الغيبة الصغرى	المؤلف: محمد باقر الصدر، مكتبة الألفين، ط: الثانية ١٤٠٠هـ.
٧٤	تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة	المؤلف: شرف الدين علي الحسيني الاسترآباذي النجفي، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي، قم.

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٧٥	تذكرة الفقهاء	المؤلف: العلامة الحلي ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ط: الأولى ، محرم ١٤١٤ ، مطبعة: مهر – قم ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم .
٧٦	تسديد الأصول	المؤلف: الشيخ محمد المؤمن القمي ، ط: الأولى ١٤١٩ ، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
٧٧	تصحيح اعتقادات الإمامية	المؤلف: الشيخ المفيد، تحقيق: حسين درگاهي ، ط: الثانية ١٤١٤ – ١٩٩٣ م ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان .
٧٨	تطور المباني الفكرية للتشيع في القرون الثلاثة الأولى	المؤلف: د.حسين المدرسي الطباطبائي، ترجمة الدكتور فخري مشكور،نشر نور وحي، إيران، ط: الأولى ١٤٢٣هـ.
٧٩	تعليقات علمية (على شرح الكافي للمازندراني)	تعليقات علمية على شرح جامع أبي الحسن الشعراني: المطبوعة مع شرح المازندراني على الكافي، منشورات المكتبة الإسلامية، طهران.
٨٠	تفسير العياشي	المؤلف: محمد بن مسعود العياشي ، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي ، الناشر: المكتبة العلمية الإسلامية – طهران .
٨١	تفسير كنز الدقائق	المؤلف: الميرزا محمد المشهدي ، تحقيق: الحاج آقا مجتبى العراقي ، سنة الطبع: شوال ١٤٠٧ ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٨٢	تفسير نور الثقلين	المؤلف: الشيخ الحويزي ، تصحيح وتعليق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي ، ط: الرابعة ١٤١٢ - ١٣٧٠ ش ، مطبعة: مؤسسة إسماعيليان ، الناشر: مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع - قم .
٨٣	تنقيح المقال	المؤلف: عبد الله المقاني، مطبعة المرتضوية، النجف ١٣٤٨هـ.
٨٤	تهذيب الأحكام في شرح المقنعة	المؤلف: الشيخ الطوسي ، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان ، ط: الثالثة ١٣٦٤ ش ، مطبعة: خورشيد ، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران .
٨٥	توضيح المقال في علم الرجال	المؤلف: الملا علي كني ، تحقيق: محمد حسين مولوي، قسم الأبحاث التراثية بدار الحديث، مراجعة: محمد الباقري ، ط: الأولى ١٤٢١ - ١٣٧٩ ش ، مطبعة: سرور ، الناشر: دار الحديث .
٨٦	جامع أحاديث الشيعة	المؤلف: السيد البروجردي ، سنة الطبع: ١٣٩٩ ، المطبعة العلمية - قم .
٨٧	جامع الأخبار	المؤلف: ابن بابويه القمي (الصدوق)، ط: إيران ١٣٥٤هـ.
٨٨	جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد	المؤلف: محمد علي الأردبيلي ، الناشر: مكتبة المحمدي .
٨٩	جامع المدارك في شرح المختصر النافع	المؤلف: السيد الخوانساري ، تعليق: علي أكبر الغفاري ، ط: الثانية ١٤٠٥ - ١٣٦٤ ش ، الناشر: مكتبة الصدوق - طهران .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٩٠	جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام	المؤلف: الشيخ الجواهري ، تحقيق وتعليق: الشيخ عباس القوچاني ، ط: الثانية ١٣٦٥ ش ، مطبعة: خورشيد ، الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران .
٩١	حركية العقل الاجتهادي لدى فقهاء الشيعة الإمامية	المؤلف: جعفر الشاخوري، ط: الأولى، الناشر: دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع
٩٢	خاتمة المستدرك (خاتمة مستدرك الوسائل)	المؤلف: الميرزا النوري ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ط: الأولى ، رجب ١٤١٥ ، مطبعة: ستارة – قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم – إيران .
٩٣	خلاصة الأقوال في معرفة الرجال	المؤلف: العلامة الحلي ، تحقيق: الشيخ جواد القيومي ، ط: الأولى ١٤١٧ ، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة .
٩٤	دراسات في الحديث والمحدثين	المؤلف: هاشم معروف الحسيني، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط: الثانية ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م.
٩٥	دراسات في علم الدراية تلخيص مقباس الهداية	المؤلف: علي أكبر غفاري ، ط: الأولى ١٣٦٩ ش ، مطبعة: تابش – تهران ، الناشر: جامعة الإمام الصادق (ع) .
٩٦	درر الأخبار	المؤلف: حجازي، خسرو شاهي ، ط: الأولى ، ٢٠ جمادي الثاني ١٤١٩ ، مطبعة: نمونه ، الناشر: دفتر مطالعات تاريخ ومعارف إسلامي .
٩٧	دروس تمهيدية في القواعد الرجالية	المؤلف: محمد باقر الإيرواني.
٩٨	دفاع عن الكافي	المؤلف: ثامر هاشم حبيب العميدي، نشره مركز الغدير للدراسات الإسلامية سنة ١٩٩٥ م

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
٩٩	ذخـــيرة المعـــاد في شرح الإرشاد	المؤلـف: المحقـق السـبزواري ، النـاشر: مؤسسـة آل البيـت عليهم السلام لإحياء التراث .
١٠٠	ذكـرى الشـيعة في أحكـام الشريعة	المؤلف: الشهيد الأول محمد بـن جمال الـدين مكـي العـاملي، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء الـتراث، قـم، ١٤١٨هـ.
١٠١	رجال ابن الغضائري	المؤلـف: ابـن الغضـائري أحمـد بـن الحسـين بـن عبيـد الله الواسطي، تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، قم، دار الحديث، ١٤٢٢هـ.
١٠٢	رجال الحلي	المؤلف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، المطبعة الحيدريـة، النجف، ط: الثانية ١٣٨١هـ.
١٠٣	رجال الخاقاني	المؤلف: الشيخ علي الخاقاني ، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلـوم، ط: الثانيـة ١٤٠٤ ، مطبعـة: مكتـب الإعـلام الإسلامي ، الناشر: مركز نشر مكتب الإعلام الإسلامي .
١٠٤	رجال الطوسي	المؤلف: الشيخ الطوسي، تحقيق: جواد القيـومي الإصـفهاني، ط: الأولى، رمضـان ١٤١٥، النـاشر: مؤسسـة النشرـ الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
١٠٥	رجال النجاشي	المؤلـف: أبـو العبـاس أحمـد بـن عـلي النجـاشي، ط: الخامسـة ١٤١٦، النـاشر: مؤسسـة النشرـ الإسـلامي التابعـة لجماعـة المدرسين بقم.
١٠٦	رسائل الشريف المرتضى	المؤلـف: الشرـيف المرتضىـ — مؤسسـة النـور للمطبوعـات — بيروت، لبنان.
١٠٧	رسائل ومقالات	المؤلـف: الشـيخ جعفـر السـبحاني ، النـاشر: مؤسسـة الإمـام الصادق (ع) — قم .
١٠٨	رسالة تحقيق أبي بصير	المطبوع في الجوامع الفقهية نقلاً عن سماء المقال.

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١٠٩	روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان	المؤلف: الشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم .
١١٠	روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات	المؤلف: محمد باقر الخوانساري، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، المطبعة الحيدرية، ١٩٥٠م.
١١١	روضة الواعظين	المؤلف: الفتال النيسابوري ، تقديم: السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان ، الناشر: منشورات الشريف الرضي – قم .
١١٢	رياض المسائل	المؤلف: السيد علي الطباطبائي ، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي ، ط: الأولى ، رمضان ١٤١٢ ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
١١٣	سماء المقال في علم الرجال	المؤلف: أبو الهدى الكلباسي،تحقيق: السيد محمد الحسيني القزويني، ط: الأولى، شعبان ١٤١٩، مطبعة: أمير – قم، الناشر: مؤسسة ولي العصر (ع) للدراسات الإسلامية – قم .
١١٤	شرح إحقاق الحق	المؤلف: السيد المرعشي ، تعليق: السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، تصحيح: السيد إبراهيم الميانجي ، الناشر: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي – قم – إيران .
١١٥	شرح أصول الكافي	المؤلف: مولي محمد صالح المازندراني، تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، ط: الأولى ١٤٢١ – ٢٠٠٠م، مطبعة: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١١٦	شرح نجاة العباد	المؤلف: آخوند ملا أبو طالب الأراكي، ط: الأولى، صفر ١٤٢٠، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
١١٧	شرح نهج البلاغة	المؤلف: ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى ١٣٧٨ – ١٩٥٩م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه .
١١٨	طرائف المقال	المؤلف: السيد علي البروجردي ، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، ط: الأولى ١٤١٠، مطبعة: بهمن – قم، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة – قم .
١١٩	عبد الله بن سبأ	المؤلف: السيد مرتضى العسكري، ط: السادسة مصححة ١٤١٣ – ١٩٩٢ م ، الناشر: نشر توحيد .
١٢٠	عدة الأصول	المؤلف: الشيخ الطوسي، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي ، ط: الأولى، ذي الحجة ١٤١٧هـ، مطبعة: ستارة – قم .
١٢١	عقائد الإمامية	المؤلف: الشيخ محمد رضا المظفر، تقديم: الدكتور حامد حفني داود، الناشر: انتشارات أنصاريان – قم– إيران.
١٢٢	علل الشرائع	المؤلف: الشيخ الصدوق ، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم ، سنة الطبع: ١٣٨٥ – ١٩٦٦ م ، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها – النجف .
١٢٣	عيون أخبار الرضا	المؤلف: الشيخ الصدوق ، تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي ، سنة الطبع: ١٤٠٤ – ١٩٨٤ م ، مطبعة: مطابع مؤسسة الأعلمي – بيروت – لبنان ، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١٢٤	غاية المرام في حجة الخصام عن طريث الخاص والعام	المؤلف: السيد هاشم البحراني ، تحقيق: السيد علي عاشور .
١٢٥	غنائم الأيام	المؤلف: الميرزا القمي ، تحقيق: عباس تبريزيان – مكتب الإعلام الإسلامي – فرع خراسان، المساعدان: عبد الحليم الحلي، السيد جواد الحسيني ، ط: الأولى ١٤١٧هـ، مطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي ، الناشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي .
١٢٦	فائق المقال في الحديث والرجال	المؤلف: أحمد بن عبد الرضا البصري ، تحقيق: غلامحسين قيصريه ها ، ط: الأولى ١٤٢٢هـ، مطبعة: ستاره ، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر – قم.
١٢٧	فرائد الأصول	المؤلف: الشيخ الأنصاري ، إعداد: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم ، ط: الأولى ، شعبان ١٤١٩ هـ، مطبعة: باقري – قم ، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي .
١٢٨	فرق الشيعة	المؤلف: الحسن بن موسى النوبختي، حققه الدكتور عبدالمنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، ط: الأولى ١٤١٢هـ.
١٢٩	فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب	المؤلف: حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي، ط: إيران ١٣٩٨هـ.
١٣٠	قاموس الرجال	المؤلف: الشيخ محمد تقي التستري ، ط: الأولى ١٤١٩ ه، قم ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١٣١	قرب الإسناد	المؤلف: الحميري القمي ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ط: الأولى ١٤١٣ ، مطبعة: مهر – قم ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم .
١٣٢	قواعد الحديث	المؤلف: محي الدين الموسوي الغريفي، مطبوعات الحوزة العلمية – مؤسسة الإمام الكاظم عليه السلام.
١٣٣	كامل الزيارات	المؤلف: جعفر بن محمد بن قولويه ، ط: الأولى ، ١٤١٧ ، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة .
١٣٤	كتاب الغيبة	المؤلف: محمد بن إبراهيم النعماني ، تحقيق: فارس حسون كريم ، ط: الأولى ١٤٢٢ ، مطبعة: مهر – قم ، الناشر: أنوار الهدى .
١٣٥	كتاب سليم بن قيس	المؤلف: تحقيق محمد باقر الأنصاري، تحقيق: محمد باقر الأنصاري الزنجاني .
١٣٦	كسر الصنم	المؤلف: أبو الفضل بن الرضا البرقعي، دار البيارق – دار القدس – رابطة أهل السنة في إيران مكتب لندن ٣، ط: الثانية ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م، ترجمة: عبد الرحيم ملا زاده البلوشي.
١٣٧	كشف الحقائق	المؤلف: الشيخ علي آل محسن ، ط: الثالثة منقحة ومزيدة ١٤١٩ – ١٩٩٩ م ، الناشر: دار الميزان للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان .
١٣٨	كشف الغطاء	المؤلف: الشيخ جعفر كاشف الغطاء ، الناشر: انتشارات مهدوي – اصفهان .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١٣٩	كشف الغمة	المؤلف: ابن أبي الفتح الإربلي ، ط: الثانية ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م ، الناشر: دار الأضواء - بيروت - لبنان .
١٤٠	كليات في علم الرجال	المؤلف: الشيخ السبحاني ، ط: الثالثة ، ذي القعدة ١٤١٤ ، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
١٤١	كمال الدين	المؤلف: الشيخ الصدوق ، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري ، سنة الطبع: محرم ١٤٠٥ - ١٣٦٣ ش ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
١٤٢	لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث	المؤلف: يوسف بن أحمد البحراني صاحب الحدائق، دار الأضواء ببيروت ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م
١٤٣	لله ثم للتاريخ.. كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار	المؤلف: حسين الموسوي من علماء النجف، ط: الثالثة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٤٤	مجمع البحرين	المؤلف: الشيخ الطريحي ، تحقيق: السيد أحمد الحسيني ، ط: الثانية ١٤٠٨ - ١٣٦٧ ش ، الناشر: مكتب النشر الثقافة الإسلامية .
١٤٥	مجمع الفائدة	المؤلف: المحقق الأردبيلي ، تحقيق: الحاج آغا مجتبى العراقي، الشيخ علي پناه الاشتهاردي، الحاج آغا حسين اليزدي الأصفهاني ، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم .
١٤٦	محاضرات في الإلهيات	المؤلف: الشيخ جعفر السبحاني ، الناشر: مؤسسة الإمام الصادق (ع). قم .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١٤٧	مختصر بصائر الدرجات	المؤلف: الحسن بن سليمان الحلي ، سنة الطبع: ١٣٧٠ – ١٩٥٠ م ، الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية – النجف .
١٤٨	مختلف الشيعة	المؤلف: العلامة الحلي ، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي ، ط: الثانية ، ذي القعدة ١٤١٣ ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
١٤٩	مدخل إلى فهم الإسلام	المؤلف: يحيى محمد، الناشر: مؤسسة الانتشار العربي، ط: الأولى، ١٩٩٩م
١٥٠	مدينة المعاجز	المؤلف: السيد هاشم البحراني ، تحقيق: الشيخ عزة الله المولائي الهمداني ، ط: الأولى ١٤١٣ ، مطبعة: بهمن ، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية – قم – إيران .
١٥١	مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار	المؤلف: أبو الحسن الشريف بن المولى محمد طاهر النباطي الفتوني، مطبعة الإفتاء، طهران ١٣٧٤هـ.
١٥٢	مرآة العقول	المؤلف: محمد باقر المجلسي، ط: إيران ١٣٢٥هـ.
١٥٣	مرجعية المرحلة وغبار التغيير	المؤلف: جعفر الشاخوري ط: الأولى، الناشر: دار الرسول الأكرم-المحجة البيضاء
١٥٤	مروج الذهب ومعادن الجوهر	المؤلف: أبو الحسن المسعودي، تحقيق: شارل بلا، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٧٩م.
١٥٥	مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل	المؤلف: الميرزا النوري ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ط: الأولى المحققة ١٤٠٨ – ١٩٨٧ م ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – بيروت – لبنان .
١٥٦	مستدرك سفينة البحار	المؤلف: الشيخ علي النمازي الشاهرودي ، تحقيق وتصحيح: الشيخ حسن بن علي النمازي ، سنة الطبع: ١٤١٨ ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١٥٧	مستدرك نهج البلاغة	المؤلف: هادي كاشف الغطاء، ط النجف ١٣٥٤هـ.
١٥٨	مستدركات علم رجال الحديث	المؤلف: الشيخ علي النمازي الشاهرودي ، ط: الأولى ، ربيع الآخر ١٤١٢ ، مطبعة: شفق – طهران ، الناشر: ابن المؤلف .
١٥٩	مستند الشيعة	المؤلف: المحقق النراقي ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – مشهد ، ط: الأولى ، ربيع الأول ١٤١٥ ، مطبعة: ستارة – قم ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم .
١٦٠	مسند الإمام الرضا	المؤلف: الشيخ عزيز الله عطاردي ، تجميع وترتيب: الشيخ عزيز الله عطاردي الخبوشاني ، سنة الطبع: ربيع الآخر ١٤٠٦ ، مطبعة: مؤسسة طبع ونشر آستان قدس الرضوي ، الناشر: المؤتمر العالمي الإمام الرضا (ع) .
١٦١	مشارق الشموس في شرح الدروس	المؤلف: المحقق الخوانساري ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .
١٦٢	مشرعة بحار الأنوار	المؤلف: الشيخ محمد آصف مُحسني، الناشر: مؤسسة العارف للمطبوعات بيروت، لبنان.
١٦٣	مشكاة الأنوار في غرر الأخبار	المؤلف: علي الطبرسي ، تحقيق: مهدي هوشمند ، ط: الأولى ١٤١٨ ، مطبعة: دار الحديث ، الناشر: دار الحديث .
١٦٤	مصباح الفقيه	المؤلف: آقا رضا الهمداني ، مطبعة: حيدري ، الناشر: منشورات مكتبة الصدر – طهران .
١٦٥	معالم المدرستين	المؤلف: السيد مرتضى العسكري ، سنة الطبع: ١٤١٠ – ١٩٩٠ م ، الناشر: مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١٦٦	معاني الأخبار	المؤلف: الشيخ الصدوق ، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري ، سنة الطبع: ١٣٧٩ – ١٣٣٨ ش ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
١٦٧	معجم رجال الحديث	المؤلف: السيد الخوئي ، ط: الخامسة ١٤١٣ – ١٩٩٢ م .
١٦٨	مقاتل الطالبيين	المؤلف: أبو الفرج الأصفهانى ، تقديم وإشراف: كاظم المظفر ، ط: الثانية ١٣٨٥ – ١٩٦٥ م ، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها – النجف .
١٦٩	مقباس الهداية في علم الدراية	المؤلف: عبد الله المامقاني، مقباس الهداية في علم الدراية، تحقيق محمّد رضا المامقاني، قم، مؤسسة آل البيت، ط: الأولى.
١٧٠	مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم	المؤلف: ميرزا محمد تقي الأصفهاني ، تحقيق: السيد علي عاشور ، ط: الأولى ١٤٢١ ، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت .
١٧١	من لا يحضره الفقيه	المؤلف: الشيخ الصدوق، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري ، ط: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
١٧٢	مناقب آل أبي طالب	المؤلف: ابن شهر آشوب ، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف ، سنة الطبع: ١٣٧٦ – ١٩٥٦ م ، المطبعة الحيدرية – النجف ، الناشر: المكتبة الحيدرية – النجف .
١٧٣	مناهج الأحكام	المؤلف: الميرزا القمي ، ط: الأولى ١٤٢٠ ، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١٧٤	منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان	المؤلف: الشيخ حسن صاحب المعالم ، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري ، ط: الأولى ١٣٦٢ ش ، المطبعة الإسلامية ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم
١٧٥	منتهى المطلب في تحقيق المذهب	المؤلف: العلامة الحلي ، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية ، ط: الأولى ١٤١٢ ، مطبعة: مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية ، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية – إيران – مشهد .
١٧٦	منهاج الكرامة في معرفة الإمامة	المؤلف: العلامة الحلي ، تحقيق: عبد الرحيم مبارك ، ط: الأولى ١٣٧٩ ش ، مطبعة: الهادي – قم ، الناشر: انتشارات تاسوعاء – مشهد .
١٧٧	منهاج عملي للتقريب	مقال لمحمد الحائري ضمن كتاب الوحدة الإسلامية.
١٧٨	مواقف الشيعة	المؤلف: الأحمدي الميانجي ، ط: الأولى، رجب ١٤١٦ ، مطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
١٧٩	موسوعة أحاديث أهل البيت	المؤلف: الشيخ هادي النجفي ، ط: الأولى ١٤٢٣ – ٢٠٠٢ م ، مطبعة: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان ، الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان .
١٨٠	ميزان الحكمة	المؤلف: محمد الريشهري ، تحقيق: دار الحديث ، ط: الأولى ، مطبعة: دار الحديث ، الناشر: دار الحديث .
١٨١	نظرية السنة في الفكر الإمامي التكوين والصيرورة	المؤلف: حيدر حب الله، ط: مؤسسة الانتشار العربي. بيروت لبنان.

م	الكتاب	المؤلف والطبعة
١٨٢	نقد الرجال	المؤلف: مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط: الأولى، شوال ١٤١٨ ، مطبعة: ستارة – قم ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم .
١٨٣	نهاية الإحكام في معرفة الأحكام	المؤلف: العلامة الحلي ، تحقيق: السيد مهدي الرجائي ، ط: الثانية ١٤١٠ ، الناشر: مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع – قم – إيران .
١٨٤	نهاية الدراية في شرح الكفاية	المؤلف: الشيخ محمد حسين الغروي الأصفهانى ، تحقيق وتصحيح وتعليق: الشيخ مهدي أحدي أمير كلائي ، ط: الأولى ١٣٧٤ ش ، مطبعة: أمير – قم ، الناشر: انتشارات سيد الشهداء (ع) – قم – إيران .
١٨٥	نهج البلاغة	المؤلف: الإمام علي بن أبي طالب، (جمعه الشريف الرضي)، الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م
١٨٦	نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة	المؤلف: الشيخ المحمودي ، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان .
١٨٧	وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة	المؤلف: الحر العاملي ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ط: الثانية ١٤١٤ ، مطبعة: مهر – قم ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم .
١٨٨	وضوء النبي	المؤلف: السيد علي الشهرستاني ، ط: الأولى، جمادي الآخرة ١٤١٥ ، مطبعة: ستارة – قم ، الناشر: المؤلف .
١٨٩	ينابيع المعاجز وأصول الدلائل	المؤلف: السيد هاشم البحراني ، المطبعة العلمية – قم .

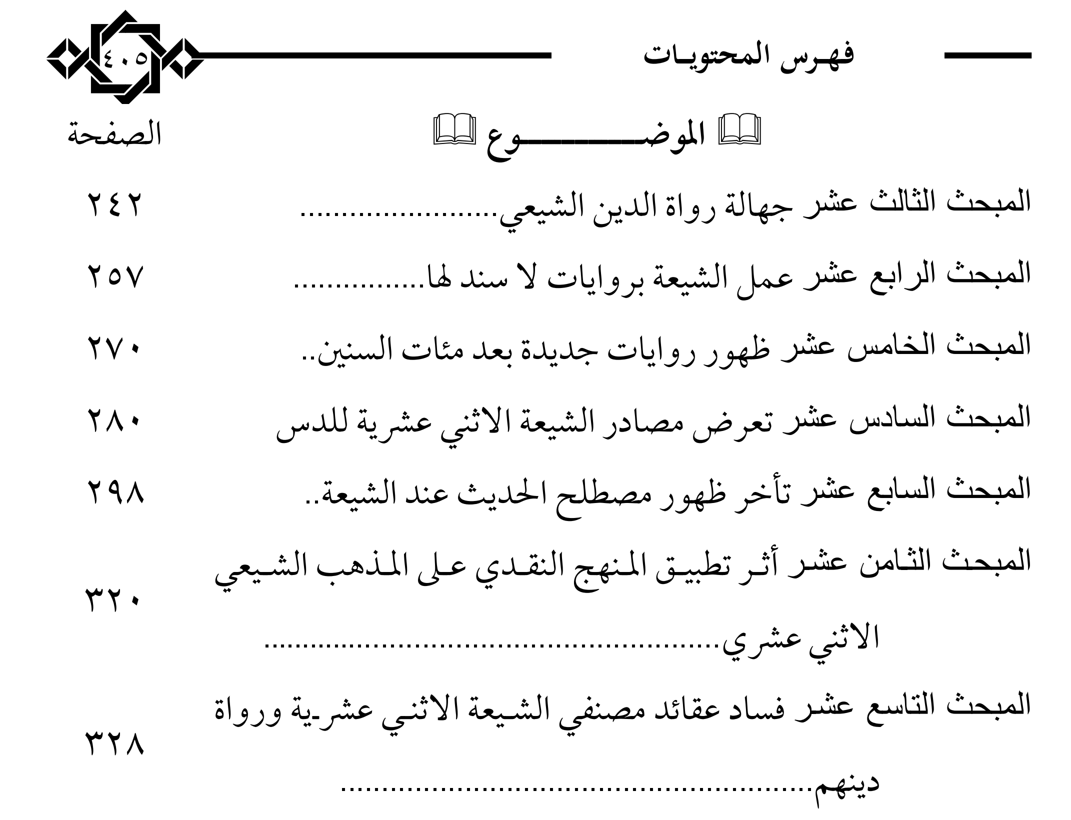
ثانياً: مراجع السنة:

م	اسم الكتاب	المؤلف والطبعة
١	البداية والنهاية	المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، تحقيق وتدقيق وتعليق: علي شيري، ط: الأولى ١٤٠٨ – ١٩٨٨م، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.
٢	تاريخ ابن عساكر (تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل)	المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عبد الله الشافعي، دار النشر: دار الفكر – بيروت – ١٩٩٥، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري
٣	تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام	المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربي – لبنان – بيروت – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ط: الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى
٤	تاريخ بغداد	المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
٥	تثبيت دلائل النبوة	المؤلف: عبدالجبار بن أحمد الهمذاني، حققه وقدم له: عبدالكريم عثمان، الدار العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
٦	تحت راية القرآن	المؤلف: مصطفى صادق الرافعي، دار النشر: دار الكتاب العربي ط: الثامنة ١٤٠٣هـ
٧	تفسير المنار	المؤلف: محمد رشيد رضا، ط دار المعرفة بيروت، لبنان.
٨	تهذيب الكمال	المؤلف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٠ – ١٩٨٠، ط: الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف
٩	الجرح والتعديل	المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد

م	اسم الكتاب	المؤلف والطبعة
		الرازي التميمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٢٧١ – ١٩٥٢، ط: الأولى
١٠	رواة الأخبار عن الأئمة الأطهار	المؤلف: محمد الصادق، ط: الأولى.
١١	سير أعلام النبلاء	المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبدالله، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٣، ط: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي
١٢	صحيح البخاري	المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير، اليمامة – بيروت – ١٤٠٧ – ١٩٨٧، ط: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا
١٣	الطبقات الكبرى	المؤلف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، دار النشر: دار صادر – بيروت
١٤	الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية	المؤلف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، دار النشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت – ١٩٧٧، ط: الثانية
١٥	القاموس المحيط	المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت
١٦	قواعد الأحكام في مصالح الأنام	المؤلف: أبو محمد عز الدين السلمي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت
١٧	الكامل في التاريخ	المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٥هـ، ط: الثانية، تحقيق: عبد الله القاضي

م	اسم الكتاب	المؤلف والطبعة
١٨	لسان الميزان	المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، ط: الثالثة، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند.
١٩	اللمع في أصول الفقه	المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م، ط: الأولى
٢٠	المستدرك على الصحيحين	المؤلف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، ط: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا
٢١	معجم المؤلفين	المؤلف: عمر كحالة ، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت – لبنان و دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان .
٢٢	مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين	المؤلف: علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة، تحقيق: هلموت ريتر
٢٣	منهاج السنة	المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مؤسسة قرطبة – ١٤٠٦، ط: الأولى، تحقيق: د. محمد رشاد سالم
٢٤	هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى	المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

فهرس المحتويات



📖 الموضـــــــــوع 📖 — الصفحة